



مبادئ المحاسبة (1)



السنة: الأولى



منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

مبادئ المحاسبة (١)

الدكتور

نبيل الحلبي

أستاذ في قسم المحاسبة

الدكتور

شوقي كريم

مدرس في قسم المحاسبة

الدكتور

بطرس ميالة

أستاذ في قسم المحاسبة

الدكتور

إبراهيم العدي

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

جامعة دمشق



فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	عنوان الفصل	رقم الفصل
9	المحاسبة وبيئة الأعمال	الفصل الأول
69	مدخل الميزانية وتحليل العمليات	الفصل الثاني
105	الدفاتر المحاسبية والدورة المستندية	الفصل الثالث
193	المعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية والرأسمالية	الفصل الرابع
189	العمليات المحاسبية للمخزون السلعي حسب أنظمة الجرد	الفصل الخامس
245	المعالجة المحاسبية للعمليات الائتمانية ووسائل الدفع	الفصل السادس
339	إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر	الفصل السابع
451	المصطلحات باللغة الإنكليزية	



مكتبة

بقيت المحاسبة لغة الأعمال منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر؛ ولا سيما ان العلاقات بين الناس و منظمات الأعمال تحتاج إلى التوثيق المحاسبي لتحديد المديونية والدائنة بينهم، وبدون الأرقام التي تحفظها السجلات المحاسبية، لتقديمها على شكل تقارير مكتوبة .

ولم تكن المحاسبة بهذا الدور بل صار من الضروري الاعتماد عليها لمتابعة أصول أو موجودات الشخصيات المعنوية المختلفة، سواء كانت هذه الشخصيات عبارة عن منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة أو شركة حكومية أو مؤسسة أو هيئة حكومية و ذلك بهدف قياس نتائج الأعمال والرقابة على الأصول المودعة بحوزة موظفي المشروع المختلفة، بهدف متابعة هذه الأصول أو حمايتها من الغش أو التلاعب أو السرقة أو الضياع، فبدون السجل المحاسبي الذي يبين كم هو المبلغ الموجود بحوزة أمين الصندوق، يمكن لهذا الأخير أن يعيث بالنقود الموجودة بحوزته لأغراضه الشخصية، وبدون هذا السجل يتسرب الشك إلى نفس مدير المشروع أو صاحبه خشية أن يقوم أمين الصندوق أو غيره من الموظفين بتبديد أمواله.

وحين كبر حجم المشروع وحدث الانفصال بين إدارة المشروع ومالكه لبيت المحاسبة الطلب فزودت المستخدمين المختلفين سواء كانوا داخل المشروع وما يمثلونه من مستويات إدارية مختلفة، أو خارج المشروع على اختلاف اتجاهاتهم من مستثمرين أو مقرضين أو بنوك أو نقابات أو جمهور يتضمن هؤلاء وغيرهم من المهتمين بالتقارير المحاسبية المختلفة بهدف تلبية حاجاتهم التي قد تختلف أو تتضارب في بعض الأحيان. و يلي هذا الكتاب المتطلبات الأساسية لمقرر محاسبة و يزود الطلاب و المهتمين بالمعارف الضرورية في مجال المحاسبة .

المؤلفون

تموز 2010



الفصل الأول

المحاسبة وبيئة الأعمال

(Accounting and Business Environment)

أهداف الفصل الأول

يهدف هذا الفصل إلى:

- 1- فهم أهداف العمليات المحاسبية.
- 2- وصف لمختلف مجالات النشاط المحاسبي
- 3- عرض القوائم المالية في المنشأة
- 4- أثر العمليات المحاسبية في الميزانية العمومية
- 5- بيان العلاقة بين القوائم المالية
- 6- طبيعة المنظمات التي تخدمها المحاسبة



1-نشأة المحاسبة وتطورها:

ظهرت المحاسبة إلى الوجود منذ شعر الإنسان بحاجة إلى الاحتفاظ بأثر العمليات التي يقوم بها خلال ممارسته أوجه النشاط المختلفة و بالتالي عرف الإنسان المحاسبة منذ بدء الحضارة الإنسانية وتطورت تبعاً للتطورات الاقتصادية وحاجات المجتمع.

ومع ظهور النقود وسيلة للتبادل واختفاء نظام المقايضة وتعدد المبادلات التجارية وتنوعها لمس التاجر الحاجة إلى مسك الدفاتر لتسجيل قيمة الأشياء المتبادلة عوضاً عن تسجيل كمياتها فقط. وامتد ذلك إلى التعامل الآجل - بالدين - في الحياة التجارية فأصبحت الحاجة ملحة إلى المحاسبة ووجد التاجر نفسه مضطراً إلى تسجيل المعاملات التي تتم بينه وبين غيره وكانت ممتلكات التاجر وديونه تقوم بشكل تقريبي في نهاية العام كما كانت نتيجة نشاط المشروع تقاس بمقدار الزيادة أو النقص في صافي ممتلكاته بين فترتين متعاقبتين.

وفي القرن الخامس عشر ونتيجة نمو التبادل التجاري في الداخل والخارج نشأت ضرورة توفر طريقة محاسبية علمية لتسجيل العمليات التجارية بأنواعها المختلفة. حيث تم بموجبها وضع قواعد وأصول لعلم المحاسبة على يد عالم الرياضيات الإيطالي لوقا باشيلو حيث خصص فصلاً مستقلاً لشرح نظرية القيد المزدوج في كتاب ألفه في الرياضيات في عام 1494، وكان ذلك أول ما كتب ودون في المحاسبة.

ولقد انتقل نظام القيد المزدوج إلى البلدان الاسكندنافية وبريطانية وبقية أنحاء العالم فيما بعد ولازال إلى وقتنا هذا يطبق وبقيت هذه الطريقة المحاسبية محافظة على مكانتها في الحياة العملية فيما عدا بعض التغيرات الشكلية لتتلاءم مع طبيعة الأعمال والأنشطة الاقتصادية المتطورة.

وهكذا، رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورت بتطور العلاقات الاقتصادية بين الناس. فتصدت المحاسبة مبدئياً لإثبات علاقات المديونية والدائنية بتسجيل هذه العلاقات وعدم إيقائها في الذاكرة عرضة للنسيان، حيث لم يكن النظام المحاسبي متكاملًا في البداية، بل كان يقتصر على دفاتر أو سجلات لإثبات الديون.

ومن العوامل التي ساهمت في تطور علم المحاسبة إضافة إلى اختراع طريقة القيد المزدوج مايلي:

- 1- الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر
- 2- ظهور الشركات المساهمة العامة
- 3- فصل ملكية المشروع عن إدارته
- 4- تعدد المستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل
- 5- زيادة حجم المنافسة بين المشروعات المتشابهة
- 6- حاجة الحكومة إلى فرض الضرائب على أرباح المشروعات
- 7- ظهور مهنة مراجعة الحسابات
- 8- التأثير الحكومي من خلال القوانين والتشريعات

وقد أمنت طريقة القيد المزدوج رقابة حسابية فعالة بوساطة التوازن الدائم بين الحسابات التي انعكس أثرها في ميزانية المشروع. هذه الميزانية التي كانت تقيس ثروة المشروع بالمفاضلة بين مجموع موجودات (أصول) المشروع والتزاماته تجاه الأطراف الأخرى ، وذلك بالمقارنة بين حقوق أصحاب المشروع (ثروة المشروع) في بداية الفترة ونهايتها يمكن الوصول إلى زيادة الثروة أو الأرباح خلال تلك الفترة، أو نقص حقوق أصحاب المشروع أي الخسائر.

2-تعريف المحاسبة:

من الصعوبة بمكان وضع تعريف موحد للمحاسبة علماً بأن فريق من الدارسين يؤكد على الناحية النظرية الفلسفية للمحاسبة وبالتالي يعرف المحاسبة على أنها 1- علم يبحث في القواعد والمبادئ العامة والأسس والمفاهيم التي يستند إليها في معالجة العمليات ذات القيم المالية في السجلات المحاسبية وذلك بتدوينها وتصنيفها ثم استخراج النتائج مع ما يؤديها من تفسير وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Generally Accepted Accounting Principles - GAAP).

وفريق آخر على أنها 2- نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات. و آخر على أنها 3- عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وأخيراً غيرهم يعرف المحاسبة على أنها 4- علم يشتمل على النظم والطرق والمفاهيم والقواعد والأساليب التي تستعمل في تسجيل العمليات المالية للمشروع الاقتصادي وتصنيفها وتلخيصها ومراجعتها وتحليلها وتفسيرها بحيث يمكن هذا من تحديد إيراداته وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات ثم استخراج نتيجة أعماله من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وبيان مركزه المالي في نهاية الفترة.

ولكن التعريف الأكثر شمولية للمحاسبة بوصفه نظاماً للمعلومات يسهم في اتخاذ القرارات بأنه نظام المعلومات المحاسبية الذي يهتم بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل إدارة المشروع أو الأطراف الخارجية المتألفة.

3-وظائف المحاسبة:

- 1-تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها
- 2-تبويب العمليات المالية وتصنيفها في حسابات مستقلة تبين:
 - أ-مديونية ودائنين المنشأة بالنسبة للمتعاملين معها
 - ب-مصرفات المنشأة وإيراداتها
 - ج-موجودات المنشأة والتزاماتها
- 3-تلخيص هذه العمليات في قوائم وكشوفات وحسابات معينة
- 4-إعداد ميزان المراجعة بعد مراجعة العمليات المالية في مختلف المراحل السابقة
- 5-إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية في نهاية الدورة المالية
- 6-تزويد إدارة المنشأة بكافة المعلومات اللازمة منها سواءً على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية دورية أو على شكل مذكرات تفسيرية وإحصاءات من أجل الإشراف على أوجه نشاط المنشأة وتوجيه سياستها.

4-أهمية المحاسبة:

- لا تكمن أهمية المحاسبة بسبب المعلومات التي تقدمها للإدارة والتي بدونها لا يمكن لإدارة المنشأة أن تتخذ قراراتها بصورة سليمة بل هناك فئات أو جهات متعددة تستخدم المحاسبة والبيانات المحاسبية مثل:
- 1-أصحاب المشروع:تخدم المحاسبة أصحاب المشروع لأنها تبين لهم واقع مشروعهم ونتائج أعماله من ربح أو خسارة.
 - 2-الإدارة: لأن المعلومات والبيانات التي تقدمها المحاسبة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة كي تساعد على تخفيف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

لديها سواء كانت هذه الموارد مادية أم بشرية كما تساعد في الرقابة على استخدام هذه الموارد

3-الدائنون: يهتم الدائنون بالمركز المالي للمشروع لمعرفة مقدرة المشروع على السداد ويعطي الدائنون أهمية خاصة للسيولة في المشروع واتجاهات الأرباح وأثرها على السيولة.

4-الهيئة العامة للضرائب والرسوم: لأن المعلومات والبيانات المحاسبية تساعد العاملين في مجال ضرائب الدخل على تحديد الربح الضريبي وبالتالي تحديد ضريبة الدخل الواجبة السداد.

5-المحللون الماليون: يقدم المحللون الماليون النصائح والإرشادات للمستثمرين وهذه النصائح والإرشادات تكون نتيجة دراستهم للمعلومات والبيانات التي تقدمها المحاسبة.

6-الدارسون والباحثون: تعتبر المعلومات والبيانات المحاسبية المصدر الأساسي للدارسين والباحثين عند قيامهم بالأبحاث والدراسات المالية والاقتصادية.

7-العاملون: إن المعلومات المتعلقة بتطور الأرباح وإنتاجية العمل والكفاءة تهم العاملين ونقاباتهم أو اتحاداتهم المهنية.

كما يوجد فئات أخرى تهتم بالمعلومات والبيانات المحاسبية مثل: الصحافة وغرف التجارة والصناعة وأسواق الأوراق المالية وغيرهم.

5-فروع علم المحاسبة:

إن التطور الذي حصل على وظائف المحاسبة نتيجة للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي وهذا ترتب عليه ظهور مجالات متعددة لاستخدام البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة لهذا فقد تعددت فروع الدراسة

لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبيانات لذلك نشأت فروع متخصصة في المحاسبة وأهمها التالية:

1- المحاسبة المالية: تعد المحاسبة المالية الأصل الذي تفرعت عنه الفروع الأخرى للمحاسبة وهي تهتم بقياس النشاط الاقتصادي وتسجيل العمليات المالية التي تحدث خلال فترة زمنية معينة بين المنشأة والآخرين وبتبويب هذه العمليات وتصنيفها وتحليلها وذلك بهدف إعداد تقارير مالية تؤمن لمستخدميها معلومات مالية عن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة. إذاً يتركز الهدف الرئيس للمحاسبة المالية في قياس الربح وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة أعمالها. التكاليف- المحاسبة الإدارية- المحاسبة الحكومية- المحاسبة الضريبية - والمحاسبة القانونية.

2- المحاسبة الإدارية: يهتم هذا الفرع بالتركيز على نتائج نشاط المنشأة في أداء وظائفها في مجال التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية والتشغيلية بصورة عقلانية. ومن مهام المحاسبة الإدارية إعداد الموازنات كأداة تخطيط كونها تعبر عن أهداف الإدارة باستخدام التكاليف المحددة مقدماً، وبعد التنفيذ التدريجي تتم المقارنة بين الموازنة المعدة مسبقاً وما تم تنفيذه فعلاً لتحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية.

3-مراجعة الحسابات: تهتم مراجعة الحسابات أو المحاسبة القانونية أو تفنيد الحسابات بإعطاء تقرير عن القوائم المالية لشركات الأموال تبين مدى عدالتها وقابليتها لاتخاذ القرارات من قبل متخذي القرارات من خارج المشروع. ويقوم بهذه المهمة المحاسبون القانونيون أو المدققون أو المفتشون الذين يتحملون مسؤوليات جسيمة من قبل الجمهور والمجتمع المالي والبنوك والدائنين

والمساهمين والدولة إذا قصرُوا في أداء مهماتهم بناءً على معايير مهنية تقرها مهنتهم.

4- محاسبة التكاليف: تهتم بتحديد التكاليف من أجل تخفيضها لأن تخفيض التكلفة يعني زيادة الأرباح وتحقيق مركز تنافسي أفضل.

5- المحاسبة الضريبية: تهتم بتحديد الربح الضريبي تمهيداً لفرض ضريبة الدخل .

6- المحاسبة الحكومية: تهتم بالرقابة على إنفاق أموال الدولة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها في إطار الاعتمادات المرسدة لهذا الإنفاق كما تهتم المحاسبة الحكومية بتسجيل عمليات تحصيل موارد الدولة وعمليات إنفاقها وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها للأجهزة التنفيذية أو التشريعية.

7- المحاسبة القومية: يهتم هذا الفرع بوضع إطار محاسبي قومي شامل له مجموعة من المبادئ والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية ويمثل هذا الإطار قياس الاقتصاد القومي وتحليله بمختلف أنشطته وقطاعاته.

6- المفاهيم المحاسبية:

تمثل المفاهيم الأساسية الأداة المنطقية الأولى في تنظيم المعرفة المحاسبية الأولى كونها تقدم الجانب الوصفي من النظرية حيث يعكس المفهوم صفات الشيك وطبيعته وصفاته القابلة للقياس إضافة إلى علاقته بالمفاهيم الأخرى وتعد المفاهيم قابلة للتغير باستمرار وبالإمكان تعديلها بما يتفق مع تطورات الأوضاع الاقتصادية وأهمها:

أ - الوحدة المحاسبية:

يقصد بالوحدة المحاسبية كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً يهدف إلى الربح وقد تكون الوحدة المحاسبية مشروعاً فردياً يملكه شخص واحد أو

مشروعاً مملوكاً من شخصين أو أكثر ويطلق عليها شركة أشخاص أو مشروع يملكه أشخاص عديدون يطلق عليها شركة مساهمة أو شركة حكومية.

ب - الشخصية المعنوية: التي تنطلق من أن للمشروع شخصية معنوية مستقلة عن المشروعات الأخرى من جهة وعن صاحبه من جهة أخرى، وبدون هذا المبدأ لا يمكن للمشروع تسجيل العمليات المحاسبية للمشروع وإلا اختلطت عمليات المشروع مع عمليات المشروعات الأخرى، أو مع عمليات صاحب المشروع في المشروع الاقتصادي الذي يزاوله كمتجر أو مصنع . فلو استثمر صاحب المشروع متجراً وكانت أرباحه خلال العام 50000 مثلاً لكنه صرف مبلغ 60000 من أجل إعاشة نفسه وأسرته، فلا يصح أن نقول إن مشروعه خاسر بل أنه ربح 50000، لكنه سحب 60000 كمسحوبات شخصية.

ج - توازن الميزانية: الذي ينطلق من أن المحاسبة تعتمد على القيد المزدوج فكل حساب مدين مقابله الدائن، وإن هذا التوازن في القيود المحاسبية يجعل ميزانية المشروع متوازنة دائماً وإن عدم توازن الميزانية يعني أنها تعرضت لأخطاء في العمليات المحاسبية من تسجيل وترحيل وتلخيص.

د - القياس الكمي: الذي يعني أن المحاسبة تتعادل دائماً مع الأرقام الكمية، أما العبارات الوصفية التي لا تتضمن أرقاماً فلا تدخل إلى القيود المحاسبية. وإن القياس الكمي يعني أن المحاسبة تعتمد على قاعدة متماسكة من البيانات المحاسبية التي يمكن التعامل معها للوصول إلى معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات.

هـ - العملية أو الصفقة المالية: هي عبارة عن تبادل شئ ذي قيمة أو منفعة بين طرفين فقد يكون هذا التبادل بين الوحدة الاقتصادية والغير أو بين الغير والوحدة الاقتصادية ومالكيها ويجب أن تسجل في السجلات المحاسبية. وعموماً يمكن التمييز بين العمليات المتعددة من حيث زمن حدوثها وتسديدها -

نقداً أو بالدين أو نقداً وبالدين معاً- الهدف منها واستمراريتها من خلال عمليات تمويلية كالحصول على قرض من المصرف، وعمليات رأسمالية ك شراء آلة للمشروع، وعمليات إيرادية كدفع رواتب الموظفين- ومن حيث استمرارية وتكرار العمليات- كعمليات تتعلق بالإيرادات مثل المبيعات أو تقديم خدمات للغير- أو تلك التي تتعلق بالمصاريف مثل مصاريف خدمات المرافق والكهرباء والمياه والانترنت. ولا بد من توفر ثلاثة أركان للعملية التجارية لكي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وهي:

- القيمة المالية للحدث
- وتأثير الحدث على القوائم المالية
- وأن يكون الحدث قد وقع فعلاً.

وان عدم توفر تلك الأركان السابقة الذكر دليل على عدم وجود تسجيل محاسبي.

و -المركز المالي للمشروع الخدمي أو التجاري: ويقصد به بيان حركة موارد المشروع المتمثلة بما يملكه من أصول أو موجودات (مثل: آلات- سيارات - نقدية في الصندوق- عملاء) وما على المشروع تجاه الغير من ديون (مثل الدائنون والذمم الدائنة) ورأس المال المخصص للمشروع. حيث عندما ينجز التاجر صفقات الأعمال مع الغير ينتج عنه تغيرات في حركة تلك الموجودات والمطالبات المشار إليها أعلاه.

ز - نتيجة الأعمال: وتتمثل في ملخص للعمليات التي يقوم بها التاجر الفردي مع الغير وينتج عن ذلك ربح أو خسارة تدعى بنتيجة الأعمال عن فترة زمنية محددة عادة ما تكون السنة المالية التي تبدأ من أول العام الميلادي وتنتهي في 12/31 من كل عام.

ح - الحساب: هو جدول أو قائمة تجمع فيها مفردات العمليات المالية ذات الطبيعة الواحدة وقد ترتبط هذه العمليات بشخص حقيقي أو اعتباري أو قد ترتبط بشي مادي /أراضي/مباني/بضاعة/ أو معنوي شهرة محل أو ترتبط ببند النفقات أجور مياه/كهرباء/أو ترتبط ببند الإيرادات

ط - الأصول (الموجودات): هي ما يمتلكه المشروع وله قيمة نقدية مثل: النقدية /المخزون السلعي /المباني/الآلات/ الأوراق المالية/الأوراق التجارية/.

ك - الخصوم (المطالب): هي التزامات مالية على المشروع وتتكون من حقوق الملكية والتزاماتها المنشأة تجاه الغير.

ل - الميزانية العمومية: هي قائمة تبين الأصول والخصوم ورأس المال لمشروع معين في تاريخ معين وأحيانا تسمى هذه القائمة قائمة المركز المالي لأنها تبين حقيقة المركز ومدى قدرته على الاستمرار في نشاطه والوفاء بالتزاماته.

م - رأس المال: هو المبلغ المخصص للبدء بنشاط تجاري أو صناعي أو خدمي أو غير ذلك.

س - الإيرادات: هي القيم التي يحصل عليها المشروع أو تستحق له ويتم تسجيلها محاسبيا بالاستناد إلى أساس الاستحقاق الذي يقضي بأن يتم تسجيل الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية في حسابات الفترة نفسها.

ص - النفقات: هي كل التكاليف التي تستنفذ في سبيل الحصول على الإيرادات. ض - الربح: هو ناتج مقابلة الإيرادات التي يحصل عليها المشروع خلال فترة زمنية معينة مع المصروفات المتعلقة بتلك الفترة.

ع - قائمة الدخل: تعرض على شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية معينة يبدأ بالمبيعات ويطرح منها تكلفة المبيعات وبقيّة المصاريف

وبذلك تظهر قائمة الدخل نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة.

7- النظام المحاسبي:

يعرف النظام بشكل عام بأنه مجموعة من العناصر التي تعمل مع بعضها البعض في سبيل تحقيق هدف أو أهداف محددة ولا يستطيع أي عنصر أن يعمل بمفرده والنظام المحاسبي يعرف بأنه النظام الذي يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات المالية وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها وأساليب عرض نتائجها ومجموعة الوسائل الآلية التي تستخدم لتحقيق أهداف النظام.

عناصر النظام المحاسبي:

1- المجموعة المستندية: وهي المستندات المستخدمة في المشروع التي تتعلق بالناحية المالية مثل مستند القبض ومستند الدفع ومستند القيد والنماذج التجارية كالفواتير وأوامر الصرف وإشعارات الخصم و الأوراق التجارية (سندات سحب/ سندات لأمر - شيكات) أشرطة الآلات الحاسبة أو غير ذلك من الوسائل الالكترونية المستخدمة في الحاسوب وتعد في مجموعها مصدراً للقيد في الدفاتر لذلك يجب على المحاسب أن يحدد العلاقة التي تربط بين المستند والدفتر. وعند تصميم النظام المحاسبي يجب أن يستخدم أقل عدد ممكن من المستندات وأن يكون تصميم المستند بسيطاً وواضحاً.

2- المجموعة الدفترية: تعد المجموعة الدفترية إحدى المقومات الهامة للنظام المحاسبي كونها تمثل السجلات التي تشتمل على خطوات تشغيل البيانات محاسبياً و المتمثلة في عمليات التسجيل والتبويب و التلخيص والتحليل وتتكون

عادة من دفاتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد و الميزانيات وتحدد الطريقة المحاسبية التي تسير عليها وعددها ونوعها.

3-مجموعة الدفاتر والسجلات الإحصائية:

يسجل فيها البيانات الإضافية التي تعتبر ضرورية للمنشأة وتتضمن هذه البيانات معلومات تفصيلية عن العمليات المالية التي تم إثباتها بشكل إجمالي في دفتر الأستاذ

فقد يكون هناك دفتر خاص لتحليل المبيعات حسب أقسام المنشأة أو حسب فروعها أو حسب أنواعها كما يمكن أن يكون هناك دفتر خاص لتحليل المشتريات وكذلك دفتر تحليلي لبيان أنواع النفقات.

4-التقارير المحاسبية:تعد أحد أهم مقومات النظام المحاسبي وهي تشمل التقارير الفورية والدورية التي تعد على أساس المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية وتتضمن عرض البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها لها.

5-الإجراءات المحاسبية:وهي القواعد والإجراءات التي تبين كيفية أداء العمل المحاسبي وتعتبر مرشداً أساسياً لإثبات البيانات وتحليلها كذلك تحدد إطار التدوين المحاسبي.

6-مجموعة وسائل وأدوات تطبيق النظام المحاسبي:وهي الأدوات والآلات اللازمة لتنفيذ العمل المحاسبي يدوياً أو آلياً بواسطة الحاسبات الآلية أو الالكترونية (الحاسوب).

7-مجموعة قواعد الضبط والرقابة الداخلية:

توضع هذه القواعد لضمان دقة الأعمال المحاسبية وصحتها واكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب للمحافظة على موجودات المنشأة.

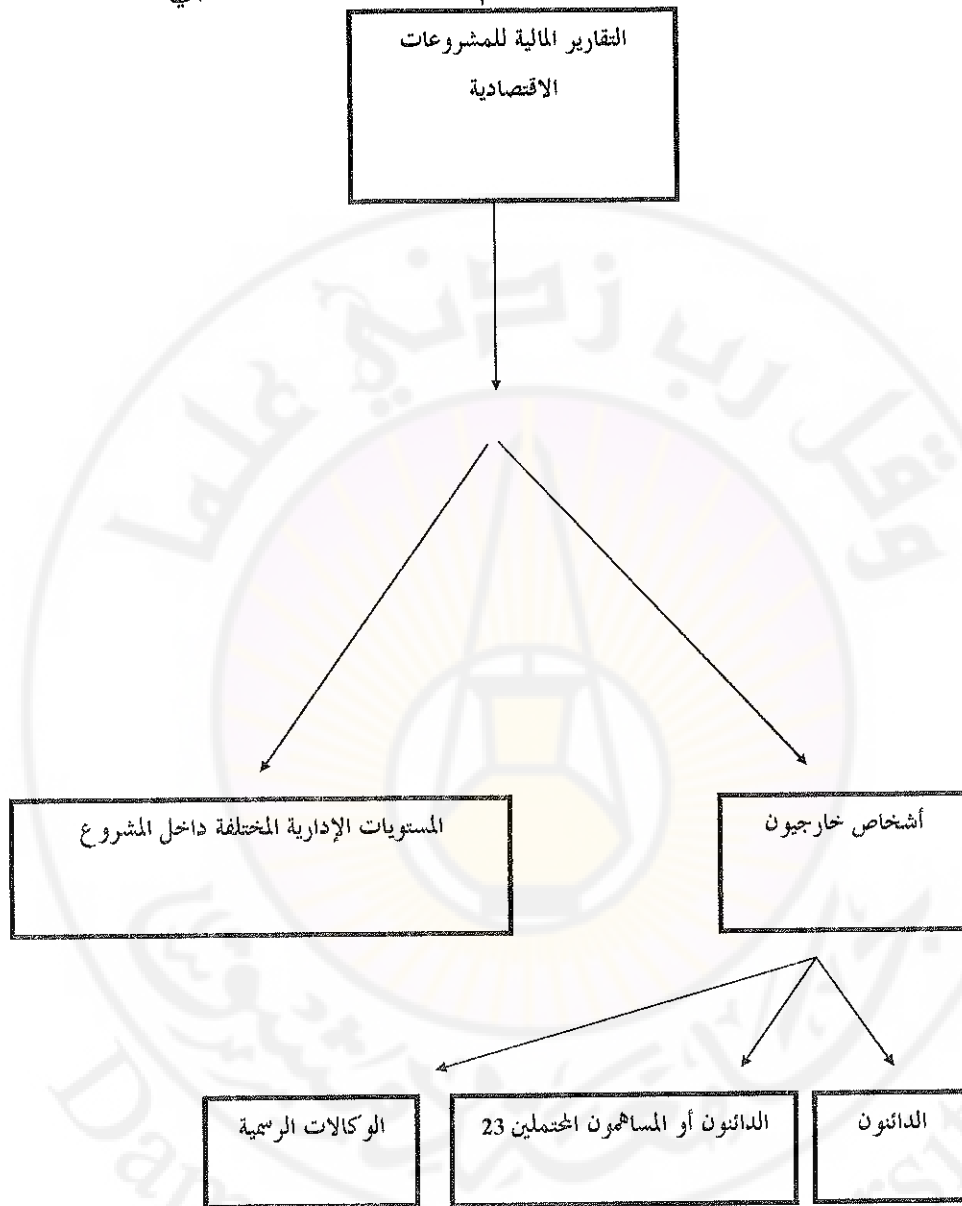
8-مجموعة من الأفراد لتطبيق وتشغيل النظام المحاسبي تتناسب مؤهلاتهم وقدراتهم مع الأعمال التي يوكل إليهم القيام بها .

خصائص النظام المحاسبي :

من أجل تمكين المحاسبة من القيام بوظيفتها المتمثلة بتقديم المعلومات اللازمة للإدارة والأطراف الأخرى ذات العلاقة في الوقت المناسب، لا بد لها من الاعتماد على نظام محاسبي يقوم بالمتابعة اليومية للأنشطة الاقتصادية كافة التي يقوم بها المشروع، سواء أكان المشروع هادفاً للربح أم غير هادف للربح، تابعاً للقطاع الخاص أم تابعاً للقطاع العام. ومن أهم خصائص النظام المحاسبي لأي مشروع:

- 1- السرعة والدقة في توفير المعلومات والبيانات المحاسبية الضرورية واللازمة لسير النشاط الاقتصادي للمنشأة
- 2- إثبات العمليات المالية حسب تسلسلها الزمني وهذا ما يسهل وينظم عملية التسجيل والمراجعة للبيانات المحاسبية ويضمن كشف الأخطاء وتصحيحها .
- 3- تحقيق الرقابة الداخلية اللازمة للمحافظة على أصول المنشأة وحماية حقوقها
- 4- توفير السجلات والدفاتر والمستندات الأصولية والقانونية اللازمة لقيود المنشأة وحساباتها .
- 5- المرونة اللازمة لمواجهة ما قد يحدث في المستقبل من تغيرات مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات .
- 6- تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقات واستخدام أجهزة الحاسوب اللازمة والضرورية فقط وتشغيلها بطاقتها الكاملة .

الشكل 1-5- نظام المعلومات المحاسبي



ويقوم النظام المحاسبي بإنجاز الدورة المحاسبية من خلال الخطوات التالية:

آ - إعداد المستندات الأصلية للمعاملات أو الصفقات الاقتصادية:

ينجم عن المعاملات الاقتصادية بين المشروع كوحدة محاسبية مستقلة والأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين أو الأطراف الداخلية إعداد مستندات أصلية كفاتورة المبيعات Sales Invoices التي تسلم إلى العميل وتبقى نسخة عنها لتستخدم من خلال النظام المحاسبي. ويمثل المستند الأصلي دليلاً ملموساً على وقوع الحدث الاقتصادي الذي بدوره لا يتم إثبات العمليات في السجلات المحاسبية. وتختلف أنواع المستندات باختلاف أنشطة المشروع مثل فواتير المشتريات Purchase Invoices وتقارير الاستلام المخزني Bills of Lading وWarehousing Receipt Reports وبوالص الشحن وEmployee Time Cards وبطاقات الوقت للعاملين.

ب - تسجيل المعاملات في دفتر اليومية:

يتم إثبات قيمة المعاملات الاقتصادية من واقع المستندات الأصلية السابقة، طبقاً لتسلسل حدوثها التاريخي في دفتر اليومية العامة. فلو احتاجت الإدارة إلى معرفة ما حدث يوم 5 كانون الثاني مثلاً فيكفي أن تفتح دفتر اليومية لترى كل المعاملات التي حدثت في هذا التاريخ. وإذا كانت الشركة تستخدم نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني Computer تحفظ اليومية العامة على وسيلة معلومات خاصة ضمن أشرطة أو CD. ويمكن جمع المعاملات التي يقوم بها المشروع بتصنيفها إلى مجموعات متجانسة كدورة المشتريات ودورة المبيعات ودورة المعاملات النقدية...إلخ

ج- الترحيل إلى الأستاذ العام وترصيد الحسابات:

يشتمل الأستاذ العام على الحسابات الخاصة بالأصول (الموجودات) والخصوم (المطالبات) وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات. ويتم تقسيم الحسابات داخل كل هذه المجموعات بما يلبي حاجات الإدارة والأطراف الأخرى. ويعد الأستاذ العام مرحلة تالية لعملية التسجيل في اليومية العامة. هذا مع العلم أن الأستاذ العام لا يعد كافياً لتوفير كامل المعلومات المطلوبة.

د- إعداد ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة هو قائمة بأرصدة حسابات الأستاذ التي يتم ترصيداها في نهاية الفترة المالية لإعداد التقارير المالية. ويمكن ميزان المراجعة من التحقق من صحة مطابقة مجموع أرصدة الحسابات المدينة مع مجموع أرصدة الحسابات الدائنة لحسابات الأستاذ العام، وهو خطوة أولى في سبيل إعداد القوائم المالية.

هـ- إعداد ورقة العمل (مذكرة تسوية):

تقتضي الحاجة إعداد قيود التسوية لضمان دقة القياس المحاسبي، إذ إن القياس المحاسبي يُنسب إلى فترة محاسبية معينة (سنة واحدة) وقد تتداخل إيرادات المشروع أو نفقاته بين أكثر من سنة واحدة، كأن يدفع إيجار المحل لمدة سنتين مما يقتضي تحميل السنة الأولى بإيجار السنة الأولى فقط وإعداد قيد تسوية لتأجيل تحميل النصف الثاني إلى العام الثاني بهدف موضوعية قياس الربح. وتضم ورقة العمل عدة أعمدة مستقلة تمثل مضمون كل من ميزان مراجعة قبل التسويات وميزانية بعد التسويات والتسويات الجردية والقوائم المالية المتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي.

ز- إعداد القوائم المالية:

وذلك من خلال المعلومات الواردة في ميزان المراجعة المعدل بعد إثبات قيود التسويات في دفتر الأستاذ العام. وكلما كان إعداد القوائم المالية بعد انتهاء الفترة المحاسبية مباشرة أو أقرب ما يمكن إلى هذا التاريخ وبالتالي إعداد التسويات وإقفال الدفاتر أمكن تزويد المستخدمين المختلفين بالمعلومات اللازمة في وقت يسمح لهم باتخاذ القرارات المناسبة. استناداً لذلك، تعتبر القوائم المالية التالية القوائم المتكاملة كونها مخرجات النظام المحاسبي التي على المشروع إعدادها سنوياً:

آ- الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي

ب- قائمة الدخل (أو حسابات النتائج)

ج - قائمة حقول الملكية

د- قائمة التدفقات النقدية.

2- الإفصاح المحاسبي

تحقق المحاسبة غايتها، من خلال إعداد التقارير المحاسبية اللازمة لتلبية متطلبات المستفيدين من خدماتها، ولعل أهم التقارير المحاسبية:

آ- تقارير وبيانات الإدارة:

لا شك أن تزويد الإدارة بالتقارير والبيانات اللازمة تعد من أهم أغراض المحاسبة المعاصرة، فمن مهمات الإدارة مثلاً حماية الأموال الموضوعة بتصرفها والتأكد من عدم تعرضها للتبديد والضياع، لذا فهي على إطلاع على كشوف حسابات الأصول المختلفة، كمخزون البضاعة المخزنة في مستودعات الشركة، أو أرصدة الأموال المودعة في المصارف، والديون

المرتتبة على المشروع أو له.....الخ وهي حريصة على التأكد من أن الأموال النقدية الجاهزة لديها كافية للوفاء بمتطلبات المشروع الفورية، وأن التدفقات النقدية في الفترة المقبلة لا تؤدي إلى الوقوع بعجز نقدي قد يؤدي إلى الإفلاس أو على الأقل عدم وفاء المشروع بخطته الإنتاجية والتسويقية المقررة.

ب- البيانات الضريبية

يخضع المشروع الاقتصادي لضريبة عن أرباحه المتحققة سنوياً، إلا إذا كان مستفيداً من الإعفاءات الضريبية المقررة بحكم القانون والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة. مما يحتم على المشروع التقدم ببيان ضريبي يثبت فيه أرباحه المحققة، لحساب الضريبة الواجبة الدفع، وتسديدها في الوقت المحدد، وتمثل المعلومات المتعلقة بقياس الربح السنوي الأساس الذي يبنى عليه هذا البيان. وقد يتقدم المشروع ببيانات ضريبية أخرى تتعلق بغير ضريبة الأرباح الحقيقية، كضريبة الرواتب والأجور مما يستدعي تقديم البيانات اللازمة في الوقت المحدد.

ج- تقارير خاصة

قد تتطلب جهات حكومية مختلفة إعداد تقارير وبيانات أو قوائم محاسبية مختلفة، كالتقارير التي قد تقدم إلى المكتب المركزي للإحصاء لإعداد بيانات الناتج والدخل القومي. وقد تحتاج المنشأة إلى قروض من البنوك، مما قد يتطلب منها بعض القوائم أو التقارير الخاصة.

بالإضافة إلى ما قد تتطلبه هيئة البورصة المالية أو أجهزة الرقابة وغيرها.

المحاسبة كنظام للمعلومات:

يبين الشكل رقم (1) الأجزاء الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي من خلال مدخلات ومعالجة محاسبية ومخرجات النظام المحاسبي.

الشكل رقم (1)
المحاسبة كنظام للمعلومات

المدخلات	المعالجة	المخرجات
الصفقات والوثائق	السجلات والدفاتر المحاسبية الإلزامية والعرفية وفق GAAP ومعايير المحاسبة الدولية IAS	القوائم المالية على تقارير محاسبية

ويتم ذلك استناداً إلى عناصر المعادلة المحاسبية والتقارير المحاسبية المنبثقة عن النظام المحاسبي للمنشأة.

3- الرقابة أو المراجعة الداخلية Internal Auditing:

تهدف الإدارة إلى التأكد من أن العمليات المحاسبية قد تم تصنيفها وتشغيلها وتلخيصها والتقرير عنها بشكل مناسب. وتهدف الرقابة أو المراجعة الداخلية إلى تقديم الضمان للإدارة بهذا الصدد. ولا تقتصر مهمة المراجعة الداخلية على المعلومات المحاسبية فقط بل تتعدى ذلك في كثير من الأحيان، لمراجعة كافة العمليات المتعلقة بالسياسات الإدارية وتطبيقها بالشكل المناسب، أو إدخال التعديلات عليها عند الحاجة. وترتبط المراجعة الداخلية عادة بالإدارة العليا في المشروع كرئيس مجلس الإدارة أو المدير العام مما يمكنها من ممارسة صلاحياتها على المستويات الأدنى.

4- تصميم النظم المحاسبية ومعالجة البيانات:

Accounting Systems Design and Data Processing

إن العمليات الكثيرة التي يتعامل بها المشروع الاقتصادي يجب أن يتم تشغيلها وتسجيلها من قبل العاملين في المحاسبة المالية في المشروع. مما يقتضي تصنيفها قبل إصدار التقارير المالية. ويقصد بالتصنيف تقسيم العمليات المالية بشكل يسهل إعداد التقارير المالية المطبوعة، مثلاً إن عمليات البيع يمكن أن توضع في قسم أو مجموعة واحدة وتسمى المبيعات، وكذلك تصنيف العمليات كافة التي تتضمن الشراء بوصفها مشتريات.

وإن إحدى مهمات تصميم النظم المحاسبية هو تصميم النماذج التي يتم تسجيل عمليات المشروع من خلالها، مما يجعل عملية التصنيف تتم ببساطة وبدون تعقيد. ويؤدي ذلك إلى أن تلك الكتلة الضخمة من البيانات المحاسبية يمكن تلخيصها بطريقة ذات مغزى في التقارير المحاسبية. كما أن تصميم النظام المحاسبي معني بتحديد إجراءات عمل النظام المحاسبي، وكذلك بالتقصي عن الطرائق الجديدة لتشغيل الكتلة الهائلة من البيانات المحاسبية.

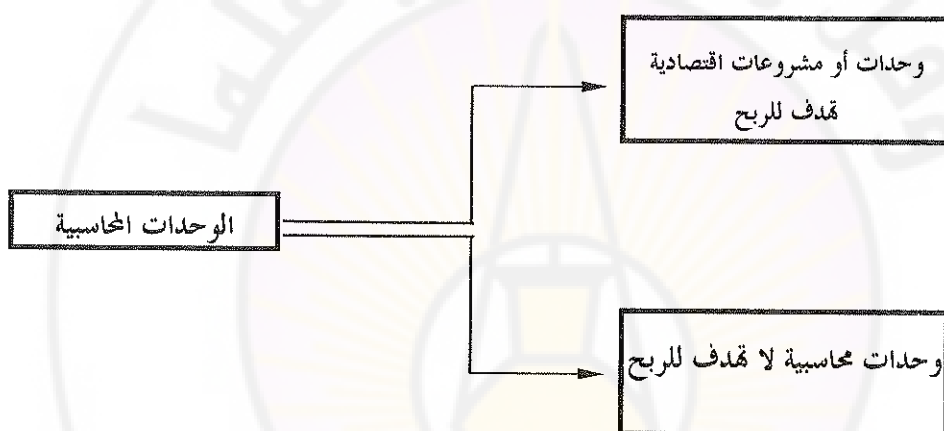
مع أن نشاط المحاسبة المالية هو المسؤول عن تسجيل العمليات المالية، إلا أن المعالجة المادية لكتلة العمليات المالية تتم بمساعدة قسم منفصل يدعى قسم تشغيل البيانات، الذي يقدم الخدمات الضرورية لتسجيل آلاف المستندات التي تتعامل بها المنشأة خلال العام بمساعدة الحاسوب، الذي قد يكون موجوداً في المنشأة أو يمكن تأمينه من قبل منشآت أخرى تمتلك مثل هذه الأجهزة.

5- المحاسبة عن الوحدات التي تهدف لتحقيق الربح والوحدات

التي لا تهدف لتحقيق الربح

يمكن تقسيم الوحدات المعنوية التي تخدمها المحاسبة إلى وحدات تهدف إلى الربح ووحدات لا تهدف إلى الربح. فالمشروعات الفردية أو شركات

التضامن أو الشركات المساهمة تؤسس لتتمكن من تحقيق الربح لتقوية المركز الاقتصادي للمشروع، وتوزيع أرباح على أصحاب المشروع. إلا أن المحاسبة تخدم مشروعات أو وحدات معنوية أخرى قد لا تهدف إلى الربح، كما في الوحدات الحكومية، التي تعمل حسب قواعد محاسبة الاعتمادات المخصصة Fund Accounting التي تنطلق من استقلالية الاعتماد وإعداد ميزانية عمومية خاصة بها وقد تخدم المحاسبة وحدات أخرى لا تهدف إلى الربح كالمستشفيات والجمعيات الخيرية والنوادي أو البلديات والمجالس المحلية



6- أسس القياس المحاسبي

تختلف المصطلحات المستعملة في أدبيات المحاسبة للدلالة على هذه الأسس. فقد استعمل مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، ثم استخدمت هيئة (مجلس) معايير المحاسبة المالية في أمريكا fasb مصطلح معايير المحاسبة، واستخدم الاتحاد الدولي للمحاسبة مصطلح معايير أيضاً. وقد تجد في أدبيات المحاسبة أيضاً مصطلحات أخرى كالافتراضات أو المصادرات أو المفاهيم أو الفروض للإشارة إلى بعض أسس القياس المحاسبي.

الفروض والمبادئ المحاسبية:

تشكل الفروض والمبادئ المحاسبية الإطار النظري للمحاسبة. فالفروض عبارة عن أفكار منطقية تتفق وتتسجم مع مجالات استخدام المحاسبة وتعتبر الأساس الذي يشتق منه المبادئ المحاسبية وتساعد على تفسيرها وتطويرها.

الفروض المحاسبية

تمثل الفروض المحاسبية الأساسيات أو حجر الزاوية في اشتقاق المبادئ المحاسبية، ويمكن اعتبارها أشمل وأعم من المبادئ المحاسبية فهي مسلمات وبديهيات لأغراض إعداد التقارير المالية . كما تمثل حالة مفترضة لا داعي لإثبات صحتها حيث أنها تشتق من الأهداف العامة والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السياسية التي تعمل في إطارها المنشأة الاقتصادية. ويجب ان تكون ذات صلة لتطوير المنطق المحاسبي، أي أنها يجب أن تخدم كقاعدة أساسية للاشتقاق المنطقي من اجل فرضيات أخرى.

وتجمع أدبيات المحاسبة ومنظماتها المهنية على أن المحاسبة تركز على أربعة فروض أساسية هي: فرض الوحدة المحاسبية- فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد- فرض الاستمرارية - فرض استقلال الفترات المالية. وفيما يلي شرح للفروض والمبادئ المحاسبية:

■ **فرض الوحدة المحاسبية المستقلة:** ويقوم هذا الفرض على وجود شخصية اعتبارية (معنوية) مستقلة عن شخصية مالك المشروع وله ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكه، وهذا الافتراض صحيح بغض النظر عن الشكل القانوني للمنشأة. وهنا يجب فصل كافة العمليات المالية التي تتم بين المشروع مع الغير عن تلك التي تخص اسم مالك المشروع.

■ **فرض ثبات القوة الشرائية لوحدته النقد:** يقوم هذا الفرض على تجاهل المحاسب لأي ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي تتضمن البيانات المحاسبية معلومات محاسبية بوحدته نقدية ثابتة تعكس الأحداث المالية التي تمت على تلك البيانات المحاسبية والمالية دون تعديل في أسعارها استناداً إلى التغيرات في المستوى العام للأسعار. والقبول العام لاستخدام وحدة النقود للمحاسبة عن أنشطة المنشأة وعملية نشر التقارير والمعلومات له قيدان أساسيان وهما : أنها الحد من نطاق التقارير المحاسبية، وأنها افتراض ثبات وحدة القياس واستمرارها، وبذلك تتجاهل اثر القوة الشرائية لوحدته النقد.

■ **فرض الاستمرارية:** يتمثل هذا الفرض في أن المشروع مستمر في أعماله دون تحديد مدة لإنهاء عمله وبشكل مستقل عن حياة مالكة ومن هنا يجب أن يعمل بالفرض المحاسبي وهو أن المشروع مستمر بأعماله العادية إلى وقت غير محدد ما لم يظهر دليل عكس ذلك.

■ **فرض استقلال الفترات المالية:** يقوم هذا الفرض على أن حياة المشروع مقسمة إلى فترات متساوية زمنياً بحيث كل فترة مالية تعادل السنة الميلادية (اثنتا عشر شهراً)، وهذه الفترة المالية تدعى أيضاً "بالفترة المحاسبية، إذ تتحقق نتيجة العمل من ربح أو خسارة خلال تلك السنة المالية وتكون مستقلة عن نتائج أعمال السنة السابقة أو السنة التالية. لأن هنالك العديد من القرارات بخصوص المنشأة يجب أن تتخذ من قبل الإدارة والأطراف المعنية من خارج المنشأة وذلك خلال فترة وجودها، لذلك تحتاج المنشأة إلى قرارات دورية تبين مدى تقدم المنشأة، (أي درجة النجاح التي حققتها المنشأة). وهذا الفرض يتماشى مع متطلبات الدوائر الضريبية التي تفرض مطرح الضريبة خلال فترة مستقلة لأعمال المنشأة وهي سنة كاملة.

المبادئ المحاسبية:

تشكل المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق و الإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية و إعداد القوائم و البيانات المالية. وتعتبر إرشادات توجيهية عامة لما يجب أن يتبعه المحاسب في ظرف أو موقف معين وقد تطورت عبر السنين لاستخدامها كأداة عملية تساعد في حل المشاكل المحاسبية. كما تتصف بالشمول و الملائمة والقابلية للاستخدام في معظم الوحدات الاقتصادية، ويجري تعديلها و تنقيحها لتتماشى و ظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بتطبيقها و استخدامها. ويستند التسجيل المحاسبي بشكل عام على عدد من المبادئ المحاسبية هي: التكلفة التاريخية- الموضوعية- الاستحقاق - تحقق الإيراد- مقابلة النفقات مع الإيرادات - الإفصاح - الأهمية النسبية- الثبات - الحيطة والحذر.

1- مبدأ التكلفة التاريخية: تمثل التكلفة التاريخية التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء حيث تسجل في الدفاتر المحاسبية وتبقى ثابتة دون تغيير حتى انتهاء الغرض الذي أنشئ من أجله، حيث تعتبر هذه التكلفة أفضل أساس لتقويم موجودات المنشأة كونها تتميز بسهولة التحقق والموضوعية والواقعية نظراً لتوفر المستندات والوثائق المؤيدة لإثباتها وبعيدة عن الحكم الشخصي. أن ما يطرأ على قيم تلك الأصول من تغير بعد تاريخ اقتنائها يتم تجاهله من قبل المحاسبين. ومهما تغيرت أسعار الموجودات المشتراة بعد عملية الشراء وتسجيلها في السجلات المحاسبية فإن المحاسب لا يغير القيمة التي سجلت فيها العملية أساساً ويشار إلى ذلك عادة بالقاعدة الذهبية أو بالتكلفة التاريخية. وهناك اتفاق عام بين مستخدمي و معدي القوائم المالية على أهمية و ضرورة استخدام التكلفة التاريخية أساساً لقياس عناصر هذه القوائم المالية.

2- مبدأ الموضوعية: ويتمثل في ضرورة الاعتماد على القرائن والأدلة الموضوعية (كالوثائق والمستندات) في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، وذلك من خلال المستندات المؤيدة كمستندات الصرف والقبض والاستلام والتسليم. ويقضي هذا المبدأ التحقق الفعلي من مجموع قيمة وعدد الأصول خلال عملية الجرد المادي.

3- مبدأ الاستحقاق: يقوم هذا المبدأ على تحميل السنة المالية بما يخصها من مصاريف وإيرادات محققة (أو مكتسبة) لذات الفترة التي حدثت فيها تلك المصاريف، بغض النظر عما تم دفعه من نقدية لقاء تلك المصاريف أو قبضه نقداً لقاء تلك الإيرادات. ويعتبر هذا المبدأ هاماً للمحاسب كونه يؤثر على صحة القياس المحاسبي ويمنع تداخل العمليات المالية التي تخص المصاريف والإيرادات بين السنة الحالية والسنوات التالية .

4- مبدأ تحقق الإيراد: يمكن تعريف الإيراد بأنه التدفق الداخلي الذي يؤدي إلى زيادة في أصول المنشأة أو إلى نقص في الالتزامات التي عليها أو الاثنين معا وذلك نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات. وكذلك التدفقات الناجمة عن استخدام موجودات المنشأة كالإيجارات والفوائد الدائنة خلال السنة المالية. ووفقاً لهذا المبدأ لا بد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كدليل مادي لتحقيق أو اكتساب الإيراد وذلك ليكون بالإمكان الاعتراف بهذا الإيراد في الدفاتر المحاسبية. وعادة ما يتحقق الإيراد بإتمام عملية البيع سواء كان البيع نقدياً أم آجلاً، مع بعض الحالات الاستثنائية المتعلقة بنشاط المقاولات، حيث يتحقق الإيراد وفق نسب الانجاز أو الإنتاج، أو حالة المبيعات بالتقسيط، حيث يتحقق الإيراد عند تحصيل القسط، وهناك شرطان للاعتراف بالإيراد في الدفاتر والسجلات المحاسبية (1) أن يكون قد تحقق أو قابلاً للتحقق و (2) أن يكون قد

اكتسب. و يتم اكتساب الإيراد في حالة توافر شرطين هما: 1- تقديم الخدمات أو تسليم المبيعات، و 2- وجود عملية مبادلة حقيقية بين المنشأة و الغير.

5- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: أي أن يتم مقابلة المصاريف التي تخص الفترة المحاسبية المحددة مع الإيرادات التي تحققت خلال ذات الفترة للوصول إلى نتيجة العمل الخدمي أو التجاري والمتمثلة بالربح (عندما تكون الإيرادات قد تجاوزت المصاريف) أو الخسارة (عندما تكون المصاريف قد تجاوزت الإيرادات). وفي حال وجود مصاريف أو إيرادات لا تخص تلك الفترة يجب استبعادها استناداً إلى مبدأ الاستحقاق الذي تم مناقشته سابقاً. والاهتمام الرئيسي للمحاسبة هو مقابلة الإيرادات ممثلة عادة بثمان المبيعات أو إيراد الخدمات بالمصاريف المتمثلة بتكلفة البضاعة المباعة أو تكلفة الخدمات خلال فترة زمنية معينة للتوصل إلى قياس الأداء الذي يعبر عنه بنتيجة العمل الخدمي أو التجاري - الربح أو الخسارة. و قد برزت الحاجة إلى مقابلة المصروفات بالإيرادات من فكرة تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية متساوية (فرض الفترة المحاسبية)، و ضرورة تحديد نتائج الأعمال في كل من هذه الفترات.

6- مبدأ الإفصاح (التام) الكامل: إن مصطلح الإفصاح التام مصطلح شائع وعام في المحاسبة ويعتبر هدفاً أساسياً للقوائم المالية بعد تقرير من أجل ولأجل أي غرض يجب أن تعرض المعلومات وما هو حجم المعلومات التي يجب أن تنشر. وهذا يعني أن المعلومات المعروضة تشمل كل شيء يريد القارئ المراد إبلاغه بالمعلومات أن يعرفه حتى يصل إلى الاستنتاجات المناسبة أي أنه لم يتم حذف أو إخفاء أي شيء جوهري. والبعض ينادي بأن يبين الإفصاح التام تلك العمليات التي تنشأ بين المشروع والأشخاص الذين يحتلون المراكز الإدارية والسلطة فيه، الأمر الذي يتطلب الإفصاح عن أية عمليات تتم بين المشروع

ومديرية. يقضي هذا المبدأ بأن يتم عرض البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل لا لبس فيه وبعيداً عن الغموض (وبعيداً عن التلاعب والتزوير في البيانات المحاسبية كونها أعمال يعاقب عليها القانون)، مع ضرورة أن تشمل تلك البيانات المحاسبية كافة المعاملات والمعلومات المتعلقة بالفترة المحاسبية وتعكس نتيجة عمل المشروع خلال تلك الفترة المحاسبية. وأن تظهر القوائم المالية التي يصدرها المشروع الوضع المالي الحقيقي بعدالة ووضوح وذلك لخدمة متخذي القرارات ممن يستفيدون من تلك القوائم المالية.

7- مبدأ الأهمية النسبية: يرتبط مبدأ الأهمية بحجم العنصر وقيمه ونوعه ومدى تأثيره على قرارات الجهات المستفيدة من البيانات المحاسبية للمشروع، بحيث يتم الإفصاح عن بنود المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مندمجة أو منفصلة وفقاً لحجم أو قيمة البند في القوائم المالية. فمثلاً، لا داعي لتصنيف أدوات مكتبة بقيمة 15 ل.س ضمن موجودات المنشأة التي تتضمن بنوداً لموجودات بقيم لا تقل عن مئات الآلاف من الليرات السورية، وبالتالي اعتبار قيمة الأدوات المكتبية كمصروف عن السنة الحالية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المحاسب يعطي وفق هذا المبدأ أهمية للبنود ذات القيمة الكبيرة وبذات الوقت لا يهمل البنود ذات القيمة الضئيلة.

8- مبدأ الثبات: أن تقوم المنشأة بتطبيق ذات المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً المبنية أعلاه وذات السياسات المحاسبية على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك للوصول إلى أساس سليم للمقارنة بين نتائج أعمال المشروع خلال السنوات السابقة والسنة الحالية. وفي حال وجود ضرورة للخروج عن هذا المبدأ لا بد من تبرير هذا التغيير وبيان أسبابه وأثره المالي على القوائم المالية.

9- مبدأ الحيطة والحذر: ويقضي هذا المبدأ بأن يكون المحاسب متحفظاً في قياس الربح المحتمل الوقوع وذلك بقصد جعل قياس الربح أكثر موضوعية.

حيث لا يسجل المحاسب في الدفاتر المحاسبية الربح المحتمل ويسجل فقط الربح المحقق فعلاً ويقوم المحاسب بإثبات وتسجيل الخسائر أيّاً كانت درجة احتمال تحققها.

خصائص المعلومات المحاسبية:

أ- القابلية للفهم

وتفترض أن يكون لدى المستخدمين معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية وبأن تتوافر لديهم الرغبة بدراسة المعلومات بالعناية المعقولة.

ب- الملاءمة

وتتصف المعلومات المحاسبية بهذه الصفة عندما تتمكن من مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وذلك بمساعدتهم في تقويم الأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل أو عند تمكنهم من تعزيز أو تصحيح تقويماتهم السابقة.

ج- الأهمية النسبية

تكون المعلومات المادية ذات أهمية نسبية إذا كان إهمالها أو حذفها أو تحريفها يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً عليها.

د- الموثوقية

يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية لكي يكون بالإمكان الاعتماد عليها، ولا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا كانت خالية من الأخطاء المادية أو التحيز، وتمثل بأمانة قيم العمليات والأحداث الأخرى التي تمثلها بدرجة معقولة وهذا يقتضي أن تعرض المعلومات جوهر العمليات التي حدثت وليس وفقاً لشكلها القانوني فقط.

هـ- القابلية للمقارنة

وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة إذا كان بمقدور مستخدمي

هذه المعلومات مقارنتها على مر الزمن لمعرفة اتجاهات أرباح المشروع خلال سنوات متعددة مثلاً، وهذا يحتاج إلى تعريف المستخدمين بالسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية لإمكان مقارنتها للمشروع نفسه خلال فترة من الزمن، أو بين مشروعات مختلفة.

المشاريع الفردية الخدمية التي تخدمها المحاسبة:

عادة ما تقدم المنشآت أو المشاريع الخدمية خدمات لزيائنها مقابل عمولات أو إيرادات تسمى إيرادات خدمات للغير. وتتألف القوائم المالية للمشاريع الخدمية من قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية وقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية.

مثال: في 2008/1/1 استثمر التاجر أحمد 45000 ل.س في مشروع الطباعة والنشر وضعه في المصرف التجاري لصالح المشروع .

وكما قدم إضافات رأسمالية جديدة للمحل بلغت 25000 ل.س وضعت في المصرف التجاري

ولبيان أثر العمليات التجارية والمالية في معادلة الميزانية للمشاريع الخدمية نفترض أن التاجر أحمد قام خلال الربع الأول من عام 2008 بممارسة عمله الخدمي وفيما يلي ملخص عن تلك الأعمال :

- 1- سحب من المصرف ووضع في الصندوق مبلغ 40000 ل.س
- 2- اشترى حاسوب محمول بمبلغ 26000 ل.س نقداً
- 3- اشترى تجهيزات مكتبية بمبلغ 10000 ل.س نقداً
- 4- اشترى مفروشات للمكتب بمبلغ 25000 ل.س على الحساب من الشركة المتحدة.

5- سدد للدائنين مبلغ 10000 بشيك على المصرف

6- بلغت مصاريفه الشهرية 5000 ل. دفعها بشيك

7- بلغت إيراداته عن الربع الأول من العام 45000 ل.س قبضها نقداً .

- العملية الأولى:

الموجودات:

زيادة في صندوق المشروع 40000 ل.س
نقص في النقدية في المصرف 40000 ل.س
ويمكن وضع الميزانية كما يلي:

الميزانية

مطالب	موجودات
رأس المال 70000	مصرف 30000
	صندوق 40000
70000	70000

- العملية الثانية:

الموجودات :

نقص في الصندوق 26000 ل.س
زيادة أصل جديد - حاسوب محمول 26000 ل.س

وتصبح معادلة الميزانية بعد العملية الثانية كما يلي:

الموجودات	الديون	حقوقي
المصرف	صندوق	حاسوب
30000	40000	70000
	26000	26000
	14000	70000

وتوضع الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية

أصول	خصوم
30000	حقوق الملكية:
14000	70000 رأس المال
26000	
70000	70000

- العملية الثالثة:

الموجودات :

10000 ل.س

نقص في الصندوق

10000 ل.س

زيادة أصل جديد - تجهيزات مكتبية

وتكون عناصر المعادلة المحاسبية كما يلي:

الموجزات

الديون + حقوق الملكية

رأس المال	تجهيزات	حاسوب	صندوق	مصرف	
	مكتبية				
70000	--	26000	14000	30000	قبل العملية
	+	--	-	-----	العملية
	10000		10000	-	الثالثة
70000	= 10000	26000	4000	30000	بعد العملية

وتوضع الميزانية كما يلي:

الميزانية

مطالب	موجودات
حقوق الملكية	30000 مصرف
رأس المال 70000	4000 صندوق
	26000 حاسوب
	10000 تجهيزات مكتبية
70000	70000

- العملية الرابعة:

الموجودات :

زيادة أصل جديد - مفروشات للمكتب 25000 ل.س

ديون للغير :

زيادة التزام المشروع تجاه شركة المفروشات 25000 ل.س

وتكون عناصر المعادلة المحاسبية كما يلي:

الموجودات	الديون للغير	حقوق الملكية
مصرف	دائنون	رأس المال
30000	---	70000
4000	---	---
26000	---	---
10000	---	---
25000+	+	25000
30000	25000 =	70000

وتوضع الميزانية كما يلي:

الميزانية

مطالب	موجودات
حقوق الملكية	30000 مصرف
رأس المال 70000	4000 صندوق
ديون للغير	26000 حاسوب
الشركة المتحدة 25000	10000 تجهيزات مكتبية
	25000 مفروشات
95000	95000

- العملية الخامسة:

الموجودات :

نقص في المصرف

10000 ل.س

ديون للغير :

نقص التزام المشروع تجاه شركة المفروشات 10000 ل.س

وتكون عناصر المعادلة المحاسبية كما يلي:

الموجودات	المدينون + حقوق الملكية
مصرف	رأس المال
صندوق	دائنون
حاسوب	مفروشات + أدوات مكتبية
26000	70000
4000	25000
10000	10000-
20000	15000 =
25000	25000
10000	10000
26000	70000

وتوضع الميزانية كما يلي:

الميزانية

موجودات	مطالب
20000 مصرف	حقوق الملكية:
4000 صندوق	70000 رأس المال
26000 حاسوب	ديون للغير :
10000 تجهيزات مكتبية	15000 الشركة المتحدة
25000 مفروشات	
85000	85000

- العملية السادسة:

الموجودات :

15000 ل.س

نقص في المصرف

حقوق الملكية/نتيجة العمل :

مصرفات عن الربع الأول 5000×3 أشهر = 15000 ل.س

وتكون عناصر المعادلة المحاسبية كما يلي:

الموجودات	حقوق + الدينون	الملكية
	للغير	
مصرف	صندوق	حاسوب
مفروشات	تجهيزات	مكتبية
دائنون	رأس المال	نتيجة العمل
15000	20000	4000
25000	26000	10000
10000	15000	5000
55000	85000	85000

وتوضع الميزانية كما يلي:

الميزانية

مطالب	موجودات
حقوق الملكية:	5000 مصرف
70000 رأس المال	4000 صندوق
15000 نتيجة العمل الخدمي	
ديون للغير	26000 حاسوب
15000 الشركة المتحدة	10000 تجهيزات مكتبية
	25000 مفروشات
70000	70000

- العملية السابعة :

الموجودات :

زيادة في صندوق المشروع 450000 ل.س

حقوق الملكية/نتيجة العمل :

إيرادات عن الربع الأول 450000 ل.س

وتكون عناصر المعادلة المحاسبية كما يلي:

	حقوق الملكية	+	الديون	الموجودات
	رأس المال +		للغير	
	نتيجة العمل		دائون	مفروشات + تجهيزات مكتبية
قبل العملية	55000		15000	25000
العملية	+		---	---
السادسة	45000		---	---
بعد العملية	100000		15000	25000 = 49000

وتوضع الميزانية كما يلي:

الميزانية

مطالب	موجودات
حقوق الملكية:	5000 مصرف
70000 رأس المال	49000 صندوق
30000 نتيجة العمل	
الخدمي	
ديون للغير	26000 حاسوب
15000 الشركة المتحدة للمفروشات	10000 تجهيزات مكتبية
	25000 مفروشات
115000	115000

ملاحظات:

1- إن العمليات السابقة تؤثر في عناصر معادلة الميزانية وبالتالي في الميزانية في شكل زيادة أو نقص في عنصر أو أكثر من هذه العناصر.

ومما سبق يمكن إعادة كتابة المعادلة:

$$\text{الموجودات} = \text{المطالب}$$

2- في جميع الحالات فإن طرفي معادلة الميزانية متساويان وبالتالي فإن:

$$\text{الأصول أو الموجودات} = \text{المطالب أو الخصوم}$$

أو

$$\text{الموجودات} = \text{المطالب المتداولة} + \text{رأس المال (حقوق الملكية)}$$

ومنه :

رأس المال أول المدة أو آخر المدة (أي: حقوق الملكية في بداية العام أو في نهاية العام) =
الموجودات أول المدة أو آخر المدة - المطالبات المتداولة أول المدة أو آخر المدة

3- هناك عمليات لا تؤثر في حقوق الملكية كالعملية رقم 5

4- هناك عمليات تؤثر في حقوق الملكية كالعملية 7 . كما إن الأنواع الأربعة التالية من الصفقات تغير من قيمة حقوق الملكية:

1- مساهمات صاحب المشروع (زيادة رأس ماله) استثمارات زيادة (+)

2- مسحوباته نقص (-)

3- الإيرادات زيادة (+)

4- المصاريف نقص (-)

عندما يساهم المالك بتقديم نقدية أو أصول إلى الشركة فإن ميزانية الشركة تظهر زيادة في الأصول وزيادة في حقوق الملكية. وبشكل معاكس عندما يقوم المالك بسحب أصول من الشركة (حيث إن كلاً من الموجودات وحقوق الملكية تتخفف). وإن الهدف الأساسي لأي مشروع هو على كل حال أن تزيد حقوق الملكية بوساطة الأرباح المكتسبة أو ما يدعى بالدخل الصافي. إن الدخل الصافي للشركة يتحدد بطرح المصاريف المحدثّة من الإيرادات المكتسبة. كما أن حقوق الملكية تزداد بالإيرادات وتتناقص بالمصاريف. دعنا نفحص طبيعة الإيراد والمصروف.

ومما تقدم يمكن أن نصور الميزانية وفق درجة السيولة للموجودات ووفق درجة الاستحقاق للالتزامات وتطبيقاً على مشروع سعيد الخدمي كما يلي:

الميزانية العمومية

المطالب			الموجودات		
البيان	جزئي	إجمالي	البيان	جزئي	كلي
<u>الالتزامات المتداولة</u>			<u>الأصول المتداولة</u>		
أوراق الدفع	×		نقدية الصندوق		
دائنون	15000	15000		49000	
مصرف - سحب على المكشوف	×		نقدية مصرف	5000	
قروض قصيرة الأجل إجمالي ديون متداولة	×		أوراق مالية	×	
الالتزامات طويلة أجل	×			×	
حقوق الملكية			أوراق قبض	×	
رأس المال	70000		مدينون	×	
نتيجة العمل الخدمي - ربح	30000	15000	مخزون سلعي		
ناقص المسحوبات		100000	إجمالي الأصول المتداولة		54000
	×		<u>الأصول الثابتة</u>		
			ودائع وتأمينات	×	
			سيارات	×	
			آلات	×	

	عقارات	x	
	حاسوب	26000	
	تجهيزات	100000	
	مكتبية		
	مفروشات	25000	
	المكتب		
	شهرة المحل	x	61000
	مجموع		
	الأصول الثابتة		
مجموع الخصوم	115000		
	مجموع		115000
	الأصول		

وتأخذ قائمة الدخل الشكل التالي:

	الإيرادات الناجمة عن العمليات الأساسية في المنشأة
45000	إيراد الخدمات
---	إيراد المبيعات
45000	إجمالي الإيرادات
---	المصروفات التشغيلية
---	إيجار
---	الزرائب
10000	مصاريف إدارية
5000	مصاريف مالية
(15000)	مجموع المصروفات
30000	الدخل من النشاط التشغيلي
---	إيرادات أخرى

(---)	مصروفات أخرى
----+	الدخل من العمليات الأخرى
---	إيرادات أخرى
(---)	مصروفات أخرى
----+	الدخل من العمليات الأخرى
30000	صافي دخل المنشأة

مثال (2): إليك المعلومات التالية العائدة لمنشأة سعيد العقارية:

100000	إيرادات سمسة عقارية
20000	العمولة المكتسبة
15000	رواتب وأجور
2500	دعاية وإعلان
300	مصاريف مختلفة
	المطلوب:
	إعداد قائمة الدخل لمنشأة سعيد العقارية.
	الحل:

قائمة الدخل

الإيرادات		
100000	إيرادات خدمات عقارية	120000
20000	العمولة المكتسبة	
	مجموع الواردات	
	ناقصاً المصاريف	

	15000	رواتب وأجور
	25000	دعاية وإعلان
	30000	مصاريف مختلفة
70000		مجموع النفقات
50000		نتيجة العمل الخدمي - ربح

مثال 3:

ظهرت المعلومات التالية لدى منشأة المعين لخدمات الدعاية والإعلان :

70000	إيرادات خدمية
5000	فوائد الحساب الجاري لدى المصرف
10000	الدعاية والإعلان
20000	الرواتب والأجور
2000	اللوازم المكتبية
3000	مصاريف مختلفة

المطلوب:

إعداد قائمة الدخل للمشروع الخدمي.

الحل:

قائمة الدخل

		الإيرادات
	70000	أرباح بيع البضائع
	5000	فوائد المصرف
75000	75000	مجموع الواردات
		ناقصاً النفقات

	10000	الدعاية والإعلان
	20000	الرواتب والأجور
	2000	الموازم المكتبية
	3000	مصاريف مختلفة
35000	35000	مجموع النفقات
40000		الربح

مثال شامل محلول

أسس أحد مدربي السواقة (شادي) الذي لديه خبرة في قيادة السيارات مدرسة الأمل لتعليم قيادة السيارات. ينوي شادي أن يشتري قطعة أرض لاستخدامها من أجل مستودع مركبات وتعليم القيادة واستئجار مركبات التدريب اللازمة. إن طبيعة عملياته لشهر حزيران /6/ من عام 2008 وهو الشهر الأول من العمليات تم تحليلها أدناه. سيتم في هذا المثال بيان حركة مصاريف وإيرادات المشروع الخدمي من خلال عرض حركة نتيجة العمل الذي يمثل تفاضل بنود المصاريف مع بنود الإيرادات خلال فترة زمنية محددة من شهر حزيران وحتى نهاية العام 2008.

- الاستثمار الأولي للمشروع - العملية رقم (1): استثمر التاجر شادي 600000 ل.س من أمواله الخاصة في مدرسة لتعليم القيادة وضعها في الصندوق، فتكون الميزانية كما يلي (هذه الصفقة تؤدي إلى زيادة كل من النقدية ورأس ماله):

ميزانية مدرسة القيادة للسيارات

أصول	خصوم
600000 صندوق	600000 حقوق الملكية- رأس المال (شادي)
600000 إجمالي الأصول	600000 إجمالي الخصوم

- شراء أرض نقداً - العملية رقم (2): دفع نقداً لشراء أرض بقيمة 24000 ل.س (تخفيض النقدية وإيجاد أصل جديد أراضي) وهي عملية تمويل في جانب الأصول.

الميزانية بعد العملية رقم /2/

أصول	خصوم
360000 صندوق	600000 حقوق الملكية- رأس المال شادي
240000 أراضي	600000 إجمالي الخصوم
600000 إجمالي الأصول	

- دفع إيجارات نقداً - العملية رقم (3): دفع نقداً إيجار المكتب الشهري البالغ 8000 ل.س (القريب من مواقف السيارات) كما دفع 50000 ل.س نقداً لاستئجار مركبات تدريب عن شهر حزيران، تلك العمليات تعود لمصاريف شهر حزيران. إن تكلفة الخدمات المستلمة (استعمال المكتب والمركبات) لهذا الشهر تخفض الأصول (من خلال النقدية) وحقوق المالك (رأس المال) بمقدار 58000 ل.س.

الميزانية بعد العملية رقم /3/

التزامات	302000	صندوق
لا يوجد		
حقوق الملكية:		
600000 رأس المال (شادي)		240000 أراضي
(58000) نتيجة العمل		
542000		
إجمالي الخصوم	542000	إجمالي الأصول
		542000

- شراء توريدات (لوازم) ومهمات على الحساب - العملية رقم (4): في الخامس من حزيران اشترى التاجر وقود (محروقات) ولوازم على الحساب بقيمة 36000 ل.س. إن هذه الصنفه زادت من قيمة الأصول المتداولة (توريدات جاهزة) بقيمة 36000 ل.س ونتج عن التزام (حسابات دائنة / دائنون) بذات القيمة 36000 ل.س. إن الزيادة في الأصول لا يغير من حقوق الملكية وإنما يخلق فقط التزاماً في الميزانية. لأن التاجر قد لا يتوقع ماذا سيستعمل من تلك التوريدات الجاهزة ليصبح مصروفاً عن شهر حزيران، وبالتالي يصنف كامل القيمة لها والبالغة 36000 ل.س على أنها من الأصول. وفيما بعد عندما يقرر أن يستعمل مبلغاً من تلك التوريدات عندها ينعكس على أنه مصروف.

الميزانية بعد العملية رقم /4/

دائنون	36000	صندوق	302000
حقوق الملكية		توريدات جاهزة	36000
600000 رأس المال			
(شادي)			
(58000) نتيجة العمل	542000		
		أراضي	240000
إجمالي الخصوم	578000	إجمالي الأصول	578000

إرسال فواتير عن إيرادات الرسوم - العملية رقم (5): في 26 حزيران تم تسليم الطلاب إيصالات بقيمة الرسوم المترتبة عليهم بقيمة 215000 ل.س. عادة لشهر حزيران، إن تقديم هذه الإيصالات وفقاً لتعليمات المدرسة خلال الشهر يخلق أصلاً (حسابات مدينة) وإيراد ينتج عن زيادة في حقوق الملكية (حقوق الملكية) وحتى ولو أن الدفعة لم تستلم بعد حتى فترة لاحقة (تذكر مبدأ الاستحقاق المذكور سابقاً). لاحظ أن نتيجة العمل أصبحت برقم موجب نتيجة الجمع الجبري للمصاريف البالغة 58000 والإيرادات البالغة 215000 = 157000 ل.س.

الميزانية بعد العملية رقم /5/

دائنون	36000	صندوق	302000
حقوق الملكية:		توريدات جاهزة	36000
600000 رأس المال (شادي)			
157000 نتيجة العمل	757000		
		مدينون	215000
		أراضي	240000
إجمالي الخصوم	793000	إجمالي	793000
		الأصول	

- دفع رواتب نقدًا - العملية رقم (6): في 30 منه دفع التاجر رواتب المدرسين البالغة 90000 ل.س في شهر 6 وقد حسب هذا المبلغ على أنه مصروف لشهر 6 لأنه يمثل تكلفة خدمات الموظفين المستخدمة خلال الشهر 6. ولذلك فإن حساب النقدية نتيجة أعمال التاجر كلاهما ينخفضان بقيمة 9000 ل.س.

الميزانية بعد العملية رقم /6/

دائنون	36000	صندوق	212000
حقوق الملكية		توريدات جاهزة	36000
600000 رأس المال			
(شادي)			
<u>67000</u> نتيجة العمل	667000		
		مدينون	215000
		أراضي	240000
		<u>إجمالي الأصول</u>	<u>703000</u>
<u>إجمالي الخصوم</u>	<u>703000</u>		

- تحصيل جزء من المدينين نقدًا - العملية رقم (7): في 30 منه حصلت المدرسة 180000 ل.س من حساب المدينين المرسل لهم إيصالات من خلال العملية رقم (6) أعلاه. تزيد هذه الصفقة من النقدية وتخفض حسابات المدينين - ليس إلا عملية تحويل في طرف الأصول فقط. لاحظ أن الإيراد الذي زاد من حقوق الملكية قد حدث سابقاً عند إرسال فواتير وإيصالات الشهر في 6/26.

الميزانية بعد العملية رقم /7/

دائنون	36000	صندوق	302000
حقوق الملكية:		توريدات جاهزة	36000
600000 رأس المال			
(شادي)			
نتيجة العمل	67000	مدينون	125000
	667000	أراضي	240000
إجمالي الخصوم	703000	إجمالي الأصول	703000

- تسديد جزء من الدائنين نقداً - العملية رقم (8): في 30 منه دفعت المدرسة 16000 ل.س نقداً من حساب اللوازم والوقود المشتركة في العملية رقم (4). إن دفع 16000 من أصل 36000 المترتبة على المدرسة قد خفض كل من الحسابات الدائنة / الدائنون والنقدية في الصندوق وبذلك خفض كل من الأصول والخصوم. هذه الدفعة تعد تسوية جزئية للالتزام سجل سابقاً وليس مصروفاً.

الميزانية بعد العملية رقم /8/

دائنون	20000	صندوق	286000
حقوق الملكية:		مدينون	125000
600000 رأس المال			
(شادي)			
نتيجة العمل	67000	توريدات جاهزة	36000
	667000	أراضي	240000
إجمالي الخصوم	687000	إجمالي الأصول	687000

- دفع نفقات المكتب نقداً - العملية رقم (9): في 30 منه دفع التاجر شادي 2500 ل.س تمثل نفقات المكتب مثل (الكهرباء والتلفون). وهذا المبلغ الذي يعد مصروفاً عن شهر 6 قد خفض كل من الأصول وحقوق الملكية لأنه يمثل تكلفة استعمال الخدمات خلال الشهر أي أن كلاً من النقدية ونتيجة العمل سوف ينخفض بمقدار 250 ل.س.

الميزانية بعد العملية رقم /9/

20000	دائنون	283500	نقدية
	حقوق الملكية:	125000	مدينون
	600000 رأس المال		
	(شادي)		
664500	نتيجة العمل 64500	36000	توريدات
			جاهزة
		240000	أراضي
684500	إجمالي الخصوم	684500	إجمالي
			الأصول

- مسحوبات شخصية نقداً - العملية رقم (10): في 30 منه سحب التاجر 20000 ل.س من الشركة لاستعماله الخاص. هذه المسحوبات تخفض النقدية ورأس ماله بمقدار 20000 ل.س لاحظ أن تأثير هذه الصفقة هو عكس الصفقة رقم (1)، التي تمثل أموال الاستثمار الشخصي في المدرسة.

الميزانية بعد العملية رقم /10/

دائنون	20000	نقدية	263500
حقوق الملكية:		مدينون	125000
600000 رأس المال			
(شادي)			
64500 نتيجة العمل			
(20000) مسحوبات			
شخصية	644500		
		توريدات جاهزة	36000
		أراضي	240000
إجمالي الخصوم	664500	إجمالي الأصول	664500

- تسجيل مصاريف التوريدات والمهمات - العملية رقم (11): تم حصر وعد التوريدات الجاهزة ووجد أن ما قيمته فقط 1350 باق منها حالياً. ولأن التوريدات قد اشترت بقيمة 36000 ل.س في العملية رقم 4 تاريخ 2008/6/5، قد انعكست على أنها أصل، فإن ذلك الجزء من المشتري لم يعد موجوداً وقيمته 22500 ل.س ويمثل التوريدات المستخدمة فعلاً عن الشهر 6 أو مصروف التوريدات عن الشهر. النتيجة أن 22500 ل.س يخفض كلاً من التوريدات الجاهزة ورأس ماله.

الميزانية بعد العملية رقم /11/

دائنون	20000	نقدية	263500
حقوق الملكية:		مدينون	125000
600000 رأس المال			
(شادي)			
42000 نتيجة العمل			
(20000) مسحوبات			
شخصية			
	622000	توريدات جاهزة	13500
		أراضي	240000
		إجمالي الأصول	642000
إجمالي الخصوم	642000		

ملاحظات:

- 1- إن العملية (11) يشار إليها على أنها عملية تسوية.
- 2- إن إلقاء نظرة على هذه الميزانية تشير إلى أنها تتعلق بشخصية معنوية لها أصولها وخصومها (موجوداتها ومطلوباتها) وهي مستقلة عن أملاك صاحب المشروع الأخرى. وتمثل الأصول أو الموجودات موارد اقتصادية بتصرف الشخصية المعنوية، ولا بد لها من مصادر تمويل تمثل الخصوم أو المطلوبات، إذ لا بد لكل أصل له قيمة من مصدر تمويل له سواء أكان مصدر التمويل هذا ديوناً على الشخصية المعنوية (المشروع) أو أموالاً قدمها المالك أو صاحب المشروع.

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
642000	=	20000	+	622000

3- قد نجد ميزانيات أخرى مرتبة بعكس الاتجاه أي بدءاً من الأصول بطيئة التحول إلى نقدية كالأراضي أو المباني والمعدات ثم البضاعة فالديون انتهاء بالنقدية. وكذلك الحال فيما يخص بنود الخصوم اذ نبدأ بمجموعة حقوق الملكية يليها الالتزامات للغير.

قائمة الدخل/ مدرسة تعليم قيادة السيارات عن شهر 2008/6

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
<u>الإيرادات خلال الفترة</u>		
إيرادات رسوم تعليمية		215000
<u>يطرح المصاريف خلال الفترة</u>		
مصروف الإيجار	58000	
مصروف الرواتب	90000	
مصروف الخدمات	2500	
مصروف التوريدات	22500	(173000)
الدخل الصافي (رصيد حساب النتيجة)		42000

قائمة حقوق الملكية:

تعكس قائمة حقوق الملكية خلاصة للتغيرات في رصيد حقوق الملكية خلال الفترة. ويمكن إعداد قائمة حقوق الملكية بشكلها الكامل (شركة ما) وفقاً لما يلي:

قائمة حقوق الملكية

×××	رأس المال في أول الدورة المالية
××±	تخفيض أو زيادة على رأس المال (تغيرات على رأس المال)
مستحقات	يطرح: المستحقات الشخصية
×××	±تضاف الأرباح الصافية أو تطرح الخسارة الصافية (نتيجة العمل)
(±) ××	رأس المال المستثمر في حقوق الملكية في نهاية السنة المالية
×××	

ولتطبيق ذلك يمكننا إعداد قائمة حقوق الملكية لمدرسة تعليم قيادة السيارات في مثالنا الأعلى كما يلي:

مدرسة تعليم قيادة السيارات

قائمة حقوق الملكية / المالك عن شهر 6/2008

البيان	مبلغ
رأس مال مستثمر في شهر 6	600000
الدخل الصافي عن شهر 6	<u>42000</u>
	642000
يطرح: مستحقات رأس المال / شخصية / في شهر 6	(20000)
رأس مال التاجر في نهاية شهر 6/2001	622000

العلاقة بين كل من قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية والميزانية:

كل قائمة من تلك القوائم الثلاث تكمل بعضها بعضاً حيث أن الدخل الصافي

(أو الخسارة الصافية) عن الفترة هو أحد مدخلات قائمة حقوق الملكية، بينما رصيد حقوق المالك في نهاية الفترة هو أحد مدخلات الميزانية العمومية في نهاية الفترة. عندما يتم إعداد القوائم المالية فإن التسلسل المقترح من خلال هذه العلاقات هو المتبع وفقاً للعرف أي أن قائمة الدخل تعد أولاً يليها قائمة حقوق الملكية وبعد ذلك الميزانية العمومية.

وبالتطبيق، إن العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة الدخل والميزانية العمومية (أي القوائم المالية) العائدة لمدرسة تعليم قيادة السيارات تتضمن من خلال المعادلات التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{رأس المال في بداية الفترة} + \text{إضافات رأس المال} - \text{المسحوبات} + \text{الأرباح أو الخسائر}$$

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{رأس المال في بداية الفترة} + \text{إضافات رأس المال} - \text{المسحوبات} + \text{الإيرادات} - \text{المصروفات}$$
$$\text{الأصول} = \text{المسحوبات} + \text{المصروفات}$$

$$= \text{الالتزامات} + \text{رأس المال مع الإضافات} + \text{الإيرادات}$$

ويمكن تمثيل العلاقة بين القوائم الثلاث محاسبياً كما يلي:

ملخص للقوائم المالية لمدرسة تعليم قيادة السيارات

قائمة حقوق الملكية	قائمة الدخل
رأس مال أول المدة	إيرادات
صفر	215000
رأس مال مستثمر في شهر 6	مصاريف (مصنفة)
600000	(173000)
دخل صافي	دخل صافي
42000	42000
64000	
2000	
رأس مال نهاية المدة شهر 6	
62000	

الميزانية العمومية

أصول	خصوم
263500 نقدية	20000 دائنون
125000 مدينون	600000 رأس مال سامر
13500 توريدات	42000 أرباح الدورة
جاهزة	
240000 أرض	642000
642000 مجموع الأصول	622000 مسحوبات
	(20000)
	642000 مجموع الخصوم

أسئلة الفصل الأول

تمارين الفصل الأول

1- يمتلك عمر محلاً لتصنيع الأجهزة الكهربائية وقد بلغ رأس المال في 2008/1/1 250000 ل.س. وخلال عام 2008 حقق المشروع ربحاً "صافياً" يبلغ 150000 ل.س. كما قدم عمر إضافات جديدة لرأس المال تبلغ 40000 ل.س. وقد بلغ رأس المال في 2008/12/31 مبلغ 280000 ل.س. وقد كان عمر يسحب مبلغاً شهرياً متساوياً لاستعماله الشخصي.

المطلوب: تحديد مقدار ما كان يسحبه عمر شهرياً لاستعماله الشخصي؟

2- فيما يلي البنود الخاصة بمنشأة السعادة للخدمات الجامعية كما هي في 2008/1/1

17800 نقدية

15860 مدينون

12450 دائنون

112800 أرض

1600 رواتب موظفين مستحقة الدفع

118700 معدات

24000 قرض بنك

؟ رأس المال

المطلوب: إعداد قائمة المركز المالي لمنشأة السعادة كما هي في 2008/1/1.

3- فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفتر الأستاذ لمنشأة السعادة للخدمات كما هي في 2008/12/31

3 اللوازم
11 المعدات والأجهزة

جار المحل

انتب العاملين

سحوبات شخصية

راق القبض

راق الدفع

إيراد خدمات للزبائن

نقدية بالصندوق

سيارات

لأثاث

لللوازم المستعملة

صروفات النثرية

ننون

ض مصرفي

المال

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 2008/12/31

قائمة حقوق الملكية عن الفترة المنتهية في 2008/12/31

الميزانية العمومية كما هي في 2008/12/31

4- فيما يلي قائمة حسابات منشأة النخيل في 2008/12/31

البيان	الأرصدة	
	مدينة	دائنة
نقدية بالصندوق	12500	
نقدية بالبنك	112000	
المدينون	13600	
لوازم ومهمات	21250	
الأثاث	6900	
السيارات	108000	
دائنون		12500
أ. دفع		28000
رأس المال في 2008/1/1		؟
مسحوبات شخصية	11000	
إضافات إلى رأس المال		15000
إيراد صيانة		45000
إيراد استثمار		24750
مصروف رواتب	14000	
مصروف إيجار	11000	
مصروف إعلان	15000	
المجموع	325250	؟؟

المطلوب:

أ- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 2008/12/31

ب- إعداد قائمة حقوق الملكية عن الفترة المنتهية في 2008/12/31

ج- إعداد الميزانية العمومية كما هي في 2008/12/31
 5- فيما يلي المعلومات المتعلقة بالمركز المالي لمنشأة عثمان كما هي في
 2008/2/28 و 1/31

2008/2/28	2008/1/31	
6900	14300	دائنون
41000	27600	مدينون
؟	؟	رأس المال
64000	55000	نقدية
14500	18400	لوازم وتجهيزات
		المطلوب:

آ- إعداد الميزانية العمومية لمنشأة عثمان كما هي في 2008/1/31 و
 2008/2/28

ب- احتساب صافي الدخل المتحقق خلال شهر شباط على فرض أنه لم يتم
 أي إضافات على رأس المال ومسحوبات شخصية خلال الشهر.
 ج- احتساب صافي الدخل المتحقق خلال شهر شباط على فرض أنه لم
 يحدث إضافات إلى رأس المال ولكن المسحوبات الشخصية خلال الشهر بلغت
 25000 ل.س .

الفصل الثاني

مدخل الميزانية وتحليل العمليات

(The Balance Sheet Approach and Transactions Analysis)

أهداف الفصل

بعد دراسة هذا الفصل ستكون قادراً على:

- التعرف على المجموعة المستندية للمحاسبة .
- التعرف على عناصر معادلة الميزانية للمنشآت التجارية وبيان أثرها على القوائم المالية.
- تحليل العمليات المالية للمنشآت والمشاريع الفردية
- المجموعة المستندية للمحاسبة

تتمثل المجموعة المستندية للمحاسبة بشكل عام في الفواتير والإيصالات والإشعارات المدينة والدائنة المتعلقة باستلام وقبض أو صرف أو دفع أو استلام أو تسليم لصفقات تتم فيما بين التاجر الفردي أو المنشأة الفردية وبين الغير. وعادة ما تكون هذه المستندات مهمة لجهات عديدة مثل الدائنين والمصارف والجهات الحكومة كدوائر الضريبة والعملاء والمقرضين وغيرهم. كما تعد المستندات داخل المنشأة وتسمى مستندات داخلية مثل: فواتير المبيعات ومذكرات الإدخال والإخراج من المستودعات ومستندات القبض والدفع والإشعارات المدينة والدائنة الصادرة من المنشأة. وهناك مستندات تعد خارج المنشأة وتدعى مستندات خارجية، مثل: فواتير المشتريات والمياه والكهرباء والإنترنت. وأخيراً، هناك المستندات المحاسبية التي تعزز وتترجم مضمون البيانات الواردة في المستندات الداخلية أو الخارجية من خلال إثباتها أو تسجيلها

في السجلات والدفاتر المحاسبية للمنشأة وذلك طبقاً لقواعد القيد المزدوج للمحاسبة.

ويمكن تلخيص أهمية المستندات الخاصة بالبيانات المحاسبية في أنها:
الدليل الموضوعي (Objective Evidence) أو الوثيقة التي تؤيد العمليات المالية في دفاتر المشروع، ودليل إثبات مكتوب لحقوقه والتزاماته.
الوسيلة التي تلخص العمليات المالية بتاريخ حدوثها وبالصيغة التي يمكن تدوينها في سجلات المشروع.
الواسطة لنقل البيانات والمعلومات من أماكن حدوثها سواء داخل المشروع أو بين المشروع والغير إلى السجلات المحاسبية داخل المشروع.
أداة للتحقق من صحة العمليات المالية والرقابة عليها طالما يمكن الرجوع إليها لضمان ذلك.

أمر للقيام بأعمال معينة داخل المشروع كإخراج البضاعة أو استلامها أو صرف المبالغ أو قبضها.

وكما أشرنا سابقاً، يمكن تعريف الأصول على أنها موارد اقتصادية تحت تصرف إدارة المشروع ولها قيم نقدية. ويمكن لهذه الأصول أن تكون أصولاً مادية أو ملموسة كالأراضي والمباني والآلات والمعدات والبضائع، ويمكن أن تكون حقوقاً مالية للمشروع على الغير ناجمة عن بيع البضائع والخدمات دون استلام قيمتها أو مصروفات دفع المشروع قيمتها دون أن يتلقى من الغير الخدمات المقابلة لها، كدفع راتب لأحد الموظفين عن فترة قادمة أو دفع إيجار محل عن عام قادم، أو الحصول على براءة اختراع أو حق امتياز بوساطة القوانين النافذة.

وتسجل الأصول عادة بسعر حيازتها أو بالتكلفة، على أن هذه القيمة قد تخفض ومن أسباب تخفيض قيمة الأصول هو استعمالها أو مرور الزمن، مما يسبب

ظهور حساب آخر للتعبير عن هذا النقص أو التغطية أو الاهتلاك أو النفاذ. وبالمقابل فإن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً⁽¹⁾ ترفض زيادة قيمة الأصول عن ثمن التكلفة أو الحيازة لافتقار مثل هذه الحقيقة للدليل الموضوعي الذي يؤكد حدوثها بشكل مستقر إلا عند بيع السلع والخدمات المشتراة بغرض البيع، ولأن الأصول طويلة الأجل تشتري بغرض استخدامها في العمليات الإنتاجية وليس بهدف إعادة بيعها.

مدخل الميزانية كميّار للتمييز بين حسابات الميزانية وحسابات النتائج يحرص المحاسب عند تسجيل أحداث المشروع على الاعتماد على دليل موضوعي كفاتورة الشراء، وصورة الشيك الذي تم بموجبه الدفع، ويعزز الدليل الموضوعي القيد المحاسبي ويجعله بعيداً عن التحيز. وبالرغم من إمكان تغيير أسعار الأصول المشتراة بعد عملية الشراء والتسجيل في السجلات المحاسبية، إلا أن المحاسب لا يغير القيمة التي سجلت فيها العملية أساساً، ويشار إلى ذلك عادة بالتكلفة التاريخية Historical Cost.

أما إذا كانت الأصول المشتراة بضاعة أو مستلزمات سلعية بهدف إعادة بيعها على حالتها أو تصنيعها، فإن المحاسب يميل إلى تسعيرها بالقيمة القابلة للتحقق عند البيع إذا كانت هذه القيمة أقل من ثمن التكلفة، ويعبر عن ذلك في أدبيات المحاسبة بالتسعير بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

ويفسر خروج المحاسب عن التكلفة التاريخية في أنه يأخذ بمبدأ الحيطة والحذر الذي يأخذ بالحسبان الخسائر المتوقعة حدوثها، ولا يأخذ بالأرباح المتوقعة إلا بعد تحققها بشكل فعلي عند البيع.

لاحظنا سابقاً أن الميزانية لمشروع ما تشير إلى المركز المالي للشركة في لحظة

(1) أو المعايير المحاسبية الدولية

معينة. سوف نركز على أن إجمالي الأصول يجب أن يعادل دائماً مبالغ حقوق كل من الدائنين (غير المساهمين) وحقوق الملكية. إذا تم إعداد ميزانية بعد إتمام كل صفقة محاسبية فإن هذا التوازن بين الأصول والخصوم سوف يظهر صحيحاً وبشكل دائم. أي أن الميزانية دائماً متوازنة، وإن أي حساب مدين يقابله حساب دائن وهذا ما يمكن التعبير عنه بطريقة القيد المزدوج.

إن المبدأ الأهم الذي يقوم عليه مدخل الميزانية هو التفريق بين حسابات الميزانية وحسابات النتائج. وسوف نستعرض بشيء من التفصيل طبيعة بنود حسابات الميزانية المتمثلة بالموجودات والمطالبات وحسابات النتائج المتمثلة بحسابات المصاريف والإيرادات.

أولاً- الأصول أو الموجودات

-تعريف الموجودات (الأصول):

الموجودات هي كل ما يملكه التاجر أو المؤسسة أو المشروع من أموال كالعقارات والآلات

والبضائع والنقدية.....الخ كشخصية مستقلة.

وتقسم الموجودات إلى الأقسام الثلاثة التالية:

أولاً- الموجودات الثابتة:

وهي الموجودات التي يفتنيها التاجر أو المشروع بقصد الاستعمال وليس بقصد البيع بربح.

أي أن الهدف من شراء هذه الموجودات خدمة أغراض التاجر أو المشروع وليس بيعها بقصد الربح، وتتضمن العناصر التالية:

1- الموجودات غير الملموسة مثل:

- فروغ المحل

- شهرة المحل

- العلامات الفارقة وشهادات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.
 - البحث والتطوير
- وهذه العناصر لها قيمة مادية ولكن ليس لها وجود حسي يمكن مشاهدته أو لمسه مادياً.

2- الوجودات الثابتة الملموسة مثل:

- العقارات (الأراضي والمباني)
- الأثاث والمفروشات.
- السيارات
- الآلات ... الخ

3- الودائع والتأمينات:

وهي الأموال المودعة لدى مؤسسات الخدمة العامة كتأمين الكهرباء والمياه والهاتف، وهذه الأموال يمكن استعادتها عند إلغاء الاشتراك في مثل هذه المؤسسات.

4- مصاريف التأسيس:

وهي المصاريف التي يدفعها التاجر أو المشروع عند تكوين المشروع للمرة واحدة فقط ويمكن أن تستفيد منها عدة سنوات قادمة مثال ذلك:

- أ- مصاريف التسجيل في السجل التجاري.
- ب- نفقات الدعاية والإعلان لتعريف الناس والأوساط التجارية بافتتاح المشروع.

ج- نفقات طبع المطبوعات والدفاتر اللازمة للأعمال التجارية.

ويدفع التاجر أو المشروع عند اقتناء الموجودات الثابتة بعض النفقات أهمها:

- 1- النفقات التي تدفع للسماسة لتحرير عقود نقل الملكية وتسجل ضمن مصاريف التأسيس.

2- النفقات التي تدفع للنقل والتركيب فتضاف إلى قيمة الأصل لأنها تعد جزءاً من تكلفة الأصل.

3- النفقات التي تدفع في سبيل تحسين الموجودات الثابتة فتضاف إلى قيمة الأصل لأنها تؤدي إلى زيادة في قيمته.

4- النفقات المتعلقة بالصيانة والإصلاح تقيد مع المصاريف العامة للتاجر أو المشروع ولا تعد جزءاً من تكلفة الأصل.

إن اقتناء الموجودات الثابتة لا يثير أي مشكلات محاسبية معقدة بصورة عامة عدا الشهرة، لذلك سنبحث في موضوع الشهرة بصورة موجزة تتناسب مع المبادئ الأولية للمحاسبة تاركين دراستها بشكل مفصل للسنوات القادمة.

ثانياً- الموجودات المتداولة:

وهي العناصر التي تمثل أوجه نشاط التاجر أو المشروع وهي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بأجل قصير وتتضمن العناصر التالية:

آ- البضائع أو المخزون السلعي:

إن البضائع مفهوم عام وتختلف البضائع من تاجر إلى آخر أو من مشروع إلى آخر، أو إذا كان التاجر أو المشروع يقوم بشراء البضائع جاهزة وبيعها بربح، أو كان التاجر يشتري مواد أولية ويقوم بتحويلها إلى بضائع نصف مصنعة، أو بضائع منتهية الصنع ثم يبيعها. علماً بأن مصطلح المخزون السلعي يشمل إضافة إلى مختلف أنواع البضائع التي يتاجر بها المشروع التوريدات والمهمات ومخزن قطع الغيار التي لا يقصد المتاجرة بها بل استخدامها واستنفادها لأكثر من سنة مالية واحدة. وفي جميع الأحوال فإن البضائع هي كل ما يشتري أو يصنع بقصد إعادة البيع بربح.

ب- الزبائن (المدينون):

وتنشأ ديون الزبائن من قيمة البضائع المباعة لهم لأجل (بالدين أو على الحساب) والتي لم يحن بعد ميعاد استحقاقها.

ج- أوراق القبض: وتعتبر جزءاً من الأوراق التجارية وتتكون من نوعين من الأوراق:

- كمبيالات.

- سندات

وهي مستندات رسمية يسدد بموجبها الزبائن جزءاً من ديونهم تستحق في أوقات محددة أو بتعبير آخر هي مستندات سيقبض التاجر بموجبها مبالغ معينة من الزبائن في مواعيد محددة.

د- الأوراق المالية:

وهي الأسهم والسندات التي يشتريها التاجر أو المشروع من السوق المالي (سوق البورصة) بقصد استثمار الأموال التي تزيد عن حاجته للحصول على إيرادات إضافية هي أرباح (توزيعات أرباح Dividends) الأسهم وفوائد السندات.

هـ- القروض المدينة:

وهي القروض الممنوحة للغير.

ثالثاً: الأموال الجاهزة:

وهي النقدية (السيولة الموجودة لدى التاجر) وتكون كما يلي:

1- النقدية الموجودة في الصندوق

2- النقدية المودعة في المصرف على شكل حسابات جارية أو حسابات توفير.

الخصوم (المطالب)

تعريف المطالب (الخصوم):

هي حقوق الآخرين لدى التاجر أو المشروع أو بمعنى آخر هي التزامات التاجر أو المشروع للغير مضافاً إليها حقوق الملكية.

وتتضمن ما يلي:

أولاً: المطالبات الثابتة (خصوم طويلة الأجل):

وهي التزامات التاجر أو المشروع غير القابلة للسداد وتتضمن عنصراً وحيداً وهو رأس المال (حقوق الملكية).

ويمثل رأس المال حقوق التاجر في المتجر أو المشروع وبمعنى آخر التزام المتجر أو المشروع تجاه التاجر نفسه.

وبشكل بسيط يمكن أن تعرف رأس مال المشروع بأنه المبلغ المقدم من التاجر أو صاحب المشروع لممارسة العمل التجاري ويظهر دائماً بطرف المطالب من الميزانية، ويضاف عادة لرأس المال الأرباح المتحققة في نهاية المدة أو يطرح منه الخسائر. كما يطرح من رأس المال المبالغ التي يسحبها التاجر من المتجر أو المشروع لأمواله الشخصية (المسحوبات).

ثانياً- المطالبات الطويلة والمتوسطة الأجل: وهي الديون التي يحصل عليها المشروع من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة بحيث يتم سدادها على فترات تزيد عن السنة وتعتبر التزاماً على المشروع واجبة السداد مستقبلاً.

ثالثاً- المطالبات المتداولة:

وهي ديون الآخرين أو الالتزامات للآخرين التي تستحقه خلال العام القادم:

آ- الموردون (الدائنون):

تشأ حقوق الموردين على التاجر أو المشروع بشراء البضائع منهم لأجل (على الحساب) وتمثل الديون المستحقة والتي لم تسدد بعد.

ب- أوراق الدفع:

وهي جزء من الأوراق التجارية التي يحررها التاجر للموردين سداداً لجزء من ديونهم وتتألف من نوعين (كمبيالات وسندات) أو هي مستندات رسمية سيقوم التاجر بموجبها بدفع مبالغ معينة بتواريخ محددة للموردين.

ج- القروض الدائنة :

وهي المبالغ المأخوذة من الآخرين لدعم أعمال التاجر أو المشروع وتستحق السداد بتواريخ لاحقة بفائدة أو بدون فائدة.

ثانياً- نتيجة الأعمال

1- مفهوم الأرباح:

الأرباح هي الزيادة الحاصلة في ممتلكات التاجر نتيجة العمليات التجارية خلال فترة محددة.

ولبيان معنى الأرباح نفترض أن أحد التجار بدأ عمله التجاري في 1-1-2008 برأس مال مقداره 100000 ل.س وضعه في الصندوق.

فتكون ميزانيته الافتتاحية كما هي في 1-1-2008

موجودات	ميزانية افتتاحية	مطالب
100000	صندوق	رأس المال
100000		100000

ولنفرض أن التاجر وجد في صندوقه بعد العمليات التي قام بها في نهاية السنة المالية مبلغ 150000 ل.س. من هنا يلاحظ أن التاجر قد بدأ بمبلغ 100000 ل.س. وانتهى بمبلغ 150000 ل.س. أي أنه حقق زيادة في ممتلكاته مقدارها 50000 ل. وهذه الزيادة هي الأرباح. وبالتالي تكون الميزانية الختامية كما هي في 2008-12-31

موجودات	ميزانية ختامية (غير متوازنة بعد)	مطالب
150000	صندوق	100000 رأس المال

في هذه الميزانية يلاحظ أن هناك عدم توازن بين طرفي الميزانية، ولتحقيق التوازن بين الطرفين يجب إضافة مبلغ 50000 ل.س إلى طرف المطالب وهي تمثل الأرباح

(استعمال الأموال)		(منشأ الأموال)	
موجودات	ميزانية ختامية	مطالب	
150000	صندوق	100000	رأس المال
		50000	الأرباح
		150000	
150000			

إن الأرباح ظهرت بطرف المطالب من الميزانية وتعد من (منشأ الأموال)، والأرباح تعد بمثابة مال جديد أضيف إلى أموال التاجر أو المشروع.

ملاحظة:

الأرباح تضاف إلى رأس المال وتمثل جزءاً من حقوق المالك في المشروع.

مثال 2 : إليك الميزانية الافتتاحية التالية:

مطالب	ميزانية افتتاحية		موجودات
رأس المال	100000	صندوق	50000
موردون	20000	مصرف	60000
قرض	10000	مخزون سلعي	20000
	130000		130000

ولنفرض أن عناصر هذه الميزانية قد أصبحت نتيجة العمليات الآتية يلي:

مطالب	ميزانية ختامية	موجودات	
رأس المال	100000	صندوق	30000
موردون	30000	مصرف	70000
قرض	5000	مخزون سلعي	45000
	135000		145000

من ذلك يلاحظ أن مجموع الموجودات 145000 ل.س. بين المطالب 135000 ل.س. أي أن هناك زيادة في الموجودات عن مقدارها 10000 ل.س. وهذه الزيادة تمثل الأرباح ويجب إضافتها المطالب من الميزانية لتحقيق التوازن بين طرفي الميزانية. وبالتالي الملكية أصبحت تعادل 110000 ل.س. وهي نتيجة جمع رأس المال أول والأرباح التي تحققت بنهاية السنة المالية. وتصبح الميزانية الختامية كما يلي:

موجودات	ميزانية ختامية	مطالب
30000	100000	رأس المال
70000	10000	الأرباح
	30000	موردون
45000	5000	قرض
145000	145000	

البرهان على تحقيق الأرباح:

سبق أن عرفنا الأرباح بأنها الزيادة الحاصلة في ممتلكات التاجر نتيجة العمليات التجارية خلال فترة محددة. لذلك نجد :

في الميزانية الافتتاحية

130000	الموجودات
30000	- الديون للغير
100000	100000

في الميزانية الختامية

145000	الموجودات
35000	- الديون للغير
110000	110000
10000	الزيادة في الممتلكات وهي الأرباح.

ثانياً: الخسائر

- مفهوم الخسائر:

الخسائر هي النقص الحاصل في ممتلكات التاجر نتيجة العمليات التجارية خلال فترة محددة.

ولبيان معنى الخسائر نفرض أن أحد التجار بدأ عمله التجاري بمبلغ مقداره 100000 ل.س وضعه في الصندوق وبالتالي تكون الميزانية الافتتاحية التالية:

موجودات	ميزانية افتتاحية	مطالب
100000	صندوق	100000
100000		100000

ولنفرض أن التاجر وجد في صندوقه بعد العمليات التجارية التي قام بها مبلغ 90000 ل.س

من ذلك يلاحظ أن التاجر قد بدأ بمبلغ 100000 ل.س وانتهى إلى مبلغ 90000 ل. أي أن ممتلكاته قد نقصت بمبلغ 10000 ل. وهذا النقص في الممتلكات هو الخسائر.

ويمكن أن نضع الميزانية الختامية كما يلي:

موجودات	ميزانية ختامية (غير متوازنة بعد)	مطالب
90000	صندوق	100000
		رأس المال

في هذه الميزانية يلاحظ عدم توازن طرفيها، ولتحقيق التوازن بين الطرفين يجب طرح مبلغ 10000 ل.س من طرف المطالب أو الخصوم وهي تمثل

الخسائر كما يلي:

(منشأ الأموال)		(استعمال الأموال)	
مطالب	ميزانية ختامية	موجودات	
رأس المال	100000	صندوق	90000
الخسائر	-10000		
	90000		
	90000		100000

وبالتالي فإن حقوق الملكية أصبحت تعادل 90000 ل.س وهي نتيجة الجمع الجبري رأس المال أول المدة والخسارة المتحققة نهاية السنة المالية.

مثال 2:

إليك الميزانية الافتتاحية التالية:

مطالب	ميزانية افتتاحية	موجودات	
رأس المال	10000	صندوق	5000
موردون	2000	مصرف	6000
قرض	1000	مخزون سلعي	2000
	13000		13000

ولنفرض أن عناصر هذه الميزانية قد أصبحت نتيجة العمليات التجارية كما يلي:

مطالب	ميزانية ختامية	موجودات	
رأس المال	10000	صندوق	3000
موردون	3000	مصرف	5500
قرض	500	مخزون سلعي	4000
	13500		12500

من ذلك يلاحظ أن مجموع المطالبات 13500 ل.س بينما مجموع الموجودات 12500 ل.س أي أن هناك زيادة في المطالبات عن الموجودات مقدارها 1000 ل.س وهذه الزيادة تمثل الخسائر ويجب طرحها من حقوق الملكية في الميزانية لتحقيق التوازن بين طرفي الميزانية.

فتصبح الميزانية كما يلي:

موجودات	ميزانية ختامية	مطالبات
3000	صندوق	10000 رأس المال
		(1000) خسائر
5500	مصرف	3000 موردون
4000	بضائع	500 قرض
12500		12500

وبالتالي فإن حقوق الملكية أصبحت تعادل 9000 ل.س وهي نتيجة الجمع الجبري رأس المال أول المدة والخسارة المتحققة نهاية السنة المالية.

والبرهان على تحقق الخسائر:

في الميزانية الافتتاحية:

13000	الموجودات
3000	- الديون للغير
10000	

في الميزانية الختامية:

12500	الموجودات
-------	-----------

	3500	- الدين للغير
9000	9000	
1000		النقص في الممتلكات وهي الخسائر

القواعد المتعلقة بحسابات النتائج:

في حال بقاء رأس المال ثابتاً وبنتيمة العمليات التجارية خلال فترة محددة نستخرج مايلي:

$$1- \text{الموجودات} - \text{المطالب} = \text{الأرباح}$$

$$2- \text{المطالب} - \text{الموجودات} = \text{الخسائر}$$

$$3- \text{الموجودات} = \text{المطالب} \quad \leftarrow \text{(لا يوجد ربح ولا خسارة).}$$

إن تطور عناصر الميزانية (الموجودات و المطالب) قد يؤدي إلى ربح أو خسارة أو قد لا تؤدي إلى نتيجة كما ورد سابقاً، لذلك يمكن أن نميز بين الحالات التالية:

1- حالات تؤدي إلى ربح:

تظهر الأرباح في الميزانية إذا تحققت:

آ- زيادة الموجودات وبقاء المطالب ثابتة: كالحصول على إيرادات أوراق مالية نقداً.

ب- نقصان المطالب وبقاء الموجودات ثابتة: كتحقق إيرادات مؤجلة للمشروع

ج- زيادة الموجودات أو نقصان المطالب. كحصول المشروع على خصم نقدي

د- زيادة الموجودات بنسبة أكبر من زيادة المطالب. كمنح قرض للغير واقتطاع الفوائد الدائنة سلفاً.

هـ- نقصان المطالبات بنسبة أكبر من نقصان الموجودات. كسداد الموردين نقداً والاستفادة من شرط الخصم النقدي.

2- حالات تؤدي إلى خسارة:

نظهر الخسارة في الميزانية إذا تحقق ما يلي:

آ- زيادة المطالبات وبقاء الموجودات ثابتة. كتأخر المشروع عن سداد رواتب الموظفين عن فترة زمنية محددة.

ب- نقصان الموجودات وبقاء المطالبات ثابتة. كمنح خصم نقدي للمدينين

ج- زيادة المطالبات أو نقصان الموجودات . وفاة أحد المدينين

د- زيادة المطالبات بنسبة أكبر من زيادة الموجودات. كالحصول على قرض مصرفي واقتطاع الفوائد المدينة سلفاً.

هـ- نقصان الموجودات بنسبة أكبر من نقصان المطالبات. سداد القرض وفوائده نقداً.

3- حالات لا تؤدي إلى نتيجة:

تتغير عناصر الميزانية نتيجة العمليات ولكن هذا التغير لا يؤدي إلى نتيجة وفق الحالات التالية:

آ- زيادة الموجودات بمقدار زيادة المطالبات. ك شراء مخزون سلعي بالدين

ب- نقصان الموجودات بمقدار نقصان المطالبات. كتسديد القرض المصرفي نقداً

ج- زيادة عنصر من عناصر الموجودات بمقدار نقصان عنصر آخر من عناصر الموجودات وبقاء المطالبات ثابتة. ك شراء آلة نقداً.

د- زيادة عنصر من عناصر المطالبات بمقدار نقصان عنصر آخر من عناصر المطالبات وبقاء الموجودات ثابتة. كقبول سند دفع سداداً لدين للموردين

مفهوم الإيراد:

هو الزيادة في حقوق الملكية للمشروع من جراء تقديم البضائع أو الخدمات للزبائن. يقاس الإيراد المكتسب بوساطة الأصول المستلمة نتيجة عمليات مبادلة والتي عادة ما تكون نقدية أو ديناً (لأجل). من المهم أن ندرك أن الإيراد يكتسب وينعكس في العملية المحاسبية في وقت تقديم كل من البضائع والخدمات. إن استلام النقدية بوساطة الشركة لا يشير بالضرورة إلى أن الإيراد قد تم اكتسابه. وفي حالة البيع النقدي فإن الإيراد يتحقق في وقت استلام النقدية. يتحقق الإيراد أيضاً عندما يتم تقديم خدمات على الحساب حيث إن الأصول تزداد عندما تزداد الحسابات المدينة، وكذلك فإن تحصيل حساب لا يزيد الإيراد لأنه ليس إلا نتائج تحويل في قيمة الأصول من الحسابات المدينة إلى النقدية. كما لا يتحقق الإيراد عندما تقترض الشركة نقوداً أو يقدم المالكون أصولاً للشركة أو المشروع. مثل هذه الزيادات في الأصول لا تحقق إيراداً لأن الشركة لم تقدم خدمات أو بضائع.

- مفهوم المصاريف:

هي تكاليف محدثة بوساطة الشركة مقابل عملية اكتساب أو تحقق الإيراد وعموماً فإن المصاريف تقاس بوساطة تكاليف الأصول المستهلكة أو الخدمات المستعملة خلال الفترة المحاسبية. إن استهلاك التجهيزات، الإيجار، رواتب الموظفين وتكاليف التدفئة والإضاءة وغيرها من المنافع هي أمثلة على المصاريف المرتبطة بإنتاج أو تحقيق الإيراد.

وبسبب أن المصاريف تقتطع من الإيراد لتحديد الدخل الصافي فإن العملية المحاسبية يجب أن تتعلق بالمصاريف في الفترة العائدة إلى الإيراد المتحقق للفترة نفسها، فمثلاً إن إيجار شهر كانون الثاني، بغض النظر عن متى يدفع هذا الإيجار يجب أن يرتبط بإيراد كانون الثاني في تحديد الدخل الصافي لهذا

الشهر. وإذا دفع الإيجار السنوي البالغ 6000 ل.س مقدماً في أول كانون الثاني فإن 12/1 من قيمة 6000 ل.س أو ما يعادل 500 ل.س يعد مصروفاً لشهر كانون الثاني. في نهاية شهر كانون الثاني فإن المتبقي من المدفوعات المقدمة البالغة 5500 ل.س تشكل أصلاً (تدعى إيجارات مدفوعة مقدماً) حيث إنها تخصص بنسب متساوية على الـ 11 شهراً الباقية. أمثلة أخرى على الأصول التي تستخدم على مدار فترة من الزمن هي التأمين المدفوع مقدماً والإعلان المقدم.

لا تمثل النفقات النقدية المحدثه لحيازة أصول مصاريف ولا تؤثر في حقوق الملكية.

إن النفقات النقدية المدفوعة لسداد التزامات مثل دفعات لحساب الدائنين (حسابات دائنة قابلة للدفع) لا تمثل مصاريف ولا حتى تؤثر في حقوق الملكية. وبشكل مشابه فإن مسحوبات المالك على الرغم من أنها تخفض حقوق الملكية لا تمثل مصاريف. إن المصاريف تتعلق مباشرة بتحقيق الإيراد (أو اكتسابه). إنها تحدد بقياس قيمة الأصول أو الخدمات المستهلكة (المستنفذة) خلال الفترة المحاسبية.

إن المفاهيم السابقة المتعلقة بالإيرادات أو المصاريف تطبق على الشركات التي تستخدم أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي. وتكرر هنا وفقاً لمفهوم الاستحقاق المحاسبي فإن المصاريف والإيرادات لتحديد الدخل الصافي لا تعتمد على متى تدفع أو تستلم النقدية فعلاً، بل متى تكون مستحقة للمشروع أو عليه. فإن مرور شهر يقتضي الاعتراف بالإيجار العائد له سواء دفع أم لا.

هناك مشاريع محددة وبشكل رئيس مشاريع الخدمات (مثل: مهنة القانون، الفن المعماري، أو تصنيف الشعر) غالباً ما يستعمل أسلوب الأساس النقدي في المحاسبة. وبعكس أساس الاستحقاق المحاسبي فإن نظام الأساس

النقدي يميز الإيراد عندما تستلم النقود أو المصاريف عندما تدفع النقود. يستعمل الأساس النقدي المحاسبي بشكل أولي لأنه يمكن أن يقدم دخلاً محدداً للأغراض الضريبية ولأنه بسيط. إن القوائم المالية المعدة على الأساس النقدي على كل حال تشوش صورة المركز المالي ونتائج التشغيل للمشروع. وبشكل متكرر فإن معظم شركات الأعمال تستعمل أساس الاستحقاق المحاسبي، فقد يؤجر صاحب العقار مسكناً لمدة سنتين بمبلغ 100000 ل.س فإن اعتماد الأساس النقدي يقتضي تسجيل 100000 ل.س كإيرادات عند قبضها منذ توقيع العقد. أما أساس الاستحقاق فنقتضي تسجيل 50000 ل.س لكل سنة.

تحليل العمليات استناداً إلى مدخل الميزانية

من تحليل العمليات والصفقات التي يقوم بها المشروع مع الغير وبالرجوع إلى المعادلة المحاسبية فإن تحليل العمليات يتمثل في تحليل عناصر تلك المعادلة من خلال استعراض حركة حسابات الميزانية وحركة حسابات النتائج أي لابد من بيان مايلي:

1- التغير في حسابات الميزانية حيث تتزايد حسابات الموجودات في الطرف المدين من حساباتها (+) وتتناقص في الجانب الدائن منها (-)، كما سيتم مناقشته بالتفصيل لاحقاً.

2- تم تطوير نظرية القيد المزدوج من خلال حركة حسابات الميزانية: حركة حسابات الموجودات (أو الأصول) بكافة أنواعها وحركة حسابات الديون للغير وحركة حسابات حقوق الملكية (أو المطالبين/ الخصوم). على افتراض أي حساب يتألف من طرفين : طرف أيمن ويدعى الطرف المدين للحساب وطرف أيسر ويدعى الطرف الدائن للحساب.

3- إن قواعد المدين والدائن للحسابات تتكون مما يلي:
الإشارة + تعني أي تزايد في الطرف المدين للموجودات.

الإشارة + تعني أي تزايد في الطرف الدائن للمطالبين وحقوق الملكية.
الإشارة - تعني أي تناقص في الطرف الدائن للموجودات.
الإشارة - تعني أي تناقص في الطرف المدين للمطالبين وحقوق الملكية.
ومن أجل تحليل العمليات يمكن تقسيم عمليات المنشأة إلى:

1- عمليات تؤثر على جانب الأصول (الموجودات) : أي زيادة أصل ونقص أصل آخر :

مثال : لنفرض أن المشروع أسس مكتبا "عقاريا" برأس مال قدره 200000 ل.س وضعه في الصندوق، ثم قام بشراء تجهيزات ومعدات مكتبية بمبلغ 20000 ل.س نقداً. المطلوب ماهو أثر هذه العملية على معادلة المركز المالي (معادلة الميزانية) ؟

الحل : لقد أثرت هذه العملية في زيادة أصل وهو التجهيزات والمعدات المكتبية ونقص جزء من النقدية المدفوعة لقاء حيازة تلك التجهيزات. وبالتالي تصبح معادلة المركز المالي كما يلي:
الموجودات ويمثلها النقدية في الصندوق + التجهيزات والمعدات = حقوق الملكية (رأس المال):

$$180000 \text{ ل.س} + 20000 \text{ ل.س} = 200000 \text{ ل.س}$$

2- عمليات تؤثر على جانب الأصول (الموجودات) والخصوم معاً: زيادة أصل وزيادة دين للغير ونقص أصل مع نقص خصم أو دين للغير :
مثال : استناداً إلى نص المثال أعلاه وبفرض أن المشروع قام بالعمليتين التاليتين:

العملية الأولى: شراء أثاث على الحساب (لأجل) بمبلغ 25000 ل.س من شركة اللؤلؤة للمفروشات .

العملية الثانية : سدد قيمة الأثاث البالغة 15000 نقداً إلى شركة للمفروشات.

المطلوب : بيان أثر هاتين العمليتين على معادلة الميزانية /المركز المالي؟

الحل:

- معادلة المركز المالي بعد العملية الأولى:

النقدية في الصندوق + أثاث = حقوق الملكية + ديون للغير
200000 ل.س + 25000 ل.س = 200000 ل.س + 25000 ل.س

- معادلة المركز المالي بعد العملية الثانية:

النقدية في الصندوق + أثاث = رأس المال + ديون للغير
175000 ل.س + 25000 ل.س = 200000 ل.س + صفر

3- عمليات تؤثر على جانب الخصوم أو الديون للغير فقط :

مثال: إليك معادلة المركز المالي التالية العائدة لمحل حسام لخدمات التصوير والحفلات:

النقدية في الصندوق + أثاث = حقوق الملكية + دائنون
200000 ل.س + 25000 ل.س = 200000 ل.س + 25000 ل.س

وقد طالب أحد الدائنين - عصام - توقيع حسام على سند لضمان دينه وقام حسام بالتوقيع على سند لصالح الدائن عصام يستحق الدفع بعد شهرين مقابل دينه البالغ 15000 ل.س .

المطلوب: بيان أثر هذه العملية على معادلة الميزانية أو المركز المالي.

الحل:

النقدية في الصندوق + أثاث = رأس المال + دائنون + أوراق دفع
200000 ل.س + 25000 ل.س = 200000 ل.س + 10000 ل.س + 15000
إجمالي الأصول = 225000 ل.س = إجمالي الخصوم والبالغ 225000 ل.س

أشكال توضيحية

■ مستندات القبض:

وتتمثل في الوثائق المتعلقة بعملية ما نجم عنها أثر مالي وحصل الطرف الدائن على مبلغ من المدين تنفيذاً لعملية تجارية أو خدمية.

الشكل رقم (2)

مستند قبض بمبلغ 2,000 ل.س

محلات الأمل / مستند قبض /
ق.س. ل.س.
2,000 2,000
رقم 177
التاريخ: 2005/02/11
وصلني من محلات النقابة المبلغ المدون أعلاه و قدره
ألفان ليرة سورية لا غير
و ذلك نقداً أو بشيكات
المستلم / القابض

■ مستندات الدفع (الصرف):

■ الشكل رقم (3)

مستند دفع (صرف) بمبلغ 2,000 ل.س

محلات الأمل / مستند صرف /		
رقم المستند: 7521		
التاريخ: 2005/02/11		
صفحة اليومية: 920		
المدفوع له: محلات الزهراء		
اسم الحساب: ذمم		
ق.س	ل.س	البيان
		وصلني من محلات الأمل مبلغ 2,000 و ذلك نقداً / شيك
		المستلم: محلات الزهراء
		توقيعه: -----

الفاتورة :

الشكل رقم (4)

الفاتورة

محلات الأمل / فاتورة /					
رقم: 995		التاريخ: -----			
		المطلوب من: -----			
السعر		العدد	البيان	ل.س	ق.س
ق.س	ل.س				
المستلم					

الشكل رقم (5)

الإشعار الدائن

محلات الأمل / إشعار دائن /			
رقم		السادة	
لقد قيدنا لحسابكم المبلغ المبين أدناه:			
التاريخ	البيان	د.س	ق.س
التوقيع			

لقد تم حتى الآن التوصل إلى تحليل عناصر المعادلة الأساسية التالية لأهم العمليات الخدمية لمنشأة فردية:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات للغير} + \text{رأس المال (حقوق الملكية)}$$

كما تتضمن عناصر الدورة المستندية للمحاسبة بنود كل من المصاريف والإيرادات وفق المعادلة التالية :

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الالتزامات للغير} + \text{حقوق الملكية} + \text{الإيرادات}$$

وقد يواجه صاحب المشروع حالات سحب نقدية أو بضائع أو الاستفادة من خدمات المشروع لأغراضه الشخصية التي لا تمت بصلة عن طبيعة أعمال المشروع وبالتالي تكون المعادلة المحاسبية كما يلي:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الالتزامات للغير} + (\text{حقوق الملكية} - \text{المسحوبات الشخصية}) + \text{الإيرادات}$$

وعادة ما يتم تسجيل عمليات المشروع مع الغير من خلال سجلات المشروع وفق القواعد والأصول المحاسبية المتعارف عليها بدءاً من التسجيل في دفتر اليومية العامة ثم الترحيل إلى حسابات الأستاذ وهذه مراحل سيتم عرضها ومناقشتها بالتفصيل لاحقاً". ولكن يكفي هنا لبيان أن حسابات الأستاذ لأي مشروع ذات أرصدة مدينة ومنها ذات أرصدة دائن وباختصار تأخذ الشكل التالي:

حسابات ذات أرصدة مدينة		حسابات ذات أرصدة دائنة	
+	-	-	+

إن حسابات الأصول والمصروفات والمسحوبات الواقعة في الطرف الأيمن من المعادلة السابقة تسجل فيها كل زيادة في الطرف المدين من الحساب وكل نقص في الطرف الدائن من الحساب ؛ لذلك تدعى هذه الحسابات بالحسابات المدينة لأنها تتزايد في الطرف المدين وتتناقص في الطرف الدائن. أما الحسابات التي تقع في الطرف الأيسر من المعادلة السابقة تسجل فيها كل زيادة في الطرف الدائن وكل نقص في الطرف المدين لذلك تسمى بالحسابات الدائنة لأنها تتزايد في الطرف الدائن وتتناقص في الطرف المدين.

وظائف الحساب:

للحساب الوظائف التالية:

1- وظيفة تصنيفية:

وهي الوظيفة الرئيسة للحساب، ففي الحساب تجمع وتصنف جميع العمليات التي لها صفة مشتركة واحدة، فجميع العمليات المتعلقة بالنقد تسجل

بحساب الصندوق وجميع العمليات المتعلقة بالبضائع تسجل في حساب البضائع..... وهكذا.

2- وظيفة تاريخية:

العمليات يجب أن تسجل بالحساب بحسب تسلسل تاريخ حدوثها الأمر الذي يمكن التاجر من معرفة تسلسل عملياته التجارية.

أنواع الحساب:

جرت العادة على تقسيم الحسابات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

النوع الأول: الحسابات الشخصية

وتمثل حسابات الأشخاص الذين تتعامل معهم كالموردين والمقرضين والمصارف.

وهذا النوع من الحسابات يشمل الأشخاص المعنويين والاعتباريين الذين تتعامل معهم.

النوع الثاني: الحسابات الحقيقية

وتمثل حسابات الموجودات التي يملكها التاجر أو المشروع سواء أكان لها وجود مادي ملموس أم غير ملموس كالأراضي والمباني والآلات والسيارات والبضائع والنقدية... الخ.

وتجعل هذه الحسابات مدينة بزيادة قيمها ودائنة بنقصانها.

النوع الثالث: حسابات وهمية:

وتسمى أحياناً الحسابات الاسمية وحسابات النتائج، وتتمثل في حسابات المصاريف والإيرادات.

وتجعل حسابات المصاريف مدينة بقيمة المصروف وتجعل حسابات الإيرادات دائنة بقيمة الإيراد.

مما سبق يلاحظ:

في حساب الموجودات:

- 1- حسابات الموجودات تفتح في الطرف المدين من حساباتها
- 2- الزيادة في حسابات الموجودات تسجل في الطرف المدين والنقصان يسجل في الطرف الدائن.
- 3- أرصدة حسابات الموجودات مدينة دائماً.

في حسابات المطالبين:

- 1- حسابات المطالبين تفتح في الطرف الدائن من حساباتها
- 2- الزيادة في حسابات المطالبين تسجل في الطرف الدائن والنقصان يسجل في الطرف المدين.
- 3- أرصدة حسابات المطالبين دائنة دائماً

في الميزانية:

إن الطرف الأيمن من الميزانية هو طرف الموجودات التي يملكها التاجر أو المشروع أو الطرف الذي يبين كيفية استعمال التاجر للأموال المتاحة لديه، والطرف الأكبر من الميزانية هو طرف المطالبين أو الالتزامات للغير مضافاً إليه حقوق الملكية، أو بمعنى آخر الطرف الذي يبين منشأ الأموال المتاحة للتاجر أو المشروع.

أنواع الميزانيات في المشروع:

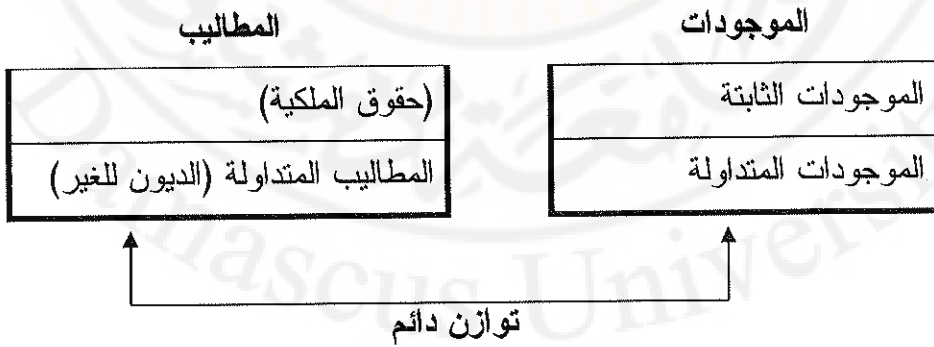
من الأمثلة السابقة نجد أن التاجر قد وضع ميزانية قبل بدء العمليات وميزانية بعد العمليات، لذلك يمكن أن نميز بين نوعين للميزانية:

- 1- ميزانية افتتاحية: وهي الميزانية التي توضع قبل العمليات ويرمز لها عادة بميزانية 1/1

- 2- ميزانية ختامية: وهي الميزانية التي توضع بعد العمليات ويرمز لها عادة بميزانية 12/31.

ومن المعلومات السابقة يمكن أن نضع القواعد التالية:

- 1- الطرف الأيمن من الحساب يسمى بالطرف المدين ويرمز له بـ (من)
- 2- الطرف الأيسر من الحساب يسمى بالطرف الدائن ويرمز له بـ (إلى)
- 3- إذا كان الطرف المدين من الحساب أكبر من الطرف الدائن كان الرصيد مديناً
- 4- إذا كان الطرف الدائن من الحساب أكبر من الطرف المدين كان الرصيد دائناً
- 5- الطرف الأيمن من الميزانية هو طرف الموجودات، وتفتح حسابات الموجودات في الطرف المدين. وتتزايد الموجودات في الطرف المدين وتتناقص في الطرف الدائن.
- 6- الطرف الأيسر من الميزانية هو طرف المطالبات، وتفتح حسابات المطالبات في الطرف الدائن، وتتزايد المطالبات في الطرف الدائن وتتناقص في الطرف المدين.
- 7- حسابات الموجودات من الحسابات ذات الأرصدة المدينة دائماً، وحسابات المطالبات من الحسابات ذات الأرصدة الدائنة دائماً.
- 8- حسابات الموجودات (استعمال الأموال) يجب أن تتساوى دائماً مع حسابات المطالبات (منشأ الأموال) كما في الشكل التالي:



التمييز بين النفقات الرأسمالية والمصاريف الإيرادية:

نقسم مدفوعات المنشأة إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: نفقات رأسمالية

القسم الثاني: مصاريف إيرادية

أولاً: النفقات الرأسمالية:

تتمثل النفقات الرأسمالية في جميع النفقات التي يدفعها التاجر أو المشروع على شراء الموجودات الثابتة كالأراضي والمباني والآلات والسيارات والأثاث والمفروشات.. الخ.

وتتضمن هذه النفقات:

آ- ثمن شراء الموجودات الثابتة

ب- جميع النفقات المدفوعة على الأصل الثابت إلى أن يصبح جاهزاً للاستخدام.

ج- النفقات المدفوعة لتحسين الموجودات الثابتة لزيادة الطاقة الإنتاجية لها.

مما سبق يمكن أن تعرف النفقات الرأسمالية بأنها:

المبالغ التي يدفعها التاجر ولا تؤدي إلى نقص في ممتلكاته وإنما تؤدي إلى تغيير في شكل هذه الملكية، أو بمعنى آخر هي النفقات التي تؤدي إلى تغيير في شكل رأس المال.

مثال:

استورد تاجر آلة بلغ ثمنها الأصلي 100000 ل.س وقد دفع عليها ما يلي:

20000

رسوم جمركية وتأمين

5000

مصاريف نقل

25000

أنعاب المهندسين (تركيب وتجارب)

المطلوب احتساب تكلفة الآلة

100000	ثمن الشراء
	يضاف ما يلي
20000	الرسوم الجمركية والتأمين
5000	مصاريف النقل
50000	أتعاب المهندسين
25000	
150000	تكلفة الآلة

ثانياً: المصاريف الإيرادية:

تتمثل المصاريف الإيرادية في جميع المبالغ التي يدفعها التاجر والتي يهدف منها إلى تحقيق الأرباح، إذ لولا هذه المدفوعات لا يمكن للتاجر الحصول على إيرادات مثال ذلك رواتب الموظفين ونفقات الدعاية والإعلان وخدمات الاتصالات (بريد-برق - هاتف) واللوازم المكتبية والقرطاسية واستهلاك الموجودات الثابتة، وجميعها عناصر ضرورية لجذب الزبائن وتحقيق الإيراد. ويمكن القول إن هناك علاقة سببية بين المصاريف والإيرادات فلو لا المصاريف لما حصلت الإيرادات، فالتاجر حين يقوم بشراء البضائع فإنه يتوقع أن يبيع البضائع بسعر أعلى من سعر شرائها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الإيراد في نهاية الأمر.

ومن ذلك يمكن تعريف المصاريف الإيرادية بأنها:

المبالغ التي يدفعها التاجر والتي تؤدي إلى نقص في ممتلكاته والتي تؤدي إلى تحقيق إيرادات.

ويمكن أن تصنف المصاريف الإيرادية بحسب الهدف منها إلى:

1- المصاريف الإدارية:

وهي المصاريف المتعلقة بإدارة المشروع مثال ذلك: الرواتب والأجور - الإنارة والتدفئة - اللوازم المكتبية والقرطاسية - الاتصالات - أقساط التأمين.....الخ.

2- المصاريف المالية:

وهي النفقات المتعلقة بحركة أموال المشروع مثالها الفوائد.....الخ

3- مصاريف البيع والتوزيع:

وهي المصاريف التي يتحملها التاجر أو المشروع في سبيل تنشيط حركة البيع والتوزيع مثالها: الدعاية والإعلان - نقل المبيعات - عمولة وكلاء البيع.....الخ.

4- مصاريف الشراء:

وهي المصاريف التي يدفعها التاجر عند شراء البضائع وإلى أن تصل البضائع إلى المخازن.

ومن الجدير بالذكر أن مصاريف الشراء تعد جزءاً من تكلفة البضائع وتضاف عادة إلى ثمن شراء هذه البضائع. ومن الأمثلة على نفقات الشراء: رسوم جمركية - عمولة وكلاء الشراء - م نقل مشتريات - قسط تأمين على المشتريات...الخ

أسئلة الفصل الثاني

المسألة رقم 1:

ما هي العملية التي قام بها التاجر إذا كان:

- 1 - حساب الصندوق مدينًا وحساب رأس المال دائنًا. 50000
- 2 - حساب البضائع مدينًا وحساب الموردين دائنًا. 5000
- 3 - حساب الإيجار مدينًا وحساب المصرف دائنًا. 3000
- 4 - حساب المصرف مدينًا وحساب الصندوق دائنًا. 12000
- 5 - حساب البضائع مدينًا وحساب الصندوق دائنًا. 8000
- 6 - حساب الصندوق مدينًا وحساب المصرف دائنًا. 2000
- 7 - حساب الأثاث مدينًا وحساب الصندوق دائنًا. 10000
- 8 - حساب الزبائن مدينًا وحساب البضائع دائنًا. 4500
- 9 - حساب الموردين مدينًا وحساب المصرف دائنًا. 5000
- 10 - حساب الصندوق مدينًا وحساب الزبائن دائنًا. 1500

المسألة رقم 2:

حل العمليات التالية إلى (مدين ودائن) مع ذكر اسم الحساب الذي سيجعل مدينًا أو دائنًا في كل من العمليات التالية:

- 1 - بدأ التاجر عمله التجاري برأس مال قدره 20000 ل.س وضع منه 15000 ل.س في المصرف والباقي في الصندوق.
- 2 - اشترى بضائع على الحساب بمبلغ 5000 ل.س.
- 3 - اشترى أثاثًا ومفروشات بمبلغ 4000 ل.س دفع القيمة بشيك على المصرف.
- 4 - اشترى معدات مكتبية بمبلغ 4500 ل.س دفع منها 1000 ل.س بشيك على المصرف والباقي يسدد بعد شهرين نقداً.

5 - دفع إلى الموردين نقداً 1500 ل.س.

6 - حصل على قرض نقداً بمبلغ 6000 ل.س.

المسألة رقم 3:

سامر صاحب محلات الأضواء، لا يمكك دفاتر محاسبيه، وقد طلب منك بيان نتيجة أعماله عن السنة المنتهية 2008/12/31 وبيان مركزه المالي في ذلك التاريخ.

وقد أمكنك جمع المعلومات التالية:

2008/12/31		2008/1/1
40000	أثاث ومفروشات	50000
30000	بضاعة	10000
20000	زبائن	25000
10000	دائنون	15000
8000	صندوق	10000

المسألة رقم 4

بتاريخ 2009/1/1 أسس معن مكتب لشحن البضائع وقد تمت العمليات التالية خلال شهر كانون الثاني:

1- وقع عقداً لاستئجار مكاتب لإدارة العمل بأجرة شهرية مقدارها 100 ل.س تدفع في نهاية كل شهر.

2- قام بتحويل الأصول التالية من ملكه الخاص إلى حساب المكتب

نقدية 12000 ل.س أثاث 1000 ل.س

سيارة 7000 ل.س

- 3- شراء مهمات مكتبية بقيمة 700 ل.س على الحساب
- 4- قام بتعيين سائقين اثنين براتب شهري 150 ل.س لكل واحد
- 5- اشترى سيارة لاستخدامها في التدريب تكلفتها 8000 ل.س دفع منها نقداً 500000 ل.س والباقي على الحساب.
- 6- افترض مبلغ 500000 ل.س من المصرف لمدة سنة بمعدل فائدة سنوي 10% وقد اقتطع البنك الفوائد وسلم المشروع صافي قيمة القرض نقداً
- 7- قام بتسديد فاتورة الكهرباء 20 ل.س وفاتورة الهاتف 15 ل.س الخاص بالمكتب كما سدد فاتورة المياه الخاصة بمنزله 15 ل.س وتم ذلك كله نقداً.
- 8- بلغت إيرادات المحصلة نقداً 3000 ل.س
- 9- دفع إيجار المكاتب وأجور السائقين نقداً عن شهر كانون الثاني
- 10- سحب مبلغ 250 ل.س نقداً من المكتب للاستعمال الشخصي
- 11- تبين أن قيمة المهمات الباقية تقدر بـ 3000 ل.س

المطلوب:

تسجيل قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة وإعداد حساب الصندوق.

المسألة رقم 5:

في 2008/1/1 كان مجموع الأصول التي تمتلكها منشأة ليلي تقدر بـ 49000 ل.س وقد كانت نسبة حقوق الملكية في هذا التاريخ إلى الالتزامات المستحقة على منشأة هي 4 : 3، وفي نهاية العام 2008/12/31 تبين أن مجموع الأصول قد تضاعفت عما كانت عليه في بداية الفترة وأن نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات للآخرين قد أصبحت 1:1 وصاحب المنشأة كان يسحب

مبلغ 200 ل.س شهرياً لاستعماله الشخصي ولم يتم خلال السنة بأي إضافات
لرأس المال.

المطلوب:

تحديد صافي أرباح أو خسائر المشروع خلال عام 2009 ومقدار حقوق الملكية
في 2009/12/31.



الفصل الثالث

الدفاتر المحاسبية والدورة المستندية

(Accounting Records and the Accounting Cycle)

أهداف الفصل

- بعد دراسة هذا الفصل ستكون قادراً على:
- التعرف على أنواع الدفاتر التجارية وكيفية التسجيل المحاسبي فيها مع التركيز على دفتر اليومية الإلزامي ودفتر الأستاذ العام الاختياري.
 - فهم القواعد المحاسبية لأطراف العملية التجارية أو الخدمية.
 - التعرف على بنود الدورة المحاسبية ومراحلها بدءاً من الصفقة أو العملية وانتهاءً بنتيجة العمل الخدمي أو التجاري وتحديد المركز المالي للمنشأة الفردية.
 - فهم آلية الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام والتأكد من صحة الترحيل عن طريق إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة تمهيداً للوصول إلى نتيجة العمل الخدمي أو التجاري وإتمام الدورة المستندية.



مقدمة

ناقشنا في الفصل السابق تحليل العمليات وكيفية إعداد معادلة الميزانية وأثر العمليات المحاسبية على القوائم المالية. سيتم في هذا الفصل عرض أنواع الدفاتر المحاسبية ومناقشتها وآلية التسجيل المحاسبي بدءاً من مدخلات النظام المحاسبي وصولاً إلى مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية، وهي قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية وقائمة الدخل (أو حساب النتائج) أو كما تدعى في كثير من الأحيان حساب الأرباح والخسائر، وقائمة التدفقات النقدية. ومع أن هذا الأسلوب قد يكون ملائماً للمشروعات ذات العمليات القليلة خلال الفترة المحاسبية شهر أو سنة إلا أن الصفة الغالبة للمشروعات تتميز بتعدد العمليات المحاسبية يومياً بحيث قد تصل إلى مئات بل آلاف العمليات المحاسبية كل يوم، مما يجعل عرض أثرها على القوائم المالية مباشرة أمراً على غاية من الصعوبة.

لذا كان لا بد من تسجيل هذا العدد الكبير من العمليات في السجلات المحاسبية أولاً بأول، هذه السجلات التي قد تكون دفاتر يدوية، أو وسائط إلكترونية تستخدم في ظل الكمبيوتر، مما يقتضي تبويب هذه السجلات وتقسيمها إلى حسابات رئيسية وأخرى مساعدة تستهدف تسهيل إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة المحاسبية.

ومن أجل قيام النظام المحاسبي بإنجاز الأهداف المطلوبة من تسجيل العمليات المحاسبية وتشغيلها ثم تلخيصها لتصبح جاهزة لإعداد القوائم المالية أو التقارير المحاسبية الأخرى، لا بد له من الاعتماد على مستندات تمثل أساس القيد في السجلات المحاسبية سواء أكانت هذه السجلات يدوية أم إلكترونية ويمثل المستند نموذجاً مطبوعاً يصدره المشروع كأمر القبض أو أمر الصرف أو نموذجاً أصدرته مشروعات أخرى كفاتورة المشتريات أو سند قيد يحفظ في

المشروع ويمثل أساس القيد المحاسبية.

ولا بد من الإلمام إلى أن استخدام الحاسوب في الوقت الحاضر ربط هذه الحسابات على اختلافها وبحسب حاجات المشروع بالقوائم المالية. إلا أن عرض الدفاتر اليدوية يتضمن فائدة للطالب لأن فهم اليدوي يسهل التعامل مع حركة الحسابات المستخدمة على الحاسوب، وتمكن الطالب من القدرة على التعامل اليدوي مع الحسابات عند الحاجة.

ولعل من المفيد عرض آلية الدورة المحاسبية من خلال البدء بالمستندات الموثقة التي تعبر عن أحداث اقتصادية لا بد للمشروع من التعامل معها كشراء سلعة أو تقديم خدمة أو دفع فاتورة هاتف أو أجره عامل... الخ ومن المستندات ينتقل المحاسب إلى إثبات هذه المستندات في اليوميات (العامة والمساعدة) ثم يرحل هذه القيد المحاسبية إلى الحسابات أو دفاتر الأستاذ (العام والمساعدة) ومع أن ربط القوائم المالية بالحسابات من خلال معادلة الميزانية التي تم عرضها في الفصول السابقة. إلا أن التطبيق العملي اليدوي يتجه إلى البدء بالمستند -اليومية- فالأستاذ -القوائم المالية مروراً بموازن المراجعة وورقة العمل. أما إذا كان العمل المحاسبي مؤتمتاً على الحاسوب فإن الربط بالحسابات العامة (الأستاذ العام) والمساعدة (الأستاذ المساعد) هو الأكثر ملاءمة لحاجات المشروع.

أولاً- الدفاتر المحاسبية:

تعتبر الدفاتر والسجلات المحاسبية مصدراً هاماً لتجميع البيانات وتلخيصها ومطابقتها تمهيداً لعرضها أو إعداد التقارير المحاسبية عنها. ومع التطور التقني والتوسع باستخدام الحاسب الالكتروني. وتضم المجموعة الدفترية في المحاسبة كل من الدفاتر المحاسبية الإلزامية (وهي دفاتر إجبارية نص القانون على إتباعها)، مثل دفتر اليومية العام (وهو سجل لتسجيل العمليات من

واقع المستندات المؤدية لحدوث العمليات أولاً بأول وبشكل زمني متسلسل) ودفتر الجرد والميزانية (ويتمثل في تفاصيل عن المخزون السلعي لأغراض المقارنة دفترياً" وفعلياً" وبيان الفروقات وأسبابها، إضافة إلى معرفة المركز المالي للمنشأة من خلال ميزانية المنشأة لسنوات سابقة ومقارنة التطورات التي تطرأ على مضمونها. وهناك الدفاتر المحاسبية الاختيارية (التي نص العرف على إتباعها من قبل المنشآت) مثل : دفتر الأستاذ العام (ويأخذ شكل حرف T باللغة الانكليزية حيث يخصص صفحة أو عدة صفحات لكل حساب مستقل لمعرفة حركة أو ملخص هذا الحساب في بداية أو نهاية كل فترة زمنية محددة) ودفتر المسودة (حيث تثبت العمليات بشكل عشوائي وغير منتظم وعلى شكل ملاحظات شخصية وتعبر عن تطبيق للقواعد المحاسبية المتعارف عليها) ودفتر ميزان المراجعة أو موازين المراجع التي تعد دورياً"

وبشكل عام، تتألف الدفاتر والسجلات المحاسبية من: دفتر اليومية العام ودفتر الأستاذ العام (وهي الطريقة الايطالية المتبعة في مسك الدفاتر المحاسبية) أم الطريقة الأمريكية المتمثلة بدفتر واحد يضم مضمون كل من دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام، كما أن هناك دفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة إضافة إلى دفتر اليومية العامة والأستاذ العام (والتي تتبع وفق الطرق الانكليزية والألمانية والفرنسية) وذلك لتحقيق مزيد من الرقابة على التسجيل المحاسبي.

تقسم الدفاتر المحاسبية إلى نوعين:

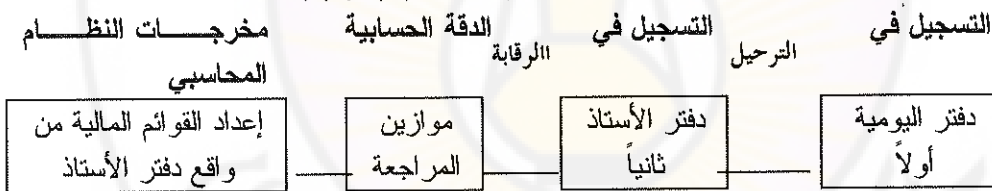
أولاً: دفاتر محاسبية إلزامية حيث يلزم القانون المنشأة بمسكها وتسمى الدفاتر المحاسبية الإلزامية أو القانونية وهي : دفتر اليومية العامة - دفتر صور الرسائل - دفتر الجرد والميزانية.

- ثانياً: دفاتر محاسبية اختيارية حيث جرى العرف المحاسبي على مسكها لأهميتها في النظام دون أن يلزم بها القانون فتسمى دفاتر محاسبية اختيارية أو غير إلزامية وهي: دفتر المسودة - دفتر الأستاذ - دفتر الموازين.

1- التسجيل في دفتر اليومية:

يعتبر دفتر اليومية من الدفاتر القانونية التي تقيد فيه جميع العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة أو المنظمة ويتم هذا القيد يوماً بيوم. إنه دفتر القيد الأولي يوضح التغيرات التي تطرأ على الجانب المدين والجانب الدائن للحسابات المؤقتة والحسابات الدائمة بدفتر الأستاذ. لم ينص قانون التجارة على تصميم معين لدفتر اليومية واكتفى بالوصف العام له، حيث يتضمن دفتر اليومية تفسيراً موجزاً عن كل عملية قامت بها المنظمة تمهيداً لترحيلها إلى دفتر الأستاذ ثم إعداد باقي مراحل الدورة المحاسبية كما يلي:

الدورة المحاسبية / شكل رقم (4/3)



إلا أن تعدد العمليات ووجود أستاذ مساعد يقتضي في الوقت نفسه إيجاد يوميات مساعدة. فلكل أستاذ مساعد يومية مساعدة يتم تلخيص قيودها وجمعها بقيد واحد في اليومية العامة. إذ أن اليومية المساعدة ترحل إلى الأستاذ المساعد واليومية العامة ترحل إلى الأستاذ العام.

فإذا قدم المشروع خدمات إلى عدد من الأشخاص على أن يستوفي قيمة الإيرادات فيما بعد فإن عملياته في يومية الإيرادات المساعدة فمثلاً تكون:

(الأرقام بالليرات السورية)

4000 سعد

5000 أسعد

3000 حمد

أما في اليومية العامة فنسجل المجموع وهو 12000 ل. س ويتم الترحيل من اليومية المساعدة إلى حسابات كل من الأشخاص المذكورين أعلاه، كما يتم الترحيل من اليومية العامة إلى الأستاذ العام و إلى حساب العملاء.

إن ذلك يمكن المشروع من إحكام الرقابة على العمليات من خلال المطابقة الدائمة بين الأستاذ العام والأستاذ المساعد. وقبل البدء بمناقشة محتويات دفتر اليومية لا بد من بيان الشكل العام المستخدم في الحياة العملية لدفتر اليومية كما يلي: (الشكل رقم (5/3))

الشكل 5/3 نموذج لصفحة دفتر اليومية						
مدین/منه	دائن/ له	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ

في الشكل رقم (5/3) يمكننا القول إن دفتر اليومية يساهم في تحقيق المزايا العديدة المتعلقة بأصول التسجيل المحاسبي والرقابة المحاسبية والترتيب الفني

والعلمي لأصول المهنة. يمكننا بيان المزايا كما يلي:

1- يوضح دفتر اليومية المعلومات المتعلقة بكل عملية وذلك حسب التسلسل الزمني لحدوثها مع الشرح الموجز لهذه العملية من خلال إثبات قيمتها بكل من الجانب المدين والدائن معاً بخلاف القاعدة المتبعة في دفتر الأستاذ التي تتطلب تسجيل القيمة المتساوية للجانبين من حسابين مختلفين.

كما لا يمكن تسجيل عملية متأخرة قبل العملية الأولى يلي ذلك التسجيل للعملية الثانية وهكذا... وفقاً للتسلسل الزمني لحدوث تلك العمليات.

2- إن دفتر اليومية يساعد على رقابة الأخطاء ومنع حدوثها. فإذا سجلت العمليات في دفتر اليومية بأرقام مختلفة للجانبين المدين والدائن للقيّد فإن مجموع الجانب المدين لصفحة دفتر اليومية سيختلف عن مجموع الجانب الدائن لذات الصفحة في اليومية . كما أن وجود رقم صفحة الأستاذ في دفتر اليومية ورقم صفحة اليومية في دفتر الأستاذ يسهل تحقيق الرقابة عند الشك في تسجيل بعض المبالغ بحسابات الأستاذ أو الشك في اسم الطرف المدين أو الطرف الدائن للقيّد في دفتر اليومية. إذ يمكن تحقيق مثل هذه الرقابة بتتبع الرقم المدون في صفحة حساب الأستاذ أو الرقم المدون في صفحة دفتر اليومية والتأكد من مطابقتها مع المستندات المؤيدة للتسجيل المحاسبي.

3- بالرغم من أن بعض المنظمات تتضمن طبيعة أعمالها إعداد أنواع أخرى من اليوميات المساعدة فإن هذه اليوميات المساعدة تساعد على ضبط حركة أعمالها المتعددة وبالتالي فإن مجاميع تلك اليوميات المساعدة تتلخص مجملتها في دفتر اليومية العامة.

مثال :

قام التاجر أحمد بالعمليات التالية عن الشهر الأول من عام 2008:

- 1- في 1-1-2008 خصص مبلغ 300000 ل.س كرأسمال وضعه في المصرف لممارسة عمله التجاري لبيع الألبسة الجاهزة
- 2- في 5- منه اشترى أثاثاً ومفروشات بشيك بقيمة 50000
- 3- تلقى إشعاراً من المصرف بتسجيل فوائد الحساب الجاري بقيمة 15000 ل.س
- 4- في 15 منه دفع بشيك قيمة الإيجار الشهري البالغ 10000 ل.س
- 5- في 25 منه قرر زيادة رأسماله كإضافات رأسمالية بقيمة 150000 ل.س نقداً
- 6- في 26 منه اشترى آلات نقداً بقيمة 50000 ل.س .
- 7- في 31 منه اشترى حاسوب للمحل بقيمة 25000 ل.س سدد منه 10000 ل.س بشيك، والباقي لأجل.

من خلال العمليات التي قام بها التاجر أحمد المطلوب عرض العمليات التي قام بها أحمد خلال الشهر الأول من عام 2008 وفق القيود في دفتر اليومية.

الحل: (للتبسيط سنقوم بحذف بعض الأعمدة من النموذج الشامل لدفتر اليومية)

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2008/1/1	من حـ/ المصرف إلى حـ/ رأس المال <u>تخصيص مبلغ كرأسمال وإيداعه في</u> <u>المصرف</u>	300000	300000
5/ منه	من حـ/ الأثاث والمفروشات إلى حـ/ المصرف <u>شراء أثاث ومفروشات للمكتب بشيك على</u> <u>المصرف</u>	50000	50000
	من حـ /المصرف إلى حـ/ فوائد مصرفية دائنة	15000	15000

		<u>تسجيل فوائد للمحل</u>	15/ منه
10000	10000	من حـ / الإيجار الشهري إلى حـ / المصرف	15/ منه
150000	150000	<u>دفع قيمة الإيجار الشهري بموجب شيك</u> <u>على المصرف</u> من حـ / الصندوق	25/ منه
5000	5000	إلى حـ / رأس المال <u>زيادة رأس المال بإيداع نقد في الصندوق</u> من حـ / الآلات	26/ منه
25000	25000	إلى حـ / الصندوق <u>شراء آلات نقداً</u> من حـ / الحاسوب	2008/1/31
	10000	إلى المذكورين إلى حـ / المصرف	
	15000	إلى حـ دائنون شراء حاسوب للمحل نقداً بموجب سند أذني	

من خلال العرض السابق لدفتر اليومية يمكننا ملاحظة ما يلي:

1- لا بد من توفر عدة أركان للقيد المحاسبي وهي المبالغ في الطرفين المدين والدائن للقيد.

2- لا بد من كتابة كل طرف من طرفي القيد في سطر منفصل وذلك بهدف تحقيق الفصل بين القيود من جهة ولتسهيل عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ من جهة ثانية إضافة إلى سهولة قراءتها من قبل المحاسبين والمراجعين. علماً بأن القدرة على وصف أي عملية معينة في شكل قيد في دفتر اليومية يتطلب فهماً

لطبيعة هذه العملية المالية، ومدى تأثيرها في المركز المالي والقوائم المالية المنتظمة.

3- للتبسيط يسبق كل قيد محاسبي حرف "من" للتعبير عن الطرف المدين وحرف "إلى" للتعبير عن الطرف الدائن⁽¹⁾. كما أن هناك عدة أنواع للقيد، فالقيد المفرد هو القيد الذي يتضمن طرفاً مديناً وطرفاً دائناً واحداً. والقيد المحاسبي المركب سواء أكان قيداً مركباً من طرف واحد أم من طرفين يتمثل بوجود عدة حسابات للقيد المحاسبي. وبغض النظر عن عدد الحسابات المدينة في القيد المركب أو عدد الحسابات الدائنة في القيد المركب فمن الضروري إثبات الحسابات المدينة للقيد أولاً قبل الحسابات الدائنة له.

4- يترك خانة (عمود) في كل نموذج صفحة حساب الأستاذ ونموذج صفحة دفتر اليومية وذلك للرجوع إليه عند الحاجة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإلمام بشكل اليومية العامة ودورها في وصف العمليات يعد أمراً جوهرياً في دراسة المحاسبة، فلها أهمية الإلمام بالإشارات الموجبة والسالبة لدارس الرياضيات. وقيد اليومية هو أداة لتحليل ووصف اثر العمليات المختلفة في الوحدة الاقتصادية. وإن القدرة على وصف أي عملية معينة في شكل قيد في اليومية العامة يستلزم تفهماً لطبيعة العملية وتأثيرها في المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

2- التسجيل في دفتر الأستاذ العام :

يعد دفتر الأستاذ أهم الدفاتر العرفية وقد يوازي في الأهمية دفتر اليومية حيث يمثل كيفية الوصول إلى تبويب وترحيل العمليات المالية التي تم تسجيلها أولاً بأول في دفتر اليومية. تعد حسابات دفتر الأستاذ وسيلة لتجميع كل المعلومات

(1) يمكن عرض قيود اليومية بدون ذكر من وإلى إذ أن موقع الحساب المدين أو الحساب الدائن متميز ومعروف.

المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على أي عنصر من عناصر الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية في إطار مستقل. حيث يفتح حساب لكل عنصر من عناصر الأصول ولكل عنصر من عناصر الالتزامات وحقوق الملكية، فمثلاً يُظهر حساب الصندوق في دفتر الأستاذ المبالغ النقدية المحصلة (المقبوضات) والمبالغ المدفوعة (المدفوعات) بوساطة المنظمة وإن رصيد هذا الحساب يعبر عن الأموال المتاحة للمنظمة للاستفادة منها في العمليات المالية التالية.

ويمكن تبويب الحسابات إلى :

■ **الحسابات الشخصية:** وهي الحسابات التي تمثل أشخاصاً طبيعيين (مثل أحمد، فادي، عصام) أو معنويين (مثل شركات ومؤسسات وهيئات) حيث يفتح حساب لكل شخص على حده.

■ **الحسابات الحقيقية:** وهي الحسابات التي تمثل ممتلكات (أو أصول) المنشأة سواء كان لهذه الممتلكات وجود مادي ملموس (أراضي، مباني، أثاث، آلات ومعدات، سيارات، نقدية، بضاعة) وتدعى أصول مادية ملموسة أو ليس لها وجود مادي ملموس (مثل شهرة المحل والعلامات التجارية وحقوق الامتياز وبراءات الاختراع) وتدعى أصول معنوية غير ملموسة.

■ **الحسابات الاسمية (أو الوهمية):** وهي الحسابات التي تتضمن عمليات مالية تؤثر على حقوق أصحاب المنشأة بالنقص أو الزيادة (مصروفات وإيرادات). ويمكن تقسيم الحسابات الاسمية إلى: حسابات اسمية مدينة وهي الحسابات الممثلة لجميع أنواع المصروفات مثل: مصاريف المشتريات، مصاريف البيع والتوزيع، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية. ثانياً: حسابات اسمية دائنة وهي الحسابات الممثلة لجميع أنواع الإيرادات مثل: المبيعات، الإيرادات الأخرى، الحسم المكتسب والفوائد الدائنة. وتهدف الحسابات الاسمية إلى التعرف

على قيمة كل مصروف وكل إيراد على حده.

وعلى الرغم من أن التثويب السابق للحسابات يفيد من أجل التعرف على طبيعة الحسابات، إلا أن البعض الآخر يصنفها من حيث ظهورها في نهاية الفترة المالية فالحسابات التي تقفل بحسابات النتائج يطلق عليها حسابات النتائج (أو حسابات مؤقتة) على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر على نتيجة أعمال المشروع، أما الحسابات الأخرى والتي يبقى لها أرصدة في نهاية العام فتظهر في الميزانية ويطلق عليها حسابات الميزانية أو حسابات المركز المالي (أو حسابات دائمة).

وبفضل تسجيل القيد المحاسبي أصولاً والتحويل على أساسه وبيان كيف أن الطرف المدين من القيد يذهب إلى الطرف المدين من الحساب الأول والطرف الثاني إلى الطرف الدائن من الحساب الثاني.

وللتبسيط يتكون حساب الأستاذ من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- 1- العنوان واسم الحساب وانتمائه إلى إحدى المجموعات الأربع من الحسابات المؤقتة والحسابات الدائمة (الأصول، الخصوم، المصاريف، والإيرادات).
- 2- الجانب الأيمن من الحساب ويمثل الجانب المدين إذ لكل حساب ضمن أي مجموعة من الحسابات (حسابات الميزانية وحسابات النتيجة أو الحسابات المؤقتة والدائمة) طرف أيمن أو ما يدعى بالمحاسبة الطرف المدين.
- 3- الجانب الأيسر أو الجانب الدائن من الحساب وهو عكس الجانب الأيمن من الحساب المعني.

وفيما يلي الشكل المبسط لحساب دفتر الأستاذ:

اسم الحساب

الجانب الأيسر الجانب الدائن

الجانب الأيمن الجانب المدين

ولتوضيح ذلك سوف نعرض المثال التالي:

في 2008/1/1 خصّص سامر مبلغ 200000 ل س لممارسة العمل التجاري
تم إيداعه في المصرف.

في 2008/1/5 اشترى سامر أثاثا بمبلغ 20000 ل س ودفع نصف الثمن
بشيك على المصرف والباقي على الحساب.

في 2008/1/10 دفع إيجار المحل 5000 ل س بشيك على المصرف.

في 2008/1/15 بلغت إيراداته عن الشهر الأول 10000 ل س قبضها بشيك
على المصرف.

في 2008/1/20 قدم حاسوب من أملاكه الشخصية للمحل قيمته 20000 ل

في 2008/1/30 سحب 5000 ل س لاستعماله الشخصي من البنك
(المصرف)

المطلوب

تصوير الحساب بعد العمليات السابقة وتوضيح تأثير العمليات على كل حساب.

الحل:

(ملاحظة: الأرقام من 1 إلى 6 ضمن الحسابات تدل على رقم العملية)

حـ / رأس المال (حقوق الملكية)		حـ / المصرف (أصل)	
(1) 200000		(2) 10000	(1) 200000
(5) 20000		(3) 5000	(2) 10000
		(6) 5000	
حـ / دائنون (التزامات للغير)		حـ / أثاث (أصل)	
(2) 10000			(2) 20000
حـ / إيرادات خدمات (إيرادات)		حـ / إيجار (مصرفات)	
(4) 10000			
		حـ / كمبيوتر (أصل)	
			(5) 20000
		حـ / المسحوبات	
			(6) 50000

نلاحظ مما سبق أن كل عملية أثرت على حسابين على الأقل أحدهما في الطرف المدين والثاني في الطرف الدائن بحيث أن مجموع الأثر المدين لكل عملية يساوي مجموع الأثر الدائن للعملية.

وبالتطبيق على معادلة الميزانية لكل عملية من العمليات أعلاه نجد ما يلي:
العملية رقم 1:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات للغير} + \text{رأس المال (حقوق الملكية)}$$
$$200000 \text{ ل.س. (مصرف)} = 200000 \text{ ل.س.}$$

العملية رقم 2:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات للغير} + \text{رأس المال (حقوق الملكية)}$$
$$190000 \text{ مصرف} + 20000 \text{ أثاث} = 10000 \text{ دائنون} + 200000 \text{ حقوق الملكية}$$
$$210000 \text{ إجمالي الأصول / الموجودات}$$
$$=$$
$$210000 \text{ إجمالي التزامات للغير وحقوق الملكية}$$

العملية رقم 3:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الالتزامات للغير} + \text{حقوق الملكية}$$
$$185000 \text{ ل.س. مصرف} + 20000 \text{ ل.س. أثاث} + 5000 \text{ مصروفات}$$
$$=$$
$$10000 \text{ ل.س. دائنون} + 200000 \text{ حقوق الملكية}$$
$$210000 \text{ إجمالي الأصول / الموجودات}$$
$$=$$
$$210000 \text{ إجمالي التزامات للغير وحقوق الملكية}$$

العملية رقم 4:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الالتزامات للغير} + \text{حقوق الملكية} + \text{إيرادات}$$
$$195000 \text{ ل.س. مصرف} + 20000 \text{ ل.س. أثاث} + 5000 \text{ مصروفات}$$
$$=$$
$$10000 \text{ ل.س. دائنون} + 200000 \text{ رأس المال} + 10000 \text{ ل.س. إيرادات}$$

220000 إجمالي الأصول / الموجودات

=

220000 إجمالي التزامات للغير وحقوق الملكية

العملية رقم 5:

الأصول + المصروفات = الالتزامات للغير + (حقوق الملكية - مسحوبات شخصية) +

إيرادات

195000 ل.س مصرف + 20000 ل.س أثاث + 20000 حاسوب + 5000

مصروفات = 10000 ل.س دائنون + 200000 رأس المال + 20000

إضافات رأسمالية + 10000 ل.س إيرادات

240000 إجمالي الأصول / الموجودات = 240000 إجمالي التزامات للغير

وحقوق الملكية

العملية رقم 6:

الأصول + المصروفات

=

الالتزامات للغير + (حقوق الملكية - مسحوبات شخصية) + إيرادات

193000 ل.س مصرف + 20000 ل.س أثاث + 20000 حاسوب +

5000 مصروفات = 10000 ل.س دائنون + 220000 حقوق الملكية -

2000 ل.س مسحوبات شخصية + 10000 ل.س إيرادات

238000 إجمالي الأصول / الموجودات = 240000 إجمالي التزامات للغير

وحقوق الملكية

ولكن لتسجيل العمليات في الحسابات الخاصة بها جرى العرف المحاسبي على

تحليل هذه العملية أي تحديد الطرف المدين والطرف الدائن لكل عملية وتحديد

المبلغ أو المبالغ المدينة أو المبالغ الدائنة ومن ثم أثباتها في سجل تاريخي أي حسب التسلسل الزمني لحدوث العملية مخصص لهذا الغرض على الشكل التالي (بالتطبيق على المثال السابق).

1- تسجيل العملية الأولى في دفتر اليومية العامة:

200000 من حـ/المصرف
200000 إلى رأس المال 2008/1/1
إيداع رأس المال في المصرف

2- تسجيل العملية الثانية في دفتر اليومية العامة:

20000 من حـ/الأثاث
إلى المذكورين 2008/1/5
10000 حـ/المصرف
1000 حـ/الدائنون
شراء أثاث

3- تسجيل العملية الثالثة في دفتر اليومية العامة:

5000 من حـ/مصرف الإيجار 2008/1/10
50000 إلى حـ/المصرف
دفع إيجار المكتب

4- تسجيل العملية الرابعة في دفتر اليومية العامة:

10000 من حـ/المصرف 1/15
10000 إلى حـ/الإيرادات
قبض الإيرادات

5- تسجيل العملية الخامسة في دفتر اليومية العامة :

20000 من حـ/جهاز الكمبيوتر 1/20
20000 إلى حـ/رأس المال
تقديم جهاز كمبيوتر

6 - تسجيل العملية السادسة في دفتر اليومية العامة

50000 من حـ/المسحوبات 2008/1/25
5000 إلى حـ/المصرف

سحب مبلغ من البنك للاستعمال الشخصي

بعد تسجيل هذه العمليات يمكن أن نلاحظ أن مجموع المبالغ التي تم تسجيلها في الطرف المدين من الحسابات المختلفة يعادل مجموع المبالغ التي تم تسجيلها في الطرف الدائن من الحسابات المختلفة وهذا ما يسمى بالتوازن المحاسبي الذي يعتبر نتيجة استخدام القيد المزدوج أي تسجيل كل عملية في طرفين أحدهما مدين والثاني دائن.

كما نلاحظ أن كل حساب تسجل فيه عمليات في الطرف المدين وعمليات في الطرف الدائن وأن الفرق بين مجموع الطرف المدين ومجموع الطرف الدائن وهو المتمم الحسابي يدعى (الرصيد) فإذا كان الطرف المدين أكبر من الطرف الدائن فإن الفرق هو رصيد مدين ويظهر في الطرف الدائن من الحساب ليتم هذا الطرف إلى أن يصبح يساوي مجموع الطرف المدين، أما إذا كان مجموع الطرف الدائن أكبر من مجموع الطرف المدين فإن الفرق هو رصيد دائن ويظهر في الطرف المدين من الحساب ليتم هذا الطرف إلى أن يصبح يساوي مجموع الطرف الدائن حيث يتم تثبيت الرصيد ومن ثم يجمع الحساب في الطرفين ويقفل وعند إعادة فتح الحساب فإن الرصيد المدين ينقل

إلى الطرف المدين منه والرصيد الدائن ينقل إلى الطرف الدائن من الحساب فإذا طبقنا ذلك على حـ/المصرف وحـ/رأس المال نجدهما على الشكل التالي:

من	حـ/ رأس المال	إلى
	200000 (1)	
	20000 (5)	
	<u>220000</u>	
	220000	
	220000	رصيد
من	حـ/ المصرف	إلى
200000 (1)	10000 (2)	
10000 (4)	5000 (3)	
	2000 (6)	
	<u>193000</u>	رصيد مدين آخر المدة
	210000	
	193000	رصيد أول المدة

أثر العمليات المالية على توازن معادلة الميزانية:

إن توازن معادلة الميزانية على النحو المشار إليه سابقاً هو توازن دائم كما سبق أن ذكرنا وإن تسجيل العمليات التجارية وفق طريقة القيد المزدوج يغير من عناصر المعادلة ولا يؤثر على توازنها.

مثال 2:

كانت ميزانية أحمد على النحو التالي:

ميزانية

أصول	خصوم
30000 تجهيزات	10000 المورد أكرم
20000 مصرف	100000 رأس المال
60000 صندوق	
110000	110000

وقد قام التاجر بالأعمال التالية:

- 1- أودع لدى المصرف نقداً مبلغ 15000 ل.س من موجودات الصندوق
 - 2- اشترى تجهيزات نقداً بمبلغ 5000 ل.س
 - 3- اشترى تجهيزات على الحساب من المورد أكرم بمبلغ 10000 ل.س
 - 4- سدد إلى المورد أكرم نقداً مبلغ 5000 ل.س
- ولمعرفة ميزانية التاجر أحمد بعد العمليات السابقة لا بد أن نسجل العمليات في حساباتها.

ومن تحليل العمليات السابقة نجد:

- 1- العملية الأولى: تؤدي إلى زيادة في قيمة الأموال المودعة لدى المصرف وإلى نقص في قيمة أموال الصندوق أي زيادة عنصر من عناصر الموجودات (المصرف) مقابل نقص عنصر آخر من عناصر الموجودات (الصندوق).
- 2- العملية الثانية: تؤدي إلى زيادة في قيمة التجهيزات وإلى نقص في قيمة أموال الصندوق، أي زيادة عنصر من عناصر الموجودات (البضائع) مقابل نقص في عنصر آخر من عناصر الموجودات (الصندوق).
- 3- العملية الثالثة: تؤدي إلى زيادة في قيمة التجهيزات وإلى زيادة في ديون التاجر تجاه المورد أكرم أي زيادة عنصر من عناصر الموجودات (التجهيزات)

مقابل زيادة في عنصر من عناصر المطالب (المورد أكرم).

4- العملية الرابعة: تؤدي إلى نقص في قيمة أموال الصندوق وإلى نقص في ديون التاجر تجاه المورد أكرم، أي نقص في عنصر من عناصر الموجودات (الصندوق) مقابل نقص في عنصر من عناصر المطالب (المورد أكرم).

ومن دراسة العمليات السابقة بقصد تسجيلها في الحسابات يتبين ما يلي:

العملية الأولى:

حساب المصرف مدين 15000 (زيادة)

حساب الصندوق دائن 15000 (نقصان)

العملية الثانية:

حساب التجهيزات مدين 5000ل. (زيادة)

حساب الصندوق دائن 5000ل. (نقصان)

العملية الثالثة:

حساب التجهيزات مدين 10000ل. (زيادة)

حساب المورد أكرم دائن 10000ل. (زيادة)

العملية الرابعة:

حساب المورد أكرم مدين 5000ل. (نقصان)

حساب الصندوق دائن 5000 (نقصان)

وبذلك تكون الحسابات على النحو التالي:

حـ/ رأس المال		من	حـ/ التجهيزات		إلى
رصيد	100000			رصيد	300
		رصيد دائن	100000	صندوق	50
				مورد أكرم	100
			رصيد مدين	45000	
100000		100000	45000	450	

رصيد دائن 100000 رصيد مدين 450

حـ/ المورد أكرم		من	حـ/ الصندوق		إلى
رصيد	10000	صندوق	5000	مصرف	15000
بضائع	10000	رصيد	15000	بضائع	5000
		دائن		مورد أكرم	5000
				رصيد مدين	35000
20000		20000		60000	600

رصيد دائن 15000 رصيد مدين 350

حـ/ المصرف		إلى
	رصيد	200
	صندوق	150
رصيد مدين	35000	
35000		350
	رصيد مدين	350

ويمكن وضع الميزانية بعد العمليات كما يلي:

موجودات	الميزانية	مطالب
45000	100000	رأس المال
35000	15000	المورد أكرم
35000		
115000	115000	

- يفرض أن التاجر أحمد بعد أن نظم الميزانية السابقة قام بالإعمال التالية:
- 1- اشترى تجهيزات من المورد أكرم على الحساب بمبلغ 25000 ل.س
 - 2- سدد المصرف للمورد أكرم مبلغ 38000 ل. بعد الاتفاق معه.

وتكون الحسابات بعد العمليات السابقة كما يلي

من	حـ/ التجهيزات	إلى	من	حـ/ رأس المال	إلى
45000	رصيد		100000	رصيد دائن	
25000	مورد أكرم	70000			
70000		70000			
70000	رصيد				
	مدين				
من	حـ/ الصندوق	إلى	من	حـ/ المورد أكرم	إلى
35000	رصيد مدين		38000	مصرف	15000
			2000	رصيد دائن	25000
			40000		40000
					2000
					رصيد دائن

من	حـ /المصرف	إلى
35000	رصيد	38000
		مورد
		أكرم
3000	رصيد	
	دائن	
38000		38000
		رصيد
		دائن

وتصبح الميزانية بعد ذلك كما يلي:

موجودات	الميزانية	مطالب
70000	100000	رأس المال
35000	2000	المورد أكرم
	3000	المصرف- سحب على
		المكشوف
105000	105000	

ومن الجدير بالذكر أن حساب المصرف هو الحساب الوحيد من حسابات الميزانية الذي يمكن أن يكون ضمن حسابات الموجودات أو ضمن حسابات المطالب.

مثال 3:

لنفرض أن أحمد أسس محلاً تجارياً في 2008/1/1 وخصص مبلغاً وقدره 1000000 ل.س كرأسمال وأودعه المصرف التجاري فرع /7/.

المطلوب: فتح حسابي المصرف ورأس المال والميزانية الافتتاحية للتاجر.
الحل:

حساب حـ/ المصرف		حساب حـ/ رأسمال	
1000000	2002/1/1	1000000	02/1/1

يمكن اختصار كلمة حساب بالحرف التالي حـ/ كما يمكن فتح الحسابين بالشكل غير المبسط كما يلي وكما هو دارج في الحياة العملية:
حساب المصرف

رقم الحساب: 25

الجانب الأيمن / منه / مدين				الجانب الأيسر / له / دائن			
المبالغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبالغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
1000000			02/1/1				

حساب رأس المال

رقم الحساب: 3

الجانب الأيمن / منه / مدين				الجانب الأيسر / له / دائن			
المبالغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبالغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
				1000000			98/1/1

الأستاذ المساعد أو الفرعي:

عرضنا في الصفحات السابقة حسابات الأستاذ على شكل حساب واحد أو صفحة واحدة لكل نوع من الأصول أو الخصوم، فلدينا صفحة للبضاعة أو

ما يسمى المخزون وحساب آخر للمدينين أو ما يسمى زبائن أو عملاء، وهكذا... ولكن تعدد أنواع المخزون يجعل الرقابة عليه غير دقيقة فقد يكون لدينا عشرة أنواع من السلع، وقد تهم الإدارة أن تعلم رصيد كل نوع من هذه الأنواع على حدة. وقد يكون للمشروع عدداً من العملاء الذين يشترون منه لأجل (على الحساب) فيفتح حساباً عاماً واحداً للمخزون وحساباً آخر للمدينين في دفتر الأستاذ العام. ويخصص دفتر آخر بالكامل للعملاء بحيث يقابل إجمالي العملاء في الأستاذ العام. ومن البديهي أن ربط هذه الحسابات ببعضها بعضاً وإحكام الرقابة عليها يحتاج إلى ترميزها أو ترقيمها في الأستاذ العام والأستاذ المساعد. فإذا كان رقم المدينين في الأستاذ العام 22 مثلاً يكون رقم المدين سعيد في الأستاذ المساعد 2201 مثلاً وهكذا...

وإن الانتقال من الدفاتر الورقية اليدوية إلى الوسائط الإلكترونية على الكمبيوتر تعتمد على الترقيم بشكل لا يقبل الجدل.

ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة:

يقصد بترصيد الحسابات إيجاد الفرق بين المبالغ الظاهرة بالطرف المدين للحساب والمبالغ الظاهرة بالطرف الدائن للحساب. فالترصيد هو عملية تلخيص لما أثر في الحساب المعني من عمليات مدينة ودائنة. وكما ذكرنا سابقاً قد يكون الحساب المعني رصيد مدين أو رصيد دائن أو صفر.

وكما أشرنا سابقاً يكون رصيد الحساب مديناً عندما يكون مجموع المبالغ الظاهرة بالطرف المدين للحساب تزيد عن مجموع المبالغ الظاهرة في الطرف الدائن للحساب، ويكون رصيد الحساب دائناً عندما يكون مجموع المبالغ الظاهرة بالطرف الدائن للحساب تزيد عن مجموع المبالغ الظاهرة في الطرف المدين للحساب. وفي حالة تساوي المبالغ الظاهرة في كل من الطرف المدين والدائن للحساب فإن رصيد الحساب يكون في هذه الحالة صفراً.

مثال 4:

نفرض أنه في المثال السابق قام أحمد بشراء أثاث ومفروشات للمحل التجاري في 2008/1/5 بمبلغ 50000 ل.س دفعت القيمة بشيك على المصرف.

المطلوب: إعداد الحسابات اللازمة وبيان رصيدها.

الحل:

ح/ رأس المال		ح/ الأثاث والمفروشات		ح/ المصرف	
1000000	1/1	50000	1/5	50000	1000000
	1000000	50000	1/5	95000	1/1
	رصيد	رصيد		رصيد	
1000000	1000000	50000	50000	100000	1000000
1000000			50000		950000
رصيد دائن		رصيد مدين			رصيد مدين

ملاحظة (1): نلاحظ في هذا المثال أن لكل حساب من الحسابات المؤقتة (حسابات النتيجة) والحسابات الدائمة (حسابات الميزانية) رصيداً مدينياً أو رصيداً دائناً وفي بعض الأحيان قد لا يكون للحساب لا رصيد مدين ولا رصيد دائن.

ملاحظة (2): يمكن عرض الشكل التفصيلي لحساب الأستاذ والذي يستخدم في الحياة العملية من خلال دفاتر مطبوعة وجاهزة وفق الشكل التالي:

اسم الحساب حـ/.....
رقم الحساب:.....

م. مدينة	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	م. دائنة	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ

ملاحظة (3): تتزايد حسابات الأصول دائماً في الجانب المدين من الحساب وهذا ما تم بيانه من خلال حساب الأثاث والمفروشات كونه جزءاً من الحسابات الدائمة (طرف الأصول) وبالتالي تتزايد في الجانب الأيمن من الحساب (5000ل.س) كما أن التناقص لهذه الفئة من حسابات الأصول يتم في الجانب الأيسر (الجانب الدائن) وقد ظهر ذلك واضحاً عندما اشترى أحمد أثاثاً ومفروشات بشيك فهنا انخفض حساب المصرف وتم ذلك في الجانب الأيسر (الجانب الدائن) من الحساب بينما ازداد وبالقائمة نفسها الجانب الأيمن من حساب آخر وهو حساب الأثاث والمفروشات.

ولتوضيح العمليات السابقة يمكن عرضها على الشكل التالي:

التحليل	القاعدة	المدين أو الدائن والمبالغ
زيادة أصل هو النقدية	الزيادة في الأصول تسجل مدينة	المدين: 100000 ل.س
زيادة في حقوق الملكية	الزيادة في رأس المال تسجل دائنة	الدائن: 100000 ل.س
زيادة أصل هو الأثاث	الزيادة في الأصول تسجل مدينة	المدين: 5000 ل.س
النقص في أصل هو النقدية	النقص في الأصول يسجل دائن	الدائن: 5000 ل.س

إن ما ينطبق على حسابي المصرف والأثاث والمفروشات ينطبق على باقي حسابات الأصول في أنها تتزايد في الجانب المدين وتتناقص في الجانب الدائن من الحساب المعني ودائماً يكون رصيد تلك الحسابات رصيداً مدينياً. هناك بعض الحالات التي يصبح فيها لحساب المصرف رصيد دائن وذلك عندما تدفع المنظمة أكثر من المبالغ المودعة في المصرف وبالاتفاق مع إدارة المصرف يمكن سحب أكثر من الرصيد المدين وهنا يسمى هذا الرصيد السحب على المكشوف Cover raft ويصبح رصيد حساب المصرف دائناً ويظهر في جانب الخصوم بدلاً من جانب الأصول.

يمكننا أن نلخص ما سبق ذكره حول دفتر الأستاذ بما يلي:

حسابات الأصول

مدين زيادة (+)	دائن نقص (-)
رصيد مدين دائماً	

أما فيما يتعلق بحساب الخصوم فهي حسابات تتصف باسم الحساب المعني وطرفيه المدين والدائن كما هو الحال في حسابات الأصول عدا أن التغيرات التي تطرأ على تلك الحسابات هي عكس التغيرات التي تطرأ على حسابات الأصول. بمعنى أن الزيادة في حسابات الخصوم تتم في الجانب الدائن من الحساب والنقص فيها يتم في الجانب المدين من الحساب. ورصيد تلك الحسابات (حسابات الخصوم) هو رصيد دائن دائماً. يمكننا بيان ذلك من خلال دفتر الأستاذ التالي:

حسابات الخصوم	
مدين نقص (-)	دائن زيادة (+)
	رصيد دائن دائماً

وبالعودة إلى الميزانيات العمومية التي عرضناها في الفصول السابقة نجد أن كافة الأصول (أو الموجودات) تظهر دائماً في الجانب الأيمن من الميزانية، وإن أي عملية مالية تؤثر بالضرورة على حسابين أو أكثر، ويتم تسجيل هذه العمليات وفق نظام القيد المزدوج، الذي يستمد اسمه في خاصية: تساوي مبالغ حسابات الطرف المدين مع مبالغ حسابات الطرف الدائن أي أن:

$$\text{حركة الموجودات} = \text{حركة ديون الغير} + \text{حركة حقوق الملكية}$$

- حساب الأستاذ ذو الرصيد المتحرك:

إن نموذج حساب الأستاذ الذي عرضناه حتى الآن على شكل حرف T يعتبر ملائماً للأغراض التوضيحية، حيث تجنبنا الكثير من التفاصيل وركزنا على الأفكار الأساسية.

وتماشياً مع أنظمة المعلومات المحاسبية على الحاسوب يمكن تضمين السجلات المحاسبية في المجال العملي نماذج لحسابات الأستاذ تدعى بالحسابات ذات الرصيد المتحرك. وفيما يلي نموذج له يتمثل في حساب النقدية التالي :
مثال:

في 2008/1/25 خصص أحمد مبلغاً إضافياً كرأس مال قيمته 25000 ل.س. وضعه في الصندوق وفي 26/ منه اشترى آلات بمبلغ 5000 ل.س. وفي 28/ منه اشترى كمبيوتراً للمكتب بمبلغ 45000 ل.س. دفع منها 30000 نقداً والباقي بموجب سند أذني.

المطلوب: إعداد حساب الصندوق وفقاً لنموذج الحساب ذي الرصيد المتحرك.

الحل

حساب / ح / الصندوق / رقم:					
التاريخ	البيان	رقم الترحيل	المدين	الدائن	الرصيد
2008/1/25	تخصيص كرأس مال		45000	---	45000
26/ منه	شراء آلات		---	5000	40000
28/ منه	شراء كمبيوتر		---	30000	10000

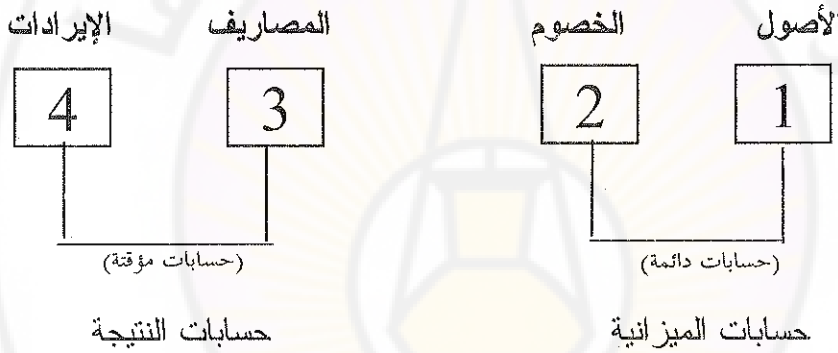
مثال 2:

نفرض أنه لدينا الحسابات الأربعة التالية: آ، ب، ج، د المطلوب إتمام البنود العائدة لتلك الحسابات الأربعة:

البيان	الحساب آ	الحساب ب	الحساب ج	الحساب د	الحل
رصيد أول المدة	100	700	400	؟	600
إضافات	400	300	؟	1000	1200
تخفيضات	200	؟	1600	1200	900
رصيد آخر المدة	؟	100	صفر	400	300

- دليل الحسابات:

عادة ما ترتب الحسابات في دفتر الأستاذ في جدول يبين أرقام كل حساب أستاذ ضمن زمرة أو مجموعة من الحسابات التي ينتمي إليها. وكلما تعددت الحسابات وتعددت العمليات يصبح من الضروري اعتماد دليل للحسابات الذي يسهل على المحاسب معرفة الحساب المختص بسهولة وسرعة. ويكون الترقيم والترتيب منسجماً عادة مع تبويب القوائم المالية وطبيعة عمل المنشآت. ومن الجدير بالذكر أن تنوع وتعدد العمليات المالية يقتضي توسع دليل الحسابات ومرونته بما يسهل عمل المحاسبين. وبشكل عام يمكن تخصيص الأرقام الأربعة التالية لتمثيل الحسابات المؤقتة والحسابات الدائمة كما يلي:



مثال: إليك حسابات المركز المالي لإحدى المنشآت التي تمارس مهنة تعليم قيادة السيارات :

صندوق + أثاث + تجهيزات مكتبية + مدينون = رأس المال + قرض المصرف + دائنون

$$10000 + 15000 + 155000 = 15000 + 20000 + 25000 + 120000$$

المطلوب : ترميز حسابات الميزانية وفق دليل الحسابات التالي:

1 للموجودات 2 للمطالب

الحل : من أجل وضع الأرقام الصحيحة لحسابات الميزانية أعلاه نبين تفاصيل هاتين المجموعتين والحسابات الفرعية التي تتدرج ضمن كل مجموعة على حدة كما يلي:

الرقم 1 ويرمز للموجودات، ويتفرع عنها :

الرقم 11 للإشارة إلى الموجودات الثابتة: ويمكن إضافة رقم متسلسل إلى يسار هذا الرقم للتعبير عن الحسابات التي تتدرج ضمن الموجودات الثابتة - مثل الأثاث والذي يرمز بالرقم التالي: 111 ، والآلات مثلاً" ويرمز له بالرقم التسلسلي التالي: 112 وهكذا بالنسبة لباقي لحسابات التي تنتمي إلى مجموعة الموجودات الثابتة .

الرقم 12 ويرمز للموجودات المتداولة : حيث يمكن إضافة رقم متسلسل إلى يسار هذا الرقم للتعبير عن الحسابات التي تتدرج ضمن الموجودات المتداولة - مثل المدينين والذي يرمز بالرقم التالي: 121 ، والصندوق مثلاً" ويرمز له بالرقم التالي: 122 ، وهكذا بالنسبة لباقي الحسابات التي تنتمي إلى مجموعة الموجودات المتداولة.

استناداً إلى ما ذكر أعلاه يمكننا ترميز أرقام حسابات الميزانية وفق دليل الحسابات كما يلي:

1 الموجودات بقيمة إجمالية تعادل 180000 ل.س موزعة كما يلي:

11 موجودات ثابتة :

111	تجهيزات مكتبية بقيمة 20000 ل.س
112	أثاث بقيمة 25000 ل.س

12 موجودات متداولة :

121 مدينون بقيمة 15000 ل.س

122 صندوق بقيمة 120000 ل.س

2 المطالب بقيمة إجمالية تعادل 180000 ل.س موزعة كما يلي:

21 حقوق الملكية :

211 رأس المال بقيمة 155000 ل.س

22 مطالب متداولة :

221 قرض المصرف بقيمة 15000 ل.س

222 دائنون بقيمة 10000 ل.س

إذا يتم ترتيب حسابات الأستاذ المؤقتة والدائمة إلى مجموعات متجانسة رئيسة (1-4) وفيما يلي مثال لنموذج أكثر تفصيلاً لتلك الحسابات في منشأة ما:

(1) الأصول	(2) الخصوم	(3) المصاريف	(4) الإيرادات
11 أصول ثابتة	21 حقوق ملكية	31 الرواتب	41 إيرادات متنوعة

12 أصول متداولة

22 خصوم طويلة الأجل

32 الأجور

13 أصول أخرى

23 خصوم قصيرة الأجل

وقد تتفرع كل مجموعة من الأصول بعد ذلك إلى فروعها الأخرى كما يلي:

111 أراضي	21 حقوق ملكية	311 رواتب	411 فوائد
121 بضاعة	212 احتياطات	321 أجور عمال	412 حسم مكتب
122 مدينون			

كما يمكن التبويب بحسب درجة السيولة (أي الأسرع تحولاً إلى نقدية) فهنا يتم البدء بدليل الحسابات عادة من حساب النقدية للأصول وحسابات الدائنين والالتزامات قصيرة الأجل كما يلي:

اسم الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	رقم الحساب
نقدية	1	دائنون	30
مدينون	2	رأس المال	50
أرض	20	مسحوبات	51

- الترحيل

من أجل إتمام مراحل الدورة المحاسبية على النحو المذكور أعلاه لا بد من ترحيل المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة في كل عملية مالية بعد إثباتها في دفتر اليومية إلى الطرف المخصص لها في دفتر الأستاذ بعبارة أخرى، تتم عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ من واقع البيانات التي تتضمنها القيود المحاسبية المثبتة في دفتر اليومية. إن عملية نقل المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة في دفتر اليومية العامة إلى دفتر الأستاذ يطلق عليها اسم عملية الترحيل Posting. إذاً يتم الترحيل بنقل كل مبلغ مسجل بالطرف المدين في دفتر اليومية إلى الجانب المدين من الحساب في دفتر الأستاذ، وكذلك الحال نقل كل مبلغ سجل بالطرف الدائن في دفتر اليومية إلى الجانب الدائن من الحساب المعين في دفتر الأستاذ ولتبسيط ذلك نبين خطوات الترحيل التالية:

- 1- يحدد القيد أو القيود والمراد ترحيلها إلى دفتر الأستاذ وهذا يتضمن اسم الحساب المراد الترحيل إليه من واقع دفتر اليومية.
- 2- تتبع القاعدة في الترحيل بالتسجيل في الجانب المدين من الحساب المختار في دفتر الأستاذ ذي المبلغ المدين المسجل في دفتر اليومية العامة.
- 3- إثبات تاريخ العملية في الحساب المعني بدفتر الأستاذ.

4- إثبات رقم صفحة اليومية، التي تم ترحيل المبلغ منها، في خانة رقم صفحة اليومية بالحساب في دفتر الأستاذ.

5- العودة إلى دفتر اليومية لإثبات رقم صفحة الأستاذ التي تم ترحيل قيد اليومية إليها وللتأكد من صحة الترحيل بالخطوات السابق ذكرها نغلق السجلات لبرهة من الوقت ثم نعود ونفتح سجل دفتر اليومية لنستطيع التأكد بالرجوع إلى دفتر الأستاذ ومراجعة مدى صحة الترحيل إليه.

6- تتكرر عملية الترحيل لكل حساب من حسابات الأستاذ الدائمة أو المؤقتة التي جرى لها قيود في دفتر اليومية العامة. أما عن كيفية الترحيل قيداً قيداً أم حساباً حساباً فهي طريقة يعود للمحاسب اختيارها.

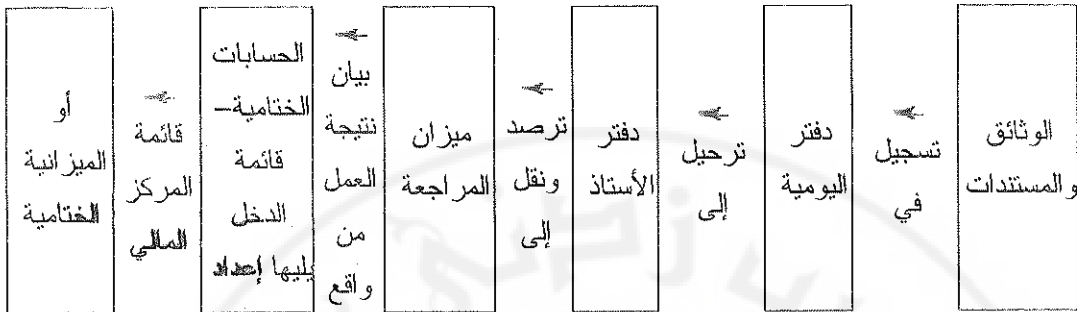
ومهما كان الأسلوب المتبع في عملية الترحيل لا بد من ترحيل كافة الحسابات المسجلة قيودها في دفتر اليومية العامة أصولاً إلى الحسابات في دفتر الأستاذ.

- موازين المراجعة

قبل إعداد القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي في المنظمة لا بد من التأكد من صحة الأرصدة المستخرجة من حسابات الأستاذ في دفتر الأستاذ ومن الطبيعي التأكد من صحة عملية الترحيل من واقع دفتر اليومية العامة إلى حسابات الأستاذ. ولتحقيق ذلك يتم إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة حيث لا بد من تحقيق التوازن بين مجموع مبالغ الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة لمجموعات حسابات كل من الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات. يأخذ ميزان المراجعة شكل جدول يتكون من ثلاث خانات يثبت فيها أسماء الحسابات وأرصدها بالترتيب نفسه الذي تظهر فيه في دفتر الأستاذ. ويجب أن يتساوى مجموع خانة الأرصدة المدينة للحسابات مع خانة الأرصدة الدائنة للحسابات. كما يمكن إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة عن طريق إعداد عمود يتعلق بمجموع الطرف المدين لكل حساب من حسابات

الشكل رقم (1)

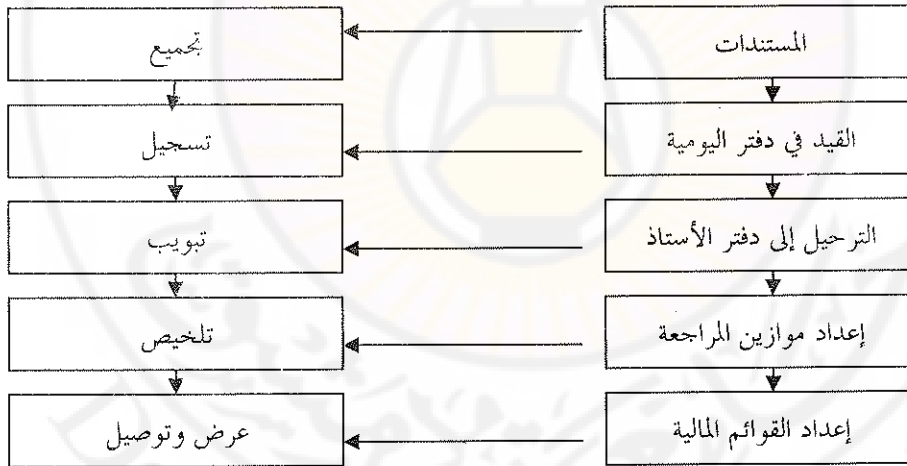
مخطط الدورة المحاسبية



كما يوضح الشكل التالي العناصر الأساسية للدورة المحاسبية وارتباطها بتعريف الجانب التطبيقي للمحاسبة المالية

الجانب التطبيقي للمحاسبة المالية

عناصر الدورة المحاسبية



وعادةً ما تشكل القوائم المالية المتمثلة بقائمة الدخل والميزانية الختامية المنتج النهائي للدورة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة. وتضمن الدورة المحاسبية خمس خطوات هي:

- 1- تحليل العمليات المالية
- 2- التسجيل بدفتر اليومية.
- 3- الترحيل لدفتر الأستاذ
- 4- تلخيص وإعداد ميزان المراجعة ومن ثم إعداد القوائم المالية.

الخطوة الأولى: تحليل العملية المالية

هنالك العديد من الأنشطة والعمليات التي تحدث بالمنشأة مثل شراء وبيع البضائع، الاقتراض من المصارف، دفع رواتب العاملين بالمنشأة، شراء أصول ثابتة مثل أراضي ومباني وغيرها. وتعتبر هذه الأنشطة عمليات مالية يجب أن يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية. ويجب التمييز بين العمليات المالية والعمليات غير المالية حيث هناك أنشطة وعمليات لا تعتبر عمليات مالية وبالتالي لا يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية ومن الأمثلة عليها التفاوض لشراء تجهيزات ومعدات جديدة للمنشأة، إجراءات تعيين موظف جديد للمنشأة. وعلى الرغم من أهمية هذه الأحداث بالنسبة للمنشأة فإنه لا يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية بل يتم التعامل معها من قبل جهات أخرى قانونية وإدارية في المنشأة وعند ظهور أثارها المالية وفق أركان العملية السابقة الذكر يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية.

الخطوة الثانية: تسجيل العمليات المالية

تقوم هذه الخطوة على استخدام نظام القيد المزدوج في عملية تسجيل العمليات المالية. ويعود نشأة نظام القيد المزدوج إلى عالم الرياضيات الإيطالي لوقا باشيليو في عام 1494 م وما زال هذا النظام يستخدم حتى وقتنا الحاضر كأساس لتسجيل العمليات المالية في المنشآت الاقتصادية. وتقوم فكرة هذا النظام

على أن لكل عملية مالية طرفين أحدهما يكون مديناً والآخر دائناً وبنفس القيمة المالية. ولا تنشأ أي عملية مالية عن هذه القاعدة، فلا يوجد عملية مالية لها طرف واحد فقط ولا بد أن يكون الطرفان متعاكسين رياضياً ومحاسبياً مثل نقص في الصندوق وزيادة في مخزون قطع الغيار. أي أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي لها طرفان: طرف مدين وطرف دائن ويجب أن يتساوى في القيمة المالية موضوع الصفقة. وأن حسابات الأستاذ تتألف من حسابات بطبيعتها ذات أرصدة مدينية (وتمثل إشارة +) وحسابات بطبيعتها ذات أرصدة دائنية (وتمثل إشارة +) ويكون الرصيد مديناً أو دائناً طبقاً لهذه الإشارة عند الترصيد المحاسبي.

الخطوة الثالثة: ترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ العام:

وتمثل هذه الخطوة تصنيف أو تبويب العمليات المالية، وذلك باستخدام الدفتر الثاني من الدفاتر المحاسبية وهو دفتر الأستاذ العام الذي يتكون من صفحة واحدة أو عدة صفحات مستقلة لكل حساب من حسابات الأستاذ الخاصة بالمنشأة بحيث يتم حصر جميع التغيرات التي تحدث على هذا الحساب من زيادة أو نقص خلال الفترة المالية. وتحتوي كل صفحة من صفحات دفتر الأستاذ على البيانات التالية: اسم الحساب - رقم الحساب ومعلومات عن حركة الحساب - المبالغ التي تظهر بجانبين منفصلين الأولى على الجانب الأيمن للحساب وتظهر المبالغ التي جعل بها الحساب مديناً، والثانية على الجانب الأيسر للحساب وتظهر المبالغ التي جعل بها الحساب دائناً - البيان ويدون فيه معلومات عن الطرف الآخر لقيد اليومية.

الخطوة الرابعة: ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة

يقصد بترصيد الحسابات إيجاد الفرق بين المبالغ الظاهرة بالجهة المدينية (الطرف الأيمن) للحساب، والمبالغ الظاهرة بالجهة الدائنية (الطرف الأيسر)

للحساب. فالترصيد عبارة عن عملية تلخيص لما حدث من تأثير مالي على الحساب المعني ونتج عن عمليات مدينة ودائنة بين أطراف العملية أو الصفقة. ورصيد أي حساب إما أن يكون مدينياً أو دائناً أو صفراً.

الخطوة الخامسة: إعداد القوائم المالية

بعد أن يتم إعداد ميزان المراجعة تأتي عملية إعداد القوائم المالية. وتشمل القوائم المالية بشكل عام على كل من قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية وقائمة المركز المالي. وعادة ما يتم يتم اخذ البيانات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية الثلاث آنفة الذكر من ميزان المراجعة بالأرصدة الذي تم إعداده في الخطوة السابقة.

مثال شامل :

في 1/1/2009 أسس أحمد مكتباً للاستشارات الالكترونية وخلال شهر كانون الثاني حدثت العمليات التالية:

1- في 1/1 قدم أحمد الأصول التالية من أمواله الخاصة لاستثمارها في المكتب:

- نقدية 50000 ل.س

- سيارات 80000 ل.س

2- في 1/5 قام أحمد باستئجار مكتب لممارسة أعماله بأجرة شهرية تبلغ 2000 ل.س نهاية كل شهر.

3- في 1/6 قام بشراء أثاث تبلغ قيمته 20000 ل.س وذلك من محلات السلام على الحساب.

4- في 1/8 قام بنشر إعلانات بالصحف وقد بلغت قيمة فاتورة الإعلان 1500 ل.س دفعها نقداً.

- 5- في 1/11 تم تعيين سكرتيرة براتب شهري يبلغ 1500 ل.س
- 6- في 1/12 قام بشراء لوازم ومعدات للمكتب بمبلغ 5000 ل.س سدد قيمتها نقداً.
- 7- في 1/15 أرسل فاتورة للعميل صالح بمبلغ 2500 ل.س وذلك قيمة الخدمات التي قدمت له.
- 8- في 1/20 سدد محلات السلام نصف المستحق عليه نقداً.
- 9- في 1/24 قدم خدمات فنية إلى شركة الأنظمة الحديثة بمبلغ 4000 ل.س وقد استلم القيمة نقداً.
- 10- في 1/31 سدد إيجار المكتب وراتب السكرتيرة عن شهر كانون الثاني نقداً.

المطلوب:

- 1- تحليل العمليات السابقة وبيان أطرافها ومبلغ الزيادة والنقصان الذي تأثر به كل حساب.
- 2- تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية.
- 3- ترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ وترصيد الحسابات.
- 4- إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة في 2009/1/31.

الحل:

الطلب (1):

رقم العملية	أطرافها	طبيعة البند	الأثر + أو -	مدين/ دائن	المبلغ
1	نقدية *	أصل	+	مدين	50000
1	سيارات	أصل	+	مدين	80000
1	رأس المال	حقوق ملكية	+	دائن	130000
2	ليست عملية	---	---	---	---
3	أثاث	أصل	+	مدين	20000
3	دائون	التزام	+	دائن	20000
4	مصرفات إعلان	مصرف	+	مدين	1500
4	نقدية	أصل	-	دائن	1500
5	ليست عملية	---	---	---	---
6	لوازم ومعدات	أصل	+	مدين	5000
6	نقدية	أصل	-	دائن	5000
7	مدينون	أصل	+	مدين	2500
7	إيرادات خدمات	إيراد	+	دائن	2500
8	دائون	التزام	-	مدين	10000
8	نقدية	أصل	-	دائن	10000
9	نقدية	أصل	+	مدين	4000
9	إيرادات خدمات	إيراد	+	دائن	4000
10	مصرف	مصرف	+	مدين	2000
10	إيجار ***	مصرف	+	مدين	1000
10	مصرف	مصرف	+	مدين	1000
10	رواتب ***	أصل	-	دائن	3000

* يقصد بالنقدية الأموال التي يضعها التاجر أو المنشأة أو المنظمة في الصندوق أو في المصارف الوطنية المحلية أو المصارف الأجنبية، ويمكن إعداد حساب للنقدية أو حساب لكل من المصرف أو الصندوق بشكل منفصل. هذا ويفضل وضع حساب للصندوق يكون منفصلاً عن حساب المصارف وذلك لغايات مراقبة حركة المصارف التي يتعامل معها التاجر.

** لا تمثل عملية استئجار المكتب وتعيين الموظفين عملية مالية طالما لم يتم دفع أي مبلغ في هذا الخصوص.

*** تبلغ قيمة الإيجار الشهري حسب العقد 2000 ل.س أما راتب السكرتيرة الشهري فهو 1500 ل.س وبما أنها بدأت العمل في 1/11 فقد تم دفع أجره ثلثي راتبها الشهري.

الطلب (2) التسجيل بدفتر اليومية:

المبلغ مدين	المبلغ دائن	البيان	رقم العلمية	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
50000		من مذكورين	1	101	ك 2 02
80000		من -/ النقدية		102	
	130000	من -/ السيارات		401	
		إلى -/ السيارات			
		استثمارات صاحب المنشأة والتي بدأ بها أعماله			
20000		من -/ الأثاث	2	103	6
	20000	إلى -/ الدائنون		501	
		شراء أثاث للمكتب على الحساب			
1500		من -/ مصروف الإعلان	3	201	8
	1500	إلى -/ النقدية		101	
		قيمة إعلانات خاصة بالمكتب سدد نقداً			
5000		من -/ لوازم ومعدات	4	104	12

15	101	5	إلى حـ/ النقدية شراء لوازم ومعدات	5000	
	105		من حـ/ مدينون		2500
	301		إلى حـ/ إيرادات خدمات	2500	
20	501	6	قيمة الخدمات المقدمة للعملاء		10000
	101		من حـ/ دائنون	10000	
			إلى حـ/ النقدية		
			تسديد مفروشات السعادة جزء من		
			المستحق لهم		
4	101	7	من حـ/ النقدية		4000
	301		إلى حـ/ إيرادات خدمات	4000	
			قيمة الخدمات المقدمة للعملاء		
31	202	8	من مذكورين		2000
	203		حـ/ مصروف الإيجار		1000
	101		حـ/ مصروف الرواتب	3000	
			إلى حـ/ النقدية		
			دفع مصروف إيجار المكتب والرواتب		
			نقدًا عن ك2		

الطلب (3):

مدين	حـ/ النقدية	صفحة 101	دائن
50000	إلى حـ/ رأس المال 1/1	1500	من حـ/ مصروفات
			إعلان 1/8
4000	إلى حـ/ إيرادات خدمات	5000	من حـ/ لوازم ومعدات
	1/24		1/21
		10000	من حـ/ دائنون 1/20
		3000	من مذكورين 1/31
		34500	رصيد مدين
		<u>54000</u>	
			<u>54000</u>
			رصيد مدين 2002/2/1
			34500

مدین	حـ / السیارات	صفحة 102	دائن
80000	إلى حـ/ رأس المال 1/1	80000	رصيد مدین
<u>80000</u>		<u>80000</u>	
80000	رصيد مدین 2002/2/1		

مدین	حـ / الأثاث	صفحة 103	دائن
20000	إلى حـ/ دائنون 1/6	20000	رصيد مدین 1/31
<u>20000</u>		<u>20000</u>	
20000	رصيد 2002/2/1		

مدین	حـ / لوازم ومعدات	صفحة 104	دائن
5000	إلى حـ/ النقدية 1/12	5000	رصيد مدین 1/31
<u>5000</u>		<u>5000</u>	
5000	رصيد 2002/2/1		

مدین	حـ / مدينون	صفحة 105	دائن
25000	إلى حـ/ إيرادات خدمات 1/15	25000	رصيد مدین 1/31
<u>25000</u>		<u>25000</u>	
25000	رصيد 2002/2/1		

مدین	حـ / مصروفات إعلان	صفحة 201	دائن
1500	إلى حـ/ النقدية 1/8	1500	رصيد مدین 1/31
<u>1500</u>		<u>1500</u>	
1500	رصيد 2002/2/1		

مدین	حـ / مصروف إيجار	صفحة 202	دائن
2000	إلى حـ / النقدية 1/31	2000	رصيد مدین 1/31
<u>2000</u>		<u>2000</u>	
2000	رصيد مدین 2002/2/1		

مدین	حـ / مصروف رواتب	صفحة 203	دائن
1000	إلى حـ / النقدية 1/31	1000	رصيد 1/31
<u>1000</u>		<u>1000</u>	
1000	رصيد 2002/2/1		

مدین	حـ / إيراد خدمات	صفحة 301	دائن
6500	رصيد دائن 2002/1/31	2500	م حـ / مدينون 1/15
		4000	من حـ / النقدية 1/24
<u>6500</u>		<u>6500</u>	
		6500	رصيد 2/1

مدین	حـ / رأس المال	صفحة 202	دائن
130000	رصيد دائن 1/31	130000	من مذكورين 1/1
<u>130000</u>		<u>130000</u>	
		130000	رصيد 2/1

مدین	حـ / دائنون	صفحة 501	دائن
10000	إلى حـ / النقدية 31	20000	من حـ / الأثاث 1/6
10000	رصيد دائن 1/31	<u>20000</u>	
<u>20000</u>		10000	رصيد في 2/1

الطلب (4):

إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة:

مكتب أحمد للاستشارات الإلكترونية

ميزان المراجعة بتاريخ 98/1/31

رقم صفحة الأستاذ العام	اسم الحساب	الأرصدة	
		دائن	مدين
101	النقدية		34500
102	السيارات		80000
103	الأثاث		20000
104	لوازم ومعدات		5000
105	مدينون		2500
201	مصرفات إعلان		1500
202	مصرف إيجار		2000
203	مصرف رواتب		1000
301	إيراد خدمات	6500	
401	رأس المال	130000	
501	دائنون	10000	
	المجموع	146500	146500

أمثلة محلولة

مثال (1):

أسس عصام منشأة لصيانة السيارات وقام بالعمليات التالية:

- 1- أودع مبلغ 200000 ل.س في الصندوق بمثابة رأس مال وذلك في 2008./1/1
 - 2- في 2/ منه اشترى آلات وتجهيزات بمبلغ 50000 ل.س نقداً
 - 3- في 4/ منه اشترى سيارات بمبلغ 100000 ل.س نقداً.
 - 4- في 6/ منه قدم خدمات صيانة لزيائنه وحصل على مبلغ 10000 ل.س نقداً.
 - 5- في 8/ منه دفع ثمن زيوت وشحوم وبنزين بقيمة 2000 ل.س نقداً.
 - 6- في 15/ منه دفع أجور عمال بمبلغ 1000 ل.س نقداً.
- المطلوب: 1- إعداد حسابات الأستاذ في دفاتر التاجر عصام.
2- إعداد ميزان مراجعة بالأرصدة.

حـ/ رأس المال		حـ/ المصرف	
200000	200000 رصيد	50000 آلات	200000 رأس
صندوق	دائن	وتجهيزات	مال
200000	200000	100000	10000
		سيارات	إيرادات
		2000	
		نفقات (زيوت)	
		1000	
		نفقات (أجور)	
		57000 رصيد	
100000	100000 صندوق		
رصيد مدين	ق	مدين	
100000	100000	210000	210000
	100000 رصيد		57000 رصيد

حـ/ النفقات (أجور العمال)		حـ/ الآلات والتجهيزات	
3000 رصيد مدين	2000 صندوق	50000 رصيد مدين	50000 صندوق
	1000 صندوق		
	3000	50000	50000
	3000 رصيد		50000 رصيد

حـ/ الإيرادات	
10000	10000 رصيد
صندوق	دائن
10000	10000
10000 رصيد	

ميزان المراجعة بالأرصدة بتاريخ / / 2009

رقم الحساب	اسم الحساب/ البيان	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
21	رأس المال	---	200000
45	إيرادات خدمات	---	10000
11	آلات وتجهيزات	50000	---
12	سيارات	100000	---
18	الصندوق	57000	---
31	أجور عمال	3000	---
	المجموع	210000	210000

مثال 2:

أسس ماهر في أول ك 2008 محلاً لصيانة السيارات بتخصيص 200000 ل.س وأودعها بالبنك كرأس مال للمحل:

- وفي 2008/1/2 تم شراء قطعة أرض لاستخدامها (موقف) للسيارات ثمنها 250000 ل.س سدد منها 120000 ل.س نقداً وتعهد بتسديد الباقي بسند.

- وفي الخامس منه تم شراء مكتب يستخدم للإدارة بمبلغ 36000 ل.س نقداً ويتضمن الثمن نقل وتركيب المبنى.

- في الثاني عشر منه تم شراء أدوات ومعدات بالأجل من مكتبة الأمل بمبلغ 6000 ل.س.

- في الثامن والعشرين منه تم تسديد 2000 ل.س من حساب مكتبة الأمل وفيما يلي بيان بدليل الحسابات المستخدمة في محل ماهر من أجل تسجيل العمليات السابقة:

1	النقدية
20	الأراضي
22	المباني
25	أدوات ومعدات
30	أوراق دفع
32	الدائنون
50	رأس المال

والمطلوب:

- 1- إجراء قيود اليومية عن شهر كانون الثاني
- 2- ترحيل القيود إلى حسابات دفتر الأستاذ مستخدماً حسابات الأستاذ ذي الرصيد المتحرك

3- إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة في 2008/1/31

الحل:

1- قيود اليومية العامة

مدين	دائن	البيان	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
200000		من حـ/ النقدية	1	02/1/1
	200000	إلى حـ/ رأس المال	50	
		تخصيص رأس المال		
250000		من حـ/ الأراضي	20	02/1/2
	120000	إلى مذكورين	1	
	130000	إلى حـ/ النقدية		
		إلى حـ/ أوراق الدفع		
		شراء أرض نقداً وبسند		
36000		من حـ/ المباني	22	5 منه
	36000	إلى حـ/ النقدية	1	
		شراء مبنى من الخشب		
6000		من حـ/ أدوات ومعدات	25	12 منه
	6000	إلى حـ/ الدائنون	32	
		شراء معدات من مكتبة الأمل		
2000		من حـ/ الدائنون	32	28 منه
	2000	إلى حـ/ النقدية	301	
		تسديد دفعة إلى مكتبة الأمل		

2- الترحيل إلى حسابات الأستاذ ذي الرصيد المتحرك:

حـ/ النقدية رقم الحساب (1)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
1	ك2	1	200000		200000
2		1		120000	80000
5		1		36000	44000
28		1		2000	42000

حـ/ الأراضي رقم الحساب (20)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
2	ك2	1	250000		250000

حـ/ المباني رقم الحساب (22)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
5	ك2	1	36000		36000

حـ/ المعدات والأدوات رقم الحساب (25)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
12	ك2	1	6000		6000

حـ/ أوراق الدفع رقم الحساب (30)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
2	ك2	1		130000	130000

حـ/ الدائنون رقم الحساب (32)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
12	ك2	1		6000	6000
28		1	2000		4000

حـ/ رأس المال رقم الحساب (50)

التاريخ	البيان	المرجع	المدين	الدائن	الرصيد
2002					
1	ك2	1		200000	200000

3- ميزان المراجعة بالأرصدة بتاريخ 2008/1/31

البيان	دائن	مدين
النقدية		42000
الأراضي		250000
المباني		36000
أدوات ومعدات		6000
أوراق الدفع	130000	
الدائنون	4000	
رأس المال	200000	
	334000	334000

أسئلة الفصل الثالث

1- التمرين الأول:

أثبت العمليات التالية في حسابات على شكل T ثم أعد ميزان المراجعة في 2008/3/31.

أ- في 3/10 خصص بديع مبلغ 460000 ل.س كإسما وأودعه في المصرف

ب- في 3/13 اشترى قطعة أرض بمبلغ 320000 ل.س بشيك

ج- في 3/18 اشترى مباني سابقة التجهيز من شركة أعمال البناء بتكلفة قدرها 384000 ل.س سدد منها 96000 ل.س بشيك والباقي ورقة دفع.

د- في 3/20 اشترى بديع معدات مكتبية بتكلفة قدرها 82000 ل.س سدد منها 20500 ل.س بشيك وتم الاتفاق على سداد المبلغ الباقي خلال 30 يوماً.

هـ- في 3/30 تم سداد مبلغ 32000 ل.س لشركة أعمال البناء بشيك.

(ملاحظة: يكون رصيد حساب المصرف دائناً - أي سحب على المكشوف - بمبلغ 8500 ل.س - ميزان المراجعة بالأرصدة يتوازن من جانيه بمبلغ 786000 ل.س)

3- التمرين الثاني:

من حسابات الأستاذ التالية المطلوب إعداد قيود اليومية المناسبة.

رأس المال		النقدية	
1/1	220000	1/12	33600
		2/5	3120
		1/1	220000
أوراق الدفع		المباني	
116400	1/12	1/12	54000

الأراضي		الدائنون	
1/12	96000	1/20	3600
		1/25	480
		2/5	3120

المعدات المكتبية			
1/25	480	1/20	36000

4- التمرين الثالث :

فيما يلي أرصدة الحسابات الخاصة بمحل السمان للعلاقات العامة واستطلاع

الرأي في 2008/12/31

أثاث	12250	<u>رأس المال</u>	566000	مدينون	12000
أراضي	86900	سيارات	220000	معدات	6000
أوراق دفع	275000	شـرائط	5200	مهمات	16000
		تسجيل		مكتبية	
<u>أوراق</u>	110000	<u>ضرائب</u>	12300	نقدية	؟
<u>قبض</u>		<u>مستحقة</u>			
<u>دائنون</u>	6930	كومبيوتر	85000		
		مباني	120000		

المطلوب:

إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة (ملاحظة : يتوازن ميزان المراجعة في جانبه عند الرقم 860230 ل.س).

الفصل الرابع

المعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية والرأسمالية (Accounting for Financing and Capitalized Transactions)

- بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادراً على:
- التعرف إلى المفاهيم المتعلقة بالعمليات التمويلية والرأسمالية
 - التمويل الذاتي للمشروع.
 - التمويل الخارجي للمشروع.
 - العمليات التمويلية.
 - العمليات الرأسمالية.
 - استهلاك وبيع الأصول الرأسمالية.
 - تكوين واحتساب شهرة المحل.



مقدمة:

بعد أن يستكمل المشروع إجراءاته القانونية التي تمنح المشروع الحق في ممارسة أعماله لتحقيق هدف الربح في تحويل أصل أو عدة أصول من ممتلكاته الخاصة إلى ملكية المشروع وبما أن طريقة القيد المزدوج التي تبنى عليها المحاسبة تقضي بالفصل فصلاً عاماً بين أموال المشروع و أموال مالكه. بحيث يعتبر المشروع ذا شخصية اعتبارية و منذ هذه اللحظة يصبح لصاحب المشروع حق على المشروع مساو لرأس المال الذي دفعه وبعد أن يمارس المشروع عملياته التي أنشئ من أجلها فإن حق صاحب المشروع يزيد بالأرباح أو ينقص بالخسائر تبعاً لنتيجة أعمال المشروع خلال فترة محددة إضافة إلى أن هذا الحق يزيد بمقدار الإضافات التي يضيفها إلى رأس ماله الأصلي أو ينقص بمقدار التخفيضات التي يسحبها من رأس ماله إذا قرر تخفيض قيمة رأس ماله المستتر في المشروع .

وقد يحتاج المشروع إلى تمويل إضافي ليتوسع في عملياته الخدمية أو التجارية وذلك نتيجة التزايد الكبير على خدماته أو بضائعه التي يقدمها للغير. وقد لا يكون لدى المشروع مال نقدي لتمويل تلك الإضافات الرأسمالية حيث يقوم بتحويل بعض أصوله الثابتة التي يملكها من أمواله الخاصة ويخصّصها لصالح المشروع، مثل تحويل أثاث ومفروشات ومبنى لصالح المشروع (يدعى تمويل ذاتي عيني). أو يقوم المشروع بالاقتراض من الغير عن طريق الحصول على قروض من البنوك أو المؤسسات المالية مقابل دفع فوائد على تلك القروض (يدعى تمويلاً خارجياً نقدياً). كما يمكن للمشروع شراء محل من الغير مقابل قرض دائن يتمثل بصافي قيمة الأصول المتفق عليها (يدعى تمويلاً خارجياً عينياً). وأخيراً، قد يواجه مالك المشروع ظروفا خاصة به تضطره إلى سحب

أموال من المشروع لتلبية شؤونه الخاصة مثل شراء سيارة خاصة لأولاده (تدعى مسحوبات شخصية). وسيتم معالجة تلك المواضيع في هذا الفصل مع عرض الأمثلة المحولة لكل حالة على حدة.

وسوف نوضح ذلك فيما يلي ولكن بداية سوف نستعرض قائمة الدخل :
تمثل قائمة الدخل تقريراً عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة عن فترة مالية ويمكن الوصول إليها عن طريق مقابلة الإيرادات التي حققها المشروع بالتكاليف التي ضحى بها للحصول على هذه الإيرادات ، ولقد وصل التركيز على هذه القائمة إلى مرحلة جعلت بعضاً من مفكري المحاسبة يعدونها أكثر أهمية من قائمة المركز المالي:

ويفضل المحاسبون في أمريكا عرض قائمة الدخل في صورة تقرير ويعتمدون -غالباً- في إعدادها على طريقة التحميل بالتكاليف المتغيرة ، بحيث تسمح ببيان الربح الحدي (هامش الربح) ، وتتضمن قائمة الدخل في المشروعات التجارية العناصر التالية :

- (١) المبيعات
- (٢) التكلفة المتغيرة للمبيعات
- (٣) الربح الحدي (هامش الربح)
- (٤) التكاليف الدورية للنشاط العادي
- تكاليف تسويقية ثابتة
- تكاليف إدارية ثابتة
- (هـ) مجموع تكاليف النشاط العادي للمشروع
- (و) ربح النشاط العادي للمشروع
- (ز) الإيرادات الأخرى غير المرتبطة بالنشاط العادي

- إيرادات استثنائية

- إيرادات رأسمالية

ح) المصروفات الأخرى غير المرتبطة بالنشاط العادي

ط) نتيجة الإيرادات والمصروفات غير المرتبطة بالنشاط العادي

ي) صافي الربح

ويتضمن من النموذج السابق لقائمة الدخل انه تم التمييز بين الإيرادات والتكاليف التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالعمليات الرئيسة للمشروع وتلك التي لا ترتبط بالنشاط الرئيس للمشروع من جهة ، وبين التكاليف المتغيرة التي تربطها علاقة سببية بالإيرادات والتكاليف الثابتة التي لا ترتبط بهذه العلاقة من جهة أخرى، وتتضح أهمية هذا النموذج لدى إدارة المشروعات بهدف اتخاذ القرارات المختلفة .

أما المحاسبون في إنجلترا فيفضلون الأسلوب التقليدي في قياس الربح الذي يعتمد على تقسيم عملية القياس - في المشروعات التجارية - إلى مرحلتين تمثلان الوظيفتين الرئيسيتين في هذه المشروعات وذلك وفق التالي :

(١) حساب المتاجرة :

يكشف حساب المتاجرة نتيجة وظيفة التسويق والبيع ، وتظهر فيه إيرادات المبيعات مقارنة بتكلفتها . فإذا زادت الإيرادات عن التكاليف كانت النتيجة " مجمل ربح " وإذا زادت التكاليف عن الإيرادات كانت النتيجة " مجمل خسارة " وتفيد هذه النتيجة في مقارنات تبين مدى نجاح السياسة التسويقية والبيعية في المشروع أو فشلها .

(٢) حساب الأرباح والخسائر :

يظهر هذا الحساب نتيجة وظيفة الإدارة العامة ، وتتبلور هذه النتيجة في رقم صافي الربح أو صافي الخسارة الذي يمكن الوصول إليه من خلال مقارنة

كل من مجمل ربح أو خسارة المشروع بالتكاليف الإدارية والمالية التي ضحى بها من جهة ، والإيرادات الأخرى التي حققها من نشاطه غير العادي بالخسائر والأعباء التي تحملها من جهة أخرى ، ويعبر حساب الأرباح والخسائر عن مدى النجاح أو الفشل في إدارة المشروع .

أولاً- التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أسهل أنواع التمويل للمشروع الفردي من حيث سرعة تأمين المال اللازم لتمويل التوسع في عمليات المشروع الخدمية أو التجارية. وهنا نميز بين التمويل الذاتي عند تأسيس المشروع وحالة زيادة رأس المال بعد فترة زمنية من ممارسة العمل الخدمي أو التجاري.

زيادة رأس المال (الإضافات الرأسمالية) : بعد فترة من ممارسة العمل الخدمي أو التجاري للمشروع يمكن، وتلبية لحاجات التوسعات الرأسمالية وزيادة الطلب على خدمات المشروع وازدهاره، أن تتم زيادة رأس المال نقداً أو عيناً.

ثانياً- التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية بخلاف حالات التمويل الذاتي من قبل صاحب المشروع السابقة الذكر هناك خيار التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من الغير -من البنوك والمؤسسات المالية- سواء تم الاقتراض من داخل البلد الذي يمارس المشروع عمله فيه أو من خارجه. ومقابل ذلك، على صاحب المشروع التعهد بدفع فوائد سنوية على مبلغ القرض (تدعى تكلفة رأس المال المقترض) إضافة إلى سداد كامل قيمة القرض بنهاية المدة المتفق عليها بين التاجر والبنك. وهنا نميز بين حالة الحصول على قرض نقداً "من البنك وحالة شراء محل الغير مقابل الاقتراض.

ثالثاً- المسحوبات الشخصية وتخفيض رأس المال

1- **المسحوبات الشخصية من قبل مالك المشروع:** وهي المسحوبات التي تخص المالك ولا علاقة لها بعمليات المشروع الخدمية أو التجارية ويجب أن

تسجل بالدفاتر باسم مسحوبات شخصية لتمييزها عن العمليات الإيرادية والرأسمالية التي يمارسها المشروع سواءً من دفع مصاريف عن الفترة المالية أن تحقيق إيرادات من ممارسة عمل المشروع. ويعد حساب للمسحوبات الشخصية يكون رصيده مديناً، يقابله بذات القيمة تخفيض من قيمة رأس المال في نهاية السنة المالية.

أولاً: العمليات التمويلية وتقسم إلى :

أ- عمليات رأس المال : وتقسم هذه العمليات إلى نوعين اثنين :

1- عمليات يتم بموجبها تخصيص رأس المال للبدء بالنشاط التجاري

2- عمليات تعديل رأس مال المشروع القائم ((زيادة - تخفيض)) وسوف تبدأ بالفقرة (1) أي :

1) عمليات تخصيص رأس المال اللازم للبدء بالنشاط التجاري كما هو معروف فإن رأس المال هو: الأموال التي يخصصها صاحب المشروع للبدء بنشاطه التجاري سواء كانت الأموال بشكل نقدي أو بشكل عيني و يتخذ عادة أشكالاً مختلفة يمكن حصرها بمايلي :

أ) تقديم رأس المال بشكل نقدي : في هذه الحالة يبدأ صاحب المشروع نشاطه بإيداع مبلغ معين من رأس المال في الصندوق أو المصرف أو الصندوق و المصرف معاً

مثال:

بدأ التاجر عدي نشاطه التجاري برأسمال قدره 500000 ليرة أودعه في الصندوق

هذه العملية يتم إثباتها في دفاتر المشروع بالقيد التالي :

500000 من ح / الصندوق

500000 إلى ح/ رأس المال

إيداع الأموال اللازمة للبدء بالنشاط التجاري

أما في حال قيام صاحب المشروع بإيداع الأموال في حساب المشروع في المصرف

500000 من ح / المصرف

500000 إلى ح / المصرف

إيداع الأموال اللازمة في المصرف للبدء بالنشاط التجاري

وفي حال قيام صاحب المشروع بإيداع الأموال في الصندوق و المصرف معاً
مناصفة

هذه العملية يتم إثباتها في دفاتر المشروع بالقيود التالي :

من المذكورين

250000 ح / الصندوق

250000 ح / المصرف

500000 إلى ح / رأس المال

إيداع الأموال اللازمة في الصندوق والمصرف للبدء بالنشاط التجاري

ب) تقديم رأس المال بشكل عيني :

قد يبدأ صاحب المشروع نشاطه التجاري بتخصيص بعض الموجودات التي يملكها للاستخدام في نشاط المشروع وفي هذه الحالة فإن رأس المال يتكون من مجموعة من الأصول .

مثال: يبدأ التاجر لؤي أعماله التجارية بأن خصص بعض الموجودات الجاهزة

لديه كرأسمال للبدء بنشاطه التجاري وكانت على الشكل التالي :

سيارة	600000
مباني	800000
بضاعة	200000
أثاث	100000

هذه العمليات يتم إثباتها بالقيود المحاسبية في دفاتر المشروع كمايلي :

من المذكورين

ح/ السيارات	600000
ح/ المباني	800000
ح/ البضاعة	200000
ح/ الأثاث	100000

1700000 إلى ح/ رأس المال

تخصيص الموجودات السابقة كرأسمال لبدء نشاط المشروع

ج (تقديم رأس المال بشكل نقدي وعيني معاً :

قد يبدأ صاحب المشروع نشاطه التجاري بتخصيص بعض الموجودات الجاهزة لديه إضافة إلى تخصيص مبالغ نقدية في الصندوق و المصرف .

مثال :

بدأ التاجر أحمد نشاطه التجاري بـ 250000 نقدية و الموجودات الجاهزة كرأسمال وهي :

250000 الصندوق	250000 المصارف	600000 السيارات
800000 المباني	200000 البضاعة	100000 الأثاث

هذه العمليات يتم إثباتها بالقيود التالي :

من المذكورين

250000	ح/ الصندوق
250000	ح/ المصرف
600000	ح/ السيارات
800000	ح/ المباني
200000	ح/ البضاعة
100000	ح/ الأثاث

إلى ح/ رأس المال 2200000

تخصيص الأصول والأموال اللازمة كرأس مال للمشروع

(د) من الممكن أن يباشر التاجر أعماله التجارية بشراء موجودات مشروع قائم مع التعهد بسداد الالتزامات المترتبة على هذا المشروع وفي هذه الحالة يكون:

رأس المال = الموجودات - المطالبات

وذلك استناداً إلى معادلة الميزانية التي تحدثنا عنها سابقاً.

مثال: بدأ هادي أعماله التجارية بأن اشترى أصول محل شادي وتعهّد بتسديد

الالتزامات المترتبة على شادي و كانت موجودات ومطالبات محل شادي كمايلي:

80000 بضاعة	200000 سيارة	150000 مباني
270000 مدينون	27000 دائنون	30000 قرض من المصرف التجاري

الحل :

رأس المال = الموجودات - المطالبات

الموجودات = البضاعة + السيارة + المباني + المدينون

$$457000 = 27000 + 15000 + 200000 + 80000 =$$

المطالبات = الدائنون + قرض المصرف التجاري

$$57000 = 30000 + 27000 =$$

$$400000 = 57000 - 457000 = \text{رأس المال}$$

ويكون القيد كالتالي :

من المذكورين

80000	ح/ البضاعة
200000	ح/ السيارة
150000	ح/ المباني
27000	ح/ المدينون

إلى المذكورين

2700	ح/ الدائنون
3000	ح/ القرض
400000	ح/ رأس المال

إثبات بدء النشاط بالموجودات و المطالبات

(2) عمليات تعديل رأس مال المشروع القائم:

إن تعديل رأس مال المشروع قد يكون عبارة عن زيادة في رأس مال المشروع أو يكون تخفيضاً لرأس مال المشروع:

أ - زيادة رأس المال : كثيراً ما يلجأ المشروع ولأسباب عملية زيادة رأس المال بنفس الأشكال السابقة التي ذكرناها عند البدء بالنشاط التجاري فقد تكون الزيادة:

نقدية: مثال:

قرر التاجر عابد زيادة رأس مال مشروعه بأن أودع في الصندوق مبلغ 150000 وفي المصرف 200000

يكون القيد

من المذكورين

150000 ح/ الصندوق

200000 ح/ المصرف

350000 إلى ح/ رأس المال

إثبات إيداع الأموال لزيادة رأس المال

عينية: مثال:

قرر التاجر زيادة رأسمال مشروعه بأن اشترى سيارة قيمتها 300000 وآلة بمبلغ 200000 ليرة و أضافها لموجودات المشروع

من المذكورين

300000 ح/ السيارة

200000 ح/ الآلة

500000 إلى ح/ رأس المال

زيادة رأس مال المشروع عن طريق زيادة أصوله

ب - تخفيض رأس المال : عندما يشعر صاحب المشروع بأن معدلات الربح بدأت تنخفض هذا يدفعه إلى تخفيض رأس المال بحيث يسعى لاستثمار الأموال المخفضة في نشاطات أكثر ربحية ، ويتم التخفيض لرأسمال المشروع بأحد الشكلين:

نقدي: يتمثل في سحب مبلغ معين من أموال المشروع و استخدامها في نشاطات أخرى:

مثال:

قرر التاجر علي تخفيض رأس مال مشروعه بأن سحب نقداً من الصندوق 50000 ليرة و 30000 من المصرف

القيد

80000

من ح/ رأس المال

الى المذكورين

ح/ الصندوق 50000

ح/ المصرف 30000

تخفيض رأس مال المشروع بسحب الأموال

عيني: يتمثل في استبعاد أصل من أصول المشروع الاستخدام

مثال:

قرر التاجر فهد تخفيض رأس مال المشروع بأن استبعد إحدى سيارات المشروع التي قيمتها تبلغ 300000 ليرة من الاستخدام في المشروع وخصصها لزوجته

300000 من ح/ رأس المال

300000 إلى ح/ السيارة

تخفيض رأس مال المشروع بتخفيض أصوله

المسحوبات الشخصية : وهي قيمة ما يسحبه صاحب المشروع من المبالغ النقدية و العينية بغرض الاستعمال والمنفعة الشخصية و بما أن ذمة المشروع منفصلة عن ذمة المالك لذلك يتم تسجيل هذه المبالغ في حساب مستقل يسمى حساب المسحوبات الشخصية.

والجدير ذكره أن المسحوبات الشخصية تحدث أثراً متوازناً على جانبي معادلة الميزانية باعتبارها تمثل نقصاً في أصول المنشأة النقدية أو العينية يقابلها نقص بنفس المقدار في حقوق الملكية .

مثال :

في 2005/10/1 اشترى التاجر أسعد طاولة مكتب لولده قيمتها 12000 ليرة نقداً

في 2005/10/6 دفع نقداً إيجار المحل البالغ 2500 ليرة وإيجار المنزل الذي يقطنه 3000 ليرة.

2005/10/10 سحب ثلاثة من المحل ونقلها إلى المنزل قيمتها 26000 ليرة

12000	من ح/ المسحوبات الشخصية
12000	إلى ح/ الصندوق
3000	ح/ المسحوبات الشخصية
2500	ح/ الإيجار
5500	إلى ح/ الصندوق
26000	دفع الإيجار وإثبات المسحوبات الشخصية
26000	من ح/ المسحوبات الشخصية
26000	إلى ح/ الأثاث
	تخفيض أصول المشروع بقيمة الثلاثة

ثانياً: العمليات الرأسمالية:

يقصد بالعمليات الرأسمالية جميع العمليات المتعلقة باقتناء و حيازة الأصول الثابتة ويكون الهدف منها بناء القدرة الإنتاجية للمشروع أو استكمال الكيان الذاتي له حتى يتمكن من تحقيق أهدافه مثل اقتناء الأراضي / المباني / الآلات / السيارات / الأثاث.

وهذه الأصول يتم اقتنائها لا من أجل بيعها وتحقيق ربح و لكن من أجل المساعدة في الإنتاج في خلال حياة المشروع و تشمل العمليات الرأسمالية أيضاً عمليات بيع الأصول الثابتة التي يرافقها أحياناً ربح أو خسارة رأسمالية .

1- تحديد تكلفة الأصول الثابتة :

تعد المبالغ المدفوعة للحصول على الأصل الثابت مصروفاً رأسمالياً بحيث يكون حساب الأصل مدينياً بها ، وتدعى تكلفة الأصل وتتكون عادةً تكلفة الأصل من جميع المبالغ التي أنفقت على الأصل حتى يصبح جاهزاً للاستخدام ولذلك فإن تكلفة الأصل قد تشتمل على العناصر التالية :

- (1) ثمن شراء الأصل كما جاء في فاتورة الشراء
- (2) جميع مصاريف نقل الأصل و التأمين عليه
- (3) الرسوم الجمركية إذا كان الأصل مستورداً من خارج البلاد
- (4) المبالغ المدفوعة للفنيين مقابل ترتيب وإعداد الأصل للاستخدام
- (5) كل نفقة أخرى تدفع في سبيل أن يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام وطبعاً تسجل قيمة الأصل بالتكلفة و تظل مثبتة بتلك التكلفة إلى أن يستغني المشروع عنها .

مثال: أشتري التاجر سليم آلة من الخارج بمبلغ 250000 ليرة وسدد رسوماً جمركية 12000 ليرة و 5000 تأميناً على النقل 15000 عمولة شراء وسدد جميع ما تقدم نقداً

المطلوب : إثبات العمليات المالية السابقة في يومية سليم
من ح/ الآلة 28000

282000 إلى ح/ الصندوق

شراء آلة نقداً

ومن الواضح سابقاً أن تكلفة الآلة مثبتة على أساس ثمن الشراء مضافاً إليه جميع النفقات حتى أصبحت الآلة جاهزة للتشغيل .

وقد يقتني المشروع أصلاً ثابتاً عن طريق تصنيعه بنفسه كما هو الحال في بناء عقار ولذلك يجب الانتباه إلى مايلي :

- يجب الفصل بين قيمة المبنى وقيمة الأرض التي شيد فوقها المبنى
- يجب جعل حساب المبنى مديناً بكل المبالغ التي دفعت حتى أصبح جاهزاً للاستخدام في الغرض الذي أنشئ من أجله .
- مثال: أشتري وليد قطعة أرض بمبلغ 500000 و أقام عليه محلاً تجارياً وكانت تكلفة المحل التجاري كمايلي :

أتعاب المهندس	300000
أجور عمال البناء	20000
مصرف دهان وسدد المبالغ السابقة بشيك	80000

الحل:

من المذكورين	
ح/ المباني	460000
ح/ الأراضي	50000
إلى ح/ البنك	960000
شراء أراض و إقامة محلات تجارية عليها	

مثال شامل محلول :

- 1- قرر سعيد البدء بممارسة الأعمال التجارية وخصص لذلك 500000 ليرة أودعها في الصندوق
- 2- قرر محمد ممارسة الأعمال التجارية برأسمال قدره 400000 أودعه في المصرف
- 3- قرر حسن ممارسة الأعمال التجارية وذلك بتخصيص عقار بمبلغ 500000 ليرة كرأسمال
- 4- قرر حسين ممارسة الأعمال التجارية وذلك بتخصيص عقار بمبلغ 500000 و 1000000 ليرة أودعها في المصرف

5- قرر حمدي ممارسة الأعمال التجارية وخصص لذلك مبلغ
300000 ليرة كعقار و 2000000 أودعها في الصندوق و
100000 أودعها في المصرف

6- قرر حامد ممارسة الأعمال التجارية وخصص لذلك مبلغ 200000
أودعها في الصندوق و 300000 في المصرف

7- قرر محمود القيام بالأعمال التجارية وخصص لذلك 300000 عقار
و 50000 أثاث و 100000 بضائع و 150000 أودعها في
الصندوق كما كان عليه التزام تجاه الدائنين وقدره 60000.
والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية الخاص لكل تاجر على حدة .
الحل:

(1) يومية سعيد

500000 من ح/ الصندوق

500000 إلى ح/ رأس المال

إيداع المبلغ المخصص كرأس مال

(2) يومية محمد

400000 من ح/ المصرف

400000 إلى ح/ رأس المال

إيداع المبلغ المخصص كرأس مال

(3) يومية حسن

500000 من ح/ العقار

500000 إلى ح/ رأس المال

إثبات قيمة رأس المال

(4) يومية حسين

من المذكورين

500000 ح/ العقار

100000 ح/ المصرف

600000 إلى ح/ رأس المال

إثبات رأس المال

(5) يومية حمدي

من المذكورين

200000 ح/ الصندوق

100000 ح/ المصرف

300000 ح/ العقار

600000 إلى ح/ رأس المال

إثبات رأس المال

(6) يومية حامد

من المذكورين

200000 ح/ الصندوق

300000 ح/ المصرف

500000 إلى ح/ رأس المال

إثبات رأس المال

(7) يومية محمود

رأس المال = الموجودات - المطالبات

$$\begin{aligned} \text{الموجودات} &= \text{العقار} + \text{الآلات} + \text{البضائع} + \text{الصندوق} \\ 330000 &= 150000 + 100000 + 50000 + 30000 = \\ \text{المطالب} &= 60000 \\ \text{رأس المال} &= 330000 - 60000 = 270000 \\ \text{القيد} \end{aligned}$$

من المذكورين

30000	ح/ العقار
50000	ح/ الآلات
100000	ح/ البضاعة
150000	ح/ الصندوق

إلى المذكورين

60000	ح/ الدائنون
27000	ح/ رأس المال

إثبات الموجودات والالتزامات ورأس المال

ثالثاً- ما هو المقصود بمصطلح شهرة المحل ومما تتكون وكيف يتم إثباتها في دفاتر المشروع؟

تتكون عادة شهرة المحل من مجموعة من العناصر أهمها:
الموقع التجاري- الزبائن - البضائع التي يتعامل معها المحل التجاري...إدارة المشروع

ويمكن تعريف شهرة المحل على أنها:

مقدرة المحل (المشروع أو المؤسسة) على تحقيق أرباح تزيد عن الأرباح التي تحققها المحلات المماثلة.

وبتعريف آخر:

رأس المال المستتر الذي يعطي أرباحاً غير عادية أو أنها ترجمة لشراء المشروع بأكثر من قيمته الدفترية.

مثال 1:

تاجر رأس ماله 100000 ل.س معدل الربح العادي 10% الأرباح المتحققة 15000 ل.س

ما هي قيمة شهرة المحل...؟

$$\text{الأرباح العادية} = 100000 \times (10 \div 100) = 10000$$

أولاً: ما هي قيمة رأس المال لتحقيق ربح مقداره 15000 ل.س إذا كان معدل الربح العادي 10%؟

$$15000 = 100 \div 10 \times 15000 \text{ ل.س}$$

$$= 100000 \text{ ل.س} = \text{رأس المال الأصلي}$$

$$= 50000 \text{ ل.س} = \text{رأس مال مستتر} \quad \text{شهرة المحل.}$$

ثانياً: يمكن حساب شهرة المحل بدلالة الأرباح غير العادية

$$\text{الأرباح غير العادية} = \text{الأرباح المتحققة} - \text{الأرباح العادية}$$

$$5000 = 15000 - 10000$$

$$5000 \times 100 \div 10 = 50000 \text{ شهرة المحل}$$

أو

$$\text{شهرة المحل} = \text{الأرباح غير العادية} \times \text{الاستثنائية} \times \text{مقلوب معدل الربح العادي}$$

أي:

$$50000 = (100 \div 10) \times 5000 \text{ ل.س}$$

مثال 2:

يملك التاجر أحمد الميزانية التالية:

رأس المال	80000	عقارات	40000
ديون للغير	40000	بضائع	60000
		أوراق مالية	20000
	<u>120000</u>		<u>120000</u>

وقد تقدم التاجر سعيد واشترى محل أحمد بمبلغ 90000 ل.س دفعها نقداً من أصل رأس ماله البالغ 100000 ل.س.

فيمكن حساب قيمة شهرة المحل على النحو التالي:

الموجودات المشتراة	120000
ناقص الديون للغير	40000
صافي الموجودات المشتراة	80000

شهرة المحل = الثمن المدفوع - صافي الموجودات المشتراة

$$10000 = 90000 - 80000$$

ويمكن أن نضع ميزانية سعيد كما يلي:

رأس المال	100000	شهرة المحل	10000
ديون للغير	40000	عقارات	40000
		بضائع	60000
		أوراق مالية	20000
		صندوق	10000
	<u>140000</u>		<u>140000</u>

ملاحظة:

يتبين من المثال أعلاه أن هناك مبلغ 10000 ل.س شهرة (شهرة موجبة). ويمكن أن تظهر شهرة محل سالبة (أو ما يدعى باحتياطي رأس المال) إذا كان المبلغ المدفوع 70000 ل.س بدلاً من 90000 ل.س (أي أقل من القيمة الدفترية للمشروع) وسيتم معالجة الشهرة السالبة في مقررات محاسبية أخرى.



أسئلة الفصل الرابع

1- تنتمي جميع الحسابات بدفتر الأستاذ إلى واحدة من المجموعات الخمس التالية:

- أصول، - خصوم (التزامات)، - حقوق الملكية، - إيرادات، - مصروفات.
حدد إلى أي مجموعة ينتمي كل حساب من الحسابات التالية وما إذا كان رصيده المعتاد مديناً أو دائناً.

ج- المباني

آ- الأتعاب المكتسبة

د- المبيعات

ب- أوراق الدفع

و- مصاريف الصيانة

هـ- العمولات المدفوعة

2- أي الحسابات التالية يجب إقفالها بجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وجعل الحساب نفسه دائناً.

- الرواتب والأجور

- مسحوبات

- دائنون

- أتعاب مكتسبة

- الأراضي

- مصروفات الإعلان

3- ما هو الاختلاف بين أساس الاستحقاق وال أساس النقدي؟ وأي منهما يعطي صورة أكثر دقة عن أرباح الوحدة الاقتصادية؟ اشرح.

4- هل تعد مسحوبات التاجر الفردية مصروفات؟

5- تقوم شركة درويش للإيجارات بتأجير العقارات، وفيما يلي العمليات التي حدثت في الشركة خلال شهر تموز من عام 1999. والمطلوب بيان أي العمليات يمثل إيراداً للشركة عن شهر تموز:

آ- استلمت الشركة مبلغ 25000 نقداً من أحمد درويش مقابل زيادة رأسماله.

ب- حصلت الشركة من السائح شخبوط مبلغ 5000 ل.س إيجار الشقة التي أقام فيها طوال شهر تموز.

ج- قامت الشركة ببيع شقة يملكها علاء لقاء عمولة مقدارها 12200 ل.س إلا أنها لم تقبض العمولة إلا في شهر آب.

د- سدد هشام مبلغ 3500 ل.س عن خدمات قدمتها الشركة له في شهر

حزيران.

هـ- اقترضت الشركة 40000 ل.س من المصرف وأعلمها المصرف أن لها فوائد مستحقة عن الربع الثاني من العام قيمتها 1500 ل.س .

6- وضح إذا كانت عبارة من العبارات صحيحة أم خاطئة واذبح أسباب إجابتك مع ذكر مثال:

آ- كل عملية تؤثر على أحد حسابات الميزانية العمومية تؤثر أيضاً على أحد حسابات قائمة الدخل.

ب- كل عملية تؤثر على أحد حسابات قائمة الدخل تؤثر أيضاً على حسابات الميزانية العمومية.

ج- كل عملية تؤثر على أحد حسابات المصاريف تؤثر أيضاً على أحد الأصول.

د- كل عملية تؤثر على حساب إيراد تؤثر أيضاً على حساب آخر من حسابات قائمة الدخل.

هـ- كل عملية تؤثر على حساب مصروف تؤثر أيضاً على حساب إيراد.

7- فيما يلي مجموع الأصول ومجموع الالتزامات كما تظهرها الميزانية العمومية لمحل بدران في كل من أول وآخر العام:

آخر العام	أول العام	
200000	155000	الأصول:
110000	95000	الالتزامات
		المطلوب:

حساب صافي الدخل أو صافي الخسارة عن هذا العام في ظل كل حالة من الحالات المستقلة التالية:

آ- لم يسحب بدران أموالاً من المشروع.

ب- تقديم بدران لأموال إضافية لزيادة رأس المال مقدارها 40000 ل.س .

ج- سحب بدران 10000 ل.س إلا أنه لم يسدها خلال العام.

د- سحب بدران 15000 ل.س بدون تسديدها خلال العام.
8- فيما يلي ميزان المراجعة لمكتب شعبان عن عام 2009:

بيان

8600	نقدية
42000	مدينون
15000	معدات مكتبية
9000	دائنون
54600	رأس المال
18000	مسحوبات
172000	عمولات مكتسبة
41500	مصرفات إعلان
30000	مصرفات إيجار
63000	مصرفات الرواتب
17500	مصرفات عامة
<u>235600</u>	<u>235600</u>

المطلوب:

حساب صافي الدخل من خلال قائمة الدخل.



الفصل الخامس

المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي حسب أنظمة الجرد

(Accounting for Inventory Systems)

بعد دراسة هذا الفصل ستكون قادراً على:

- 1- تحديد مفهوم المخزون السلعي وأصنافه في المنشآت التجارية والخدمية والصناعية.
- 2- التعرف على طبيعة نظامي الجرد في تسجيل العمليات المتعلقة بالمخزون السلعي للمنشآت التجارية.
- 3- المحاسبة عن مشتريات ومبيعات البضاعة وفق أسلوب الجرد المتبع.
- 4- تحديد تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة المخزون السلعي وفقاً لنظام الجرد الدوري.
- 5- تحديد تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة المخزون السلعي وفقاً لنظام الجرد المستمر.
- 6- ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية على حركة المخزون السلعي.



مقدمة:

تهدف عملية شراء البضاعة في المنشآت الفردية التجارية إلى إعادة بيعها وتحقيق أرباح المتاجرة بها مع الغير، ويتم معالجتها وإثباتها محاسبياً بطريقتين:

أولاً- معالجة المشتريات من البضاعة كأصل ومن ثم عند كل عملية بيع يتم تحويل تكلفة البضاعة المباعة الى مصروف تسمى هذه الطريقة طريقة (الجرد المستمر أو الدائم).

ثانياً- معالجة المشتريات من البضاعة كمصروف ومن ثم في نهاية العام يتم إثبات ماتبقى من البضاعة كأصل يخفض من مصروف المشتريات وتسمى هذه الطريقة (الجرد النهائي أو الدوري)

أما بالنسبة للمبيعات فلا تختلف عملية إثباتها في محل من طريقة الجرد المستمر والجرد النهائي.

ولكن قبل التعرف على كلٍ من الطريقتين السابقتين لابد من التعرف على بعض المصطلحات المتعلقة بالبضاعة، أهمها:

1- المردودات والمسموحات: وهي قيمة ما يتم رده من البضاعة أو مقدار ما يتم تنزيله من قيمة البضاعة ويتم تسجيل هذه المردودات والمسموحات في دفاتر كلٍ من البائع والمشتري من وجهة نظره.

2- الخصم أو الحسم: وهو مقدار التخفيض على قيمة البضائع فإذا تم تخفيض القيمة عند الشراء أي أن الخصم تم عند التوصل إلى السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري يسمى بالخصم التجاري ولا يسجل هذا الخصم بالدفاتر. أما إذا تم الخصم عند تسديد قيمة البضاعة فهو بذلك خصم تعجيل دفع ويتم إثباته في الدفاتر لدى البائع والمشتري كلٍ من وجهة نظره ويعتبر هذا الخصم تخفيضاً لثمن المشتريات عند المشتري وتخفيضاً من المبيعات عند البائع.

3- مصاريف تتعلق بالبضاعة: وهي تصنف من وجهة نظر البائع الى مصاريف نقل مبيعات - عمولة وكلاء البيع _ مصاريف رسوم على المبيعات في حال التصدير.....الخ ومن وجهة نظر المشتري مصاريف نقل مشتريات _ عمولة وكلاء الشراء مصاريف جمركية على المشتريات.....الخ.

5-1 مفهوم المخزون السلعي في المنشآت التجارية والخدمية والصناعية
يتضمن مصطلح المخزون السلعي للتعبير عن كافة أنواع البضائع أو السلع التي تملكها المنشأة وتتاجر بها مع الغير (منشأة تجارية سواء كانت لعمليات البيع بالجملة أو بالمفرق)، وتمثل مبيعات هذه البضائع والسلع المصدر الرئيس لإيرادات مثل هذه المنشآت. كما أن هناك مواد وتوريدات ومهمات مثل القرطاسية ومواد التنظيف ومستلزماتها والتي تكون موجودة في مستودعات المنشأة (منشأة خدمية). كما أن هناك مفهوم آخر للمخزون السلعي الخاص بالمنشآت الصناعية ويتمثل في مدخلات العملية الانتاجية كمخزون المواد الأولية ومخزون البضاعة تحت الصنع -غير منتهية الصنع بعد- ومخرجات العملية الانتاجية كمخزون بضاعة تامة الصنع أو منتهية الصنع (منشأة صناعية).
إن مصطلح المخزون السلعي الخاص بالمنشآت التجارية هو موضوع هذا الفصل وسيتم تناوله ليعبر عن كافة أنواع البضائع والسلع الجاهزة للمنشأة التجارية بغرض المتاجرة بها (بيعاً وشراءً) مع الغير.
عادة ما يظهر المخزون السلعي في الميزانية العمومية ضمن مجموعة الموجودات المتداولة (قصيرة الأجل) وفق ميزانية تظهر جانب الموجودات المتداولة كما يلي:

	الموجودات:
	موجودات متداولة:
	المخزون السلعي - التكلفة
216300	أو السوق أيهما اقل

وتعتبر قاعدة تقييم المخزون السلعي آخر المدة بالتكلفة أو بسعر السوق أيهما اقل قاعدة مقبولة قبولاً عاماً، ولا يختلف المحاسبون في الأخذ بها بوجه عام وإن اختلفوا في أسلوب التطبيق.

2-5 أصناف المخزون السلعي في المنشآت التجارية

عرف معيار المحاسبة الدولي IAS 2 المخزون السلعي بأنه يتضمن أصناف يحتفظ به للبيع في الإطار العادي لعمل المنشأة وفي عملية الإنتاج من أجل البيع أو في صورة مواد أو توريدات سيتم استهلاكها في عملية الإنتاج أو في أداء الخدمات. استناداً إلى ذلك، هناك عدة أنواع للمخزون السلعي وفقاً لطبيعة أعمال المنشأة. فالمنشأة التجارية تتعامل بالمخزون السلعي الجاهز للبيع أو البضاعة الجاهزة حيث يتم شرائها والمتاجرة بها مع الغيز وتحقيق ربح يسمى ربح المتاجرة بالمخزون السلعي أو البضاعة بغرض المتاجرة. ويكون هناك حسابين ختامين تقليديين: حساب المتاجرة (والذي يظهر نتيجة المتاجرة بالمخزون السلعي وتتمثل بالربح المجل أو الخسارة المجللة) وحساب للأرباح والخسائر (والذي يظهر نتيجة عمل المنشأة خلال فترة زمنية محددة ويتمثل بالربح الصافي أو الخسارة الصافية). وكلا الحسابين يدرجان في قائمة تدعى قائمة الدخل على مستوى مرحلتين: المرحلة الأولى تبين مجمل الربح أو الخسارة الخاصة بمتاجرة مخزون البضاعة والمرحلة الثانية تبين صافي الربح

أو الخسارة. ومن أهم أصناف المخزون السلعي الذي يتناوله هذا الفصل هو المخزون السلعي من البضائع بمختلف أنواعها والتي تتعامل من خلاله المنشأة التجارية مع الغير سواءً من خلال عمليات البيع والشراء وما يتطلب ذلك من معالجات محاسبية من حيث التسجيل في الدفاتر التجارية وبيان نتيجة تلك العمليات المتعلقة بالمخزون من ربح مجمل أو وخسارة مجملة.

الرقابة الداخلية لعمليات شراء وبيع البضائع:

يمكن للإدارة من خلال نظام للرقابة الداخلية أن تفرض رقابة على عمليات شراء البضاعة وتخزينها وتسليمها وبيعها. ولعل إدارة عمليات شراء البضائع تعتبر جزءاً من مسؤولياتها، حيث تتم وفق نظام مناسب للرقابة بصورة عامة ونظام للرقابة الرقابة المحاسبية والمستندية بصورة خاصة لضمان عمليات الشراء والتخزين وإتمام عمليات الصرف.

وغالباً ما تبدأ تلك العمليات بتحديد مقدار البضاعة المطلوب شراؤها من قبل قسم التخطيط المبيعات، وتأييد عدم توفر البضائع في مستودعات (مخازن) المشروع لتلبية الكمية المطلوبة، ثم البحث عن المورد المناسب محلياً أو خارجياً. وبعد إتمام العمليات الشرائية ووصول البضائع المطلوب شراؤها وفق المواصفات الفنية المطلوبة إلى مستودعات المنشأة تبدأ مهمة إدارة المبيعات للسعي للمتاجرة بها مع الغير.

وفق نظام محاسبي يتناسب وحاجة المشروع وإمكانياته في الرقابة على تلك العمليات، ويتحدد بموجبه أيضاً الحسابات التي تعتمد لأغراض القيد في الدفاتر المحاسبية كل العمليات المالية ذات العلاقة بالبضاعة. ويمثل المخزون السلعي بنهاية السنة المالية عنصراً هاماً من موجوداتها المتداولة وعليه فإن تحديد قيم أصناف البضائع الباقية في تاريخ إعداد القوائم المالية (المخزون السلعي) يلعب دوراً هاماً في مقابلة مصاريف ونفقات الفترة مع إيراداتها

المتحققة ذاتها من أجل تحديد صافي الدخل. وتهدف الرقابة الداخلية بصورة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- حماية الموارد ضد الإسراف والاختلاس وعدم الكفاءة.
- ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها.
- ضمان الاستجابة للسياسات المخططة.

يتضح مما سبق أن هنالك نظامين لرقابة المخزون والحسابات المعنية بالشراء والبيع في المنشآت الفردية وذلك للمساهمة في تحقيق الرقابة الداخلية لعمليات المتاجرة بالبضائع، هما:

1- نظام الجرد الدوري أو الجرد النهائي.

2- نظام الجرد المستمر أو الجرد الدائم.

5-3 أنظمة الجرد المتعلقة بالمخزون السلعي في المنشآت التجارية

من الأهداف الرئيسية لمحاسبة المخزون السلعي هي مقابلة التكاليف المناسبة مع الإيرادات بهدف التوصل إلى احتساب سليم للربح أو الدخل الدوري، وإثبات قيمة المخزون السلعي الموجود فعلاً في مستودعات أو مخازن المنشأة بتاريخ إعداد الميزانية الختامية. وكما ذكرنا أعلاه هناك تعريفان رئيسيان لأنظمة الجرد وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي تبين موجودات أو كميات الجرد في مستودعات المنشأة هما : نظام الجرد الدوري أو النهائي ونظام الجرد المستمر أو الدائم.

5-3-1 نظام الجرد النهائي أو الدوري

يعتمد نظام الجرد الدوري على القيام بإجراء جرد فعلي (طبيعي) للمخزون السلعي الموجود في تاريخ معين وذلك عن طريق عد أو وزن أو قياس الوحدات الموجودة في ذلك التاريخ. وعليه فإن أول خطوة في عملية تحديد قيمة المخزون هي تحديد الكميات الفعلية الموجودة من كل صنف من

أصناف السلع المخزون السلعي من خلال لجنة الجرد ، ويراعى في ذلك أسلو
الشراء على أساس التسليم محل البائع أو محلات المشتري ، وكذلك كون
البضاعة بالأمانة حيث يكون الموكل مالكا للبضاعة على الرغم من حيازة
الوكيل لها وعليه يجب أن تظهر في قوائم الجرد الخاصة بالموكل وليس في
قوائم الجرد الخاصة بالوكيل على الرغم من وجودها المادي لدى الأخير .

وعند اتباع نظام الجرد الدوري يتم تسجيل الإيراد عن البيع عند كل
عملية بيع فقط ولا تجري أية قيود متعلقة بحسابات المخزون السلعي أو حساب
مشتريات البضائع. كما يتطلب نظام الجرد الدوري قيام المشروع بعملية الجرد
للبضاعة الموجودة في مخازنه مرة واحدة في نهاية السنة لتحديد قيمتها في هذا
التاريخ (مخزون آخر المدة) وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد تكلفة البضاعة
المباعة، ولهذا الغرض يستخدم المشروع أربعة حسابات رئيسية هي: حساب
مخزون أول المدة حساب المشتريات حساب المبيعات وغيرها من الحسابات
الفرعية للمشتريات والمبيعات كما سيتم شرحه لاحقا". ويتم الحصول على تكلفة
البضاعة المباعة وفق المعادلة التالية:

مخزون أول المدة + صافي المشتريات + مصاريف المشتريات - مخزون آخر المدة
كما تتمثل تكلفة البضاعة المتاحة للبيع من الصيغة التالية:

مخزون أول المدة + صافي المشتريات + مصاريف المشتريات.

ويتم إقفال الحسابات الرئيسية والحسابات الفرعية للمشتريات والمبيعات وفق
ماورد أعلاه في نهاية الفترة في قائمة الدخل للوصول إلى الدخل أو الربح
المجمل أو الخسارة المجملة والتي تمثل مرحلة أولى من مراحل إعداد قائمة
الدخل، يتبعها عملية إثبات المصاريف الأخرى التي تخص الفترة المالية
والإيرادات الأخرى غير الرئيسية للمنشأة للتوصل إلى الربح الصافي أو
الخسارة الصافية.

كما يمكن اعتبار مصاريف الشراء جزء رئيس من تكلفة الشراء وبالتالي تدخل ضمن الحسابات الفرعية للمشتريات وتكون ضمن حساب المشتريات (بالصافي) كمعالجة بديلة عن اعتبارها مستقلة عن ح / المشتريات.

5-3-1-1 المعالجة المحاسبية لمخزون أول المدة

تعتبر قيمة المخزون السلعي المتبقي في الفترة المالية السابقة بمثابة مخزون سلعي مدور للفترة المالية اللاحقة، ويتم إقفال حساب مخزون سلعي أول المدة في نهاية الفترة المالية في حساب ملخص الدخل أو حساب المناجزة بالقيد التالي:

XXX	من حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)
XXX	إلى حـ / مخزون أول المدة

إذا كان هناك بضاعة باقية من فترة مالية سابقة فهي تعتبر بضاعة أول مدة للفترة المحاسبية الجارية ولا بد في نهاية العام من تحويل بضاعة أول المدة من أصل ظهر في الميزانية للفترة السابقة إلى مصروف بشكل جزئي أو كلي وذلك وفق ما يتم جرده بنهاية السنة المالية الجارية واعتباره أصلاً ضمن مخزون آخر المدة الذي يظهر في الميزانية الختامية للمنشأة.

5-3-1-2 المعالجة المحاسبية للمشتريات

يشمل هذا الحساب كل ما تشتريه المنشأة لغرض الاتجار فيه عن طريق بيعه ثانية، أي انه يمثل البضاعة الواردة إلى المنشأة. وتمثل قيمة المشتريات النقدية والآجلة وبشيكات التي تتم خلال السنة المالية ويتم اثباتها بالقيد التالي:

XXX	من حـ / المشتريات
XXX	إلى حـ / الصندوق أو المصرف
XXX	إلى حـ / الموردين

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال رصيد حساب المشتريات في حساب ملخص الدخل أو حساب المتاجرة بالقيد التالي:

XXX	من حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)
XXX	إلى حـ / المشتريات

وعادة ماتستلزم عملية الشراء كل أو بعض المستندات التالية:

- نسخة من رسالة طلب البضاعة والموجهة من المشتري.
- فاتورة البائع أو المورد المحتوية لتفاصيل البضاعة المرسلة الى المشتري كالمواصفات والائتمان وما شابه، وهي المستند الأصلي لاعتماد القيد.

- محضر فحص البضاعة وتقرير حالها عند ورودها للمخازن

5-3-1-3 المعالجة المحاسبية لمردودات ومسموحات المشتريات :

تمثل مردودات المشتريات قيمة ما يتم اعادته إلى الموردين من بضائع كمردودات مشتريات وقيمة ما يتم تخفيضه من السعر كمسموحات مشتريات وذلك نتيجة وجود مخالفات في المواصفات الفنية المطلوبة. ويتم إثبات قيمة المردودات والمسموحات محاسبيا" كما يلي:

XXX	من حـ / الموردين
XXX	أو من حـ / النقدية
XXX	إلى حـ / مردودات (أو مسموحات) المشتريات

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال رصيد حساب مردودات ومسموحات المشتريات في حساب ملخص الدخل أو حساب المتاجرة بالقيد التالي:

XXX	من حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)
XXX	إلى حـ / مردودات ومسموحات المشتريات

وتقضي المعالجة الحديثة بإدراج قيمة مردودات ومسموحات المشتريات مطروحة من قيمة المشتريات في قائمة الدخل.

5-3-1-4 المعالجة المحاسبية لمصاريف المشتريات:

تعتبر مصاريف الشراء من متممات عمليات المشتريات التي تتم خلال السنة المالية حتى وصول البضائع المشتراة إلى مستودعات ومخازن المنشأة ومن أهم أنواعها: مصاريف نقل المشتريات - مصاريف الرسوم الجمركية على المشتريات - عمولة وكلاء الشراء - تأمين على المشتريات. ويسجل كل بند من بنود مصاريف الشراء أعلاه وقت حدوثه في الدفاتر المحاسبية بالقيد التالي:

XXX	من حـ / مصاريف الشراء
XXX	إلى حـ / الصندوق أو المصرف

وفي نهاية السنة المالية يتم اقفال رصيد حساب مصاريف الشراء في حساب ملخص الدخل أو حساب المتاجرة بالقيد التالي:

XXX	من حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)
XXX	إلى حـ / مصاريف الشراء

كما يتفق البائع مع المشتري على شروط البيع والتي تعكس الطرف الذي يتحمل مصاريف النقل. وتتحصر هذه الشروط في الحالات الثلاثة الآتية:

١- التسليم محل البائع (حيث يترتب على المشتري دفع مصاريف النقل على عاتقه).

٢- التسليم محل المشتري (حيث يترتب على البائع دفع مصاريف النقل على عاتقه).

٣- التسليم في مكان بين البائع والمشتري (حيث يترتب على المشتري دفع مصاريف النقل على عاتقه من المكان المتفق به مع البائع)

وعلى البائع بدوره دفع مصاريف توصيل البضاعة إلى النقطة المتفق بها مع المشتري).

5-1-3-5 المعالجة المحاسبية للحسم النقدي على المشتريات (الحسم المكتسب):

وهو مقدار الحسم الذي تحصل عليه المنشأة عند التسديد المعجل وخلال فترة شرط الحسم ويسجل محاسبياً بالقيد التالي:

XXX	من حـ / المورد
	إلى المذكورين
XXX	إلى حـ / الصندوق أو المصرف
XXX	إلى حـ / حسم نقدي على المشتريات

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال رصيد حساب الحسم النقدي على المشتريات في حساب ملخص الدخل، والمعالجة الحديثة تقضي بطرح قيمة الحسم النقدي على المشتريات بالقيد التالي:

XXX	من حـ / حسم نقدي على المشتريات
XXX	إلى حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)

وتقضي المعالجة الحديثة بإدراج قيمة الحسم النقدي على المشتريات مطروحاً من قيمة المشتريات في قائمة الدخل.

5-1-3-5 المعالجة المحاسبية للمبيعات:

تعتبر المبيعات الإيراد الرئيسي للمنشأة خلال السنة المالية حيث تقوم بممارسة نشاط الرئيسي عن طريق الترويج وبيع البضائع التي تتاجر بها مع

الغير، خلال السنة المالية. ومن الناحية المحاسبية تسجل مبيعات المنشأة سواء كانت مبيعات نقدية أو مبيعات آجلة بالقيد المحاسبي التالي:

XXX	من حـ / الصندوق أو حـ / المصرف
XXX	أو حـ / الزبائن
XXX	إلى حـ / المبيعات

ويكون رصيد حساب المبيعات دائماً خلال السنة المالية ويقفل بنهاية السنة في حساب ملخص الدخل (أو حساب المتاجرة) بالقيد التالي:

XXX	من حـ / المبيعات
XXX	إلى حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)

وكون هذا الحساب يمثل البضاعة المباعة التي انتقلت ملكيتها إلى المشتري فإنه يتوقف انتقال الملكية على شروط البيع المبرمة بين البائع والمشتري. وتعزز عملية البيع عادة بالمستندات التالية:

- رسالة طلب البضاعة الواردة من المشتري.
- نسخة من فاتورة البيع.
- مستند تسليم البضاعة والذي يثبت خروج البضاعة من محل البائع أو مخازنه إلى المشتري.

5-3-1-6 المعالجة المحاسبية لمردودات ومسموحات المبيعات :

تمثل مردودات المبيعات قيمة ما يتم إعادته من بضائع من قبل الزبائن كمردودات مبيعات وقيمة ما يتم تخفيضه من السعر كمسموحات مبيعات وذلك نتيجة وجود مخالفات في المواصفات الفنية المطلوبة. ويتم إثبات قيمة مردودات ومسموحات المبيعات محاسبياً" كما يلي:

من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات	XXX
إلى حـ / الصندوق أو حـ / المصرف	XXX
أو حـ / الزبائن	XXX

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال رصيد حساب مردودات ومسموحات المبيعات في حساب ملخص الدخل أو حساب المتاجرة بالقيد التالي:

من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات	XXX
إلى حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)	XXX

وتقضي المعالجة الحديثة بإدراج قيمة مردودات ومسموحات المبيعات مطروحة من قيمة المبيعات في قائمة الدخل.

5-3-1-7 المعالجة المحاسبية لمصاريف البيع والتوزيع:

يمكن اعتبار مصاريف البيع من منتمات عمليات المبيعات التي تتم خلال السنة المالية حتى وصول البضائع المباعة إلى مستودعات ومخازن المنشأة أو المكان المتفق عليه بين البائع والمشتري، ومن أهم أنواعها: مصاريف نقل المبيعات - عمولة وكلاء البيع - رواتب موظفي المبيعات - الدعاية والإعلان على المبيعات. ويسجل كل بند من بنود مصاريف المبيعات أعلاه وقت حدوثه في الدفاتر المحاسبية بالقيد التالي:

من حـ / مصاريف البيع والتوزيع	XXX
إلى حـ / الصندوق أو المصرف	XXX

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال رصيد حساب مصاريف البيع والتوزيع في حساب ملخص الدخل، مع ملاحظة اعتبار تلك المصاريف من بنود المصاريف

الأخرى التي ليس لها علاقة بتحديد تكلفة تكلفة البضاعة المباعة. ومن الناحية المحاسبية يتم اعداد القيد التالي:

XXX	من — / ملخص الدخل
XXX	إلى — / مصاريف البيع والتوزيع

ولابد من فتح حساب مستقل لكل نوع نم مصاريف البيع (مثل مصاريف نقل المبيعات وعمولة وكلاء البيع). كما يتم ويتفق البائع عادة مع المشتري على شروط البيع، وتقع هذه الشروط ضمن الحالات الثلاثة الآتية:

- التسليم محل البائع.
- التسليم محل المشتري.
- التسليم في مكان بين البائع والمشتري.

8-1-3-5 المعالجة المحاسبية للحسم النقدي على المبيعات (الحسم الممنوح):

ويدعى أيضاً حسم تعجيل الدفع وهو مقدار الحسم الذي يتم منحه للزبائن عند التسديد خلال فترة شرط الحسم والدفع، كأن يعرض البائع على المشتري شرط الدفع خلال عشرة أيام بمعدل حسم مقداره 5% من قيمة الصفقة أو المبيعات الآجلة ويدرج التعامل بالصيغة التالي: 5/10/ص30 وتمثل هذه الصيغة بأن البائع يمنح المشتري أو الزبون معدل حسم يبلغ 5% في حال دفع قيمة المبيعات الآجلة خلال فترة عشرة أيام. وفي حال مضت تلك المدة دون دفع الزبون خلال مدة شرط الدفع فلا يستفيد الزبون من شرط الخصم وعليه عندئذ دفع كامل قيمة المبيعات بعد مضي مدة المبيعات الآجلة وليكن 30 يوم.

ومن الناحية المحاسبية يسجل القيد التالي بحال تم منح الزبون أو العميل الحسم وقام الزبون بدفع ما عليه نقداً:

من المذكورين	
من حـ / النقدية	XXX
من حـ / حسم نقدي على المبيعات	XXX
إلى حـ / الزبائن	XXX

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال رصيد حساب الحسم النقدي على المبيعات في حساب ملخص الدخل أو حساب المتاجرة بالقيد التالي:

من حـ / ملخص الدخل (أو حـ / المتاجرة)	XXX
إلى حـ / حسم نقدي على المبيعات	XXX

وتقضي المعالجة الحديثة بإدراج قيمة الحسم النقدي على المبيعات مطروحة من قيمة المبيعات في قائمة الدخل.

وبعد ذلك يتم إثبات بضاعة آخر المدة بعد إجراء عملية جرد للمخازن ومقارنة سعر التكلفة وسعر السوق الحالي بتاريخ إعداد القوائم المالية بالسعر الأقل بين التكلفة والسوق. ويمثل سعر السوق الذي يجب على المنشأة دفعه من أجل اقتناء نفس البضاعة بالإضافة إلى المصاريف حتى تصبح البضاعة في مخازن المنشأة.

حساب ملخص الدخل	
XXX إلى حـ / المتاجرة (ملخص الدخل)	XXX رصيد مدين 12/31

ويظهر حساب المتاجرة وفق هذا النظام على الشكل التالي:

مخزون سلعي أول المدة	XXX	مخزون سلعي آخر المدة	XXX
مشتريات	XXX	المبيعات	XXX
مردودات مبيعات	XXX	مردودات المشتريات	XXX
مصاريف الشراء	XXX	الحسم المكتسب	XXX
الحسم الممنوح	XXX	أو رصيد مدين (مجمّل)	
رصيد دائن (مجمّل الربح)		الخسارة	

ملاحظة: تم إقفال كل من الحسم الممنوح ومردودات المبيعات ومسموحاتها في حساب المتاجرة ومن المفروض حسب القيد السابق أن تظهر في الطرف المدين من هذا الحساب ولكن واعتماداً على الخصائص الرياضية للحسابات يمكن نقل مبلغ من طرف إلى آخر مع تغيير إشارتها ولا يؤثر ذلك على صحة الحساب ثم نقل حـ/الحسم الممنوح وحـ/مردودات المبيعات ومسموحاتها لتظهر مخصومة من المبيعات وذلك من أجل معرفة صافي المبيعات ومقارنتها مع تكلفة البضاعة المباعة وصولاً على مجمل الربح وينتج عن ذلك إعداد حساب المتاجرة لإظهار تكلفة البضاعة المباعة.

ثم ينتقل رصيد حـ/المتاجرة إلى حساب الأرباح والخسائر كما ورد سابقاً ويتم إقفال بقية المصروفات وبقية الإيرادات بحساب الأرباح والخسائر لاستخراج صافي الربح الذي يقفل بدوره بحساب رأس المال. ويجب الإشارة هنا أن قانون التجارة السوري نص على إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر حيث يستخدمان هذان الحسابات لعملية إقفال الإيرادات والمصروفات لبيان نتيجة الأعمال ويعتبر الأساس لأغراض الضريبية. كما يمكن استخدام حساب آخر من

أجل عملية الإقفال وهو حساب ملخص الدخل الذي تكون الغاية منه فقط إقفال الحسابات تمهيداً لإعداد قائمة الدخل التي تبين نتيجة الأعمال لغايات النشر ومع قوائم مالية أخرى تفيد المستخدمين والمستثمرين في عملية اتخاذ القرار.

محاسبة المشتريات والمبيعات:

يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع رئيسية للمشتريات:

- المشتريات الآجلة (بالدين)
- المشتريات النقدية (عن طريق الصندوق)
- المشتريات النقدية (عن طريق المصرف).

كما يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للمبيعات:

- المبيعات الآجلة (بالدين)
- المبيعات النقدية (عن طريق الصندوق)
- المبيعات النقدية (عن طريق المصرف).

كما أن هناك مشتريات ومبيعات تتم عن طريق الأوراق التجارية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

استناداً إلى ماسبق يمكننا إعداد قائمة الدخل وفق نظام الجرد الدوري/ النهائي كما يلي:

قائمة الدخل حسب نظام الجرد النهائي		
مبيعات	xx	
- مر. مبيعات ومسموحاتها	(xx)	
حسم ممنوح	(xx)	
صافي المبيعات		xx
- تكلفة بضاعة مباعه		

مخزون سلعي أول المدة/ 1/1	xx	
xx مشتريات		
(xx) - مر. مشتريات		
(xx) حسم مكتسب		
صافي المشتريات	xx	
مصاريف الشراء	xx	
تكلفة بضاعة متاحة للبيع	xx	
مخزون آخر المدة	(xx)	
تكلفة البضاعة المباعة		(xx)
مجمل الربح		xx
- مصروفات بيع وتوزيع	xx	
- مصروفات ادارية ومالية	xx	
صافي الدخل التشغيلي		(xx)
		xxx
+ إيرادات أخرى تشغيلية	xx	
- مصروفات وخسائر غير تشغيلية	(xx)	
الدخل غير التشغيل		xxx
صافي الربح		xx

ويجب الإشارة هنا أن قانون التجارة السوري نص على إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر ويستخدمان هذان الحسابات لعملية إقفال الإيرادات والمصروفات كاملة في المنشأة ولكن في حال تم إعداد قائمة الدخل أعلا يتم استخدام حساب آخر من أجل عملية الإقفال وهو حساب ملخص الدخل الذي تكون الغاية منه إقفال الحسابات وفقاً لما تم مناقشة سابقاً.

5-3-2 نظام الجرد الدائم أو المستمر:

يعتمد نظام الجرد المستمر على الجرد المادي (الفعلي) للسلع الموجودة في تاريخ معين ويتم التسجيل المحاسبي بشكل يظهر باستمرار قيمة المخزون السلعي الموجود في أي تاريخ وهذا لا يتحقق من خلال التسجيل وفق نظام الجرد الدوري.

تتم مقارنة نتيجة الجرد الفعلي مع ما هو مسجل دفترياً ومن ثم تعالج الانحرافات إن وجدت. وعلى عكس نظام الجرد الدوري فإن نظام الجرد المستمر يحدد تكلفة البضاعة المباعة عند كل عملية بيع.

المعالجة المحاسبية وفق نظام الجرد المستمر:

يعتبر حساب مخزون البضاعة (أو ما يدعى بالمخزون السلعي) حساباً رئيسياً في ظل نظام الجرد المستمر ويجعل مديناً بكل زيادة من البضائع والسلع ودائناً بكل نقص منها. وهناك حساباً رئيسياً آخر وهو حساب تكلفة البضاعة المباعة الذي يجعل مديناً عند كل عملية بيع مقابل دائنية حساب المخزون السلعي. يضاف إلى هذين الحسابين الرئيسيين حساب للمبيعات وحساب الحسم الممنوح وحساب لمرددات ومسموحات المبيعات. وفيما يلي المعالجات المحاسبية للحسابات المتعلقة بنظام الجرد المستمر:

■ قيود الشراء:

من حـ/ المخزون السلعي	XXX
إلى حـ/ النقدية	XXX

■ القيود عند عملية البيع:

أما عند بيع البضاعة فيتم تحويل ما تم بيعه من المخزون إلى مصروف على الشكل التالي:

XXX من حـ / تكلفة البضاعة المباعة
XXX إلى حـ / المخزون بسعر التكلفة

ويتم إثبات المبيعات على النحو التالي:

XXX من حـ / النقدية أو من حـ / العملاء
XXX إلى حـ / المبيعات (بسر البيع)

■ مردودات المشتريات ومسموحاتها:

تسجيل مردودات المشتريات كتخفيض لحساب المخزون كما يلي:

XXX من حـ / الموردين
XXX إلى حـ / المخزون السلعي

كما تسجل مسموحات المشتريات بنفس الطريقة. والمسموحات هي عبارة عن تخفيض قيمة المشتريات وذلك بسبب وجود عيب فيها فبدلاً من إعادتها إلى المورد يتم الاتفاق على تخفيض قيمة المشتريات مقابل الاحتفاظ بالبضاعة.

■ مردودات المبيعات ومسموحاتها:

بما أن مردودات المبيعات تعاد من الزبون إلى المخازن في المنشأة فيتم إثباتها أولاً كأصل على حساب المخزون بالقيد التالي:

XXX من حـ / المخزون
XXX إلى حـ / تكلفة البضاعة المباعة بسعر التكلفة

ومن ثم يتم تخفيض مديونية العملاء بقيمة مردودات المبيعات بالقيد التالي:

من حـ / مردودات المبيعات ومسموحاتها	XXX
إلى حـ / العملاء (بسر البيع)	XXX

ملاحظة: يمكن كمعالجة بديلة تخفيض حساب المبيعات مباشرة بقيمة مردودات المبيعات.

أما مسموحات المبيعات فتسجل فقط بقيد واحد وهو:

من حـ / مردودات المبيعات ومسموحاتها	XXX
إلى حـ / العملاء (بمقدار المسموحات)	XXX

■ **الحسم النقدي على المشتريات:**

ويسمى هذا الحسم بالحسم المكتسب ويسجل كما يلي:

من حـ / الموردين	XXX
إلى حـ / المخزون	XXX

■ **المصاريف المتعلقة بالمشتريات:**

وتسجل هذه المصاريف على النحو التالي:

من حـ / المخزون	XXX
إلى حـ / النقدية	XXX

وتتضمن هذه المصروفات كل من: نقل المشتريات - عمولة وكلاء الشراء - الرسوم الجمركية.

الحسم النقدي على المبيعات:

ويسمى هذا الحسم بالحسم الممنوح ويسجل كما يلي:

من حـ / الحسم الممنوح	XXX
إلى حـ / العملاء	XXX

ملاحظة: يمكن كمعالجة بديلة تخفيض حساب المبيعات مباشرة بقيمة الحسم النقدي.

وتكون قيود إقفال حساب المتاجرة وتحويل الربح المجمع كما يلي:

من حـ / المتاجرة	XXX
إلى المذكورين:	
حـ / تكلفة بضاعة مباعه	XXX
حـ / حسم ممنوح	XXX
حـ / مردودات المبيعات ومسموحاتها	XXX
من حـ / المبيعات	XXX
إلى حـ / المتاجرة	XXX

تحويل نتيجة المتاجرة في نهاية السنة المالية:

بعد إعداد حساب المتاجرة يتم إقفال هذا الحساب بحساب آخر وهو حساب الأرباح والخسائر (أي تحويل مجمل الربح أو مجمل الخسارة إلى حساب الأرباح والخسائر)، حيث يتضمن هذا الحساب بقيمة عناصر الإيرادات والمصروفات الإدارية والمالية والبيع والتوزيع. أي يتم إقفال المصروفات الإدارية والمالية ومصاريف البيع والتوزيع والإيرادات الأخرى في حساب الأرباح والخسائر حيث يصبح هذا الحساب على النحو التالي:

حـ/أ جـ من الفترة المنتهية بـ 12/31	
XXX مجمل الربح	XXX مجمل الخسارة
(من حـ المتاجرة)	(إلى حـ المتاجرة)
<u>إيرادات متنوعة:</u>	<u>مصاريف بيع وتوزيع</u>
إيرادات فوائد XXX	م. نقل مبيعات
إيرادات خدمات XXX	عمولة وكلاء بيع XXX
إيرادات أصل XXX	دعاية وإعلان XXX
	<u>مصاريف إدارية ومالية</u>
	مصروف إيجار XXX
	مصروف رواتب XXX
	مصروفات إنارة ومياه XXX
	ديون معدومة XXX
XXX صافي الخسارة	XXX صافي الربح (إلى حـ/رأس
(من حـ/رأس المال)	المال) أو
XXX	XXX

قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

صافي المبيعات	xx	
-تكلفة البضاعة المباعة		(xx)
مجمّل الربح		xx
-مصرفات بيع وتوزيع	xx	
-مصرفات ادارية ومالية	xx	
صافي الدخل التشغيلي		(xx)
		xxx
+ايرادات أخرى تشغيلية	xx	
- مصرفات وخسائر غير تشغيلية	(xx)	
الدخل غير التشغيل		xxx
صافي الربح		xx

مثال:

لدينا ميزان المراجعة التالي المأخوذ من دفاتر محلات الثقة للألبسة الرياضية في

2005/12/31:

نقدية	19,000
عملاء (مدينون)	25,000
مخزون أول المدة	60,000
أرض	123,000
	120,000
20,000	
مباني	90,000
150,000	

أوراق دفع		10,000
موردون (دائنون)	571,000	4,000
رأس المال		2,000
مسحوبات		300,000
مبيعات	2,000	
	1,000	
مردودات ومسموحات مبيعات		13,000
		16,000
خصم نقدي مسموح به		76,000
مشتريات		60,000
		2,000
مردودات ومسموحات مشتريات		4,000
خصم نقدي مكتسب		
نقل المشتريات		
مصروفات إعلان		
رواتب بيعية		
رواتب إدارية		
مصروفات هاتف		
نقل مبيعات		
مجموع الميزان	834,000	834,000

والمطلوب:

1 ■ إعداد قائمة الدخل وحسابي المتاجرة والأرباح والخسائر وفق أسلوب الجرد الدوري عن

الفترة المنتهية بتاريخ 2005/12/31. إذا علمت مايلي:

• تقدر ضرائب الدخل المستحقة عن عمليات الشركة خلال هذا العام بـ 5,000 ل.س .

• بلغت بضاعة آخر المدة 70,000 ل.س بسعر التكلفة و 75,000 ل.س بسعر السوق .

2 ■ إعداد الميزانية في 2005/12/31.

3 ■ إعداد قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

الحل:

1 ■ قائمة الدخل وحسابي المتاجرة والأرباح والخسائر وفق أسلوب الجرد

الدوري:

571,000			جملة
	4,000		المبيعات
(6,000)	<u>2,000</u>		يطرح
565,000			مردودات
	60,000		ومسموحات
		300,000	مبيعات
		(2,000)	خصم نقدي
		<u>(1,000)</u>	(مسموح
		297,000	به)
		<u>+13,000</u>	صافي
	+310,000		المبيعات
	370,000		يطرح
(300,000)	<u>(70,000)</u>		تكلفة
265,000		60,000	
		76,000	

		16,000	المبيعات:
		2,000	مخزون
		<u>4,000</u>	أول المدة
(158,000)			مشتريات
107,000			يطرح
<u>(5,000)</u>			مردودات
102,000			ومسموحات
=====			مشتريات
			خصم نقدي
			(مكتسب)
			صافي
			المشتريات
			يضاف
			مصاريف
			نقل للداخل
			تكلفة
			البضاعة
			المشتراة
			تكلفة
			البضاعة
			المتاحة
			للبيع

			يطرح
			مخزون
			آخر المدة
			تكلفة
			المبيعات
			الربح
			المجمل من
			المبيعات
			مصاريف
			العمليات:
			مصاريف
			إدارية
			م. رواتب
			م. إعلان
			م. هاتف
			م. نقل
			مبيعات
			جملة
			المصاريف
			الدخل من
			العمليات
			يطرح

مصروف		
ضريبة		
الدخل		
صافي		
الدخل بعد		
الضريبة		

حساب المبادرة (لإظهار تكلفة المبيعات) عن العام المنتهي في 2005/12/31					
المبيعات		571,000	مخزون أول	60,000	
يطرح:			المدة	300,000	
4,000					
مردودات	2,000	6,000	المشتريات	2,000	
		565,000	يطرح:	1,000	
وم. المبيعات					297,000
خصم نقدي			مردودات		13,000
					370,000
مسموح به			ومسموحات		70,000
					300,000
صافي			خصم نقدي		265,000
المبيعات			مكتسب		
			صافي		
			المشتريات		
			مصاريف نقل		
			للاخل		
			بضاعة آخر		

المدة	تكلفة المبيعات	مجمل الربح	(أ.خ)		
	565,000			565,000	
2005/12/31					
من المتاجرة	265,000	مصروفات البيع			
		رواتب بيعية	76,000		
		مصاريف نقل	4,000		
		بيع	16,000		96,000
		مصرفوف إعلان	60,000		
		مصرفوفات عامة	2,000		
		وإدارية			62,000
		رواتب موظفي			5,000
		الإدارة			102,000
		هاتف			
		ضرائب الدخل			
		صافي الربح			
	265,000			265,000	

2 ■ الميزانية الختامية:

الميزانية الختامية				
ضرائب		5,000	نقدية	19,000
		20,000		25,000
مستحقة		90,000	مدينون	70,000
أوراق دفع			مخزون	123,000
	150,000			120,000
دائنون	102,000		سلعي	
حقوق	246,000		أراضي	
الملكية	10,000		مباني	
رأس		242,000		
المال				
صافي				
الربح +				
-				
مسحوبات				
		357,000		357,000

3 ■ قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر:

المبيعات	571,000	
مردودات	(4000)	
المبيعات	(2000)	565,000
خصم		(300,000)
ممنوح		265,000

صافي	16,000	
المبيعات	76,000	
تكلفة	60,000	
البضاعة	2,000	
المباعة	4,000	
(تكلفة)	6,000	
(المبيعات)	5,000	(169,000)
مجمل		
الربح		
النفقات:		
إعلان		
رواتب		
بيعية		
رواتب		
إدارية		
مصرف		
هاتف		
نقل		
المبيعات		
مصرف		
الاهتلاك		
ضريبة		

الدخل		
مجموع		
النفقات		
صافي		96,000
الدخل		

الرقابة الداخلية على شراء وبيع البضائع:

يمكن للإدارة بوساطة الرقابة الداخلية أن تفرض رقابة على عمليات شراء البضاعة وتخزينها وتسليمها وبيعها. وإن وجود نظام جيد للرقابة الداخلية لا يلزم فقط لعمليات الشراء والبيع ولكن لكل العمليات الأخرى في الوقت نفسه. والواقع أن نظام الرقابة الداخلية يؤثر في كل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات وأي عملية أو نشاط تقوم به الوحدة الاقتصادية. والغرض من الرقابة الداخلية هو التأكد من أن كل عمليات الوحدة تتم وفق الخطط والسياسات التي تضعها الإدارة.

وتهدف الرقابة الداخلية بصورة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

آ - حماية الموارد ضد الإسراف والاختلاس وعدم الكفاءة.

ب - ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها.

ج - ضمان الاستجابة للسياسات المخططة.

ومن أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية:

آ - هيكل تنظيمي يقسم المسؤوليات والصلاحيات بحيث يفصل بين التصريح بالعملية، والموافقة عليها وتنفيذها وتسجيلها. ففي عملية بيع البضاعة لأجل

تصرح الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية ببيع البضاعة بالأجل وفقاً لمعايير معينة. ومن ثم يجب أن يوافق عليها مدير قسم الائتمان والتحصيل من أجل البيع إلى عميل معين.

وتنفذ عملية البيع بقيام قسم المبيعات بعملية تحرير فاتورة بيع تسليم البضاعة إلى العميل. وأخيراً يسجل قسم الحسابات العملية بجعل حساب العميل مدينياً وحساب المبيعات دائناً.

ب - الفصل بين حيازة الأصول ووظيفة المحاسبة عنها:
فالموظف الذي يعهد إليه حيازة أو استخدام أصل معين يجب ألا يمسك السجلات المحاسبية الخاصة بذلك الأصل، فلن يسعى إلى اختلاسه أو يسرف في استخدامه، إذا أدرك أن هناك موظفاً آخر يمسك سجلاً عن هذا الأصل.
ح - المراجعة الداخلية:

د - الموازنات السنوية التي توضع من قبل الإدارة لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل.

هـ - الاعتماد على مستندات مرقمة تبين الدورة المستندية والإجراءات الرقابية الواجب إتباعها لدى إنجاز كل عملية.



تمارين محلولة

تمرين (1): فيما يلي العمليات المالية التي حدثت لدى منشأة الرائد التجارية خلال شهر شباط 2001:

- في 1/2 اشترت المنشأة بضاعة من منشأة سعد بمبلغ 5000 ل.س، دفعت من ثمنها مبلغ 1000 ل.س نقداً والباقي على الحساب.
 - في 2/2 ردت المنشأة ما قيمته 1500 ل.س من البضاعة المشتراة من منشأة سعد نظراً لعدم مطابقتها للمواصفات.
 - في 2/5 باعت المنشأة بضاعة إلى الزبون سامر بسعر معن 8000 ل.س وبخصم تجاري 10% وخصم 5% إذا تم التسديد خلال أسبوع.
 - في 2/7 رد الزبون سامر للمنشأة بضاعة سعرها المعن 1000 ل.س لوجود بعض العيوب فيها.
 - في 2/11 سدد الزبون سامر المستحق عليه للمنشأة نقداً.
 - في 2/14 اشترت المنشأة بضاعة من محلات السماح بمبلغ 4000 ل.س على الحساب وكانت البضاعة تسليم محلات السماح. وقد دفعت محلات السماح مبلغ 500 ل.س أجرة نقل البضاعة.
 - في 2/18 سددت المنشأة المستحق عليها لمحلات الإيمان نقداً.
 - في 2/20 اشترت المنشأة بضاعة من محلات سهاد بسعر معن يبلغ 14000 ل.س وكانت شروط الشراء 0/3 صافي 20. وكانت البضاعة تسليم محلات المنشأة وقد دفعت محلات سهاد 600 ل.س أجرة نقل البضاعة.
 - في 2/28 سددت المنشأة المستحق عليها لمحلات الأمل نقداً.
- المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه في دفاتر منشأة الرائد التجارية.

الحل:

البيان	رقم	التاريخ	مدین	دائن
من حـ/المشتريات		1/2	5000	
إلى مذكورين				1000
حـ/النقدية				4000
حـ/الموردين منشأة سعد	2		15000	
من حـ/الموردين (منشأة سعد)				1500
إلى حـ/مردودات المشتريات	5		72000	
من حـ/المدينون سامر				7200
إلى	7		9000	
من حـ/مردودات المبيعات				900
إلى حـ/المدينون سامر	11		5985	
من مذكورين				
حـ/النقدية			315	
حـ/خصم المبيعات				6300
إلى حـ/المدينون سامر	14		40000	
من مذكورين				
حـ/المشتريات			5000	
حـ/مصاريف نقل للداخل				4500
إلى حـ/موردين محلات	18		45000	
من حـ/موردين محلات السماح				4500
إلى حـ/النقدية	20		14000	
من حـ/المشتريات				14000
إلى حـ/موردين محلات	28		14000	
من حـ/موردين محلات				
إلى مذكورين				13580
حـ/النقدية				420
حـ/خصم				

تمرين (2):

لدينا ميزان المراجعة التالي المأخوذ من دفاتر كأس الأمم للألبسة الرياضية في
2001/12/31.

اسم الحساب	المدين	الدائن
نقدية	19000	
عملاء (مدينون)	25000	
مخزون أول مدة	60000	
أراض	123000	
مبان	120000	
أوراق دفع		81000
موردون (دائنون)		30000
رأس المال		150000
مسحوبات	10000	
مبيعات	570000	
مردودات ومسموحات مبيعات	4000	
خصم نقدي مسموح به	2000	
مشتريات	300000	
مردودات ومسموحات مشتريات		2000
خصم نقدي مكتسب		1000
نقل المشتريات	13000	
مصروفات إعلان	16000	
رواتب بيعية	76000	
رواتب إدارية	60000	
مصروفات هاتف	2000	
نقل مبيعات	4000	
مجموع الميزان	834000	834000

المطلوب:

1 - إعداد حساب المتاجرة العادي علماً بأن البضاعة في نهاية المدة تقدر بمبلغ 70000 ل.س.

2 - إعداد حساب المتاجرة لإظهار تكلفة المبيعات.

ملاحظة:

سبق وأن بيّنا أن ميزان المراجعة هو صورة عن أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ، تلك الحسابات التي تمثل الأرصدة المدورة من العام الماضي أي من ميزانية العام الماضي المتوازنة بالإضافة إلى عمليات الفترة الحالية المتوازنة أساساً مما يؤدي إلى الوصول إلى ميزان مراجعة متوازن.

الحل:

الطلب الأول:

حـ/متاجرة عادي			
مبيعات	57000	بضاعة 1/1	60000
مردودات ومسموحات	2000	مشتريات	300000
مشتريات			
والخصم النقدي (حسم مكتسب)	1000	مردودات ومسموحات	4000
بضاعة باقية	7000	مبيعات (حسم ممنوح)	2000
		نقل مشتريات	13000
		رصيد دائن (مجمل)	264000
		الربح	
	643000		643000

الطلب الثاني:

ح/متاجرة لإظهار تكلفة البضاعة المباعة

مبيعات	570000		بضاعة 1/1		60000	
مردودات			مشتريات	300000		
ومسموحاتها	(4000)		مردودات	2000		
الخصم النقدي	2000		ومسموحات			
صافي المبيعات		564000	الخصم النقدي	1000		
			صافي		297000	
			المشتريات			
			نقل مشتريات		13000	
			بضاعة متاحة			
			للبيع		370000	
			يطرح بضاعة			
			باقية		70000	
			تكلفة المبيعات			300000
			مجمّل الربح			264000
		564000				564000

تمرين (3):

ظهرت بعض الأرصدة التالية العائدة للتاجر فادي لبيع الألبسة الجاهزة عن السنة المالية المنتهية في 1996/12/31:

بضاعة 1996/1/1 1000 ل.س، مشتريات نقدية 2000 ل.س، مشتريات آجلة 2000 ل.س، مبيعات آجلة 9000 ل.س، مبيعات نقدية 7000 ل.س، رسوم جمركية 150 ل.س، عمولة وكلاء الشراء 100 ل.س.

وفي نهاية السنة التالية أظهرت دفاتره تراجعاً في حجم أعماله. وفيما يلي بعض الأرصدة التالي: مبيعات نقدية 200 ل.س، مبيعات آجلة 4900 ل.س، مشتريات نقدية 2500 ل.س، مشتريات آجلة 1000 ل.س، مصاريف الشراء 350 ل.س، ديون معدومة 1500 ل.س، عمولة وكلاء بيع 250 ل.س.

المطلوب:

تصوير حسابي المتاجرة لإظهار تكلفة البضاعة المباعة عن كل من عامي 2000-2001 علماً بأن البضاعة الباقية في المخازن في عام 2000 قدرت بمبلغ 1500 ل.س وفي عام 2001 قدرت بمبلغ 225 ل.س.

الحل:

حـ/المتاجرة 2000

منه		له
1000	بضاعة 1/1	16000
4000	إجمالي المشتريات	
150	رسوم جمركية	
100	عمولة وكلاء الشراء	
5250	بضاعة جاهزة للبيع	
1500 -	بضاعة آخر المدة	
3750	تكلفة البضاعة المباعة	
12250	مجمل الربح إلى	
16000		16000

حـ/المتاجرة 2001

منه	له
1500 بضاعة 1/1	5100 إجمالي المبيعات
3500 إجمالي المشتريات	
350 مصاريف الشراء	
5350 بضاعة جاهزة للبيع	
(225) بضاعة آخر المدة	25 مجمل الخسارة من
5125	5125

تمرين (4):

في 2000/9/30 بدأ التاجر أحمد تجارته لبيع الألبسة الجاهزة بالأرصدة التالية:

- بضائع مختلفة 175000، صندوق 25000، أوراق قبض 40000، قرض (مدين 8%) 25000، مصرف 20000، أثاث ومفروشات 25000، أوراق دفع 25000، دائنون 55000، عملاء 55000، رأس المال 285000، وفيما يلي ملخص العمليات التي قام بها خلال الربع الأخير من عام 2000.
- 1 - بلغت مشترياته النقدية 20000 ل.س ومشترياته بشيكات 25000 ل.س بينما بلغ إجمالي مشترياته حتى نهاية العام 75000 ل.س
 - 2 - بلغ إجمالي مبيعاته 125000 ل.س نصفها بشيكات والباقي على الحساب.
 - 3 - سدد الزبائن 45000 ل.س نقداً و 31000 ل.س بأوراق تجارية بعد أن استفادوا من حسم نقدي بقيمة 500 ل.س.
 - 4 - سدد التاجر للموردين 25000 ل.س بشيكات و 25000 ل.س بكمبيالات مجيرة ثم قام برد بضاعة لهم بقيمة 1500 ل.س وحصل على حسم مكتسب بقيمة 300 ل.س.

5 - بلغت القيمة الاسمية للأوراق المخصومة لدى البنك 6000ل.س بلغ الآجيو عليها 500ل.س.

6 - حرر التاجر شيكاً لأمره بمبلغ 9000ل.س لقاء أجرة أتعابه الشخصية .

7 - حصل على إيرادات مالية متنوعة 2500ل.س نقداً ودفع نقداً مصاريف إدارية مالية مختلفة 3800ل.س.

8 - تم تسديد القرض مع الفوائد نقداً.

9 - بلغت الأرباح المجملة في نهاية العام 23500ل.س.

المطلوب:

تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة عن المدة المنتهية في 2000/12/31. علماً بأن البضاعة الباقية في المخازن قدرت بمبلغ 147000ل.س بأقل السعرين (الحسابات غير مطلوبة).

الحل:

ميزان المراجعة في 2000/12/31

اسم الحساب	دائن	مدين
الأثاث والمفروشات		25000
الصندوق		74200
المصرف		29000
أوراق الدفع	25000	
الزبائن		41000
أوراق القبض		40000
دائنون	33200	

بضائع		175000
رأس المال	285000	
مشتريات		75000
مبيعات	125000	
مردودات مشتريات	1500	
حسم مكتسب	300	
حسم ممنوح		500
الآجيو		500
مسحوبات شخصية		9000
إيرادات مالية مختلفة	2500	
مصاريف إدارية ومالية مختلفة		3800
فوائد قرض	500	
المجموع	473000	473000

تمارين غير محلولة

- 1 - إذا كانت مبيعات السنة الجارية لمحلات الألفي تفوق تكلفتها، هل من الضروري في هذه الحالة أن تحقق هذه المحلات صافي ربح عن تلك السنة؟ اشرح.
- 2 - أظهرت قائمة الدخل لمنشأة عابدين لتجارة الدهانات ربحاً على المبيعات قدره 144000 ل.س ، وبلغت مصروفات العمليات 130000 ل.س ، وتكلفة البضاعة المباعة 216000 ل.س ، فما قيمة صافي المبيعات؟
- 3 - كانت تكلفة البضاعة المباعة خلال السنة الأولى لشركة السعدي 90000 ل.س ويبلغ معدل إجمالي الربح على المبيعات 40%، فما هي قيمة المبيعات لهذه السنة؟
- 4 - هل الرصيد الطبيعي لحساب مردودات ومسموحات المبيعات مدين أو دائن؟ وهل الرصيد الطبيعي لحساب مردودات المشتريات مدين أو دائن؟
- 5 - أي النفقات التالية يجب تسجيله بجعل حسابات المشتريات مديناً في صيدلية الهدى:
 - أ - شراء سيارة توزيع.
 - ب - شراء بوليصة تأمين لمدة 3 سنوات.
 - ج - شراء أدوية من شركة الدواء.
 - د - سداد رسوم نشر إعلانات عن الصيدلية في إحدى الصحف المحلية.
 - هـ - سداد رسوم الحراسة عن ثلاثة أشهر.
- 6 - ضع الاصطلاح المناسب لإكمال العبارات التالية:
 - أ - صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة =

ب - مخزون أول المدة + المشتريات - مردودات ومسموحات المشتريات -

خصم نقدي على المشتريات + مصروفات نقل للداخل = ؟.....

ج - تكلفة البضاعة المباعة + مخزون آخر المدة = ؟.....

د - تكلفة البضاعة المباعة + إجمالي الربح على المبيعات = ؟.....

هـ - صافي الدخل + مصروفات العمليات = ؟.....

و - صافي المشتريات = المشتريات - ؟..... - ؟.....

ز - مجمل الربح = صافي المبيعات - ؟.....

ح - تكلفة البضاعة المباعة = البضاعة المعدة للبيع - ؟.....

ص - صافي الربح + ؟..... = مجمل الربح؟

ى - تكلفة البضاعة المباعة + ؟..... = البضاعة المعدة للبيع؟

ق - بضاعة أول المدة + صافي المشتريات - المصاريف المتعلقة

بالمشتريات = ؟...

ك - صافي المبيعات + مردودات المبيعات ومسموحاتها + خصم المبيعات = ؟...

7 - اشترت إحدى المنشآت خلال السنة الجارية بضاعة تكلفتها

200000 ل.س. والمطلوب تحديد تكلفة المبيعات في ظل كل من الافتراضات

التالية:

أ - عدم وجود مخزون أول المدة وتساوي تكلفة مخزون آخر المدة

40000 ل.س.

ب - مخزون أول المدة 60000 ل.س. ومخزون آخر المدة.

ج - مخزون أول المدة 58000 ل.س. ومخزون آخر المدة 78000 ل.س.

د - مخزون أول المدة 90000 ل.س. ومخزون آخر المدة 67000 ل.س.

8 - يستخدم عادل نظام المخزون الدوري ويمسك حساباته على أساس السنة الميلادية. هل يظهر ميزان المراجعة رقم المخزون في أول المدة أو المخزون في آخر المدة؟ ولماذا؟

9 - احسب تكلفة البضاعة المباعة من البيانات التالية:

مخزون أول المدة 40000 ل.س ، مشتريات 84000 ل.س ، مردودات ومسموحات مشتريات 4500 ل.س ، خصومات شراء 1500 ل.س ، مصروفات نقل للداخل 1000 ل.س ، مخزون آخر المدة 36000 ل.س .

10 - في أي عمود من أعمدة ورقة التسوية في منشأة تجارية يظهر مخزون آخر المدة؟

11 - وضّح باختصار الفرق بين نظام المخزون المستمر ونظام المخزون الدوري.

12 - إذا استخدمت طريقة المخزون الدوري، كيف يتم تحديد قيمة المخزون آخر الفترة؟

13 - ما هو الغرض من قيود إقفال حسابات النفقات والإيرادات؟

14 - اشرح المقصود بالمصطلحات التالية:

الأصول المتداولة - الالتزامات القصيرة الأجل.

15 - حدد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع من البيانات التالية:

مشتريات	215000
مبيعات	420000
مصروفات النقل للداخل	10000
الخصم النقدي على المبيعات	6000
مردودات ومسموحات المشتريات	8000
الخصم النقدي على المشتريات	7000
مردودات ومسموحات المبيعات	12000
مخزون أول الفترة	45000

16 - أملأ الفراغات في الجدول التالي مفترضاً أن كل سطر يمثل قائمة دخل مستقلة:

صافي المبيعات	مخزون أول الفترة	صافي المشتريات	مخزون آخر الفترة	تكلفة المبيعات	إجمالي الربح	مصروفات	صافي الربح أو خسارة
100000	37000	65000	22000	?	30000	35000	?
400000	80000	260000	?	240000	?	?	30000
500000	45000	?	120000	325000	175000	140000	?
700000	?	500000	125000	?	175000	200000	?
?	100000	?	110000	640000	160000	?	(10000)

- 17 - ما هي الأحداث التي تم تسجيلها في دفتر اليومية وكيف تسجل:
- أ - تلقي مكاملة تلفونية من أحد العملاء يطلب فيها بضاعة تكلفتها 2500 ل.س.
- ب - إصدار أمر شراء لأحدى الشركات بتوريد بضاعة تكلفتها 7200 ل.س.
- ج - تسلم البضاعة التي سبق طلبها في البند ب وتبلغ قيمة الفاتورة الخاصة بها 7500 ل.س بشروط 10/3/ص/40 التسجيل بالقيمة الإجمالية.
- د - تسليم البضاعة موضوع المكاملة في البند (أ) وقيمتها 45000 ل.س وفقاً للفاتورة المرسلة له على أن يتم السداد في الأيام العشرة التالية لنهاية شهر أيار.
- هـ - إرسال شيك إلى المدور في الفقرة (ج أ) والاستفادة من الخصم.
- و - رد العميل جزءاً من البضاعة التي تسلمها في (د) تبلغ تكلفتها 400 ل.س لعدم مطابقتها للمواصفات وإصدار إشعار دائن بذلك.
- ز - وصول فاتورة الهاتف عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام بمقدار 2400 ل.س

18 - باعت الوسيم إلى محلات سمير مستحضرات تجميل بمبلغ 3000 ل.س
بشرط 50/ص/20/3 وقد سدد سمير قيمة البضاعة خلال فترة الخصم، علماً
بأن كلاً من الشركتين تسجل الفواتير وفقاً للقيمة الإجمالية.

المطلوب:

- أ - قيود اليومية لدى شركة الوسيم عند البيع وعند التحصيل.
ب - قيود اليومية لدى سمير عند البيع وعند التسديد.

19 - تستخدم محلات الإدلبي التجارية نظام المخزون الدوري، وتقوم بالبيع
على الحساب لعملاء مختلفين طبقاً لشروط ائتمانية مختلفة، إلى جانب البيع
النقدي، وقد قامت محلات الإدلبي بالعمليات الآتية خلال شهر تشرين الأول عام
2000:

في 2 منه باعت بضاعة إلى رائف بمبلغ 6000 ل.س بشروط
10/2/ص/30.

في 3 منه اشترت بضاعة نقداً بمبلغ 1065 ل.س .

في 4 منه باعت بضاعة على الحساب إلى رشيد بمبلغ 1200 ل.س بشروط
السداد خلال الأيام العشرة التالية من تاريخ البيع.

في 8 منه اشترت معدات مكتبية نقداً بمبلغ 8250 ل.س .

في 12 منه تسلمت شيكاً من رائف بمقدار 5880 سداداً لقيمة البضاعة
المشتراة.

في 14 منه سمحت لرشيد برد البضاعة المعيبة وتبلغ قيمتها 630 ل.س .

في 15 منه باعت نقداً بضاعة بمبلغ 6450 ل.س .

في 16 منه ردت مبلغ 390 ل.س إلى العميل الذي اشترى في 15 منه.

في 20 منه اشترت بضاعة على الحساب من محلات مهدي بمبلغ 4950
بشروط 2/10/ص/30 (تسجل الفاتورة بالقيمة الإجمالية).

في 21 منه دفعت تكاليف نقل المشتريات الخاصة بيوم 20 منه وقدرها 240
ل.س. أنقذاً.

في 22 منه ردت جزءاً من البضاعة المشتراة من محلات مهدي بتاريخ 20
منه لوجود عيوب فيها وبلغت تكلفتها 450 ل.س. (ليس هناك أي تخفيض
بأعباء النقل المسددة في 12/1).

في 23 منه اشترت قرطاسية ومطبوعات على الحساب بمبلغ 750 ل.س. .
في 30 منه سددت المستحق لمحلات مهدي خلال الفترة المسموح بها للحصول
على الخصم.

المطلوب:

إعداد قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة.

20 - يستخدم محل كبور لتجارة الجملة نظام المخزون الدوري وفيما يلي بنود

قائمة الدخل عن السنة الأولى المنتهية في 13/12/2000:

12000	ضرائب مختلفة
13600	مصرفات الاستهلاك الأصول الثابتة
21400	نفقات عامة
110000	مخزون أول العام
12500	مردودات ومسموحات المبيعات
2100	مردودات ومسموحات المشتريات
26400	نفقات إعلان
922500	مبيعات

مصرفات نقل للداخل	6000
مشتريات	559100
مخزون آخر العام	68000
رواتب	125300
مصرفات تأمين	3700
مصرفات متنوعة	11600
خصومات مبيعات	10000
خصومات مشتريات	2000

المطلوب:

أ - إعداد قائمة الدخل عن عام 2001.

ب - نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات الصافية.

ج - احتساب نسبة صافي الدخل إلى صافي المبيعات.

21 - فيما يلي ميزان المراجعة من دفاتر عمر عن العام المنتهي في
2001/12/31:

6400	نقدية
16000	مدينون
64400	مخزون 1/1
22000	معدات
20400	دائنون
89400	رأس المال
20000	مسحوبات
529000	مبيعات

21000	مردودات ومسموحات مبيعات
8000	خصومات مبيعات
368000	مشتريات
18000	مردودات ومسموحات مشتريات
6000	خصومات مشتريات
12000	مصرفات نقل للداخل
32000	مصرفات إعلان
25000	مصرف إيجار
68000	رواتب
662800	المجموع
662800	

فإذا علمت أن مخزون 2000/12/31 يبلغ 66000 ل.س وأن الضرائب المستحقة على عمر تبلغ 1400 ل.س وأن الاستهلاك المتوقع احتسابه عن عام 2001 يبلغ 1400 ل.س .

المطلوب:

- 1 - إعداد قائمة الدخل عن العام المنتهي في 2000./12/31
- 2 - إعداد قيود الإقفال عن العام المنتهي في 2000./12/31
- 4 - إعداد الميزانية العمومية في 2000./12/31
- 22 - تتألف عناصر الميزانية الافتتاحية لأحد التجار مما يلي:
الموجودات: 30000 بضائع - 16000 زبائن - 24000 صندوق المطالبين: 20000 دائنون - ؟ رأس المال
وفيما يلي ملخص للعمليات التي قام بها التاجر خلال العام:
- 1 - قدم للمحل أثاثاً بمبلغ 20000 ل.س ومعدات بمبلغ 30000 ل.س.

- 2 - بلغت تكلفة المبيعات 40000 ل.س وهي تعادل $\frac{3}{2}$ الموجود بعد المشتريات، وكان ربحه يعادل 20% من ثمن البيع وكانت جميع المبيعات نقداً.
- 3 - إن مبلغ 8000 ل.س من المشتريات نقداً والباقي على الحساب.
- 4 - بلغت المصاريف خلال السنة 4000 ل.س وقد دفعت نقداً.
- 5 - سدد الزبائن نصف ما عليهم.
- 6 - سدد للموردين نصف ما بقي لهم.
- المطلوب:

- 1- وضع الميزانية الافتتاحية
- 2- إعداد قائمة الدخل
- 3- إعداد الميزانية الختامية.
- 23- في 2001/1/1 بدأ منصور أعماله التجارية برأس مال قدره 100000 ل.س وضعه في الصندوق.
- بتاريخه دفع إيجار المحل مبلغ 1000 ل.س واشترى أثاثاً للمكتب بمبلغ 1000 ل.س نقداً.
- في 2 منه اشترى بضاعة على الحساب من المورد بدين بمبلغ 30000 بخصم 2% للدفع خلال أسبوع، وقد صرف البائع مصاريف نقل 1000 ل.س على عاتق المشتري.
- في 5 منه اشترى بضاعة على الحساب من سليم بمبلغ 20000 ل.س وحصل على خصم تجاري 10%.
- في 6 منه دفع إلى المورد بدين $\frac{1}{2}$ قيمة البضاعة للاستفادة من شرط الخصم.
- بتاريخه اكتشف منصور أن جزءاً من البضاعة قيمته 2000 ل.س مخالف للاتفاق فردّه إلى سليم.

في 8 منه باع بضاعة على الحساب إلى الزبون سعيد بمبلغ 8000 ل.س.
وبخصم 2% للدفع خلال أسبوع.

في 10 منه رد إلى بديع بضاعة قيمتها 1000 ل.س لتلف فيها.

في 12 منه دفع الزبون سعيد المطلوب منه حسب الشروط.





الفصل السادس

المعالجة المحاسبية للعمليات الائتمانية ووسائل الدفع

(Accounting for Credit Sales Transactions and Means of payments)

يهدف الفصل إلى تحقيق ما يلي:

- 1 - البيع الآجل من خلال الحسابات الجارية.
- 2 - الديون المعدومة والمخصصات الخاصة بها.
- 3 - بطاقات الائتمان.
- 4 - الشيكات.
- 5 - سندات السحب والسندات الأذنية.
- 6 - الإجراءات القانونية المتبعة في حال امتناع المسحوب عليه عن التسديد والمعالجات المحاسبية المترتبة على ذلك.



مقدمة:

تتميز الأعمال التجارية في الوقت الحاضر بزيادة الاتجاه نحو بيع السلع وأداء الخدمات لأجل (البيع على الحساب)، وذلك نتيجة المنافسة وتسهيلات البيع والدفع التي يقدمها المشروع لعملائه وبخاصة في مجال البيع بالتجزئة والبيع بالتقسيط.

ويؤدي البيع لأجل إلى زيادة حصة المبيعات وبالتالي إلى زيادة الأرباح بزيادة المبيعات من جهة وزيادة الأسعار لتعويض عنصر المخاطرة من جهة أخرى. إن النمو المتزايد بالبيع للأجل أدى إلى قيام المشروع بوضع نظام محاسبي دقيق لمتابعة تحصيل الديون وأرصدة حسابات العملاء كما دعا إلى الاعتماد على قسم قوي للائتمان مهمته اتخاذ قرار البيع للأجل لكل عميل، حيث يتولى هذا القسم فحص ودراسة مدى قدرة كل عميل على السداد وتحديد سقف الائتمان الأقصى الذي يمكن منحه له. ولا شك أن هذا القسم لن يوافق على البيع للأجل لعميل معين إلا إذا علم أن هذا العميل قادر وراغب في سداد المستحق عليه في الوقت المحدد.

ويعتمد قسم الائتمان الناجح سياسة البيع على الحساب بالقدر الذي ينجم عنه أقل خسارة يمكن أن تنتج عن عدم تحصيل الديون، واتباع هذه السياسة قد تؤدي إلى الحصول على الإيراد الأمثل في المبيعات بأقل قدر ممكن من الخسائر التي تتسبب عن الديون المعدومة. إذن، إن الهدف الأساسي من اتباع سياسة البيع للأجل هو زيادة المبيعات وتظهر مبالغ الديون التي بذمة العملاء ضمن الموجودات و تحت اسم المدينون أو الزبائن .

و الجدير ذكره أن هناك أسباب عديدة يتطلب الأمر توقعها مسبقاً عند قيام المشروع بعمليات البيع لأجل و من هذه الأسباب مايلي :

- 1- ضعف مقدرة العميل المالية في تسديد الديون.
- 2- تعرض العميل للإفلاس بسبب عدم كفاءته التجارية .
- 3- تغيير العميل لعنوانه أو هجرته و بالتالي صعوبة ملاحقته .
- 4- وفاة العميل .
- 5- تهرب العميل من مواجهة الدين أو تباطؤ في التسديد و لهذا أصبح من الضروري مسك حسابات العملاء لمتابعة الديون وملاحقة عملية تحصيلها في مواعييدها و تفادي حصول الخسائر بدلاً من الأرباح التي كان يتوقع تحقيقها ويلاحظ أنه يترتب على المشروع تكاليف إضافية من جراء البيع لأجل تشمل تكلفة الدفاتر و السجلات و القرطاسية.

تصنيف حسابات الذمم المدينة:

يشمل مصطلح "المدينون" أو "الزبائن" أو "العملاء" تلك الحقوق التي للمشروع على الآخرين من الأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها نتيجة العمليات التبادلية الاقتصادية التي تمت بين المشروع والآخرين وهي الديون التي تنجم عن بيع السلع أو تقديم الخدمات على الحساب وتظهر حسابات العملاء في الميزانية ضمن الأصول المتداولة.

الديون المشكوك بتحصيلها:

بالرغم من الدراسة التي يجريها قسم الائتمان قبل الموافقة على البيع بالأجل، قد يحدث أن نجد حسابات بعض العملاء غير قابلة للتحصيل، قد تنشأ بعض هذه الديون نتيجة أخطاء في التقدير وبعضها الآخر ينشأ نتيجة حدوث ظروف طارئة لم تكن متوقعة عند نشوء الدين.

وعلى ذلك لا بد من تقويم الديون لمعرفة المشكوك بتحصيلها وتشكيل مخصص يعد بمثابة مصروف تتحمله الدورة المحاسبية والغاية من هذا المخصص مواجهة مخاطر امتناع المدينين عن الدفع وعدّ دينه معدوماً.

الديون المعدومة:

أما الديون المعدومة فهي الديون التي يثبت للمشروع عدم إمكان تحصيلها من بعض العملاء وذلك لعدة أسباب أهمها:

- 1 - إشهار إفلاس المدين وعدم توفر أموال كافية لديه لسداد دينه بالكامل أو قيامه بسداد جزء من دينه وعدّ الباقي ديناً معدوماً.
- 2 - موت المدين وعدم تركه أموالاً تكفي لسداد ديونه.
- 3 - اختفاء المدين أو سفره وعدم معرفة عنوانه.
- 4 - توقف الأعمال التجارية للعميل.
- 5 - تقادم الدين بمرور فترة من الزمن.

طرائق إثبات الديون المعدومة:

هناك طريقتان لتسجيل وإثبات الديون المعدومة في الدفاتر:
الأولى طريقة التحميل المباشر.
الثانية طريقة المخصص.

1 - طريقة التحميل المباشر:

عندما يبيع المشروع بضاعة أو يقدم خدمة لأجل لعميل ما، يجري قيداً يجعل فيه حساب العميل مديناً وحساب المبيعات دائناً، فإذا تبين أن هذا العميل لن يستطيع تسديد دينه وقرر صاحب المشروع عدّ الدين معدوماً، أي خسارة ناجمة عن عدم مقدرة المشروع على استرداد الدين يجعل حساب الديون المعدومة مديناً وحساب العميل دائناً بقيمة الدين.

مثال: لنفرض أن بضاعة قيمتها /10000 ل.س/ بيعت لأحمد على الحساب في 2008/12/5 وفي العام الحالي في 2008/12/15 أعلن أحمد إفلاسه وإن الدين لا يمكن تحصيله بسبب الإفلاس وعدّ الدين معدوماً لإثبات المبيعات الآجلة.

يجري القيد التالي:

10000	من حـ/المدينين (أحمد)	
10000	إلى حـ/المبيعات 20	
	مبيعات على الحساب للزبون أحمد	

ولإثبات الدين المعدوم يجري القيد التالي:

10000	من حـ/الديون المعدومة	
10000	إلى حـ/المدينين (أحمد)	
	(اعتبار دين أحمد ديناً معدوماً نتيجة إفلاسه)	

إن تسجيل القيد السابق سيكون أثره تحميل السنة المالية الحالية بخسارة تخص عمليات سنة مالية سابقة وهذا مخالف لمبدأ المقابلة في المحاسبة حيث ينص هذا المبدأ على حصر جميع المصروفات التي تخص فترة معينة سواء دفعت أم لم تدفع ومقابلتها بجميع الإيرادات التي تخص الفترة نفسها سواء قبضت أم لم تقبض وذلك لتحديد صافي الدخل الحقيقي للمشروع على أساس الاستحقاق لكل فترة على حدة.

ففي مثالنا السابق نجد أنه ضمن إيراد المبيعات الذي يظهر في قائمة الدخل للسنة الماضية مبلغ 10000 ل.س الذي يمثل قيمة المبيعات الآجلة لأحمد، بينما نجد من ضمن مصاريف السنة الحالية التي تظهر في قائمة الدخل للسنة الحالية مبلغ 10000 ل.س والنتيجة عن عدّ دين أحمد ديناً معدوماً في هذه السنة، وهي خسارة تخص السنة السابقة، كما أن الانتظار لافتراض الديون المشكوك

بتحصيلها ديوناً معدومة عند حدوثها وعدم الأخذ بالحسبان الخسائر المنتظرة لبعض حسابات العملاء يظهر قيمة المدينين في قائمة المركز المالي بقيمة أكبر من المبلغ المتوقع تحصيله فعلاً من هذه الديون.

من ناحية أخرى يفرض أن المشروع توسع بسنة معينة بسياسة البيع الآجل، فإن أي خسائر ستنتج عن عدم تحصيل الديون الناجمة عن عمليات البيع سوف لا تظهر إلا في الفترة المالية التالية وبالتالي تتحمل الدورة المالية التالية خسائر ليست ناجمة عن عمليات بيع تخصصها.

لذلك يعتقد معظم المسؤولين عن سياسة البيع الآجل والمحاسبون أن الخسائر التي ستنتج عن البيع الآجل يجب أن تعكسها الفترة نفسها التي حصل فيها البيع لأنها مرتبطة بها.

2 - طريقة تكوين الديون المشكوك فيها:

نجد أنه لتطبيق مبدأ المقابلة الآنف الذكر وتحميل السنة المالية بالخسائر التي تنجم عن البيع الآجل بالسنة المالية التي حصل فيها البيع تقوم المشروعات بعمل تقدير للديون المشكوك في تحصيلها في المستقبل والتي تخص المبيعات الآجلة التي حصلت خلال الفترة المالية الحالية من أجل تحميل كل فترة مالية بأي مصروفات تخصصها. إن مثل هذا الإجراء الذي يهدف إلى تقدير مخصص للديون المشكوك فيها يتماشى مع سياسة الحيطة والحذر (التحفظ) في المحاسبة (Conservatism) التي تتمثل بافتراض أي خسائر محتملة تخص الفترة المالية لتحميلها لإيراد الفترة التي تخصصها.

إن قيد مخصص ديون مشكوك فيها هو في توقع لحصول ديون معدومة في المستقبل لبعض العملاء غير المعروفين، حيث يحقق هذا الإجراء غرضين أساسيين:

1 - الأخذ بالحسبان القيمة الصافية لحساب العملاء المتوقع تحصيلها فعلاً

وإظهارها بطريقة سليمة في الميزانية.

2 - افتراض الخسارة المحتملة والمتوقعة نتيجة عدم تحصيل بعض الديون الناتجة عن عمليات البيع الآجل الخاصة بالفترة المالية الحالية تمثيلاً مع أساس الاستحقاق في المحاسبة من أجل تحميل كل فترة مالية بما يخصها من المصروفات والخسائر.

مثال: لنفرض أن رصيد حساب المدينين في مشروع معين كان 100000 ل.س. في نهاية السنة الأولى في بدء أعماله، وقد قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 5000 ل.س.

ولإثبات ذلك نقوم بتحميل حـ/الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل مباشرة بقيمة الديون المشكوك فيها ونجري القيد التالي:

12/31	من حـ/الأرباح والخسائر	5000
	إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	5000
تحميل حـ/الأرباح والخسائر بالديون المشكوك بتحصيلها		

أو نجري القيد التاليين:

12/31	من حـ/مصرف الديون المشكوك فيها	5000
	إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	5000

ثم يقلل حساب الديون المشكوك فيها في حـ/الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل بالقيد التالي:

من حـ/الأرباح والخسائر
إلى حـ/مصرف الديون المشكوك فيها

يمثل حساب مخصص الديون المشكوك فيها حساباً عكسياً بالنسبة لحساب المدينين وبتابع طريقة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها بدلاً من تخفيض حساب المدينين بجعله دائناً بالمبلغ المقدر للديون المشكوك فيها يحافظ المشروع على الرصيد الإجمالي للمدينين في دفتر الأستاذ العام وعلى أرصدة حسابات العملاء المفضلة في دفتر أستاذ الذمم المساعد دون تغيير ويظهر حساب المدينين (رصيد مدين) في الميزانية مطروحاً منه حـ/مخصص الديون المشكوك فيها (رصيد دائن) ليظهر القيمة المتوقعة التحصيل من حسابات الزبائن على النحو التالي:

الأصول	الخصوم
<u>الأصول المتداولة:</u>	
دينون	
100000	95000
يطرح مخصص الديون الشكوك فيها	× × ×
5000	× ×
بضاعة	× × ×
أصول متداولة أخرى	
مجموع الأصول المتداولة	

إثبات الديون المعدومة:

مثال: لنفرض أن محلات مروان قد باعت لسليمان بضاعة على الحساب في 12/5 بمبلغ 150 ل.س. في 3/15 أعلن إفلاس سليمان وتبين أنه لا يملك أي مبلغ لسداد ديونه وقد عدّ الدين الذي عليه ديناً معدوماً ولإثبات ذلك تجري القيود التالية: (بفرض أن رصيد المدينين يبلغ 10000 ل.س وأن

رصيد مخصص الديون المشكوك فيها يبلغ 400 ل.س)

150	من حـ/المدينين (سليمان)	150	إلى حـ/المبيعات	12/5
			إثبات البيع لأجل الزبون سليمان	

150	من حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	150	إلى حـ/إجمالي المدينين (سليمان)	3/15
			إثبات دين الزبون سليمان كدين معدوم	

نجد أن حساب مخصص الديون المشكوك فيها جعل مديناً ولم يجعل حساب الديون المعدومة مديناً وذلك بسبب وجود مبلغ 400 ل.س كرصيد لحساب مخصص الديون المشكوك فيها الذي وجد خصيصاً لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة عدم تحصيل بعض الديون التي قدرت في 12/31 نهاية الفترة المالية، وأثبتت في الدفاتر حيث حملت إلى حساب الأرباح والخسائر (كعبء على الإيراد) وبذلك تكون الفترة المالية قد حملت بالديون المعدومة المتوقعة مسبقاً التي ترتبط بالمبيعات الآجلة لتلك الفترة المالية تمثيلاً مع سياسة الحيلة والحذر وتحميل كل فترة مالية بنصيبها من الخسائر والمصروفات، وعلى هذا الأساس يحمل حساب مخصص الديون المشكوك فيها بأي ديون يتقرر إعدامها في الفترة المالية المقبلة التي تخص الفترة المالية السابقة بجعل حساب مخصص الديون المشكوك فيها مديناً وحساب المدين الذي عدّ دينه معدوماً دائناً بقيمة الدين.

ففي مثالنا السابق عندما عدّ دين سليمان ديناً معدوماً في 3/15 ونتيجة

لذلك لا تتحمل الفترة المالية بخسائر تخص العام حيث يساعد ذلك على حصر مصروفات وخسائر كل فترة على حدة.
ويظهر كل من حساب مخصص الديون المشكوك فيها وحساب المدينين في دفتر الأستاذ على النحو التالي:

حـ/المدينين			
150	من حـ/مخصص ديون	رصيد	10000
9850	مشكوك فيها		
	رصيد مدين		10000
10000			
		رصيد	9850

حـ/مخصص الديون المشكوك فيها			
400	رصيد في 1/1	إلى إجمالي المدينين	150
		3/15	250
		رصيد دائن	400
400			
400	رصيد		

وخلاصة القول تقدر الديون المشكوك فيها في نهاية الفترة المالية على أساس الميزة السابقة معدلة حسب التنبؤات بالنسبة لنشاط المشروع والحالة الاقتصادية.

لأن أي عملية بيع آجلة تتضمن قدراً من المخاطرة الناتجة عن عدم القدرة على التسوية وبالتالي فإن تشكيل المخصص تقتضيه المبيعات الآجلة ذاتها كما يقتضيه وجود رصيد للمدينين في نهاية الفترة.

ثانياً - وسائل الدفع:

قد تسوى المعاملات التجارية إما بالنقد أو بأوراق تجارية تمثل وثائق مكتوبة تتضمن حقاً نقدياً واجب الأداء ويعدّ وسيلة للوفاء بالديون وتتميّز بأنها قابلة للتداول وشكلية بمعنى أنه يجب استيفاء البيانات والأركان كافة المنصوص عليها في القانون التجاري. وتتألف الأوراق التجارية من بطاقات الائتمان - الشيكات - الكمبيالات - السندات الأذنية حيث أنه بخلاف الشيك يتم تبويب الأوراق التجارية من وجهة نظر المشروع إلى نوعين من الأوراق:

- 1 - أوراق القبض: وهي الأوراق التجارية (الكمبيالة أو السند الأذني) الوارد للمشروع من الآخرين لأي سبب من الأسباب.
- 2 - أوراق الدفع: وهي الأوراق التجارية (الكمبيالة أو السند الأذني) الصادر من المشروع لأي سبب من الأسباب.

وسنتناول في هذا الفصل العمليات المتعلقة بوسائل الدفع عدا النقدية.

أولاً: بطاقة الائتمان:

وهي بطاقات تصدرها شركات معروفة كما في الأمريكان إكسبريس وفيزا ومانستر كارد حيث تقبل محلات التجزئة الكبرى بيع البضاعة بأجل إلى العملاء الذين يحملون بطاقات الائتمان وذلك لتفادي خطر عدم تحصيل الديون. فإذا اشترى أحد العملاء بضاعة باستخدام إحدى هذه البطاقات فإنه يوقع على نموذج معين من عدة صور، وهو يعد بمثابة أمر دفع ويأخذ شكل شيك مسحوب على الشركة التي أصدرت البطاقة بدلاً من حساب العميل بالبنك. وعندما تقدم الشركة البائعة هذه الأوامر لشركة الائتمان تقوم الأخيرة بدفعها نقداً وبذلك تتجنب الشركة البائعة مشكلة الديون غير المحصلة والمصروفات التي كانت ستدفع للتحري عن الحالة المالية للعملاء بالإضافة إلى

توفير الوقت اللازم لإمساك حسابات العملاء في دفتر الأستاذ الفرعي وعمليات التحصيل منهم.

وفي نهاية كل شهر تقوم شركة الائتمان بتقديم كشف حساب لحامل بطاقة الائتمان متضمناً جميع أوامر الدفع التي دفعتها لحسابه خلال الشهر، وإذا لم يدفع العميل المبلغ لشركة الائتمان فسوف تتحمل الأخيرة الخسارة بدلاً من الشركة البائعة.

وتصدر المصارف بطاقات ائتمان واسعة الانتشار مثل الفيزا والماسטר كارد، كما يمكن الشركة البائعة في هذه الحالة بإيداع أوامر الدفع المتوقعة من العملاء في حسابها بالبنك، مباشرة، وبالإضافة إلى ما تودعه من نقدية وشيكات واردة من العملاء الآخرين. وطالما أن البنوك تقبل إيداع أوامر الدفع في الحال، فعندئذ تسجل المبيعات إلى العملاء الذين يحملون بطاقات ائتمان كمبيعات نقدية. وفي مقابل قبول البنك أوامر الدفع وقيامه بتحصيلها لحساب الشركة البائعة، عادة ما يقوم البنك بتحميل الشركة البائعة مصاريف مقابل هذه الخدمة تتراوح بين 1 ¼ إلى 3% من إجمالي مبالغ أوامر الدفع الموقعة. وتخصم مصاريف الخدمة الشهرية تلقائياً من حساب الشركة بالبنك وتظهر ضمن مصروفات الخدمات المصرفية في كشف المصرف.

أما عندما يستخدم العميل بطاقة ائتمان غير مصرفية مثل أميركان إكسبريس American Express لن تتمكن الشركة البائعة من إيداع أوامر الدفع في حسابها في البنك. وبدلاً من جعل حساب النقدية مديناً، تجعل الشركة حساب العملاء/ شركة الائتمان مديناً. وكل فترة معينة ترسل الشركة البائعة أوامر الدفع إلى شركة الائتمان التي تقوم بإرسال شيك إلى الشركة.

ومع ذلك لا تسدد شركات الائتمان قيمة أوامر الدفع بالكامل، فعادة ما يكون هناك اتفاق بين شركة الائتمان والشركة التجارية يسمح لشركة الائتمان

بالحصول على خصم قد يتراوح بين 3% إلى 5% من إجمالي القيمة بمثابة مصروف.

إجراءات المحاسبة عن المبيعات بموجب بطاقات الائتمان:

نفترض أن محلات التحف الشرقية باعت إلى أحد العملاء طولة زهر وقدم لها أمر دفع من شركة أميركان إكسبريس بقيمة (200 ل.س) فعندئذٍ تسجل محاسب التحف الشرقية:

200	من حـ/العملاء - أميركان إكسبريس	200	إلى حـ/المبيعات
	تسجيل المبيعات لعميل يحمل بطاقة ائتمان		

وفي نهاية الأسبوع، أرسلت التحف الشرقية أوامر الدفع إلى شركة أميركان إكسبريس بمبلغ 12000 ل.س التي تعهدت بسداد أي مبلغ بخصم 5% ونفذت ذلك:

	من مذكورين		
11400	حـ/النقدية		
600	حـ/مصروفات تحصيل		
12000	إلى حـ/العملاء - شركة أميركان إكسبريس		

تسجيل تحصيل المستحق من عملاء شركة الائتمان بعد خصم 5% هذا ويظهر مصروف التحصيل ضمن مصروفات المبيعات في قائمة الدخل في محلات التحف الشرقية.

ثانياً: الشيك (Cheque):

يعد الشيك أمراً كتابياً غير معلق على شرط من شخص له حساب جار

في أحد البنوك (الساحب) يطلب من البنك (المسحوب عليه) بسداد مبلغ معين موضح بالشيك عند الاطلاع لشخص معين أو لأمره (المستفيد). والشيك أداة وفاء تحل محل النقود في الوفاء بالالتزام تجاه الآخرين.

ويجب أن يستوفي الشيك الأركان التالية:

- 1 - تاريخ التحرير: ويكتب بالأرقام والحروف.
 - 2 - أسم المستفيد: وغالباً ما يكون المستفيد دائناً للساحب، غير أن الشيك قد يصدر بدون ذكر اسم المستفيد حيث يصبح لحامله.
 - 3 - المبلغ: ويدون بالأرقام.
 - 4 - توقيع الساحب.
- وفيما يلي نموذجاً لأحد الشيكات:

رقم متسلسل	المصرف التجاري السوري. فرع
تاريخ	ق.س ل.س
ادفعوا بموجب هذا الشيك لأمر السيد	أو لحامله
مبلغاً وقدره	
توقيع	

ثالثاً: الكمبيالة/ السفتجة أو سند السحب:

تعد الكمبيالة بمثابة أمر كتابي غير معلق على شرط موجه من شخص معين (الساحب) إلى شخص آخر (المسحوب عليه) ليقوم الأخير بدفع مبلغ معين عند الإطلاع أو في تاريخ استحقاق لاحق لشخص معين أو لأمر (المستفيد) وعندما يحرر الساحب (الدائن) الكمبيالة يرسلها إلى المسحوب عليه (المدين)

ليقبلها، أو بمعنى آخر يقوم بالتوقيع عليها بما يفيد قبول السداد في ميعاد الاستحقاق.

والكمبيالة خلافاً للشيك، أداة ائتمان ووسيلة وفاء حيث إنها تسري على الحقوق الآجلة، كما أنها بطبيعتها ورقة تجارية مما يخضع المتعاملون بها لأحكام القانون التجاري مهما كانت طبيعة التعامل فيما بينهم.

نصت المادة /246/ من قانون التجارة السوري رقم 33 تاريخ 2007/12/9

على أن يشتمل سند السحب على البيانات التالية :

1- كلمة "سند السحب" مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها.

2- أمر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود.

3- اسم من يلزمه الأداء "المسحوب عليه".

4- تاريخ الاستحقاق.

5- مكان الأداء.

6- اسم من يجب الأداء أو لأمره ((الحامل)).

7- تاريخ إنشاء سند السحب ومكان إنشائه.

8- توقيع من أنشأ سند السحب ((الساحب)).

والجدير ذكره أن السند الخالي من أحد البيانات المذكورة سابقاً لا يعتبر سند سحب إلا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية:

1- سند الاستحقاق الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الأداء لدى الإطلاع عليه.

2- إذا لم يذكر في سند السحب مكان الأداء فالمكان الذي يذكر بجانب المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع وموطناً للمسحوب عليه في الوقت نفسه.

3- سند السحب الخالي من ذكر مكان إنشائه يعتبر منشأً في المكان المعين بجانب اسم صاحبه.

علماً أنه يجوز سحب السند لأمر الساحب نفسه كما يجوز سحبه لحساب شخص آخر تداول سند السحب وقبوله

ويعتبر سند السحب قابلاً للتداول بطريق للتظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كلمة "لأمر"

أما السند الذي يسجلون فيه عبارة "ليس لأمر" أو أي عبارة أخرى مماثلة يخضع لأحكام حوالة الحق المقررة في القانون المدني دون غيرها. كما أنه يجب أن يكون التظهير خالياً من أي شرط و كل شرط معلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن.

أما بالنسبة لاستحقاق سند السحب فإنه يجوز أن يسحب سند السحب مستحق الأداء على الوجه الآتي:

أ- لدى الإطلاع

ب- بعد مضي مدة معينة على تاريخ السند

ك- بيوم معين

علماً أنه إذا وافق استحقاق سند السحب يوم عطلة رسمية فلا يجوز المطالبة بوفائه إلا في يوم العمل التالي.

ويجب أن تستوفي الكمبيالة الأركان الآتية:

- 1 - تاريخ التحرير.
 - 2 - تاريخ الاستحقاق.
 - 3 - اسم المستفيد وعنوانه.
 - 4 - المبلغ بالأرقام والحروف.
 - 5 - مقابل الوفاء ونوعه (نقدًا أو بضاعة).
- وفيما يلي نموذجاً لإحدى الكمبيالات:

دمشق بتاريخ ق.س ل.س
 بعد مرور شهر من تاريخه أرجو أن تدفعوا لأمر المبلغ
 السيد: (اسم المستفيد)
 مبلغاً وقدره فقط..... لا غير.
 والقيمة وصلتنا بضاعة (أو نقداً).
 إلى حضرة السيد: (اسم المسحوب عليه - المدين)
 رقم متسلسل: الطابع / الدفعة
 مقبول الدفع / التوقيع
 توقيع الساحب
 (المدين) (الدائن)

رابعاً: السند الأذني (السند لأمر):

"هو تعهد كتابي غير معلق على شرط يتعهد بموجبه محرره (الساحب) بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر (المستفيد) عند الطلب أو في تاريخ استحقاق لاحق". وكما هو الحال بالنسبة للكمبيالة فإن السند الأذني يعد أداة وفاء وائتمان، غير أنه يختلف عنها في أنه تعهد من المدين وليس أمراً صادراً من الساحب، وبالتالي لا تتطلب القبول حيث يحرره الشخص المدين نفسه.

ويجب مراعاة توفر الأركان الآتية في السند الأذني:

- 1 - تاريخ التحرير.
- 2 - تاريخ الاستحقاق.
- 3 - اسم المستفيد وعنوانه.

4 - المبلغ بالأرقام والحروف.

5 - مقابل الوفاء ونوعه (نقدأ أو عينأ).

وفيما يلي نموج للسند الأذني:

دمشق بتاريخ	ل.س
بعد انقضاء	من تاريخه
أتعهد بأن أدفع لأمر السيد /	مبلغأ وقدره
والبضاعة وصلتنا بضاعة / نقدأ.	
توقيع المتعهد بالدفع	

المادة 345 من قانون التجارة السوري رقم 33 تاريخ 2007/12/9 نصت بأن يشمل السند لأمر على البيانات الآتية:

- 1- شرط الأمر أو عبارة "سند لأمر" مكتوبة على متن السند وباللغة التي كتب بها
 - 2- تعهد غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود
 - 3- تاريخ الاستحقاق
 - 4- مكان الأداء
 - 5- اسم من يجب الأداء له أو لأمره
 - 6- تاريخ إنشاء السند ومكان إنشائه
 - 7- توقيع من أنشأ السند "المحرر"
- والجدير ذكره أن السند الخالي من أحد البيانات المذكورة سابقا لا يعتبر سندأ لأمر إلا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية:
- 1- السند الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الأداء لدى الإطلاع عليه

2- إذا لم يذكر مكان الأداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المحرر في الوقت نفسه

3- السند الخالي من ذكر مكان إنشائه يعتبر منشأ في المكان المبين بجانب محرره.

كما أن الأحكام المتعلقة بسند السحب فيما يختص بتظهيره واستحقاقه ووفائه والرجوع بسبب عدم الوفاء والاحتجاج والوفاء بالتدخل والصور والتحرير والتقادم وأيام العطل الرسمية وحساب المهل والمواعيد تتبع جميعاً في لسند الأمر.

بعد العرض النظري لكل من الشيك والكمبيالة والسند الأذني، وخصائص وأركان كل منهم، سيتم فيما يلي دراسة المعالجات المحاسبية لكل نوع على حدة.

المعالجة المحاسبية للشيكات:

يقوم عادةً أصحاب المنشآت بإيداع أموالهم في المصارف بدلاً من حفظها لديهم في الصندوق، ولا تقتصر استفادة المشروع أو المنظمة من المصرف على حفظ أموالها في مكان آمن وإنما هناك مزايا كثيرة تتحقق من التعامل مع المصارف:

1 - يستثمر الفائض من أموال المنظمة في المصرف مقابل فائدة محدودة تكون إيراداً للمنظمة.

2 - تفترض من المصرف في حالة احتياجها لأموال إضافية (هنا يدفع فائدة مدينة لصالح المصرف).

3 - ينفذ المصرف المعاملات المالية للمنظمة وخاصة في حالة الاستيراد (مقابل عمولة تدفعها المنظمة).

4 - يضمن المصرف المنظمة لدى الآخرين (الغير) (وبخاصة عند فتح

اعتمادات مع الآخرين (الغير) في بلدان خارج سورية).

5 - يحفظ المصرف الأوراق المالية والسندات والمستندات المهمة العائدة للمنشأة في خزائن حديدية لديه.

6 - يقوم المصرف بتحصيل الأوراق التجارية كالكمبيالات والشيكات نيابة عن التاجر الفردي أو المنظمة ويقوم بدفع التزاماته تجاه غيره.

7 - يمكن أن يقوم المصرف بأعمال الوكالة لزيائنه.

أنواع الحسابات المصرفية:

أهمها:

1 - الحساب الجاري (Current A/C).

2 - حساب الإيداع (Deposit A/C).

3 - حساب الاعتماد (Credit A/C).

أ - الحساب الجاري Current Account:

تستطيع المنظمة أن تفتح حساباً جارياً لدى البنك، وتودع فيه ما تشاء من الأموال، كما وتستطيع أن تسحب منه في أي وقت في حدود ما أودعته. ويتم الصرف من الحساب الجاري باستخدام دفتر شيكات يصرفه المصرف للزبون ويحرر الأخير الشيكات لأمره أو لأمر أي شخص يشاء. وعند عملية الإيداع في المصرف يجعل هذا الحساب مديناً بمقدار ما أودع، أما الحساب الدائن فيمثل الوجه الآخر للعملية التجارية.

فإذا كان المبلغ النقدي المودع بالمصرف يمثل رأس المال لممارسة العمل التجاري كان الطرف الدائن هو حساب رأس المال مقابل مديونية المصرف وإذا كان يمثل الأموال النقدية التي سحبت من صندوق المنظمة لإيداعها بالحساب الجاري بالمصرف كان الطرف الدائن هو حساب الصندوق

مقابل مديونية المصرف أيضاً.

مثال: في 1/1 بدأ محمود أعماله التجارية برأس مال قدره 10000 ل.س
أودعها في المصرف التجاري فرع 7. يكون القيد الذي يثبت به هذه العملية
كحساب جار كآلاتي:

10000	من حـ/المصرف التجاري	1/1
10000	إلى حـ/رأس المال	
	تخصيص مبلغ كرأس مال في	
	المصرف التجاري السوري فرع	
	7	

الشيكات الصادرة: هي الشيكات التي تحررها المنظمة لصالح الموردين سداداً
لدين أو لدفع مصروف أو ثمناً لمشتريات. وهنا يجعل حساب المصرف دائئناً
بقيمة الشيك ويجعل حساب المورد مدينياً.

مثال: في 1/1 كان رصيد ممدوح في بنك المصرف التجاري مدينياً بمبلغ
7000 ل.س وفيما يلي العمليات الخاصة بالمصرف خلال شهر كانون الثاني:

في 5 منه اشترى بضاعة بمبلغ 2000 ل.س دفعت بشيك.

في 8 منه دفع مبلغ 200 ل.س إلى أحمد بشيك.

في 20 منه دفع مبلغ 60 ل.س قيمة ماء وكهرباء بشيك.

في 30 منه سحب مبلغ 320 ل.س بشيك ووضعه في الصندوق.

والمطلوب تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية مع إعداد حساب
المصرف بدفاتر ممدوح.

1 - قیود الیومیة:

2000	من حـ/المشتريات	2000	1/5
	إلى حـ/المصرف التجاري		
	مشتريات بموجب شيك رقم 2500		
200	من حـ/التاجر أحمد	200	1/8
	إلى حـ/المصرف التجاري		
	تسديد المستحق لأحمد بموجب شيك		
60	من حـ/مصاريف كهرباء وماء	60	1/20
	إلى حـ/المصرف التجاري		
	دفع فاتورة المياه والكهرباء شيك رقم		
320	من حـ/الصندوق	320	1/30
	إلى حـ/المصرف التجاري		
	سحب نقدي من المصرف ووضع في		
	الصندوق		

2 - ويظهر حساب المصرف التجاري بدفاتر ممدوح كما يلي:

حـ/المصرف التجاري			
7000	رصيد 1/1	2000	من حـ/مشتريات 1/5
		200	
		60	من حـ/أحمد 1/8
		320	من حـ/كهرباء وماء 1/20
		4420	من حـ/الصندوق 1/30
		رصيد مدين 1/30	
7000		7000	
	رصيد مدين	4420	

الشيكات الواردة: نظراً لكون الشيكات الواردة من الآخرين (الغير) تعامل كالنقود تماماً لذلك لابد من وضعها في خزانة المحل التجاري وبالتالي تقيّد في الجانب المدين من حساب الصندوق أو حساب شيكات واردة مع جعل حساب مرسل الشيك دائناً. وفي بعض الأحيان يرسل الشيك، بمجرد استلامه، إلى المصرف دون توسط حساب الصندوق أو الشيكات الواردة، في هذه الحالة يجعل حساب المصرف مديناً وحساب مرسل الشيك دائناً.

وعندما يستلم المحل التجاري الشيك ويودعه في الصندوق يستطيع إرساله إلى المصرف للتحويل وإضافته إلى الحساب الجاري أو قد يقوم بتحويله أو تجبيره لأحد الموردين بجعل حساب الموردين مديناً وحساب الصندوق أو الشيكات الواردة دائناً (لأنه سبق وكان الصندوق أو حساب الشيكات الواردة مديناً وحساب المصرف دائناً).

بقي أن نقول إن التحويل أو التظهير أو التجبير للشيك يتم بالكتابة على خلف الشيك كما يلي: "وعنا دفع القيمة لصالح فلان مع التوقيع والتاريخ".
مثال: في 4/20 ورد للتاجر نبيل ثلاثة شيكات: الأول بمبلغ 300 ل.س من الزبون داني، والثاني بمبلغ 600 ل.س من الزبون سعيد، والثالث بمبلغ 900 ل.س من الزبون وحيد، وذلك سداداً لأرصدة حساباتهم، وإليك ما تمّ بشأن الشيكات الثلاثة وذلك في 4./20

- 1 - أرسل الشيك الأول إلى المصرف لإضافته بالحساب الجاري.
 - 2 - حصل الشيك الثاني نقداً.
 - 3 - حول الشيك الثالث إلى نظمي سداداً لجزء من المبلغ المستحق له.
- المطلوب: إعداد القيود اليومية الخاصة بالعمليات السابقة في دفاتر التاجر نبيل.

الحل:

4/20	من حـ/ شيكات واردة		1800
	إلى مذكورين		
	حـ/ التاجر داني	300	
	حـ/ التاجر سعيد	600	
	حـ/ التاجر وحيد	900	
	<u>شيكات واردة بتاريخ اليوم</u>		
	من حـ/ المصرف		300
	إلى حـ/ شيكات واردة	300	
	<u>تحصيل الشيك من الزبون داني</u>		
	من حـ/ الصندوق		600
	إلى حـ/ شيكات واردة	600	
	<u>تحصيل الشيك الثاني نقداً</u>		

أما القيد الخاص بالشيك الثالث فيكون كما يلي:

4/20	من حـ/ نظمي (مورد)		450
	إلى حـ/ شيكات واردة	450	
	<u>تظهير شيك وحيد لصالح نظمي</u>		

وفقاً لأحكام المادة 351 من قانون التجارة السوري الصادر بالقانون رقم 33

تاريخ 2007/12/9 يشمل الشيك على البيانات التالية :

1- كلمة شيك مكتوبة على متن السند وباللغة التي كتب بها.

2-أمر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود .

3-اسم من يلزمه لأداء (المسحوب عليه).

4-مكان الأداء

5-تاريخ إنشاء الشيك ومكان إنشائه

6-توقيع من أنشأ الشيك (الساحب)

واعتبرت المادة /352/من قانون التجارة المذكور سابقاً إن السند الخالي من أحد البيانات المذكورة لا يعتبر شيكاً إلا في الحالات المبينة في الفقرات التالية :

1-إذا لم مكان الأداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع فإن ذكرت عدة أمكنة بجانب المسحوب عليه يكون الشيك مستحق الأداء في أول محل مبين فيه.

2-إذا خلا الشيك من هذه البيانات أو أي بيان آخر كان واجب الأداء في المكان الذي يقع فيه المحل الرئيسي للمسحوب عليه

3-إذا خلا من بيان محل الإنشاء عد منشأ في المكان المبين بجانب اسم الساحب والجدير ذكره أنه يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمس وعشرون ألف ليرة كل من أصدر شيكاً لم يدون فيه مكان إصداره وكل من أصدر شيكاً بدون تاريخ أو أثبت تاريخ غير صحيح وكل من سحب شيكاً على غير المصرف. وفيما يلي نموذجاً لأحد الشيكات

تسطير الشيكات:

يحتاط التجار ضد احتمال ضياع الشيك وقبض قيمته من قبل شخص آخر لاعلاقة له به وذلك بتسطير الشيك بحيث لا يمكن قبض قيمته إلا بواسطة مصرف آخر

فتسطير الشيك يجعل المصرف المسحوب عليه يرفض دفع قيمته لأي شخص كان ولا يمكن تحصيل هذه القيمة إلا عن طريق مصرف آخر .
لذلك يتحتم على التاجر إيداع الشيكات المسطرة لدى مصرفه ليقيم بتحصيلها من المصرف الذي سحبت عليه
والمادة 379 من قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 نصت على مايلي :

- 1-لصاحب الشيك أو لحامله أن يسطره
- 2-يجري التسطير بوضع خطين متوازيين في صدر الشيك
- 3-يكون التسطير عاماً أو خاصاً
- 4-إذا خلا بين الخطين من أي بيان أو كتب بين الخطين لفظ المصرف أو أي لفظ آخر بهذا المعنى كان التسطير عاماً
- 5-إذا كتب اسم مصرف معين بين الخطين كان التسطير خاصاً
- 6-يجوز أن يتحول التسطير العام إلى تسطير خاص أما التسطير الخاص فلا يتحول إلى تسطير عام

حالات رفض دفع قيمة الشيك

- يرفض المصرف دفع قمة الشيك المسحوب عليه وذلك في الحالات التالية:
- 1-عدم كفاية رصيد الحساب الجاري للصاحب
 - 2-عند وجود أخطاء في الشيك
 - 3-اختلاف توقيع الصاحب عن صورة توقيعه المحفوظة لدى المصرف
 - 4-عندما يطلب الصاحب من المصرف عدم دفع قيمة الشيك المسحوب عليه لسبب ما
 - 5-عند وفاة الصاحب يتوقف المصرف عن دفع قيمة الشيكات المسحوبة عليه فور إعلامه بالوفاة
 - 6-اختلاف الأرقام عن الحروف

- 7- إذا كان ممزقاً أو يستفاد منه أنه أخذ عنوة من الساحب
8- إذا كان به شطب أو طمس في الأرقام إلا إذا وقع الساحب إلى جانب ذلك.
9- الكتابة بقلم الرصاص

السحب على المكشوف (Overdraft):

يعامل الحساب الجاري في المصرف معاملة الصندوق من حيث جعله مدينًا عند الإيداع ودائناً عند السحب كما يكون رصيد كل منهما إما مدينًا أو مسدداً. إلا أن إدارة المصرف قد تسمح أحياناً لأحد زبائنها بالسحب منه في حدود معينة بالرغم من عدم كفاية الرصيد المدين.

وتسمى هذه العملية "سحباً على المكشوف Overdraft" أي أن حساب الزبون يكون مدينًا لدى المصرف وحساب المصرف في دفاتر الزبون دائناً. بقي أن نشير إلى أن الرصيد المدين للمصرف يظهر ضمن الموجودات المتداولة (بدفاتر التاجر)، أما الرصيد الدائن للمصرف (سحب على المكشوف) فيظهر ضمن المطالبات المتداولة بدفاتر التاجر.

الفوائد المصرفية الدائنة والمدينة:

يقوم المصرف عادةً بمنح فائدة على الأموال المودعة لديه من التجار وهذه الفائدة تختلف معدلاتها باختلاف طبيعة الحساب الجاري أو حساب إيداع أو حساب تحت الطلب أو غير ذلك من الإيداعات لأغراض تجارية أو استثمارية طويلة أو قصيرة الأجل وحسب درجة حرية السحب.

فإذا احتسب المصرف فوائد على الحساب الجاري فإنها تكون مصروفةً بالنسبة للمصرف وإيراداً بالنسبة للمنظمة أو التاجر الفردي صاحب الحساب الجاري.

مثال: في 5/31 أرسل المصرف إشعاراً دائناً إلى إحدى المنظمات يفيد بأنه قيد في حسابها مبلغ 20 ل.س قيمة فوائد لحسابها الجاري، فيكون القيد في دفاتر

المنظمة كما يلي:

20	من حـ/المصرف	5/31
20	إلى حـ/الفوائد الدائنة	
	إثبات قيمة الفوائد الدائنة المستحقة	
	لحسابنا الجاري	

وكما يمكن أن تكون الفوائد المصرفية دائنة لصالح التاجر، يمكن أن تكون مدينة على التاجر كالفوائد على رصيد الحساب الجاري بحالة السحب على المكشوف.

إذاً، في حالة السحب على المكشوف يحتسب المصرف لنفسه فائدة وتعدّ هذه الفائدة مصروفاً بالنسبة للزبون تزيد مديونيته اتجاه المصرف. مثال: بفرض أنه في 6/30 أرسل المصرف إشعاراً مديناً لأحد المنظمات يفيد بأنه قيد على حسابها مبلغ 65ل.س قيمة فوائد المبالغ المسحوبة على السحب على المكشوف حيث يكون القيد في دفاتر هذه المنظمة كالتالي:

65	من حـ/فوائد مدينة	6/30
65	إلى حـ/المصرف	
	إثبات قيمة الفوائد المدينة المستحقة عليها	

ملاحظة: يقفل حساب الفوائد الدائنة في قائمة الدخل وتصنف ضمن فئة الإيرادات بينما يقفل حساب الفوائد المدينة في القائمة ذاتها وتصنف ضمن فئة المصاريف.

المصروفات المصرفية:

تحصل المصارف من زبائنها مبالغ معينة مقابل ما تؤديه من خدمات

مثل تحصيل كمبيالات ودفع قيمة بعض العمليات نيابة عنهم تجاه غيرهم وغير ذلك من الخدمات الأخرى.

ويتم خصم هذه المصروفات من الأموال المودعة بالحسابات الجارية لزبائننا، وقد ترسل لهم إشعارات خصم (إشعار مدين) بقيمة هذه المصروفات. مثال: في 3/31 أعلم المصرف التجاري إحدى المنظمات بموجب إشعار خصم (مدين) يفيد بأنه قيد على حسابها مبلغ 15 ل.س قيمة مصاريف وعمولات عن خدمات قدمها للمنظمة. يكون القيد لإثبات هذه المصروفات في دفاتر المنظمة كما يلي:

15	15	من حـ/المصروفات المصرفية إلى حـ/المصرف إثبات قيمة مصاريف المصرف عن شهر آذار	3/31
----	----	--	------

حساب الإيداع Deposit Account:

يكون عادة أمام المنظمة إمكان إيداع أموالها في أحد المصارف في حساب خاص يدعى حساب الإيداع الذي يتميز بفائدة معينة تكون أعلى من الفائدة الممنوحة على الحساب الجاري. وتكون هذه الفائدة لمدة معينة لا يجوز للمودع أن يسحب أمواله كلها أو بعضها قبل انقضاء هذه المدة المحددة.

ويلجأ التاجر إلى فتح حساب الإيداع في المصرف إذا توفرت لديه أموال مجمدة لا يستطيع استغلالها في تجارته، فيودعها في المصرف لفترة محددة ويحصل على فائدة مرتفعة مقابل ذلك. وتكون المعالجة المحاسبية بجعل حساب الإيداع مديناً وحساب الصندوق دائناً إذا سحب الأموال المودعة من الصندوق، بتحويل مبلغ معين من الحساب الجاري بالمصرف. أما فيما يتعلق بفوائد الإيداع

فتتم المعالجة المحاسبية بجعل حساب الفوائد دائناً مقابل مديونية حساب الصندوق أو حساب الإيداع إذا تم تحويلها إلى هذا الحساب.

وعند انتهاء مدة الإيداع قد يقبض التاجر المبالغ المودعة نقداً أو يحولها إلى حسابه الجاري. وفي حال قبض قيمة مبلغ الإيداع نقداً يجعل الصندوق مديناً وحساب الإيداع دائناً. وفي حالة تحويل حساب الإيداع إلى الحساب الجاري، يجعل الحساب الجاري مديناً وحساب الإيداع دائناً.

مثال: في 7/1 قام التاجر أحمد بفتح حساب إيداع لدى المصرف العقاري لمدة ستة أشهر بمبلغ 2000 ل.س. سحبت من الصندوق، وكان سعر الفائدة المتفق عليها مع المصرف 6% سنوياً. وفي نهاية مدة حساب الإيداع اتفق التاجر مع المصرف على أن يحول حساب الإيداع مع فوائده إلى الحساب الجاري في المصرف المذكور.

والمطلوب: إجراء القيود اليومية اللازمة في دفاتر التاجر أحمد.

الحل:

3/31	من حـ/المصرف العقاري - إيداع إلى حـ/الصندوق فتح حساب إيداع لمدة 6 أشهر وبفائدة 6%	2000	2000
3/31	من حـ/المصرف العقاري - إيداع إلى مذكورين حـ/المصرف العقاري - إيداع حـ/الفوائد الدائنة	2000 60	2060

حساب اعتماد (Credit line Account):

يمكن الاستفادة من المزايا التي تمنحها المصارف ومن أهمها التمويل

لكثير من العمليات الرأسمالية ولا سيما إذا كانت هذه المنشآت لا تملك الأموال الكافية اللازمة لمثل هذه العمليات.

ومن المعروف أن المصارف لا تقدم إلى عملائها قروضاً إلا بعد دراسة مركز الزبون المالي وسمعته في السوق وبعد أن يقدم الضمانات التي تكفل سداد التزاماته بالكامل في المواعيد المتفق عليها.

وقد يتخذ قرض المصرف لزيائنه حساباً جارياً، بمعنى أن يتفق الزبون مع المصرف على أن يكون له الحق خلال فترة معينة في سحب أي مبلغ يشاء بشيكات وإيداع أي مبلغ يشاء بشرط أن لا يتجاوز رصيد المبالغ المقرضة في أي وقت خلال الفترة مبلغاً محدداً (سقفاً محدداً) يتفق عليه مقدماً هو الحد الأقصى. ومن ضمن الاتفاقات أن يدفع المقرض، الذي هو المشروع أو المنظمة، فائدة على الأموال المقرضة. ويتميز هذا النوع من الاقتراض بأن المقرض لا يسحب إلا بقدر حاجته ويكون له حق السداد خلال فترة القرض إذا تمكن من ذلك حتى يقلل من الفوائد على الأموال المقرضة حيث إن الفائدة لا تحسب إلا على المبلغ المقرض ولمدة القرض فقط.

ومن الطبيعي أن يكون رصيد هذا الحساب دائناً لأن المصرف يفتح للمنشأة حساب اعتماد ويعطي لها حق السحب في حدود معينة دون أن يطالب بسداد جميع المبالغ قبل انتهاء الأجل المحدد وضمن معدل الفائدة والضمان المتفق عليهما.

المعالجة المحاسبية للكمبيالات والسندات الأذنية:

جرى العرف على أن يطلق على الكمبيالة والسند الأذني من وجهة نظر المستفيد منها أو (الدائن) "أوراق قبض" لأنه سيقوم بتحصيل (قبض) قيمتها في تاريخ الاستحقاق (وهو التاريخ اللاحق المتفق عليه). كما جرى العرف أن يطلق على ذات الكمبيالة (السفينة) والسند الأذني من وجهة نظر المسحوب عليه

(أو المدين) أو محرر السند "أوراق دفع" لأنها تمثل تعهداً أو قبولاً منه بدفع قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق.

ويستطيع حامل الكمبيالة أو السند الأذني التصرف فيها بإحدى الطرائق والحالات الآتية:

1 - الاحتفاظ بالورقة لديه حتى تاريخ الاستحقاق.

2 - إرسال الورقة إلى المصرف ليقوم بتحصيل قيمتها نيابة عنه في تاريخ الاستحقاق.

3 - خصم أو قطع الورقة بالمصرف، ويعني ذلك حصوله من المصرف على القيمة الحالية للورقة قبل تاريخ الاستحقاق، وتتمثل القيمة الحالية في قيمة الورقة بعد اقتطاع نفقات الخصم (أو القطع) التي تحتسب بسعر الفائدة الجاري عن المدة من تاريخ الخصم حتى تاريخ استحقاق الورقة مضافاً إليها عمولات المصرف.

4 - تجيير أو تظهير الورقة إلى شخص آخر (مثلاً المورد) سداداً لمديونيته.

5 - الحصول على قرض مصرفي (سلف المصرف) بضمانة الأوراق التجارية.

وسيتم دراسة كل حالة على حدة مع التعرض للأمثلة التطبيقية لها.

أولاً: الاحتفاظ بالورقة حتى تاريخ الاستحقاق:

غالباً ما يسبق نشوء الأوراق التجارية عمليات مالية (صفقة تجارية) تمت بين المشروع وزبائنه (أو مورديه) ترتب عليها مديونية الزبون (أو دائنية المورد). وعندما يقبل أحد الزبائن كمبيالة مسحوبة عليه أو يتعهد بسداد سند أذني يتحول الدين الشخصي للزبون (المدين) في دفاتر المورد إلى دين ثابت

بورقة تجارية حيث يحل حـ/أوراق القبض محل الحساب الشخصي للزبون، ومن وجهة نظر الزبون المدين تعدّ الكمبيالة أو السند الأذني بمثابة أوراق الدفع.

وتتم المعالجة المحاسبية للورقة التجارية بجعل حـ/أوراق القبض (مدينًا) و حـ/الزبون (دائنًا) بقيمة الورقة التجارية. أما في دفاتر الزبون فتتم المعالجة بجعل حـ/المورد (مدينًا) وحـ/أوراق الدفع (دائنًا). ويعني ذلك أن حـ/أوراق القبض ذات طبيعة مدينة دائماً. في حين أن حـ/أوراق الدفع ذات طبيعة دائنة دائماً. وعندما يقوم الزبون بسداد قيمة الكمبيالة يقوم المورد بجعل حـ/النقدية بالمصرف أو بالصندوق (مدينًا) وحـ/أوراق القبض (دائنًا). أما في دفاتر الزبون فيقوم بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينًا) وحـ/النقدية بالمصرف أو الصندوق (دائنًا).

مثال: في 1/1 باع التاجر عمر بضائع على الحساب قيمتها 2500 ل.س إلى التاجر محمود. وفي 2 منه سحب عمر كمبيالة على الزبون محمود بقيمة مشترياته منها تستحق السداد في 1/2 بعد أن قبلها محمود.

وفي تاريخ الاستحقاق قام محمود بسداد قيمة الكمبيالة المستحقة عليه نقداً.

والمطلوب:

إجراء القيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من عمر ومحمود.

الحل:

أولاً: في دفاتر التاجر عمر (البائع):

1/1	من حـ/الزبائن (محمود) إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات الآجلة بموجب الفاتورة رقم...	2500	2500
-----	--	------	------

1/2	من حـ/أوراق القبض إلى حـ/الزبائن (محمود) تحرير كمبيالة بمبلغ الدين على الزبون محمود	2500	2500
2/1	من حـ/الصندوق إلى حـ/أوراق القبض تحصيل قيمة الكمبيالة المستحقة على الزبون محمود	2500	2500

ثانياً: دفاتر التاجر محمود (المشتري):

1/1	من حـ/المشتريات إلى حـ/الموردين (التاجر عمر) إثبات المشتريات من التاجر عمر	2500	2500
1/2	من حـ/الموردين (التاجر عمر)	2500	2500

2/1	إلى حـ/أوراق الدفع تعهد الدفع بموجب ورقة تجاري (كمبيالة بالمبلغ)	2500	2500
	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/الصندوق سداد قيمة الكمبيالة للمورد عمر بتاريخ الاستحقاق	2500	

حالة امتناع المسحوب عليه من الدفع:

قد يتوقف الزبون عن سداد قيمة الكمبيالة أو الكمبيالات في تاريخ استحقاقها مما يستدعي الدائن أو الساحب رفع دعوى احتجاج عدم الدفع يثبت فيها امتناع المسحوب عليه عن الوفاء بقيمة الورقة بالمدة المتفق عليها. ويتطلب ذلك دفع نفقات قضائية يطلق عليها "نفقات بروتستو" Protests يدفعها حامل الورقة (الساحب) الذي يرجع على المسحوب عليه للوفاء بقيمة هذه المصاريف عند التسوية.

أما المعالجة المحاسبية فتتم في دفاتر حامل الورقة بجعل حـ/الزبون (مدينًا) وحـ/أوراق القبض (دائنًا) بقيمة الكمبيالة، كما يجعل حـ/الزبون (مدينًا) أيضًا وحـ/النقدية بالصندوق (دائنًا) بقيمة نفقات البرتستو المدفوعة نقدًا، أما في دفاتر الزبون فيقوم بمعالجة الامتناع عن دفع الكمبيالة بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينًا) وحـ/المورد (دائنًا). كما يجعل حـ/نفقات البروتستو (مصاريف مالية) (مدينًا) وحـ/المورد (دائنًا) بقيمة نفقات البروتستو (التي يفترض أن يدفعها المدين).

تسوية الورقة المرفوض دفع قيمتها بتاريخ الاستحقاق:

يتطلع التجار عادة لتقاضي مشكلات تتعلق بالسمعة التجارية وأهميتها في ممارستهم العمل التجاري وما تعكسه من آثار سلبية فيما لو استمرت إجراءات

احتجاج عدم الدفع.

ويعالج موضوع الورقة المرفوضة بين المدين والدائن بتسوية هذا الخلاف بدفع المسحوب عليه القيمة نقداً وتكون المعالجة المحاسبية بدفاتر الدائن بجعل حـ/النقدية بالمصرف أو بالصندوق (مديناً) وحـ/الزبون (دائناً) بإجمالي قيمة الكمبيالة زائداً نفقات البروتستو. أما في دفاتر الزبون فيعالج السداد بجعل حـ/المورد (مديناً) وحـ/النقدية بالمصرف والصندوق (دائناً).

ويلاحظ أن حسابي /أوراق القبض، وحـ/أوراق الدفع لم يتأثرا بقيام الزبون بالسداد عند التسوية لأن الدين بعد أن رفض الزبون سداد قيمة الكمبيالة أصبح ديناً شخصياً.

مثال: إذا افترضنا في المثال السابق أن التاجر محموداً رفض (أو لم يستطع) سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ استحقاقها، وقام حامل الورقة بإجراء احتجاج عدم دفع (بروتستو) وقد تكلف ذلك المحضر القضائي 100ل.س دفعت نقداً، غير أنه قام بتسوية الخلاف بتاريخ 3/1 بسداد رصيد حسابه نقداً.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من عمر ومحمود.

أولاً: دفاتر التاجر عمر (البائع):

1/1	من حـ/الزبائن (محمود) إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات الآجلة بموجب الفاتورة رقم.....	2500 2500	2500
1/2	من حـ/أوراق القبض	2500	2500

	إلى حـ/الزبائن (محمود)		
	تحرير كمبيالة بمبلغ الدين على الزبون محمود		
2/1	من حـ/الزبائن (محمود)	2500	2500
	إلى حـ/أوراق القبض		
	رفض محمود سداد قيمة الكمبيالة بتاريخ		
	الاستحقاق		
2/1	من حـ/الزبائن (محمود)	100	100
	إلى حـ/الصندوق		
	تحميل الزبون محمود م. احتجاج عدم الدفع		
3/1	من حـ/الصندوق	2600	2600
	إلى حـ/الزبائن (محمود)		
	تسوية موضوع الكمبيالة المرفوضة بدفع		
	القيمة مع المصاريف نقداً		

ثانياً: دفاتر التاجر محمود (المشتري):

1/1	من حـ/المشتريات	2500	2500
	إلى حـ/الموردين (عمر)	2500	
	إثبات المشتريات الآجلة بموجب الفاتورة		
1/2	من حـ/الموردين (عمر)	2500	2500
	إلى حـ/أوراق الدفع		
	تحرير كمبيالة بالمبلغ للدفع خلال شهر من تاريخه		
2/1	من حـ/أوراق الدفع		2500

	إلى حـ/الموردين (التاجر عمر)	2500	
	إثبات رفض سداد الكمبيالة المستحقة للمورد عمر		
2/1	من حـ/نفقات البروتستو (م. مالية)	100	100
	إلى حـ/الموردين (عمر)	100	
	إثبات نفقات البروتستو على الكمبيالة لعمر		
3/1	من حـ/الموردين (التاجر عمر)	2600	2600
	إلى حـ/الصندوق	2600	
	تسوية موضوع الكمبيالة المرفوضة نقداً بما في ذلك المصاريف		

ثانياً: إرسال الورقة إلى المصرف للتحصيل:

يستطيع التاجر أو المشروع إرسال الورقة إلى المصرف الذي يتعامل معه ليقوم بتحصيلها نيابة عنه نظير حصول المصرف على نفقات التحصيل. وحتى تعكس السجلات المحاسبية قيمة الكمبيالات المرسلة إلى المصرف للتحصيل يتم توسيط حـ/أوراق القبض برسم التحصيل حيث يجعل ذلك الحساب (مديناً) بقيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل وحـ/أوراق القبض (دائناً) وذلك في تاريخ إرسال هذه الأوراق إلى المصرف للتحصيل. أما في دفاتر المسحوب عليه فلا يتأثر بذلك ولا تجري معالجة محاسبية في دفاتره.

وفي تاريخ الاستحقاق للورقة المرسلة للتحصيل يقوم صاحب الورقة التجارية بجعل حـ/النقدية بالمصرف (مديناً) وحـ/أوراق قبض برسم التحصيل (دائناً).

أما الزبون فيقوم بمعالجة سداد قيمة الورقة التجارية بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينياً) وحـ/النقدية بالمصرف (دائناً) وفيما يتعلق بنفقات التحصيل فيتحملها المورد (الساحب) (دون الزبون) وبالتالي تقتصر المعالجة في دفاتر الساحب أو المستفيد بجعل حـ/نفقات (أو عمولة) التحصيل (مدينياً) وحـ/النقدية بالمصرف (دائناً). أما دفاتر الزبون فلا تتأثر بهذه النفقات.

مثال: في 10/1 باع ناظم بضائع على الحساب قيمتها 1200 ل.س إلى التاجر حمدي.

في 10/5 استلم ناظم إشعاراً مدينياً من حمدي بمبلغ 200 ل.س لقاء قيمة بضاعة معادة لعدم مطابقتها للمواصفات.

في 10/9 أرسل حازم سنداً أذنياً لأمر التاجر ناظم برصيد حسابه يستحق السداد في 11/15 وفي اليوم نفسه أرسل ناظم السند الأذني إلى المصرف لتحصيل قيمته نيابة عنه. بتاريخ الاستحقاق سدد حمدي قيمة السند الأذني حيث أرسل المصرف إشعاراً دائناً يفيد التحصيل وتسجيل القيمة بالحساب الجاري بعد خصم نفقات (عمولة) التحصيل التي بلغت 50 ل.س.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من ناظم وحمدي.

الحل:

أولاً: دفاتر التاجر ناظم (البائع):

10/1	من حـ/الزبائن (حمدي) إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات الآجلة بموجب الفاتورة	1200	1200
10/5	من حـ/مردودات المبيعات إلى حـ/الزبائن (حمدي) إثبات قيمة السلع المرتدة	200	200
10/9	من حـ/أوراق قبض إلى حـ/الزبائن (حمدي)	1000	1000
10/9	من حـ/أوراق قبض برسم التحصيل إلى حـ/أوراق القبض إثبات إرسال السند الأذني إلى المصرف للتحصيل	1000	1000
11/15	من حـ/المصرف إلى حـ/أوراق قبض برسم التحصيل تحصيل القسيمة وإضافتها للحساب الجاري	1000	1000
11/15	من حـ/نفقات التحصيل إلى حـ/المصرف إثبات نفقات تحصيل السند الأذني	50	50

ويمكن إدماج القيدتين الأخيرين في قيد مركب واحد كالتالي:

11/15	من مذكورين حـ/المصرف حـ/نفقات التحصيل إلى حـ/أوراق القبض برسم التحصيل	1000	950 50
-------	--	------	-----------

ثانياً: دفاتر التاجر حمدي (المشتريات):

10/1 2000	من حـ/المشتريات إلى حـ/الموردين (ناظم) إثبات المشتريات الآجلة بموجب الفاتورة رقم.....	1200	1200
10/5	من حـ/الموردين إلى حـ/مردودات المشتريات إثبات قيمة السلع المرتدة	200	200
10/9	من حـ/الموردين (ناظم) إلى حـ/أوراق الدفع تعهد بدفع باقي الدين لناظم بموجب سند أذني يستحق في 2000/11/15	1000	1000
11/15	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/المصرف إثبات سداد قيمة السند الأذني	1000	1000

حالة رفض دفع القيمة بتاريخ الاستحقاق والتسوية:

وإذا لم يقم الزبون (المدين) بسداد قيمة الورقة التجارية المرسلة للحصول في تاريخ الاستحقاق يقوم المصرف بإثبات امتناع المسحوب عليه عن الوفاء بقيمة الورقة وذلك بعمل محضر البروتستو (احتجاج عدم الدفع). حيث تسجل مصاريف البروتستو على حساب المورد أو الساحب. وتتم المعالجة المحاسبية في دفاتر المورد (لإثبات الامتناع عن الوفاء بقيمة الورقة) بجعل حـ/الزبون (مدينًا) وحـ/أوراق القبض برسم التحصيل (دائنًا) بقيمة الورقة التجارية. كما يجعل حـ/الزبون (مدينًا) وحـ/المصرف (دائنًا) بقيمة نفقات البروتستو. أما في دفاتر الزبون فيتم إثبات عدم السداد بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينًا) وحـ/المورد (دائنًا) بقيمة الورقة. كما يجعل حـ/نفقات البروتستو (مصاريف مالية) (مدينًا) وحـ/المورد (دائنًا) بقيمة هذه النفقات. ويمكن تسوية موضوع الورقة المرفوضة بالتسديد الجزئي أو الكلي أو بشكل يتم الاتفاق عليه بين الساحب والمسحوب عليه.

عندما يقوم الزبون في تاريخ لاحق بسداد قيمة الورقة التجارية التي سبق له رفض سدادها مضافاً إليها نفقات البروتستو يقوم المورد بمعالجة ذلك بجعل حـ/النقدية بالمصرف أو بالصندوق (مدينًا) وحـ/الزبون (دائنًا). أما في دفاتر الزبون فيعالج السداد بجعل حـ/المورد (مدينًا) وحـ/النقدية بالمصرف أو بالصندوق (دائنًا) بمجموع قيمة الورقة ونفقات البروتستو (متضمنة مصاريف احتجاج عدم الدفع).

مثال:

بافتراض أن التاجر حمدي في المثال السابق رفض سداد قيمة السند الأذني في تاريخ الاستحقاق وقد قام المصرف بإجراء محضر (احتجاج) لإثبات

وتبدأ المعالجة المحاسبية بإثبات إرسال الورقة إلى المصرف للخصم
بجعل حـ/أوراق برسم الخصم (مدينًا) وحـ/أوراق القبض (دائنًا) ثم يجعل
حـ/المصرف (مدينًا) بالقيمة الحالية للورقة المخصومة (والتي تمثل قيمة
الكمبيالة ناقصاً نفقات الخصم) وحساب الآجيو (مدينًا) مع جعل حـ/أوراق
القبض (دائنًا) بالقيمة الاسمية للورقة. ولا يترتب على خصم الورقة التجارية أي
معالجة محاسبية في دفاتر المسحوب عليه.

يقوم المسحوب عليه بتاريخ الاستحقاق بسداد قيمة الورقة المخصومة
وهنا لا يقوم الساحب بإجراء أي قيود في دفاتره وذلك بسبب وجود الورقة لدى
المصرف.

أما المسحوب عليه فيعالج السداد بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينًا) وحـ/الموردين
(دائنًا) بقيمة الورقة المدفوعة. وفي تاريخ الاستحقاق يقدم المصرف ورقة
القبض المخصومة إلى المدين الأصلي لتحصيل قيمتها وتنتهي مسؤولية التاجر
تجاه المصرف بمجرد تحصيلها.

مثال: في 25 / آذار / 2008 باع أحمد بضائع على الحساب قيمتها
20000 ل.س إلى التاجر فادي وقد وقع فادي على كمبيالة بالمبلغ تستحق السداد
في الأول من آب من العام نفسه.

في أول حزيران 2000 قام أحمد بخصم الكمبيالة لدى المصرف التجاري
نظير فائدة بمعدل 6% سنوياً وعمولة تحصيل البالغة 50 ل.س.
بتاريخ الاستحقاق قام التاجر فادي بسداد قيمة الكمبيالة بشيك.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر كل
من أحمد وفادي.

الحل:

أولاً: في دفاتر أحمد (البائع):

3/25	من حـ/المدينون (فادي) إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات على الحساب بموجب الفاتورة رقم.....	20000	20000
3/25	من حـ/أوراق القبض إلى حـ/المدينين (فادي) تحرير كمبيالة بالمبلغ يستحق في 2000/8/1	20000	20000
3/25	من حـ/أوراق قبض برسم الخصم إلى حـ/أوراق قبض	20000	20000
6/1	من مذكورين حـ/النقدية بالمصرف حـ/أجيو إلى حـ/أوراق قبض برسم الخصم إثبات خصم الورقة المسحوبة على فادي والتي تستحق السداد في 2000/8/1 بمعدل فائدة 6% سنوياً. ($20000 \times 6\% \times 360/60 = 200$ ل.س) مضافاً عمولة التحصيل البالغة 50 ل.س	19750 250 20000	

ثانياً: في دفاتر فادي (المشتري):

3/25	من حـ/المشتريات إلى حـ/الموردين (أحمد) إثبات المشتريات الآجلة بموجب الفاتورة رقم.....	20000	20000
3/25	من حـ/الموردين (أحمد) إلى حـ/أوراق الدفع تعهد بدفع القيمة بموجب كمبيالة تستحق في 98/8/1	20000	20000
8/1	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/المصرف إثبات سداد قيمة الكمبيالة	20000	20000

حالة الامتناع عن الدفع بتاريخ الاستحقاق:

إذا حدث وامتنع المسحوب عليه من سداد قيمة الورقة التجارية المخصوصة في تاريخ الاستحقاق ففي هذه الحالة يعود المصرف إلى حامل الورقة الذي قام بخصمها مطالباً إياه بسداد قيمة الكمبيالة بالإضافة إلى نفقات البروتستو (احتجاج عدم الدفع). ويعالج إثبات التوقف عن الدفع في دفاتر حامل الورقة الذي قام بخصمها بجعل حـ/الزبون (مديناً) وحـ/المصرف (دائناً)

بمجموع قيمة الكمبيالة مع إضافة نفقات البروتستو التي دفعها المصرف نيابة عن التاجر (المورد).

أما في دفاتر المسحوب عليه فيتم إثبات الامتناع عن الدفع بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينياً) وحـ/المورد (دائناً) بقيمة الكمبيالة الممتنع عن سدادها. كما يقوم بجعل حـ/نفقات البروتستو (مصاريف مالية) مدينياً (في حالة التسوية) وحـ/المورد (دائناً) بقيمة نفقات البروتستو.

حالة التسوية للورقة المرفوضة:

تتم التسوية للورقة المرفوضة بقيام المسحوب عليه (الزبون) بسداد رصيد حسابه نقداً. وفي هذه الحالة يقوم المورد بجعل حـ/المصرف أو الصندوق (مدينياً) وحـ/الزبون (دائناً). في حين يقوم الزبون بإثبات سداد رصيد حسابه بجعل حـ/المورد (مدينياً) وحـ/المصرف أو الصندوق (دائناً).

مثال: لنفرض أن فادي في المثال السابق امتنع عن سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق، وقد قام المصرف بإجراء عدم الدفع (بروتستو) تكلف 100 ل.س. وأرسل إشعار خصم بالقيمة المستحقة على التاجر أحمد وتمت التسوية بينهما بقيام فادي بتاريخ 11 أيلول بسداد رصيد الحساب المستحق عليه بشيك.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات امتناع فادي عن الدفع في كل من دفاتر أحمد وفادي.

الحل: أولاً: في دفاتر التاجر أحمد (البائع):

8/1	من حـ/المدينين (فادي) إلى حـ/المصرف إثبات رفض دفع الكمبيالة المستحقة على محلات فادي 2000 ل.س مضافاً إليها نفقات البروتستو	2100	2100
9/1	من حـ/المصرف إلى حـ/المدينين (فادي) إثبات سداد فادي لرصيد الحساب المستحق عليه	2100	2100

ثانياً: في دفاتر فادي (المشتري):

8/1	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/الموردين (أحمد) إثبات الامتناع عن سداد الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق	2000	2000
8/1	من حـ/البروتستو (مصاريف مالية) إلى حـ/الموردين (أحمد) إثبات نفقات البروتستو المستحقة على الكمبيالة	100	100
9/1	من حـ/الموردين (أحمد) إلى حـ/المصرف إثبات سداد رصيد الحساب المستحق بشيك	2100	2100

رابعاً: تظهير (تحويل أو تجيير) الأوراق التجارية:

تتسم الأوراق التجارية بخاصة التداول بمعنى أنه يمكن لحامل الورقة تحويلها (أو تظهيرها) إلى دائنه سداداً لما قد يكون مستحقاً عليه من ديون على أن يقوم حامل الورقة الجديد (المظهر إليه) بتقديم الورقة المحولة إليه إلى المسحوب عليه مطالباً إياه بالوفاء بقيمتها بتاريخ الاستحقاق. وهنا تحدث إحدى الحالتين:

أ- قيام صالح بدفع قيمة الورقة إلى وائل وفي هذه الحالة لا يثبت أي قيد في دفاتر مظهر الورقة التجارية لأن ملكية الورقة قد انتقلت عند تظهيرها إلى الدائن ولم تعد له بها أية علاقة .

ب- إذا رفض المدين دفع قيمة الورقة إلى الدائن المباشر فيقوم هذا الأخير بإجراء بروتستو ضده ويخبر مظهر الورقة بالأمر وهنا يقوم مظهر الورقة بإثبات واقعة الرفض بدفاتره كما سيرد عرضه . ويجب الإشارة إلى أن تظهير ورقة القبض لا يغير من طبيعتها أي أن ورقة القبض تبقى عند تظهيرها ورقة قبض في يد مالكاها الجديد و لا تنقلب إلى ورقة دفع.

وتكون المعالجة المحاسبية في دفاتر الساحب أو حامل الورقة التجارية بجعل حـ/المورد الدائن (مديناً) وحـ/أوراق القبض (دائناً) بقيمة الكمبيالة المحولة.

أما بدفاتر المحولة إليه الكمبيالة فنتم بجعل حـ/أوراق القبض (مديناً) وحـ/الزبون (دائناً) بقيمة هذه الكمبيالة. ولا تتطلب عملية تظهير الورقة التجارية أي معالجة محاسبية في دفاتر المسحوب عليه، عدا أنه في تاريخ الاستحقاق يجعل حـ/أوراق الدفع (مديناً) وحـ/المصرف أو الصندوق (دائناً) بقيمة الورقة. أما في دفاتر المظهر إليه (المورد) فيجعل حـ/الصندوق أو المصرف (مديناً) وحـ/أوراق القبض (دائناً).

مثال:

في 4/1 باع عصام بضائع على الحساب إلى خالد بمبلغ 12500 ل.س.
في 3 منه سحب عصام كمبيالة بالمبلغ تستحق في أول حزيران وقد قبلها خالد.
في 25 نيسان قام عصام بتظهر كمبيالة خالد إلى وائل سداداً لجزء من الدين المستحق عليه.

في أول أيار أرسل وائل الكمبيالة إلى المصرف للتحويل كما سدد خالد قيمتها في تاريخ الاستحقاق بشيك حيث أرسل المصرف إشعاراً إضافة بالقيمة مقطوعاً نفقات التحويل.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من عصام وخالد ووائل.

الحل:

أولاً: دفاتر عصام (البائع):

4/1	من حـ/المدينين (خالد) إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات الآجلة بموجب فاتورة رقم	12500	12500
4/3	من حـ/أوراق القبض إلى حـ/المدينين تحرير كمبيالة بالمبلغ تستحق الدفع 2000/6/1	12500	12500
4/25	من حـ/الموردين (وائل) إلى حـ/أوراق القبض إثبات تظهير الكمبيالة المستحقة على خالد إلى وائل	12500	12500

ثانياً: دفاتر خالد (المشتري):

4/1	من حـ/المشتريات إلى حـ/الموردين (عصام) إثبات المشتريات الآجلة بموجب الفاتورة رقم.....	12500	12500
4/3	من حـ/الموردين (عصام) إلى حـ/أوراق الدفع تعهد دفع بموجب كفالة تستحق الدفع في 2000/6/1	12500	12500
6/1	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/المصرف إثبات سداد الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق رقم.....	12500	12500

ثالثاً: في دفاتر وائل (المُظَهَّر له):

4/25	من حـ/أوراق القبض إلى حـ/المدينين (عصام) سداد دين عصام بموجب كمبيالة مجيرة	12500	12500
5/1	من حـ/أوراق القبض برسم التحصيل إلى حـ/أوراق القبض إثبات إرسال الكمبيالة إلى المصرف للتحصيل	12500	12500

6/1	من حـ/المصرف إلى حـ/أوراق قبض برسم التحصيل إثبات سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ استحقاقها بموجب إشعار المصرف رقم ...	12500	12500
6/1	من حـ/نفقات التحصيل (م. مالية) إلى حـ/المصرف	50	50

ويمكن استبدال القيد الأخرين بقيد واحد مركب كالآتي:

6/1	من مذكورين حـ/المصرف حـ/عمولة تحصيل إلى حـ/أوراق القبض برسم التحصيل إثبات تحصيل الكمبيالة وتحصيل نفقات التحصيل بموجب إشعار من البنك رقم ...	12500	12450 50
-----	---	-------	-------------

ملاحظة:

تم إثبات الدين في 25/نيسان بالقيد أعلاه الذي اتسم بجعل حـ/أوراق القبض (مديناً) مقابل دائنية الزبون عصام لأنه لم يذكر في نص المسألة أن موضوع القيد هو بضائع بشكل صريح. ولو أنه كذلك لكان لابد من إجراء قيد

يتعلق بإثبات عملية البضائع على الحساب أولاً (بجعل حـ/الزبون مدينياً والمبيعات دائناً)، ثم يلي ذلك القيد المشار إليه أعلاه والمتعلق بتحرير كمبيالة سداد لقيمة البضائع المباعة على الحساب.

حالة الامتناع عن الدفع من قبل المسحوب عليه:

إذا امتنع المسحوب عليه عن دفع قيمة الورقة التجارية المظهرة بتاريخ الاستحقاق فإنه يحق لحامل الورقة أن يعود إلى حامل الورقة الذي ظهرها إليه، على أن يتولى الأخير الرجوع إلى الذي قبله، مضافاً إليها نفقات احتجاج عدم الدفع (بروتستو).

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية في دفاتر حامل الورقة فإنه يجعل حـ/مظهر الورقة (مدينياً) وحـ/أوراق القبض (دائناً) (إذا احتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) أو حـ/أوراق قبض برسم التحصيل (دائناً) (إذا أرسلها للمصرف للتحصيل) أو حـ/المصرف (إذا كان قد خصم الورقة لدى المصرف) دائناً بقيمة الورقة. كما يجعل حـ/مظهر الورقة (مدينياً) أيضاً بقيمة نفقات البروتستو وحـ/المصرف أو الصندوق (دائناً)، بعد ذلك يستلم القيمة من قبل الساحب بجعل حـ/الصندوق أو المصرف (مدينياً) وحـ/الساحب (مظهر الورقة) (دائناً). وفي دفاتر مظهر الورقة أو الساحب تتم المعالجة بجعل حـ/المسحوب عليه (مدينياً)، وحـ/حامل الورقة أو المورد (دائناً) بقيمة الكمبيالة وإضافة نفقات البروتستو (احتجاج عدم الدفع) ثم يقوم بعدها بسداد القيمة إلى المورد بجعل حـ/المورد (مدينياً)، وحـ/الصندوق أو المصرف (دائناً).

أما المعالجة المحاسبية في دفاتر المسحوب عليه فإنه يثبت الامتناع عن سداد الورقة بجعل حـ/أوراق الدفع (مدينياً) وحـ/مظهر الورقة أو الساحب

(دائناً) بقيمة الورقة. كما يجعل حـ/نفقات البروتستو (مدينياً) وحـ/مظهر الورقة (دائناً) بقيمة هذه النفقات.

حالة تسوية الورقة المرفوضة:

يتم تسوية الورقة المرفوضة عندما يقوم المسحوب عليه بسداد رصيد حسابه (في تاريخ لاحق) إلى مظهر الورقة. وتكون المعالجة المحاسبية في دفاتر المسحوب عليه بجعل حـ/مظهر الورقة (مدينياً) وحـ/المصرف أو الصندوق (دائناً) بقيمة الورقة مع إضافة نفقات البروتستو (احتجاج عدم الدفع). وفي دفاتر مظهر الورقة تتم المعالجة المحاسبية بجعل حـ/المصرف أو الصندوق (مدينياً) وحـ/المسحوب عليه (دائناً) بقيمة الورقة مع إضافة نفقات البروتستو (مصاريف احتجاج عدم دفع).

مثال: لنفرض أن خالداً في المثال السابق امتنع عن سداد الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق مما دفع وائلاً إلى إجراء بروتستو (احتجاج عدم دفع) كلفه 150 ل.س. وفي 6/5 قام عصام بسداد ما عليه مع المصاريف إلى وائل بشيك وفي اليوم التالي سدد خالد رصيد حسابه مضاف إليها مصاريف البروتستو بشيك.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات امتناع خالد عن دفع ما عليه في دفاتر كل من عصام وخالد ووائل.

الحل:

أولاً: دفاتر عصام (البائع):

6/1	من حـ/المدينين (خالد) إلى حـ/الموردين (وائل)	12650	12650
6/5	إثبات رفض خالد سداد الكمبيالة المجيرة وتحميله بقيمتها مع زيادة مصاريف البروتستو	12650	12650
6/6	من حـ/المصرف إلى حـ/المدينين (خالد) سداد خالد لرصيد حسابه بشيك	12650	12650

ثانياً: دفاتر خالد (المشتري):

6/1	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/الموردين (عصام) إثبات الامتناع عن سداد الكمبيالة بتاريخ الاستحقاق	12500	12500
6/1	من حـ/نفقات البروتستو (م.مالية) إلى حـ/الموردين (عصام) إثبات نفقات البروتستو	150	150

12650	من حـ/الموردين (عصام)	6/6
12650	إلى حـ/المصرف	
	إثبات سداد رصيد الحساب بشيك	

ثالثاً: دفاتر وائل (المُظَهَّر له):

12500	من حـ/المدينين (عصام)	6/1
12500	إلى حـ/أوراق برسم التحصيل	
	رفض المسحوب عليه (خالد) دفع قيمة	
	الورقة بتاريخ الاستحقاق	
150	من حـ/المدينين (عصام)	6/1
150	إلى حـ/المصرف	
	إثبات تحميل عصام بمصاريف البروتستو	
12650	من حـ/المصرف	6/5
12650	إلى حـ/المدينين (عصام)	
	إثبات سداد عصام لرصيد حسابه بشيك	

حالة تجديد الورقة التجارية:

في جميع الحالات التي تمّ ذكرها أعلاه يمكن للمسحوب عليه الذي امتنع عن دفع قيمة الورقة التجارية أن يتفق مع الساحب أو الدائن أو المظهر على تجديد الورقة بسبب الظروف المالية الصعبة التي يواجهها وضمن شروط متفق عليها. ويقصد بالتجديد استبدال الورقة القديمة بأخرى جديدة بموعد استحقاق لاحق.

في مثل هذه الشروط لابد من تحميل المسحوب عليه أو المدين فائدة تجديد الورقة التجارية التي تحسب من تاريخ استحقاق الورقة القديمة حتى تاريخ

استحقاق الورقة الجديدة. وقد ينص الاتفاق على سداد نفقات البروتستو والفائدة نقداً وقت الاتفاق أو على إضافتها إلى قيمة الورقة الجديدة للسداد بتاريخ الاستحقاق.

وتتم المعالجة المحاسبية في دفاتر الساحب (أو المستفيد) بإلغاء الورقة القديمة وذلك بجعل حـ/المدين (مديناً)، وحـ/أوراق القبض (دائناً) (إذا احتفظ بالورقة) أو حـ/أوراق برسم التحصيل (دائناً) (إذا أرسلت الورقة إلى المصرف للتحصيل) أو حـ/المصرف (دائناً) (إذا خصم الورقة). وبالنسبة لنفقات البروتستو فيجعل حـ/الزبون (مديناً) وحـ/المصرف أو الصندوق (دائناً).

كما يجعل حـ/الزبون (مديناً) وحـ/الفائدة الدائنة أو إيرادات مالية (دائناً) بقيمة الفائدة المسحوبة عن مدة التجديد. وسواء نص الاتفاق على سداد نفقات البروتستو والفائدة نقداً، أم الاتفاق على سداد جزء من رصيد الحساب فيجعل حـ/المصرف أو الصندوق (مديناً) وحـ/العملاء (دائناً) بالمبالغ المحصلة. أما الورقة الجديدة فتعالج محاسبياً بجعل حـ/أوراق القبض (مديناً) وحـ/الزبون (دائناً) بقيمة هذه الورقة.

والقيود التالية تبين ذلك في دفاتر الساحب / المستفيد:

	من حـ/الزبون إلى حـ/أوراق القبض إلغاء الورقة القديمة	××	××
	من حـ/الزبون إلى حـ/المصرف	××	××

تحميل الزبون م.بروتستو المدفوعة بشيك		
من حـ/الزبون إلى حـ/إيرادات مالية تحميله فوائد تجديد الورقة المالية	xx	xx
من حـ/الصندوق إلى حـ/الزبون سداد نصف الدين والمصاريف نقداً	xx	xx
من حـ/أوراق القبض إلى حـ/الزبون ورقة جديدة بباقي الدين وبتاريخ استحقاق جديد	xx	xx

وفيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية في دفاتر المسحوب عليه فيتم إلغاء الورقة القديمة بجعل حـ/أوراق الدفع (مديناً) وحـ/الساحب أو المستفيد (دائناً). وتعالج نفقات البروتستو بجعل حـ/نفقات البروتستو (مديناً) وحـ/الساحب أو المستفيد (دائناً). أما الفائدة فتعالج بجعل حـ/نفقات الفائدة (مديناً) وحـ/الساحب أو المستفيد (دائناً). وإذا نصّ الاتفاق على سداد نفقات البروتستو والفائدة نقداً، أو سداد جزء من الحساب عند الاتفاق فيعالج السداد بجعل حـ/الساحب أو المستفيد (مديناً) وحـ/النقدية بالمصرف أو بالصندوق (دائناً). وبالنسبة للورقة الجديدة فتتم المعالجة بجعل حـ/الساحب أو المستفيد (مديناً) وحـ/أوراق الدفع (دائناً) بقيمة هذه الورقة.

أما القيود في دفاتر المسحوب عليه فهي كما يلي:

من حـ/أ.الدفع	xx	xx
إلى حـ/الموردين	xx	
إثبات الامتناع عن الدفع بتاريخ الاستحقاق		
من حـ/م.مالية (بروتستو)	xx	xx
إلى حـ/الموردين	xx	
إثبات ما علينا من مصاريف الكمبيالة المرفوضة		
من حـ/م.مالية (فوائد مدينة)	xx	xx
إلى حـ/الموردين	xx	
فوائد تجديد الورقة القديمة		
من حـ/الموردين	xx	xx
إلى حـ/الصندوق	xx	
سداد 50% من القيمة نقداً مع المصاريف		
من حـ/الموردين	xx	xx
إلى حـ/الصندوق	xx	
تحرير كمبيالة بباقي قيمة الورقة القديمة		

مثال: في 9/1 باع ياسر بضائع قيمتها 9000 ل.س إلى رامز وفي 4 منه سحب ياسر كمبيالة بالقيمة على رامز تستحق الدفع في 11/30 وقد قبلها رامز في ذلك التاريخ.

وفي 10/1 أرسل ياسر الكمبيالة إلى المصرف للحصول. وبتاريخ الاستحقاق رفض رامز دفع الكمبيالة حيث قام ياسر بإجراء بروتستو عدم الدفع كلفه 100 ل.س دفعت نقداً.

وفي 12/15 اتفق ياسر مع رامز أن يسحب الأول على الثاني كمبيالة جديدة
تستحق الدفع في 1/29 وذلك نظير فائدة بمعدل 6% سنوياً على أن يقوم رامز
بسداد نفقات البروتستو والفائدة فوراً (نقداً).

وقد سدد رامز الورقة الجديدة في ميعاد الاستحقاق نقداً.

والمطلوب:

إجراء القيود اللازمة لإثبات العمليات السابقة في يومية كل من ياسر ورامز.

الحل:

أولاً: يومية ياسر (البائع):

9/1	من حـ/المدينين (رامز) إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات الآجلة بموجب الفاتورة رقم ..	9000	9000
9/4	من حـ/أوراق القبض إلى حـ/المدينين (رامز) تحرير كمبيالة تستحق الدفع في 11/30	9000	9000
10/1	من حـ/أوراق القبض برسم التحصيل إلى حـ/أوراق القبض إثبات إرسال الكمبيالة إلى المصرف للتحصيل	9000	9000

11/30	من حـ/المدينين (رامز) إلى حـ/أوراق قبض برسم التحصيل إثبات الامتناع عن سداد الكمبيالة	9000	9000
-------	--	------	------

11/30	من حـ/المدينين (رامز) إلى حـ/الصندوق إثبات تحميل رامز بنفقات البروتستو	100	100
12/15	من حـ/المدينين (رامز) إلى حـ/إيرادات مالية (فائدة) إثبات فائدة التجديد المستحقة عن 60 يوماً بمعدل 6% $9000 \times 6\% \times 60 / 360 = 90$ ل.س	90	90
12/15	من حـ/الصندوق إلى حـ/المدينين (رامز) إثبات سداد نفقات البروتستو والفائدة الدائنة	190	190
12/15	من حـ/أوراق القبض إلى حـ/المدينين (رامز) إثبات تحرير الكمبيالة الجديدة تستحق الدفع في 2001/1/29	9000	9000
11/29	من حـ/الصندوق إلى حـ/أوراق القبض سداد قيمة الكمبيالة نقداً	9000	9000

ثانياً: دفاتر رامز (المشتري):

9/1	من حـ/المشتريات إلى حـ/الموردين (ياسر) إثبات المشتريات الآجلة بموجب فاتورة رقم ..	9000	9000
9/4	من حـ/الموردين (ياسر) إلى حـ/أوراق الدفع تعهدنا بدفع المبلغ بموجب كمبيالة تستحق الدفع في 11/30	9000	9000
11/30	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/الموردين (ياسر) إثبات الامتناع عن سداد الكمبيالة بتاريخ الاستحقاق	9000	9000
11/30	من حـ/نفقات البروتستو (م.مالية) إلى حـ/الموردين (ياسر) إثبات مصاريف البروتستو الواجبة الدفع للمورد	100	100
12/15	من حـ/نفقات الفائدة (م.مالية) إلى حـ/الموردين (ياسر) إثبات فائدة التجديد المستحقة بمعدل 6% لمدة 60 يوماً	90	90
12/15	من حـ/الموردين (ياسر) إلى حـ/الصندوق سداد قيمة الفائدة و نفقات البروتستو بشيك	190	190

12/15	من حـ/الموردين (ياسر) إلى حـ/أوراق الدفع توقيعنا على كمبيالة جديدة تستحق الدفع في 2001/1/29	9000	9000
1/29	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/الصندوق السداد النقدي بتاريخ الاستحقاق	9000	9000

خامساً: استخدام أوراق القبض كتأمين أو كضمان للحصول على قرض من المصرف:

يستطيع حامل الورقة التجارية أن يستفيد منها بتقديمها إلى أحد المصارف كضمان للحصول على قرض مصرفي. إن إدارة المصرف لا تقدم قروضاً على هذا الشكل إلى زبائنها إلا بعد دراسة دقيقة من قسم الائتمان وبعد ذلك لا يتم تقديم القروض إلا بنسبة معينة من القيمة الاسمية للأوراق المقدمة كضمان، وذلك لاحتمال عدم دفع قيمة الورقة من قبل المسحوب عليه. وتلخص إجراءات الحصول على قرض بضمان أوراق القبض بأن يرسل الساحب الورقة التجارية (أوراق القبض) لصالح المصرف وأن يقبل الأخير بذلك، ثم يتسلم قيمة القرض بالنسبة المنفق عليها وبعد اقتطاع فائدة القرض سلفاً. وينتظر المصرف حتى تاريخ استحقاق الأوراق ويحصل على قيمتها الاسمية من المدين الأصلي ويغطي بها قيمة القرض وفوائده وعمولته ويقيد الباقي لحساب صاحب الورقة التجارية.

أما المعالجة المحاسبية فتتلخص بالمثال الوارد أدناه:

مثال: في 3/1 باع عصام بضاعة على الحساب إلى فؤاد بمبلغ 5000 ل.س. وقد تعهد فؤاد بدفع قيمة البضاعة المباعة بموجب كمبيالة تستحق في 6/1 ونظراً لحاجة عصام إلى نقدية جاهزة اتفق مع المصرف على منحه قرضاً يبلغ 70% من قيمة الكمبيالة وبفائدة قدرها 50 ل.س. وذلك مقابل تقديم الكمبيالة للمصرف ضماناً للقرض. وفي تاريخ استحقاق الكمبيالة حصل المصرف قيمتها من فؤاد وحجز منها قيمة القرض والفوائد ومصاريف التحصيل (عمولة التحصيل) التي بلغت 25 ل.س. وقيد الباقي في الحساب الجاري للتاجر عصام. والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية عصام.

دفتر يومية عصام:

3/1	من حـ/المدينين (فؤاد)	5000	5000
	إلى حـ/المبيعات	5000	
	بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم ...		
3/1	من حـ/أوراق القبض	5000	5000
	إلى حـ/المدينون (فؤاد)		
	تسديد المبلغ المستحق على فؤاد بموجب كمبيالة تستحق في 2000/6/1		
3/1	من حـ/أوراق قبض برسم التأمين	5000	5000
	إلى حـ/أوراق القبض		
	إرسال الكمبيالة لصالح المصرف كتأمين للقرض		

12/15	من مذكورين حـ/الصندوق حـ/فوائد القرض إلى حـ/القرض الدائن الحصول على قرض نقداً بـ70% من قيمة الكمبيالة المرهونة لدى المصرف وبعد اقتطاع فوائد القرض سلفاً (البالغة 50ل.س).	3500	3450 50
12/15	من مذكورين حـ/القرض الدائن حـ/م.تحصيل (عمولة تحصيل) حـ/مصرف جاري إلى حـ/أوراق برسم التأمين تحصيل الكمبيالة المودعة برسم التأمين وسداد القرض والعمولات وإيداع الباقي بالحساب الجاري.	5000	3500 25 1475

حالة رفض دفع قيمة الورقة المرسلة للتأمين:

لنفرض أن فؤاداً رفض دفع قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق وأن المصرف قام بإجراءات البروتستو (الاحتجاج) نيابة عن التاجر عصام والبالغة 70ل.س سجلها على حسابه. فتكون قيود اليومية في دفاتر عصام كما يلي:

5070		من حـ/المدينين (فؤاد)	6/1
	5000 70	إلى مذكورين حـ/ أوراق قبض برسم التأمين حـ/المصرف إلغاء الكمبيالة وتحميل فؤاد لمصاريف البروتستو التي دفعها المصرف	

حالة التسوية للورقة المرسلة للتأمين والمرفوض دفع قيمتها من قبل المسحوب عليه:

لنفرض أن فؤاداً اتفق مع عصام على سداد ما عليه نقداً وذلك بعد أسبوع من تاريخ استحقاق الورقة التجارية فتكون المعالجة المحاسبية بدفاتر التاجر عصام كما يلي:

5070		من حـ/الصندوق	6/8
	5070	إلى حـ/المدينين فؤاد سداد ما عليه نقداً	

ملاحظة: أما علاقة عصام مع المصرف فنتم بإرسال عصام ورقة جديدة لضمان قيمة القرض المصرفي أو أن يقوم بتسوية قيمة القرض المصرفي نقداً. وتكون القيود المحاسبية كما يلي:

5000		من حـ/أدوات برسم التأمين	6/1
	5000	إلى حـ/أوراق القبض إرسال ورقة جديدة لضمان القرض	
3500		من حـ/القرض الدائن	بتاريخه
	3500	إلى حـ/الصندوق سداد القرض المصرفي نقداً	

مثال شامل:

- في 1/1/ اشترى رامي بضاعة من أحمد قيمتها 25000 ل.س، دفع منها 5000 ل.س شيك والباقي على الحساب.
- في 7 منه: تمّ الاتفاق على أن يسحب أحمد على رامي كمبيالة بالمبلغ الباقي تستحق بعد 75 يوماً من تاريخه.
- في 9 منه: باع رامي بضاعة على الحساب إلى مروان بمبلغ 3500 ل.س.
- بتاريخه: سحب رامي على مروان كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد 90 يوماً من تاريخه.
- في 11 منه: باع بضاعة إلى العميل تيسير على الحساب بمبلغ 3600 ل.س وسحب كمبيالة بالمبلغ لمدة 65 يوم.
- في 14 منه: اشترى رامي بضاعة على الحساب من عادل بمبلغ 7000 ل.س واتفق معه على سداد نصف القيمة بشيك والباقي بتحويل كمبيالة مروان.
- في 16 منه: أرسل رامي كمبيالة تيسير إلى المصرف للخصم وتسجيل القيمة في الحساب الجاري. وقد تلقى في اليوم نفسه إشعاراً من المصرف يبين الموافقة على الخصم بمعدل 8% سنوياً وعمولة التحصيل البالغة 12 ل.س للكمبيالة الواحدة.
- في ميعاد الاستحقاق رفض تيسير دفع قيمة الكمبيالة حيث قام المصرف بإجراء احتجاج عدم الدفع (بروتستو) كلفه 260 ل.س وتسجيل القيمة في الحساب الجاري وأبلغه بذلك.
- في الأسبوع التالي تم الاتفاق مع تيسير على تسوية موضوع الكمبيالة المرفوضة بدفع نصف القيمة الاسمية للكمبيالة نقداً مضافاً إليها المصاريف كافة

بما فيها فوائد التأخير بمعدل 8% عن الجزء الباقي من قيمة الكمبيالة القديمة لمدة 3 أشهر من تاريخه. وفي ميعاد الاستحقاق سددت باقي قيمة الكمبيالات نقداً.

المطلوب:

- 1 - تسجيل العمليات السابقة في يومية التاجر رامي.
- 2 - بيان تاريخ استحقاق الكمبيالة المسحوبة على التاجر مروان.

الحل: يومية رامي

25000	من حـ/المشتريات	1/1
5000	إلى مذكورين	
20000	حـ/المصرف	
	حـ/المورد (أحمد)	
	شراء بشيك وأجل	
20000	من حـ/المورد أحمد	7/منه
20000	إلى حـ/أوراق الدفع	
	75 يوماً على تستحق في 1999/3/23	
3500	من حـ/العميل (مروان)	9/منه
3500	إلى حـ/المبيعات	
	بيع بضاعة آجلة	
3500	من حـ/أوراق قبض	بتاريخه
3500	إلى حـ/العميل مروان	
	تحرير كمبيالة لمدة 90 يوم تستحق في	
	99/4/9	

11/منه	من حـ/الزبون تيسير إلى حـ/المبيعات بيع بضاعة على الحساب	3600	3600
11/منه	من حـ/أوراق قبض إلى حـ/العميل تيسير سحب كمبيالة لمدة 65 يوم استحقاق 99/3/17	3600	3600
1/14	من حـ/المشتريات إلى حـ/المورد عادل شراء بضائع على الحساب	7000	7000
بتاريخه	من حـ/المورد عادل إلى المذكورين حـ/المصرف حـ/أوراق قبض سداد قيمة المشتريات الآجلة بشيك وبكمبيالة مجيرة مسحوبة على مروان	7000 3500 3500	7000
1/16	من حـ/أوراق قبض برسم الخصم إلى حـ/أوراق قبض إرسال الكمبيالة للمصرف للخصم	3600	3600

1/16	من مذكورين حـ/المصرف حـ/الآجيو (12+48)	3540 60
------	--	------------

	إلى حـ/أوراق قبض برسم الخصم خصم الكمبيالة لدى المصرف. اقتطاع م.الآجيو وتسجيل الباقي في الحساب الجاري	3600	
3/17	من حـ/العميل (تيسير) إلى حـ/المصرف رفض دفع قيمة الكمبيالة المخصومة وتحميله م.بروتستو البالغة 260 ل.س	3860 3860	3860
3/23	من حـ/أوراق دفع إلى حـ/الصندوق سداد الكمبيالة لأمر أحد الموردين (أحمد)	20000 20000	20000
3/24	من حـ/العميل تيسير إلى حـ/فوائد التأخير تحميل العميل تيسير بفوائد التأخير	36 36	36
3/24	من حـ/الصندوق إلى حـ/العميل تيسير تسوية موضوع الكمبيالة المرفوضة بدفع نصف القيمة مع المصاريف (36+260+1800)	2096 2096	2096
3/24	من حـ/أوراق قبض إلى حـ/العميل تيسير تحرير كمبيالة جديدة على تيسير لمدة 3 أشهر	1800 1800	1800

1800	من حـ/الصندوق	6/24
1800	إلى حـ/أوراق قبض	
	سداد قيمة الكمبيالة الجديدة	

2 - تاريخ استحقاق الكمبيالة على العميل مروان كما يلي:

من تاريخ سحب الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق.

أي من 1/9 حتى مدة 90 يوماً.

الأيام هي 22 كانون الثاني + 28 شباط + 31 آذار + 9 نيسان = 90 يوماً

إذاً تاريخ استحقاق الكمبيالة هو 4/9.



أسئلة الفصل السادس

المسألة رقم (1)

في 2009/9/1 باع سامر بضاعة قيمتها 36000 ليرة على الحساب إلى رامي
في 2009/9/4 سحب سامر على رامي سند سحب بالقيمة فقبله رامي ويستحق
السداد في 2009/12/30
في 2009/10/1 أرسل سامر سند السحب إلى المصرف لتحويله وبتاريخ
الاستحقاق رفض رامي سداد قيمة السند حيث قام سامر بإجراء بروتستو عدم
الدفع كلفة 400 ليرة دفعت نقدا
في 2009/12/15 اتفق سامر مع رامي أن يسحب سامر سند سحب جديد على
رامي يستحق في 2010/1/29 وذلك لقاء فائدة 6% سنويا على أن يقوم رامي
بسداد نفقات البروتستو و الفائدة فورا ونقدا وقد سدد رامي قيمة الورقة الجديدة
في ميعاد الاستحقاق نقدا

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر سامر ودفاتر رامي:

المسألة رقم /2/

في 2009/7/10 باعت منشأة نور بضاعة إلى أحد عملائها بقيمة 90000 ليرة
مقابل سند لأمر يستحق بعد شهرين
في 2009/7/15 أرسلت المنشأة سندا لأمر للمصرف لتحويله
في 2009/9/12 وصل إشعار من المصرف يفيد بتحويل سند لأمر الذي
أودعته لديه للتحويل و سجل صافي القيمة في الحساب الجاري للمنشأة بعد
اقتطاع عمولة تحويل 50 ليرة

المطلوب: إثبات العمليات في دفاتر منشأة نور:

المسألة /3/

في 2009/7/1 باعت منشأة الشرق بضاعة لأحد عملائها بقيمة 200000 ليرة مقابل سند السحب يستحق بعد ثلاثة أشهر.

في 2009/8/1 أرسلت المنشأة سند السحب للخصم من قبل المصرف.

في 2009/8/2 ورد إشعار المصرف يفيد بخصم سند السحب وتسجيل صافي القيمة في حساب المنشأة بمعدل فائدة 6% واقتطع المصرف عمولة تحصيل 50 ليرة

في 2009/10/2 ورد إشعار المصرف يفيد بأنه حصل سند السحب الذي سبق و خصم لديه.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر منشأة الشرق

المسألة /4/

في 2009/5/1 باع التاجر عامر بضاعة إلى أحمد بقيمة 60000 ليرة مقابل سندي سحب متساويي القيمة يستحق الأول في 2009/7/1 والثاني في 2009/9/1

في 2009/6/20 اشترى عامر بضاعة من محلات نور بقيمة 30000 ليرة وقام عامر بتظهير سند السحب الأول المسحوب على أحمد.

في 2009/7/2 وصل إشعار من محلات نور أنه حصل سند السحب المظهر لها.

في 2009/9/1 تم تحصيل سند السحب الثاني نقداً.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر التاجر عامر:
المسألة /5/

في 2009/3/15 أخذت محلات الوفاء سند السحب من أحد عملائها مقابل دين قيمته 125000 يستحق بعد ثلاثة أشهر 6
في 2009/4/1 أرسلت محلات الوفاء سند السحب للمصرف برسم التأمين مقابل الحصول على قرض بقيمة 100000
في 2009/4/2 وصل إشعار المصرف يفيد بإضافة 100000 ليرة لحساب محلات الوفاء.
في 2009/6/16 وصل إشعار من المصرف يفيد بتحصيل قيمة السند وسجل صافي القيمة في ح محلات الوفاء بعد اقتطاع قيمة القرض بالإضافة إلى فوائد بقيمة 500 ليرة وعمولة تحصيل 50 ليرة
المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر محلات الوفاء

المسألة /6/

في 2009/1/1 اشترى راغب بضاعة قيمتها 250000 من أحمد دفع منها 50000 بشيك والباقي على الحساب.
في 2009/1/7 سحب أحمد على راغب سند السحب بالمبلغ الباقي يستحق بعد 75 يوماً من تاريخه
في 2009/1/9 باع راغب بضاعة على الحساب إلى مروان بمبلغ 35000 ليرة
في 2009/1/9 أيضاً سحب راغب على مروان سند سحب بالمبلغ يستحق بعد 90 يوماً من تاريخه.
في 2009/1/11 باع راغب إلى تيسير على الحساب بمبلغ 36000 ليرة و تعهد تيسير بموجب سند لأمر بسداد المبلغ ولمدة 65 يوماً

في 2009/1/14 اشترى راغب بضاعة على الحساب من عادل بمبلغ 70000 ليرة و اتفق معه على سداد نصف القيمة بشيك و الباقي بتحويل سند سحب مروان .

في 2009/1/16 أرسل راغب سند تيسير إلى المصرف للخصم و تسجيل القيمة في الحساب الجاري

وقد تلقى في اليوم نفسه إشعاراً من المصرف يبين الموافقة على الخصم بمعدل 8% سنوياً وعمولة تحصيل 120 ليرة

في ميعاد لاستحقاق رفض تيسير دفع قيمة السند حيث قام المصرف بإجراء احتجاج عدم الدفع /بروتستو/ كلفة /2600/ ليرة وتسجيل القيمة بالحساب الجاري في الأسبوع التالي تم الاتفاق مع تيسير على تسوية موضوع السند المرفوض بدفع نصف القيمة الاسمية للسند نقداً مضافاً إليه المصاريف كافة بما فيها فوائد تأخير بمعدل 8% عن الجزء الباقي من قيمة السند القديم لمدة ثلاثة أشهر من تاريخه و في ميعاد الاستحقاق سددت باقي قيمة السندات نقداً.

المطلوب:

1- إثبات العمليات السابقة في دفاتر التاجر راغب

2- بيان تاريخ استحقاق السند المسحوب على التاجر

المسألة /7/

في 2009/6/1 اشترى عثمان بضاعة من محمود بمبلغ 50000 ليرة على الحساب

في 2009/6/2 سحب محمود سند سحب على عثمان يستحق في بعد 90 يوماً من تاريخه وذلك بقيمة البضاعة

في 2009/6/15 أرسل محمود سند السحب للمصرف لخصمه وتسجيل صافي القيمة في حسابه الجاري

في 2009/6/17 تلقى محمود إشعاراً من المصرف تبين منه أن المصرف خصم السند بمعدل 6% وعمولة تحصيل بواقع نصف بالآلف.

في ميعاد الاستحقاق طلب المصرف من عثمان أن يدفع قيمة السند فرفض فعل المصرف احتجاجاً بعدم الدفع كلفه 250 ليرة وسجل القيمة على حساب محمود وأبلغه بذلك

في 2009/9/5 اتصل عثمان بمحمود وطلب إليه عدم اتخاذ إجراءات قانونية أخرى على أن يسوى الموضوع على النحو التالي:

1- يدفع عثمان مبلغ 20000 ليرة نقداً بالإضافة إلى مصاريف الاحتجاج وفوائد التأخير عن الجزء الباقي لمدة شهرين بمعدل 6%

2- يحرر عثمان لأمر محمود سنداً بالباقي لمدة شهرين

3- بتاريخ استحقاق السند الجديد سدد عثمان قيمة السند نقداً

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في يومية عثمان و محمود

المسألة /8/

في 2009/1/1 اشترى عصام من عزيز بضاعة بمبلغ 20000

في 2009/1/2 حرر عصام لأمر عزيز سنداً بالمبلغ يستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر

في 2009/1/4 اشترى عزيز بضاعة عرفان بمبلغ 20000 ليرة وحول سند الأمر من عصام

في 2009/1/17 أرسل عرفان سند الأمر إلى المصرف لخصمه فخصمه المصرف بمعدل 6% وعمولة تحصيل 25 ليرة وأخبره في اليوم نفسه.

في ميعاد الاستحقاق قدم المصرف سند الأمر إلى عصام فامتنع عن الدفع فعمل عليه المصرف بروتستو عدم الدفع كلفه 150 ليرة دفعها المصرف وسجل المبلغ

مع المصاريف على حساب عرفان و أبلغه بذلك في 2009/4/3. اتصل عرفان بعزيز وطلب منه تسديد القيمة فأعطاه شيكا بالمبلغ في 2009/4/5 اتصل عصام بعزيز وطلب منه عدم اتخاذ إجراءات قانونية أخرى و اتفقا على تسوية دفع الدين كما يلي:

1- يدفع عصام نقدا مبلغ 5000 ليرة وكذلك يدفع المصاريف وفوائد التأخير عن الجزء الباقي بمعدل 8% لمدة شهرين

2- يحرر بالباقي سنداً جديداً

في 2009/6/4 سدد عصام قيمة السند بشيك على المصرف

المطلوب: تسجيل العمليات السابقة في يومية كل من عصام وعزيز و عرفان

المسألة /9/

في 2008/1/1 كان رصيد حساب أوراق القبض في دفاتر التاجر كريم مديناً بمبلغ 75000 ليرة تستحق في تواريخ مختلفة

في 2008/1/5 باع كريم بضاعة إلى سليم بمبلغ 30000 ليرة على الحساب

في 2008/1/6 سحب كريم سنداً على سليم بالمبلغ يستحق بعد شهرين من تاريخه

في 15/1 احتاج كريم إلى نقود فأودع برسم التأمين لدى المصرف بعض الأوراق قيمتها الاسمية 50000 ليرة لعقد قرض يعادل 80% من قيمة الأوراق لمدة ثلاثة أشهر بفائدة 6% اقتطعها المصرف سلفاً من أصل القرض

في 2008/1/20 أرسل سند سحب يستحق في 2008/5/20 مسحوباً على أيمن قيمته 5000 ليرة لخصمها فخصمها المصرف بتاريخه وسجل له الصافي في حسابه الجاري ومصاريف الآجيو البالغة 110 ليرة

في 2008/1/31 منه استحققت ورقة من الأوراق المودعة برسم التأمين لدى المصرف قيمتها الاسمية 5000 ليرة رفض المسحوب عليه سعيد دفعها لذا ردها المصرف إلى كريم حيث أعطاه سنداً لأمر محرراً من بديع وذلك بدلاً عنها

في 2008/2/1 اتصل سعيد بالتاجر كريم واتفقا على تسوية موضوع الورقة المرفوضة بتأجيل الورقة ثلاثة أشهر بفائدة 8% سنوياً وحرر له سنداً بالقيمة مع الفائدة.

في 2008/2/15 استحققت بعض الأوراق الموجودة لدى المصرف قيمتها الاسمية 15000 خصمها المصرف وخفض قيمة القرض واحتسب المصرف 25 ليرة عمولة تحصيل بتاريخ استحقاق القرض سدد كريم ما عليه نقداً واستعاد الأوراق الباقية من المصرف.

المطلوب:

1- إثبات العمليات السابقة في يومية كريم

2- إعداد حسابي أوراق القبض

ح أوراق قبض برسم التأمين

المسألة/10/

في 2009/1/1 بدأ حسن أعماله التجارية برأسمال مكون من العناصر التالية:

80000 الصندوق 50000 المصرف 20000 بضاعة

في 2009/1/2 اشترى سامي بضاعة بمبلغ 35000 ليرة ودفع نقداً 10000 ليرة و 10000 بشيك والباقي على الحساب

في 2009/1/6 باع بضاعة إلى فاضل بمبلغ 40000 ليرة وقبض من ثمنها مبلغ 25000 ليرة بشيك والباقي على الحساب

في 2009/1/10 اشترى بضاعة من علي بمبلغ 35000 سدد قيمتها بشيك على المصرف

في 2009/1/15 قبض إيراد العقار الذي يملكه عن شهرين بمعدل 1500 ليرة شهريا أودعه في المصرف

في 2009/1/18 باع إلى سعيد بضاعة بمبلغ 30000 ليرة وقبض 20000 ليرة بشيك أودعه المصرف

في 2009/1/20 أودع في حساب إيداع مبلغ 20000 نقدا وبفائدة 6% في 2009/1/25 قبض من إيراد الأوراق المالية مبلغ 1000 ليرة أودعه في المصرف

في 2009/1/27 باع سيارة قديمة بمبلغ 480000 ليرة وقبض القيمة بشيك على المصرف

في 2009/1/29 سحب من المصرف مبلغ 2000 ليرة أودعها في الصندوق في 2009/1/30 أعلم المصرف حسن أن فوائد الحساب لصالحه تبلغ 1500 ليرة

في 2009/1/31 سحب لمصاريفه الخاصة مبلغ 10000 ليرة بشيك على المصرف

المطلوب:

- 1- إثبات العمليات السابقة في يومية حسن
 - 2- إعداد حساب المصرف
 - 3- إعداد حساب الإيداع
- المسألة (11) - في 6/1 اشترى عثمان بضائع من محمود بمبلغ 5000 ل.س على الحساب.

في 2 منه سحب محمود كمبيالة لأمره تستحق بعد 90 يوماً من تاريخه بقيمة البضاعة، قبلها عثمان في اليوم نفسه.

في 15 منه أرسل محمود الكمبيالة للمصرف لخصمها وتسجيل صافي القيمة في حسابه الجاري.

في 17 منه تلقى محمود إشعاراً من المصرف تبين منه أن المصرف خصم الكمبيالة بمعدل 6% وأن عمولة التحصيل كانت بواقع 3/1 0%.

في ميعاد الاستحقاق طلب المصرف من عثمان أن يدفع قيمة الكمبيالة فرفض، فعمل المصرف احتجاجاً بعدم الدفع كلفه 25 ل.س وسجل القيمة على حساب محمود وأبلغه ذلك.

وفي 9/5، اتصل عثمان بمحمود وطلب إليه عدم اتخاذ إجراءات قانونية أخرى على أن يسوي الموضوع على النحو التالي:

- 1 - يدفع عثمان مبلغ 2000 ل.س نقداً بالإضافة إلى مصاريف الاحتجاج وفوائد التأخير عن الجزء الباقي لمدة شهرين بمعدل 6%.
- 2 - يحرر عثمان لأمر محمود سنداً بالباقي لمدة شهرين.
- 3 - بتاريخ استحقاق السند الجديد سدد عثمان قيمة السند نقداً.

المطلوب:

تسجيل العمليات السابقة في يومية عثمان ومحمود.

المسألة (12) - في 1 / 1 اشترى عصام من عزيز بضاعة بمبلغ 2000 ل.س.

في 2 منه سحب عزيز على عصام كمبيالة بالمبلغ تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر، قبلها عصام في اليوم نفسه.

في 4 منه اشترى عزيز بضاعة من عرفان بمبلغ 2000 ل.س وحول له كمبيالة عصام.

في 17 منه أرسل عرفان الكمبيالة إلى المصرف لخصمها، فخصمها له المصرف بمعدل 6% سنوياً، وعمولة تحصيل وأخبره بذلك في اليوم نفسه.

وفي ميعاد الاستحقاق قدم المصرف الكمبيالة إلى عصام فامتنع عن الدفع، فعمل عليه المصرف بروتستو عدم دفع كلفه 15 ل.س دفعها المصرف وسجل المبلغ مع المصاريف على حساب عرفان وأبلغه ذلك.

في 2000/4/3 اتصل عرفان بعزيز وطلب منه تسديد القيمة فأعطاه شيكاً بالمبلغ.

في 5 منه اتصل عصام بعزيز وطلب منه عدم اتخاذ إجراءات قانونية أخرى واتفقا على تسوية دفع الدين كما يلي:

1- يدفع عصام نقداً مبلغ 500 ل.س، وكذلك يدفع المصاريف وفوائد التأخير عن الجزء الباقي بمعدل 8% لمدة شهرين.

2- يحرر بالباقي سنداً جديداً.

في 6/4 سدد عصام قيمة السند بشيك على المصرف.

المطلوب:

تسجيل العمليات السابقة في يومية كل من عصام وعزيز وعرفان.

13- في 1/1 باع أسعد إلى سعيد بضاعة بمبلغ 20000 ل. على الحساب.

في 5 منه اتفق سعيد مع أسعد على أن يسدد له قيمة البضاعة بدفع مبلغ 5000 ل.س بشيك على المصرف، وأن يحرر له بالباقي ثلاثة سندات بقيمة متساوية، يستحق الأول بعد 20 يوماً والثاني بعد 40 يوماً والثالث بعد 100

يوم.

في 7 منه اشترى أسعد بضاعة من سامر بمبلغ 5000 ل. على الحساب.
في 15 منه حول أسعد سند سعيد الأول لأمر سامر سداداً لقيمة البضاعة المشتراة منه وأرسل السند الثاني للمصرف لتحصيله والسند الثالث لخصمه لدى المصرف.

في 16 منه تلقى أسعد إشعاراً من المصرف تبين منه أن المصرف خصم السند الثالث بمعدل 6% وعمولة تحصيل 1% ولمدة 90 يوماً.

في 16/2 تلقى أسعد إشعاراً من المصرف تبين منه أن المصرف خصم السند الثاني وسجل القيمة بالحساب الجاري بعد احتساب عمولة تحصيل 1% .

- بتاريخ استحقاق السند الثالث والمخصوم لدى المصرف، طلب المصرف من سعيد أن يدفع قيمة السند فرفض، فعمل المصرف احتجاجاً بعدم الدفع كلفه 25ل.س وسجل القيمة على حساب أسعد وأبلغه بذلك.

في 17/4/2000 اتصل سعيد بأسعد واتفقا على تسوية موضوع السند المرفوض كما يلي:

يدفع سعيد مبلغ 3000ل.س نقداً بالإضافة إلى مصاريف الاحتجاج وفوائد تأخير الجزء الباقي بمعدل 6% لمدة شهرين ويحرر بالباقي سنداً جديداً.

المطلوب:

- 1 - تسجيل العمليات السابقة في يومية التاجر أسعد.
- 2 - بيان تاريخ استحقاق السند الثالث الذي خصم لدى المصرف.
- 14- قام التاجر حسن بالأعمال الآتية خلال شهر كانون الثاني لعام 2000:
في 1/1 بدأ عمله التجاري بأن وضع في الصندوق 8000 ل.س وفي المصرف 5000ل.س، وقدم بضاعة بمبلغ 2000 ل.س.

في 2 منه اشترى من سامي بضاعة بمبلغ 3500 ل.س ودفع إليه 1000 ل.س نقداً و 1000 ل.س بشيك على المصرف.

في 6 منه باع بضاعة إلى فاضل بمبلغ 4000 ل.س وقبض من ثمنها 2500 ل.س بشيك على المصرف.

في 10 منه اشترى بضاعة من علي بمبلغ 3500 ل.س سدد قيمتها بشيك على المصرف.

في 15 منه قبض إيراد العقار الذي يملكه عن شهرين بمعدل 150 ل.س شهرياً أودعه في المصرف.

في 18 منه باع إلى سعيد بضاعة بمبلغ 3000 ل.س وقبض منه 2000 ل.س بشيك أودعه في المصرف.

في 20 منه أودع في حساب إيداع مبلغ 2000 ل.س نقداً بفائدة 6%.

في 25 منه قبض من إيراد الأوراق المالية مبلغ 100 ل.س أودعه في المصرف.

في 27 منه باع سيارة قديمة بمبلغ 800 ل.س وقبض القيمة بشيك على المصرف.

في 28 منه اشترى سيارة جديدة بمبلغ 1800 ل.س ودفع القيمة بشيك على المصرف.

في 29 منه سحب من المصرف مبلغ 200 ل.س أودعها في الصندوق.

في 30 منه أعلم المصرف حسن أن فوائد الحساب لصالحه تبلغ 150 ل.س.

في 31 منه سحب لمصاريفه الخاصة مبلغ 1000 ل.س بشيك على المصرف.

المطلوب:

1 - إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية حسن.

2 - تصوير حساب المصرف وحساب الإيداع.

15- في 1/1 اشترى أحمد من محمود بضاعة بمبلغ 2000 ل.س.

في 1/3 سحب محمود كمبيالة بالقيمة تستحق بعد شهرين وقبلت في تاريخه.

في 1/5 أرسل محمود الكمبيالة إلى المصرف لخصمها.

في 1/7 وصل إليه إشعار من المصرف بأن مصاريف الخصم بلغت 15 ل.س.

في 2/28 أخطر أحمد محموداً بعدم قدرته على سداد قيمة الكمبيالة بالكامل وعرض أن يدفع نقداً 900 ل.س. واتفق على سداد الباقي مع الفوائد، وقد قبل محمود ذلك واستلم المبلغ 900 ل.س نقداً.

في 3/1 اتفق الطرفان على احتساب 8% فوائد لمدة 3 أشهر من تاريخ استحقاق الكمبيالة الأولى على المبلغ الباقي، ثم قبل أحمد كمبيالة بالباقي مضافاً إليها الفائدة.

في تاريخه سدد محمود إلى المصرف القيمة نقداً.

والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في يومي أحمد ومحمود.

16- في 1/1 باع سامر إلى شادي بضاعة بمبلغ 3000 ل.س بالشروط التالية:

1 - يحتسب خصم تجاري بواقع 2% من قيمة البضاعة التي تسلم بمحل البائع.

2 - يكون الدفع كالاتي:

أ - نصف المطلوب نقداً لمدة أسبوع من تاريخ شحن البضاعة.

ب - أن يقبل المشتري كمبيالتين الأولى بمبلغ 1000 ل.س تستحق الدفع في أول شباط، والثانية بالباقي وتستحق في أول آذار. وفي 2 كانون الثاني شحن

سامر البضاعة إلى شادي وكلفه ذلك 25ل.س دفعها سامر نقداً، وأضافها على حساب شادي، ثم أرسل إليه مستندات الشحن والفاتورة.

وفي 4 كانون الثاني حصل سامر نصف المطلوب له بشيك.

وفي التاريخ نفسه سحب سامر على شادي الكمبيالتين المتفق عليهما فقباهما الأخير وقد دفعت الكمبيالة الأولى في ميعادها بشيك أما الكمبيالة الثانية فلم يتمكن شادي من دفعها، واتفق مع سامر على دفع نصف قيمتها بشيك، كما اتفقا على احتساب فوائد لمدة شهرين بمعدل 8% ثم حرر شادي شيكا بالباقي مع الفوائد وأرسله إلى سامر.

وعند الاستحقاق سدد شادي تعهده بشيك.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في يومية كل من سامر وشادي.

17- فيما يلي بيان بالعمليات التي تمت خلال شهر آذار 2000 في منشأة ممدوح التجارية:

في 3/1 تم شراء بضاعة من حامد بمبلغ 1200ل.س بخصم تجاري 5%.

في 3/3 تم بيع بضاعة إلى محمود بمبلغ 800ل.س بخصم تجاري 1% وبخصم نقدي 3% إذا تم السداد خلال 15 يوماً.

في 3/7 تم بيع بضاعة إلى ماهر بمبلغ 1400ل.س بخصم نقدي 2% إذا تم السداد خلال أسبوع.

في 3/9 رد من البضاعة المشتراة من حامد ما قيمته 200ل.س لمخالفتها للمواصفات.

في 3/11 رد محمود من البضاعة المباعة ما قيمته 150ل.س لمخالفتها للمواصفات.

في 3/12 اكتشف ماهر وجود تلف بجزء من البضاعة المباعة إليه وقد تم الاتفاق على عدم ردها مقابل السماح بمبلغ 70ل.س.

في 3/15 تم سداد المستحق لحامد بشيك.

في 3/17 سدد محمود المستحق عليه نقداً.

في 3/19 تم بيع بضاعة إلى حسن بمبلغ 5000ل.س على الحساب وقد حصل على خصم كمية قدره 100ل.س.

في 3/21 سحبت المنشأة كمبيالة على حسن لأمرها وقد قبلها في اليوم نفسه.

في 3/23 خصمت المنشأة الكمبيالة لدى المصرف وبلغت مصروفات الخصم 5ل.س قيدها المصرف على حساب المنشأة.

في 3/25 اشترى أثاثاً من شركة الأثاث المكتبية بمبلغ 600ل.س وحرر سنداً أذنياً بالمبلغ يستحق بعد ثلاثة شهور.

في 3/29 بيعت بضاعة إلى حازم بمبلغ 300ل.س دفع منها 100ل.س نقداً وقبول كمبيالة مسحوبة لأمره تستحق بعد شهرين.

والمطلوب:

1 - إثبات العمليات السابقة في يومية منشأة ممدوح التجارية.

2 - ترحيل القيود إلى الحسابات الخاصة بدفتر الأستاذ واستخراج الأرصدة.

18- في 1/1 كان رصيد حساب أوراق القبض في دفاتر التاجر كريم مديناً بمبلغ 7500ل.س تستحق بتواريخ مختلفة.

في 5 منه باع بضاعة إلى سليم بمبلغ 3000ل.س على الحساب.

في 6 منه سحب كريم كمبيالة على سليم بالمبلغ تستحق بعد شهرين من تاريخه.
في 15 منه احتاج كريم إلى نقود فأودع برسم التأمين لدى المصرف بعض الأوراق قيمتها الاسمية 5000ل.س لعقد قرض يعادل 80% من قيمة الأوراق لمدة ثلاثة أشهر بفائدة 6% سنوياً اقتطعها المصرف سلفاً من أصل القرض.

في 20 منه أرسل كمبيالة تستحق في 5/20 مسحوبة على أيمن قيمتها 500ل.س لخصمها، فخصمها المصرف بتاريخه وسجل له الصافي في حسابه الجاري، م.أجيو البالغة 11ل.س.

في 31 منه استحققت ورقة من الأوراق المودعة برسم التأمين لدى المصرف قيمتها الاسمية 500ل.س رفض المسحوب عليه سعيد دفعها، لذا ردها المصرف إلى كريم حيث أعطاه كمبيالة أخرى بالقيمة نفسها مسحوبة على بديع وذلك بدلاً عنها.

في 2/1 اتصل سعيد بالتاجر كريم واتفقا على تسوية موضوع الورقة المرفوضة بتأجيل الكمبيالة ثلاثة أشهر بفائدة 8% سنوياً، وحرر له سنداً بالقيمة مع الفائدة.

في 15 منه استحققت بعض الأوراق الموجودة لدى المصرف قيمتها الاسمية 1500ل.س حصلها المصرف وخفض بها قيمة القرض، وقد احتسب المصرف 2.5ل.س عمولة تحصيل.

بتاريخ استحقاق القرض سدد كريم ما عليه نقداً واستعاد الأوراق الباقية من المصرف.

المطلوب:

1 - تسجيل العمليات السابقة في يومية كريم.

2 - فتح حساب أوراق القبض.

19- فيما يلي ميزانية محلات عمران بتاريخ 1/1:

الأصول		الخصوم	
شهرة محل	25000	رأس المال	200000
أراضٍ ومبانٍ	50000	موردون	45000
عدد وأدوات	40000	أوراق دفع	23500
أثاث	10000		68500
	125000		
بضاعة	52000		
عملاء	25000		
أوراق القبض	15000		
أوراق مالية	35000		
	127000		
مصرف	16500		
	268500		268500

فإذا علمت أنه خلال السنة المنتهية في 12/31 تمت العمليات الآتية:

- 1 - 53500 ل.س مبيعات منها 13500 آجلة والباقي بشيكات.
- 2 - 20000 ل.س مشتريات منها 6000 بشيكات والباقي آجلة.
- 3 - تسديدات العملاء: 15000 ل.س أوراق قبض - 12000 شيكات أرسلت للمصرف.

4 - منح العملاء حسماً قدره 300 ل.س. وأعدم لدى بعض المدينين 3000 ل.س.

5 - تسديدات الموردين بموجب: 12000 أوراق دفع، 5000 أوراق قبض، 8000 شيكات على المصرف.

6 - بلغ الحسم المكتسب من الموردين مبلغ 1500 ل.س.

7 - كانت مدفوعات المحل بشيكات على المصرف كما يلي:

2000 إيجار - 2500 رواتب - 500 نقل مشتريات - 420 نقل مبيعات - 300 رسوم جمركية - 1700 مصاريف عامة.

8 - خصم المحل كمبيالات قيمتها الاسمية 5000 ل.س. وتحمل لقاء ذلك آجيو 300 ل.س.

9 - بلغت المسحوبات الشخصية مبلغ 14000 ل.س. سحبت بشيكات.

10 - تمت زيادة رأس المال في 2000/7/1 بوضع مبلغ 50000 ل.س.

المطلوب:

1- وضع الحسابات التالية: مصرف - زبائن - موردين - أوراق دفع - أوراق قبض.

2- تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة في 2000./12/31

20- ظهرت الأرصدة التالية في 2001/12/31 والعائدة لمحلات عصام في تجارة الموبيليا:

أوراق مالية 32000 - مصرف 82000 - أوراق دفع 20000 - بضائع 35000 - دائنون 50000 - خسارة صافية 5000 - زبائن 31000 - أوراق قبض 15000 - رأس المال 130000.

وقد قام خلال النصف الأول من عام 2000 بالأعمال التالية:

في 2000/1/5 سدد للدائنين نصف ما لهم بشيك.

في 7 منه اشترى بشيك قيمة محل التاجر سليم والذي يتألف مما يلي: آلات وتجهيزات 5000 - ودائع وتأمينات 8500 - عناصر معنوية 20000 - علامات فارقة 5000 - بضاعة في المخزن 15000.

في 8 منه باع بضاعة بمبلغ 25000 ل.س نقداً ودفع مصاريف نقل على عاتقه 500 ل.س بشيك.

في 9 منه باع بضاعة على الحساب إلى سليم بمبلغ 10000 ل.س بخصم نقدي 1% للدفع خلال أسبوع.

في 12 منه تلقى إشعاراً من مصرف يتضمن دفع قسط تأمين ضد الحريق للمحل التجاري حيث خصم المبلغ من حسابه الجاري لديه بمبلغ 600 ل.س وتم تحويل 1500 ل.س لحسابه الجاري لقاء تحقيق أرباح أسهم وسندات.

في 15 منه دفع سليم ربع قيمة البضاعة بشيك للاستفادة من شرط الحسم وانفقاً على تحرير كمبيالة بالباقي للدفع بعد 120 يوماً من تاريخه.

في 3/18 اشترى بضاعة من التاجر أحمد بمبلغ 8500 ل.س نقداً.

في 25 منه اشترى بضاعة على الحساب من التاجر مروان بمبلغ 10000 ل.س واتفق معه على دفع مبلغ 2500 ل.س بشيك فوراً وتظهير كمبيالة سليم لأمره سداداً لباقي القيمة.

في 5/30 بلغ إجمالي المصاريف الإدارية المختلفة 3000 ل.س دفعت بشيك وإن مجموع ما أعاده العملاء من بضائع خلال الفترة بلغ 2000 ل.س.

في 6/30 سدد للدائنين نصف ما لهم بشيك كما سدد الزبائن نصف ما عليهم نقداً.

المطلوب:

- 1 - تسجيل قيود اليومية للعمليات السابقة في يومية عصام.
 - 2 - بيان تاريخ استحقاق الكمبيالة المسحوبة على سليم.
 - 3 - إعداد حساب المتاجرة مبيناً فيه الربح أو الخسارة التجارية عن المدة المنتهية في 6/30
 - 4 - إعداد الميزانية الختامية كما تظهر في 6/30 (الحسابات غير مطلوبة)
- علماً بأن البضاعة الباقية في المخازن قدرت بمبلغ 4000 ل.س.

الفصل السابع

إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر

(Preparing Financial Statements and Closing Records)

أهداف الفصل

بعد دراسة هذا الفصل ستكون قادراً على:

■ بيان القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي تحكم إعداد القوائم المالية

■ دراسة طرائق تصحيح الأخطاء المحاسبية في دفاتر المشروع
■ فهم مضمون مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومقارنته مع الأساس النقدي
■ إعداد قيود التسويات الجردية التي تعد في نهاية الفترة المالية.
■ إعداد قيود التسويات الجردية للمستحقات المتعلقة بالمصاريف و الإيرادات

التي تخص الفترة المحاسبية و تبويبها في الميزانية الختامية.
■ إعداد قيود التسويات الجردية للمقدمات المتعلقة بالمصاريف و الإيرادات

التي تخص الفترة المحاسبية و تبويبها في الميزانية الختامية.
■ إعداد قيود الإقفال في نهاية السنة المالية.

القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي تحكم إعداد القوائم المالية:

نشأت وتطورت المحاسبة كفرع من العلوم الاجتماعية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات في تنظيم معاملاتهم المالية وعملياتهم الاقتصادية الناجمة عن تبادل السلع وتقديم الخدمات. وتقوم المحاسبة على مبادئ ومفاهيم وأسس تتمثل في مجموعة من النظريات والقواعد والأحكام التي تبحث في الحقائق التي يتضمنها النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل طرق تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض النتائج للمنشأة بصورة تعكس مركزها المالي بشكل عادل، وإعطاء التفسيرات الكافية للمعلومات والبيانات التي تشملها القوائم المالية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

ويمكن تعريف المبادئ بشكل عام، على أنها قوانين أساسية، أو تعاليم، أو فروض مشتقة من دراسة صفات الطبيعة، أو نتيجة الاتفاق بين مجموعة مختصة من الأفراد والمنظمات. وتساعد مبادئ ومعايير المحاسبة الدولية المحاسبون كونها المرشد للقيام بإجراء أو عمل معين، أو تطبيق قاعدة متفق عليها أو ممارسة معينة. وقد تكونت العديد من اللجان والمجالس العلمية في في العديد من دول العالم وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد الدولي للمحاسبين التي قامت بإنشاء وتعريف وتصنيف هذه المبادئ والمعايير التي على أساسها يبدي المدققين آراءهم المهنية بالنسبة لعدالة القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماً، التي يذكرها المدقق في تقريره. والمبادئ المحاسبية ليست ثابتة كونها تستجيب للظروف والأحوال المتغيرة في عالم الاقتصاد والأعمال التجارية. وكما أشارت الدراسات إلى أن المبادئ المحاسبية لا يمكن اكتشافها، لأنها توجد وتتطور وتبرر بالبدئية والحدس والإلزام والقبول العام. فعالم الأعمال يتأثر بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتطورات والتحسينات التكنولوجية،

وانتشار المعرفة، ومن أجل ذلك، يجب أن تتغير المبادئ المحاسبية وتتطور في بعض الأحيان لتخدم وتلبي الاحتياجات والمتطلبات الجديدة لمستخدمي البيانات والقوائم المالية.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول بأن المبادئ المحاسبية يتم قبولها واعتمادها من قبل الممارسين والمختصين بمهنة المحاسبة، وذلك على أساس توافر الخصائص الأساسية لهذه المبادئ وهي المنفعة، والملائمة، وقابلية الاعتماد عليها (الموثوقية)، والمنفعة اكبر من التكلفة. وسوف يتم شرح كل من الفروض المحاسبية، والمبادئ المحاسبية، والقيود أو المحددات.

أولاً: الفروض المحاسبية: (Accounting Assumptions)

تمثل الفروض المحاسبية الأساسيات أو حجر الزاوية في اشتقاق المبادئ المحاسبية. ويمكن اعتبارها اشمل وأعم من المبادئ المحاسبية فهي مسلمات وبدهييات لأغراض إعداد التقارير المالية. كما تمثل حالة مفترضة لا داعي لإثبات صحتها حيث أنها تتعلق بالفروض المشتقة من الأهداف العامة والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السياسية التي تعمل في إطارها المنشأة الاقتصادية. ومن أهم خصائص الفروض المحاسبية:

أ- كونها واسعة في طبيعتها، وعادة ما تزود أساساً يمكن الاعتماد عليه في الاستدلال بالنسبة للافتراضات أو الفروض الأخرى.

ب- إنها بمثابة افتراضات تثبت نفسها بنفسها وهي تشكل النظام المحاسبي وتتصل به مباشرة.

ت- صحيحة وسارية المفعول.

ث- لا يوجد تعارض فيما بين الفروض المحاسبية.

وتتضمن الفروض المحاسبية الأساسية والتي تتعلق بالهيكل المحاسبي أربعة فروض وهي:

1- استقلالية الوحدة الاقتصادية (أي هناك شخصية معنوية للمنشأة عن ملكها ولكن من الناحية القانونية هناك مسؤولية مباشرة لمالك المنشأة أما الغير والدائنين)

2- استمرارية الوحدة الاقتصادية (إن المنشأة مستمرة في أعمالها العادية إلى وقت غير محدد ما لم دليل عكس ذلك).

3- النقود كوحدة للقياس (بحيث يتم تسجيل جميع عمليات المنشأة ذات الأثر المالي على أساس النقود لأهداف القياس والمقارنة بشكل دوري. وبالتالي يتم تجاهل أثر التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد).

4- الفترة المحاسبية (تقديم معلومات محاسبية ومالية حول الأنشطة الاقتصادية للمنشأة وذلك عن فترات زمنية قصيرة نسبياً عادة ما تكون سنة واحدة).

ثانياً: المبادئ المحاسبية

ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والبيانات المالية ، وتعتبر المبادئ المحاسبية إرشادات توجيهية عامة لما يجب أن يتبعه المحاسب في ظرف أو موقف معين، وتتصف بالشمول و الملائمة و بالقابلية للاستخدام في معظم المشروعات والوحدات الاقتصادية. و يجري تعديل المبادئ المحاسبية وتنقيحها لتنماشى وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بتطبيقها واستخدامها . وتتضمن المبادئ المحاسبية :

1- مبدأ التكلفة التاريخية

2- مبدأ الاعتراف بالإيراد

3- مبدأ المقابلة

4- مبدأ الإفصاح التام

و في ما يلي شرحاً مبسطاً لهذه المبادئ الأربعة :

1 - مبدأ التكلفة التاريخية: Historical Cost

بموجب هذا المبدأ فإن التكلفة هي أفضل أساس لتقويم موجودات المنشأة و تتضمن التكلفة جميع النفقات و المصروفات التي تكبدتها المنشأة في الحصول على الأصل (مثل مصاريف نقل، و شحن، و تأمين، و جمارك و مصروفات التركيب و الإشراف و التجارب) و حتى أصبح جاهزاً للاستعمال. و بذلك فهي تشمل ثمن الشراء بالإضافة إلى جميع مصروفات الشراء من عمولة. و هناك اتفاق عام بين مستخدمي و معدي القوائم المالية على أهمية و ضرورة استخدام التكلفة التاريخية أساساً لقياس عناصر القوائم المالية. و تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها و موضوعيتها، و ذلك لأن الأسعار محددة و معروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، و هي غير قابلة للجدل أو التغير، كما أنها واقعية لتوافر المستندات و الوثائق المؤيدة لها. و من هنا تكون البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة و لها أساس حقيقي و موضوعي قابل للصحة و التحقق، و غير خاضعة للحكم الشخصي .

2- مبدأ الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition

يعتبر الإيراد المقياس المحاسبي للأصول المستلمة من بيع السلع و تقديم الخدمات للغير، و يقاس بالنقدية أو ما يعادلها من قيمة الشيء المستلم مقابل السلع و الخدمات المباعة. و يؤدي الإيراد إلى زيادة في أصول أو موجودات المنشأة أو يؤدي إلى نقص في الالتزامات للغير أو الاثنين معاً و ذلك نتيجة بيع السلع

أو تقديم الخدمات. والقاعدة العامة أن يعترف بالإيراد عند نقطة البيع (التسليم). وقد يعترف به عند استلام الثمن أو عند الإنتاج أو بعد نقطة البيع. وهناك شرطان للاعتراف بالإيراد (1) أن يكون قد تحقق أو قابلاً للتحقق (2) أن يكون قد اكتسب. و الاعتراف بالإيراد يتمثل بعملية إثبات المعاملات في السجلات المحاسبية و القوائم المالية. و يتم اكتساب الإيراد في حالة توافر شرطين هما:

- 1- تقديم الخدمات أو تسليم المبيعات
- 2- وجود عملية مبادلة حقيقية بين المنشأة و الغير

3 - مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات (Matching) :

برزت الحاجة إلى مقابلة المصروفات بالإيرادات من فكرة تقسيم حياة المشروع إلى فترات محاسبية متساوية (فرض الفترة المحاسبية)، و ضرورة تحديد نتائج الأعمال في كل من هذه الفترات . ويتم تحديد الربح أو الخسارة من عمليات المنشأة من خلال اقتطاع جميع المصاريف التي تخص الإيراد و هي تلك التي تمثل بدرجة واضحة و معقولة استثماراً في موارد و خدمات أحدثت أثناء عملية تحقيق الإيراد. وينص هذا المبدأ على قيام المحاسب بإثبات الإيرادات ممثلة عادة بثمن مبيعات البضاعة أو الخدمات المقدمة للغير مع المصاريف الممثلة بتكلفة البضاعة المباعة أو الخدمات خلال فترة زمنية معينة للتوصل إلى قياس أداء صحيح لأعمال المنشأة المتمثل بالربح أو الخسارة.

4- مبدأ الإفصاح التام Full Disclosure

من الأهداف الرئيسية للمحاسبة عرض فني للمعلومات المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً بهدف خدمة متخذي القرارات. وهذا يتطلب

الإفصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة. ويقصد بالإفصاح التام أن المعلومات المعروضة تشمل كل شيء يريد مستخدم البيانات المالية تساعده في الوصول إلى استنتاجات مناسبة دون حذف أو إخفاء أي شيء جوهري. إضافة إلى الإفصاح عن جميع العمليات الأخرى التي يكون لها تأثير غير عادي على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

طرائق التصحيح الأخطاء

عادة ما تكون الأخطاء المحاسبية ناتجة عما يلي:

- 1- ترحيل مبلغ مدين في خانة الدائن أو العكس.
 - 2- أخطاء الحذف لعملية من العمليات المالية.
 - 3- أخطاء حسابية عند تحديد أرصدة الحسابات كإضافة صفر إلى إحدى فئات الأرقام أو حذفه.
 - 4- أخطاء فنية ناجمة عن جهل المحاسب كأن يسجل المحاسب قبضاً من المدينين في الطرف الدائن من حساب الدائنين.
 - 5- إثبات رصيد مدين في خانة الدائن بميزان المراجعة أو العكس.
 - 6- أخطاء كتابية عند نقل أرصدة الحسابات إلى ميزان المراجعة.
 - 7- الخطأ عند جمع ميزان المراجعة.
- ولكن لا بد من الانتباه إلى أن توازن ميزان المراجعة لا يبرهن بشكل قاطع على صحة تسجيل العمليات وفق مراحل الدورة المحاسبية كافة. فمثلاً إذا سجل المحاسب شراء آلات نقداً، ضمن حساب السيارات فإن التوازن يتحقق لأن كلا الحسابين ينتميان إلى الفئة نفسها من الأصول الثابتة (السيارات والآلات) ويبقى ميزان المراجعة متوازناً ولا يشير إلى وجود أخطاء. إن وجود مثل تلك المحددات على موازين المراجعة لا يعني أن إعداد ميزان المراجعة بالمنظمات غير مفيد،

إنه بالحقيقة أداة مهمة من أدوات الرقابة في المنظمة.
إن اكتشاف الأخطاء في موازين المراجعة يعتمد على خبرة المحاسب ومهاراته
ولكن هناك بعض الدلائل على السرعة في اكتشاف الأخطاء في موازين المراجعة
أهمها مثلاً:

تحديد الفرق بين طرفي ميزان المراجعة ومحاولة معرفة فيما إذا كان يقبل القسمة
على (9) فقد يكون الخطأ بكتابة المبلغ بطريقة عكسية أو أن يكون الفرق سجل
بجانب معاكس للجانب الصحيح بالميزان كوضع مبلغ الإيجار البالغ 500 ل.س
في الجانب الدائن بدلاً من الجانب المدين حيث سيؤدي هذا الفرق إلى ضعف هذا
المبلغ 1000 ل.س ضمن مجموع الطرف الدائن. لذلك لا بد من البحث عن أي
مبلغ يعادل 500 ل.س والتأكد من صحة تسجيله بإحدى خانتتي الميزان . وإذا لم
تنجح المحاولات السابقة فلا بد من تتبع كل عمليات الترحيل من دفتر اليومية إلى
الحسابات في دفتر الأستاذ وذلك بوضع علامة (صح) على كل مبلغ تم التحقق
منه في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ. بعد الانتهاء من ذلك تراجع المبالغ التي لم
يوضع علامة (صح) عليها ويجب التركيز على الخطأ في المبلغ أو الإثبات في
الجانب المعاكس بالميزان كما ذكرنا أعلاه.

ولا بد من الإشارة إلى أن استخدام الحاسوب يجعل مسألة الأخطاء أقل أهمية.
إغفال تسجيل عملية ما بدفتر اليومية العامة، أو إغفال ترحيلها إلى دفتر الأستاذ
العام كلها أو طرف واحد منها فقط.

ب- بسبب عدم الإلمام بالمبادئ العلمية المحاسبية (GAAP) وهذه الأخطاء
تسمى الأخطاء الفنية.

2 - من حيث مكان وقوعها: تبوب الأخطاء إلى:

أ - أخطاء في مرحلة التسجيل في دفتر اليومية العامة أو المساعدة.

ب - أخطاء في مرحلة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام والمساعد.

ج - أخطاء في مرحلة ترصيد الحسابات.

د - أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة نفسه.

3 - ومن حيث توقيت اكتشافها: تبويب الأخطاء إلى:

أ - أخطاء تكتشف خلال السنة المالية نفسها التي تحدث فيها وقبل إعداد ميزان المراجعة.

ب - أخطاء تكتشف خلال السنة المالية نفسها التي وقعت فيها وبعد إعداد ميزان المراجعة.

وهذه الأخطاء تكون من الأخطاء المتكافئة التي لا يكتشفها ميزان المراجعة.

ج - أخطاء تكتشف بعد انتهاء السنة المالية التي وقعت فيها. وتعرف عادة بأخطاء سنوات سابقة.

(الحذف أو الارتكاب) التي تقع في مرحلة التسجيل بدفتر اليومية، وقد تؤثر هذه الأخطاء في توازن ميزان المراجعة وقد لا تؤثر. كما يمكن إجراء التصحيح وفق إحدى الطريقتين: الطريقة المختصرة والطريقة المطولة. فالطريقة المختصرة تتم من خلال تصحيح القيد أو أحد طرفي القيد المسجل خطأ. أما الطريقة المطولة فتتم من خلال اتباع إجراءات أطول تتمثل بإلغاء القيد المسجل خطأ (سابقاً) بالكامل ثم إعداد قيد صحيح من جديد. والأمثلة التالية توضح اتباع أي من الطريقتين في مشاريع الأعمال.

مثال 1:

قدم أحمد خدمات على الحساب إلى عثمان بمبلغ 5100 ل.س فاخطأ المحاسب وسجل العملية كما يلي:

1500	من ح/المدينين (عثمان)	
1500	إلى ح/الإيرادات	

ولتصحيح هذا الخطأ يمكن أن نتبع الطريقة المطولة حيث نثبت قيداً عكسياً لإلغاء القيد الخطأ أولاً، ثم نثبت القيد الصحيح بعد ذلك كالآتي:

1500	من ح/الإيرادات	1500	إلى ح/المدينين (عثمان)
5100	من ح/المدينين (عثمان)	5100	إلى ح/الإيرادات
	إثبات القيد الصحيح		إلغاء القيد المسجل خطأ

أو أن نتبع الطريقة المختصرة فنقوم بإثبات الفرق فقط كما يلي:

$$(\text{الفرق} = 1500 - 5100 = 3600)$$

3600	من ح/المدينين (عثمان)	3600	إلى ح/الإيرادات
	تصحيح القيد الخطأ رقم ...		

مثال 2: لنفرض أن أحمد باع بضاعة بمبلغ 5000 ل.س نقداً وقام المحاسب وسجل العملية كما يلي:

5000	من ح/الصندوق	500	إلى ح/المبيعات
------	--------------	-----	----------------

ولتصحيح هذا القيد يمكن إتباع الطريقة المختصرة كما يلي:

-	من ح/الصندوق	4500	إلى ح/المبيعات
---	--------------	------	----------------

ويفضل عدم استخدام القيد الأبتري لأنه يخالف ما يجب إثباته في دفتر اليومية فيما يتعلق بتوازن كل صفحة من صفحاته.

مثال 3:

قام عصام في 2009/5/1 بإجراء إصلاح شامل للسيارات بمبلغ 500 ل.س بشيك وقد تم تسجيل هذه العملية كالآتي:

500	من ح/المصرف	2000/5/1
500	إلى ح/مصاريف صيانة دفع مصاريف إصلاح بشيك	

التصحيح بالطريقة المطولة:

500	من ح/مصاريف الصيانة	2000/5/1
500	إلى ح/المصرف إلغاء القيد الخطأ رقم ...	

500	من ح/ مصاريف الصيانة	2000/5/1
500	إلى ح/المصرف إثبات القيد الصحيح	

التصحيح بالطريقة المختصرة:

1000	ح/ مصاريف الصيانة	2000/5/1
1000	إلى ح/المصرف تصحيح الخطأ في القيد المسجل بتاريخ ...	

مثال 4:

في 2000/1/1 اشترى أحمد أثاثاً ومفروشات للمكتب بقيمة 2000 ل.س نقداً،
فقام المحاسب بتسجيل العملية كما يلي:

2000	2000	من ح/المصروفات إلى ح/الصندوق شراء أثاث نقداً	2000/1/1
------	------	--	----------

- التصحيح بالطريقة المطولة:

2000	2000	من ح/الصندوق إلى ح/ المصروفات إلغاء القيد الخطأ	2000/1/1
------	------	---	----------

2000	2000	من ح/الأثاث والمفروشات إلى ح/الصندوق إثبات القيد الصحيح	2000/1/1
------	------	---	----------

التصحيح بالطريقة المختصرة:

2000	2000	من ح/الأثاث والمفروشات إلى ح/ المصروفات تصحيح الخطأ في القيد بتاريخ..	2000/1/1
------	------	---	----------

أنواع قيود التسوية وأساس الاستحقاق المحاسبي

تعد قائمة الدخل الوسيلة التي يمكن من خلالها مقابلة الإيرادات المتعلقة
بالفترة المالية مع المصروفات المتعلقة في الفترة نفسها وذلك من أجل الوصول

إلى نتيجة عمليات المشروع عن الفترة المالية، وبالتالي فإن نتيجة الأعمال لها تأثير في حقوق الملكية والذي يظهر بدوره في الميزانية العمومية. فإذا كانت أرصدة الحسابات المحملة على قائمة الدخل سواء تلك المتعلقة بالإيرادات أم بالمصروفات لا تأخذ بالحسبان مبدأ الاستحقاق هذا يعني أن نتيجة الأعمال التي يمكن التوصل إليها من خلال قائمة الدخل مضللة وبالتالي فإن الميزانية العمومية لن تكون قادرة على تصوير الوضع المالي للمشروع بصورة عادلة.

ومن هنا تكمن أهمية قيود التسوية والتي هي قيود يومية تسجل في دفتر اليومية بتاريخ إعداد القوائم المالية، حيث تهدف هذه القيود إلى الوصول إلى أرصدة الحسابات الصحيحة بالإيرادات والمصروفات وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومن ثم التأكد من صحة أرصدة الحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم.

وتؤكد المحاسبة على أساس الاستحقاق من أجل قياس صحيح لأداء المنشأة خلال فترة زمنية معينة، ويتم ذلك من خلال ربط الإيراد المتحقق للفترة المعنية مع المصروف المرتبط بالإيراد ولذات الفترة. وبالمقارنة مع الأساس النقدي فإن المحاسبة على أساس الاستحقاق تعطي مؤشرات أفضل للأداء مقارنة مع المعلومات الناتجة عن الأساس النقدي (أي المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة). ونتيجة لذلك، هناك العديد من حسابات المصاريف والإيرادات التي تحتاج إلى تعديل وتسوية وذلك تنفيذاً لمبدأ مقابلة المصاريف مع الإيرادات وتحميل كل فترة مالية بما يخصها من المصاريف والإيرادات وإتمام إجراء المقابلة السليمة بين إيرادات ومصاريف كل فترة مالية على حدة. ولتحقيق ذلك يتم إعداد قيود التسوية في نهاية الفترة المالية سواء للحسابات المؤجلة (حسابات للمصاريف المدفوعة مقدماً) وحسابات الإيرادات المقبوضة مقدماً) أو للحسابات المستحقة (حسابات للمصاريف المستحقة الدفع والحسابات للإيرادات المستحقة القبض).

ويمكن تقسيم قيود التسوية ما ذكر أعلاه إلى أربعة أنواع على النحو التالي:

1- تسويات حسابات المصروفات المدفوعة مقدماً (كأصل) بتحويلها إلى حساب مصروف: يحول تكلفة الأصل إلى مصاريف نتيجة استعمال الأصل ومرور الزمن، فمثلاً: إن تكلفة عقد تأمين 3000 ليرة سوري ومدته ثلاث سنوات مدفوع مقدماً، فإن هذا المبلغ سوف يوزع كمصروف على مدار ثلاث سنوات حيث يتم تحميل كل سنة بثلث المبلغ في نهايتها أي بمبلغ 1000 ليرة سوري سنوياً.

2- تسويات الإيرادات مستحقة القبض (أصل) بتحويلها إلى حساب إيراد: يتم بموجب هذه التسويات تسجيل الإيرادات المكتسبة التي تخص الفترة المحاسبية والتي لم تقبض بعد كإيرادات للفترة ويطلق عليها إيرادات مستحقة القبض. مثال ذلك إيراد الفائدة مستحقة القبض على وديعة للمنشأة لدى البنك والتي اكتسبت ولم تقبض بعد، فيظهر إيراد الفائدة المكتسب ضمن إيرادات المنشأة.

3- تسويات المصروفات مستحقة الدفع (التزام للغير): يتم بموجب هذه التسويات تسجيل التزام مستحق الدفع بالنسبة لمصاريف تم الاستفادة من خدماتها، مثال ذلك: الرواتب والأجور المستحقة للعمل والموظفين عن أعمال وخدمات قدمت للمنشأة ولكنها لم تدفع بعد حتى نهاية الفترة المحاسبية.

4- تسويات الإيرادات المقبوضة مقدماً (التزام): يتم بموجب هذه التسويات تسجيل الإيرادات المقبوضة مقدماً والتي لم تكتسب بعد كالتزام. مثال ذلك: مبلغ الإيجار المقبوض مقدماً من شاغر العقار والذي يخص أكثر من فترة مالية واحدة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لقيود التسوية المتعلقة بالمجموعات الأربعة سابقة الذكر.

أولاً- المقدمات للمصاريف والإيرادات

1- المصروفات المدفوعة مقدماً

هي المبالغ التي دفعت مسبقاً في سبيل الحصول على السلعة والخدمات إلا أنها لم تستخدم بالكامل خلال الفترة المالية فالجزء الذي تم استخدامه خلال الفترة يعد مصروفاً أو عبئاً على الإيراد، أما الجزء الباقي فيظهر ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية، كأن يدفع المشروع مقدماً إيجار المحل أو التأمين ضد الحريق.

■ المعالجة المحاسبية للمصاريف المدفوعة مقدماً:

- تسجيل المبالغ المدفوعة مقدماً كأصل:

عند قيام المشروع بتسجيل المبالغ المدفوعة مقدماً للحصول على السلع والخدمات على فرض أنها أحد الأصول المملوكة للمشروع، لا بد في نهاية الفترة المالية من تحديد المنفعة المتحققة للمشروع نتيجة لعملية شراء ذلك الأصل.

مثال:

لنفرض أنه وبتاريخ 2005/10/01 اشترت مؤسسة نبهان وثيقة تأمين ضد الحريق لمدة سنة من تاريخه بمبلغ 1,200 ل.س. يمكن تسجيل العملية المالية على أساس أنها عملية شراء أحد الأصول بالقيود التالي:

2005/10/01	من حـ/ تأمين مدفوع مقدماً		1,200
	إلى حـ/ نقدية	1,200	
	شراء وثيقة تأمين تغطي سنة من تاريخه		

وبما أن وثيقة التأمين تم شراؤها بتاريخ 2005/10/01 فهذا يعني أن الفترة المالية المتعلقة بعام 2005 قد استفادت من خدمات التأمين لمدة ثلاثة شهور (من 10/01 حتى 12/31) وبالتالي فإن مقدار المنفعة المتحققة 300 ل.س يتم احتسابها كما يلي: $300 = 1,200 \times 12 \div 3$ ل.س.

كما أن مقدار المنفعة المتحقق هو مصروفاً للتأمين لعام 2005، ولهذا يتم إثباته بقيد التسوية المحاسبي (في نهاية السنة المالية) التالي:

2005/12/31	من حـ/ مصروفات التأمين		300
	إلى حـ/ تأمين مدفوع مقدماً	300	

وبذلك فإن الرصيد يظهر ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية، أما حساب التأمين كأحد الحسابات التي تأثر في قائمة الدخل.

تأمين مدفوع مقدماً			
إلى	من	إلى حـ/ النقدية	من حـ/ مصروف التأمين
1,200	300		
	900		
	رصيد	10/01	
	1,200		1,200

مصرف التأمين		إلى
300	إلى حـ/تأمين	300
300	مدفوع مقدماً	300
300	من حـ/ملخص الدخل ¹	

وتكون قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2005/12/31:

الإيرادات	1000	
يطرح		
المصروفات:	-300	700
مصرف التأمين		
ربح		700

أما بند التأمين المدفوع مقدماً عن الفترة التالية فيظهر في الميزانية الختامية كما يلي:

الميزانية العمومية كما هي في 2005/12/31		مطلوب
أصول متداولة		
900	تأمين مدفوع مقدماً	

- أن تسجل المبالغ المدفوعة مقدماً كمصروف:

يمكن للمشروع تسجيل المبالغ المدفوعة مقدماً للحصول على السلع والخدمات كمصاريف، وذلك لأن الهدف الأساسي من عملية الشراء الحصول على المنافع وبالتالي فإن مقدار المنافع المتحققة هي مصاريف لها تأثير في قائمة الدخل. ففي المثال السابق يمكن تسجيل عملية شراء وثيقة تأمين بالقيود التالي:

2005/10/01	من حـ/مصروف التأمين	1200
	إلى حـ/نقدية	1200

في نهاية الفترة المالية لعام 2005 لا يمكن القول إن رصيد الحساب المتعلق بمصروف التأمين هو 1200 ل.س، ذلك لأن رصيد حساب مصروف التأمين يجب أن يمثل مقدار المنافع المتحققة لعام 2005 من خدمات التأمين وبما أن مقدار المنفعة المتحققة لعام 2005 هو 300 ل.س تم احتسابه سابقاً لذلك لا يمكن القول إن حساب مصروف التأمين التي لم تحقق منها المنفعة بعد وعلى النحو التالي:

2005/12/31	من حـ/تأمين مدفوع مقدماً	900
	إلى حـ/مصروف التأمين	900

وبعد ترحيل القيود السابقة إلى الحسابات المتعلقة بها في دفتر الأستاذ نجد أن رصيد حساب التأمين المدفوع مقدماً هو 900 ل.س، ورصيد حساب مصروف التأمين هو 300 ل.س، وهي الأرصدة نفسها التي توصلنا إليها عند تسجيل المبالغ المدفوعة مقدماً كأصل.

مدين		إلى حـ / النقدية	
من حـ / تأمين مدفوع	900	إلى حـ / النقدية	1200
مقدماً	300	10/01	
رصيد			
	1200		1200

إلى حـ / التأمين		إلى حـ / مصروف	
من حـ / التأمين	900	إلى حـ / مصروف	900
رصيد مدين	900	التأمين	
	900		900

وتكون قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2005/12/31:

الإيرادات	--	
	300	
يطرح: المصروفات/ مصروف التأمين		
خسارة		(300)

إن تحقق الإيرادات المكتسبة يعني ضرورة تخفيض الالتزامات الواجبة علينا تجاه العملاء. وفي مثالنا هذا فإن مقدار الإيرادات المكتسبة 900 ل.س. تعني ضرورة تخفيض الإيراد المقبوض مقدماً بقيمة 900 ل.س، وتتم عملية التخفيض بقيد التسوية التالي:

2005/12/31	من حـ / إيراد مقبوض مقدماً	900
	إلى حـ / إيرادات مكتسبة	900

إن رصيد حساب الإيراد المقبوض مقدماً أصبح 1,500 ل. حيث يعد أحد الالتزامات الواجب على المشروع تحقيقها مستقبلاً، ولهذا يظهر ضمن الخصوم المتداولة في الميزانية العمومية، أما حساب الإيراد المكتسب فيعد أحد الحسابات المؤثرة في قائمة الدخل.

900	إلى حـ / إيراد مكتسب	2400	من حـ / النقدية
1500	رصيد دائن 12/31		
2400		2400	
		1500	رصيد دائن مدور

إيرادات	إيرادات	إيرادات
900	من حـ/ إيراد مقبوض مقدماً	900
31/12		رصيد دائن
900		900
900	رصيد دائن يظهر في ميزان	
	المراجعة قبل إقفاله في	
	قائمة الدخل	

وتكون قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2005/12/31:

الإيرادات		
إيرادات مكتسبة	900	900

إيرادات	إيرادات	إيرادات
2005/12/31		
1,500	خصوم متداولة	
	إيراد مقبوض مقدماً	

- أن يتم تسجيل المبالغ المقبوضة كإيرادات:

يمكن للمشروع أن يسجل المبالغ المقبوضة مقدماً من الآخرين كإيرادات، ذلك لأن الهدف الأساسي من عملية القبض هو تقديم الخدمات مستقبلاً للعملاء ومن ثم تحقيق الإيرادات. وفي مثالنا السابق يمكن تسجيل عملية القبض في دفاتر شركة الأمل للدعاية والإعلان بقيد اليومية التالي:

2005/04/01	من	2,400
	حـ/النقد	
	ية	
	إلى	2,400
	حـ/إيرادات	
	الدعاية	
	والإعلان	

بتاريخ 2005/12/31 لا يمكن القول أن رصيد حساب إيرادات الدعاية و الإعلان هو 2,400 ل.س ذلك لأن رصيد هذا الحساب يجب أن يمثل وبتاريخ 12/31 مقدار الإيرادات التي تم اكتسابها فقط وقدرها 900 ل.س حيث تم احتسابها سابقاً، لذلك يجب تخفيض حساب إيرادات الدعاية والإعلان بمقدار 1,500 ل.س ليصبح 900 ل.س فقط، وتتم عملية التخفيض من خلال قيد تسوية يجعل به حساب إيرادات الدعاية و الإعلان مدينياً وحساب الإيراد مقبوضاً دائئاً وكما هو مبين تالياً:

2005/12/31	من حـ/ إيراد الدعاية والإعلان		1,500
	إلى حـ/ إيراد دعائية مقبوض مقدماً	1,500	
	تخفيض حساب الإيراد بمقدار الإيراد المقبوض مقدماً		

وبعد عملية الترحيل نجد أن حسابات إيراد الدعاية والإعلان أصبح رصيده 900 ل.س حيث يمثل ذلك الرصيد الإيرادات المكتسبة فقط، وأما حساب الإيراد المقبول مقدماً فرصيده يمثل الالتزامات الواجب تقديمها إلى العميل مستقبلاً وهذه الأرصدة تطابق الأرصدة التي تم الحصول عليها سابقاً.

إيرادات الدعاية والإعلان			
1500	إلى حـ/ إيراد مقبوض مقدماً	2400	من حـ/ النقدية
900	رصيد دائن 12/31		
2400		2400	
		900	رصيد دائن مدور

إيرادات الدعاية والإعلان			
1500	رصيد دائن 12/31	1500	من حـ/ إيراد الدعاية والإعلان
1500		1500	
		1500	رصيد دائن مدور

وتكون قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2005/12/31 :

	الإيرادات خلال الفترة : إيرادات	900	900
خصوم	المعدانية اليومية كما هي في 2005/12/31		
خصوم متداولة: إيراد مقبوض مقدماً	1500		

ثانياً - المستحقات للمصاريف والإيرادات

وهي مبالغ تتعلق بالفترة الحالية، إلا أنها لم تسجل بعد، وتقسم إلى قسمين :

1- المصاريف المستحقة الدفع

وهي المبالغ التي تعدّ مصاريف أو أعباء على الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية الحالية. وبناءً على قاعدة الاستحقاق يجب حصر المصروفات وتحميلها على قائمة الدخل سواء كانت مدفوعة أو غير مدفوعة. ولنفرض أن حساب مصروف الرواتب ظهر في ميزان المراجعة بتاريخ 2005/12/31 مبلغ 6,600 ل.س، فإذا بلغت الرواتب الشهرية 600 ل.س، مع العلم أن مصروف الرواتب المتعلق بالفترة الحالية هو 7,200 ل.س طبقاً لمبدأ الاستحقاق (600×12) . وبما أن مصروف الرواتب هو أحد المصاريف التي تعدّ عبئاً على الإيراد المتعلق بالفترة المالية لذلك يجب تحميل قائمة الدخل بمصروف الرواتب المدفوعة وغير المدفوعة.

6600	من حـ/مصرف رواتب	
6600	إلى حـ/النقدية	
	الرواتب المدفوعة خلال العام	

وحتى نستطيع تحميل قائمة الدخل بمصرف الرواتب المتعلقة بالفترة المالية لأبد من تعديل حساب مصرف الرواتب بقيد تسوية ليصبح رصيد هذا الحساب هو 7,200 ل.س وذلك بالقيد التالي :

600	من حـ/رواتب	2005/12/31
600	إلى حـ / رواتب مستحقة الدفع	
	إثبات الرواتب غير المدفوعة	

وبعد إجراء عملية الترحيل نجد أن رصيد مصرف الرواتب أصبح 7,200 ل.س حيث يمثل ذلك الرصيد مصرف الرواتب المتعلقة بالفترة المالية المدفوعة وغير المدفوعة، ومن ثم يمكن عده أحد الحسابات المؤثرة في قائمة الدخل. أما بالنسبة لحساب الرواتب المستحقة الدفع فيمثل هذا الحساب أحد الالتزامات المستحقة على المشروع ولهذا يظهر في الميزانية العمومية وفي جانب الخصوم المتداولة.

مصاريف الرواتب	
إلى حـ/ نقدية	6600
إلى حـ/ رواتب مستحقة الدفع	600
رصيد مدين	7200
7200	7200
رصيد منقول	7200

مصاريف الرواتب	
من حـ/ مصروف الرواتب	600
رصيد دائن	600
600	600
رصيد منقول	600

الإيرادات	
يطرح:	
المصروفات	
مصروف الرواتب	
7200	

خصوم متداولة

600 رواتب مستحقة الدفع

2- الإيرادات مستحقة القبض

وهي المبالغ التي اكتسبت خلال الفترة إلا أنها لم تقبض ولم تسجل بعد، هذه المبالغ تمثل أحد الأصول التي سيتم استلامها فيما بعد، لإعطاء صورة عادلة عن الوضع المالي للمشروع. ولا بد من أخذ هذه المبالغ بالحسبان في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك بقيد تسوية يتم تسجيله في نهاية الفترة المالية وقبل إعداد القوائم المالية، كما هو مبين في المثال التالي:

مثال:

ظهر رصيد إيراد الخدمات في ميزان المراجعة بتاريخ 2005/12/31 في دفاتر مؤسسة الخدمات السريعة مبلغ 22,000 ل.س، فإذا علمت أن هناك خدمات تم تقديمها إلى أحد العملاء بتاريخ 12/28 بمقدار 2,500 ل.س إلا أنها لم تحصل بعد.

بما أن الخدمات تم تقديمها خلال عام 2005 فتعتبر إيرادات متعلقة بالفترة المالية الحالية حتى لو أنها لم تقبض بعد. وطبقاً لمبدأ الاستحقاق يجب حصر جميع الإيرادات المتعلقة بالفترة الحالية المقبوضة وغير المقبوضة واعتبارها

أحد الحسابات التي تؤثر على قياس الدخل وقائمة الدخل. ولأخذ تلك الإيرادات بالحسبان يتم تسجيل قيد التسوية التالي:

2005/12/31	من حـ/إيرادات مستحقة القبض (أو حـ/ العملاء)	2500
	إلى حـ/إيراد الخدمات	2500
	إثبات الإيرادات غير المقبوضة	

وبعد إجراء عملية الترحيل نجد أن رصيد حساب إيراد الخدمات أصبح 24,500 ل.س لأنه يمثل جميع الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية المقبوضة وغير المقبوضة والتي لها تأثير في قائمة الدخل، أما حساب الإيرادات المستحقة القبض فتمثل أحد الأصول المملوكة للمشروع، ولهذا يظهر ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية، وكما هو مبين تالياً:

إيراد الخدمات		
رصيد دائن	22000	
	2500	
إيراد خدمات مستحقة القبض		24500
	24500	24500
رصيد دائن أول الفترة	24500	

إيراد خدمات مستحقة القبض	
2500 إيراد الخدمات	2500 رصد يد مدين آخر الفترة
2500	2500
2500 رصيد مدين أول الفترة	

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2005/12/31	
الإيرادات	24500
إيراد الخدمات	

الميزانية العمومية كما هي في 2005/12/31	
أصول متداولة	2500
إيرادات مستحقة القبض	

قيود إقفال الإيرادات والمصروفات:

في نهاية كل سنة مالية يتم إقفال حسابات المصاريف والإيرادات في حسابات ختامية تدعى حساب الأرباح والخسائر أو حساب ملخص الدخل .
وفيما يلي طريقة إعداد قيود الإقفال للمصاريف والإيرادات في 31-12- من عام.

من حـ/أرباح وخسائر - ملخص الدخل	XXX
إلى المـ ذكورين:	
حـ/مصاريف كهرباء	XXX
حـ/مصاريف نثرية	XXX
حـ/مصرف لوازم	XXX
حـ/مصرف إيجار	XXX
حـ/مصرف رواتب	XXX
إقفال المصروفات	
من المـ ذكورين:	XXX
حـ/إيرادات خدمات	XXX
حـ/إيرادات الفوائد	
إلى حـ/أرباح وخسائر - ملخص الدخل	XXXX
إقفال الإيرادات	
من حـ/أرباح وخسائر - ملخص	XXX

الدخل		
إلى حـ/رأس المال	xxx	
من حـ/رأس المال		xxx
إلى حـ/مسحوبات	xxx	
من المذكورين		xxx
حـ/رأس المال		xxx
حـ/أوراق الدفع		xxx
حـ/الدائنون		
إلى المذكورين	xxx	
حـ/الصندوق		
حـ/المصرف		
حـ/المدينون		
حـ/أوراق القبض		
حـ/أثاث		
حـ/تجهيزات		
حـ/لوازم ومهمات		
إقفال الدفاتر		

مثال: عن ورقة العمل وإقفال الدفاتر

لدينا ميزان المراجعة التالي المأخوذ من دفاتر كأس الأمم للألبسة

الرياضية في 2008/12/31:

اسم الحساب	المدين	الدائن
نقدية	19000	
عملاء (مدينون)	25000	
مخزون أول المدة	60000	
أرض	123000	
مباني	120000	
أوراق دفع		20000
موردون (دائنون)		90000
رأس المال		150000
مسحوبات شخصية	10000	
مبيعات		571000
مردودات ومسموحات	4000	
مبيعات		
خصم نقدي مسموح به	2000	
مشتريات	300000	
مردودات ومسموحات مشتريات		2000
خصم نقدي مكتسب		1000
نقل المشتريات	13000	
مصروفات إعلان	16000	
رواتب بيعية	76000	
رواتب إدارية	60000	
مصروفات هاتف	2000	
نقل مبيعات	4000	
مجموع الميزان	834000	834000

المطلوب:

1- إعداد ورقة العمل (ورقة التسوية) على أساس أخذ ما يلي بالاعتبار:

أ- تستهلك المباني بمعدل 5% سنوياً

ب- تقدر ضرائب الدخل المستحقة عن عمليات الشركة خلال هذا العام

بـ 5000 ل.س

ج- بلغ مخزون آخر المدة وفقاً للجرد الدوري 70000 ل.س بسعر

التكلفة 75000 بسعر السوق

2- إعداد قائمة الدخل من الفترة المنتهية بتاريخ 2008/12/31

3- إعداد الميزانية في 2008/12/231

ملاحظة 1: سبق وبيننا أن ميزان المراجعة هو صورة عن أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ، تلك الحسابات التي تمثل الأرصدة المدورة من العام الماضي أي من ميزانية العام الماضي المتوازنة بالإضافة إلى عمليات الفترة الحالية، المتوازنة أساساً مما يؤدي إلى الوصول إلى ميزان مراجعة متوازن.

ملاحظة 2: لابد من تحديد معنى الاستهلاك للأصول الثابتة الذي يمثل قيمة الأصول طويلة أو متوسطة الأجل كالعقارات والمباني والآلات والتجهيزات والمعدات وغيرها. إذ إن المنشأة تشتري هذه الأصول لتستخدمها استخداماً طويلاً أو متوسط الأجل وليس من أجل بيعها، ومن أجل قياس نتائج كل دورة محاسبية على حدة، لا بد من توزيع تكلفة هذه الأصول على العمر الإنتاجي لها، أو على الدورات المحاسبية المستفيدة منها. ولذلك فإن الاستهلاك هو مصروف أو نفقة لا بد منه للحصول على الإيراد، إلا أن هذه النفقة لا تدفع لأحد خارج المنشأة بل يجري تخزينها ضمن الموارد المالية للمنشأة بهدف استبدال الأصل عند انتهاء عمره الإنتاجي.

إن الخطوة الأولى لإعداد ورقة التسوية هو تفريغ ميزان المراجعة في

العمودين الأول والثاني منها.

أما الخطوة الثانية: التي أتبعته لإعداد ورقة التسوية إثبات التسويات في خانة التسويات وقد كانت هذه التسوية بسيطة في هذه الحالة، فقد اقتصر على إثبات عبء ضريبة الدخل عن أرباح الشركة المتوجب دفعه للدوائر المالية. وإثبات مخزون آخر المدة عن طريق توسيط حساب ملخص الدخل الذي أقفل في قائمة الدخل وإثبات مصروف الاستهلاك عن طريق إظهار حساب مجمع أو مخصص الاستهلاك في حسابات الميزانية.

أما الخطوة الثالثة: فهي إثبات الأرصدة الجديدة الناتجة عن جمع الرصيد السابق الموجود في العمودين الأول والثاني مع التسويات التي وضعت في العمودين الثالث والرابع. وذلك من أجل ضمان صحة التسويات وتسجيلها في العمودين المدين والدائن، بحيث تؤدي إلى ميزان مراجعة جديد مجموعه يساوي المجموع الجبري للميزانية السابقة من التسويات.

والخطوة الرابعة: تتضمن نقل أرصدة ميزان المراجعة بعد التسويات إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية، وهنا لجأنا إلى إثبات مخزون آخر المدة في الجانب المدين من الميزانية العمومية لأنها تظهر مع الأصول، وفي الجانب الدائن من قائمة الدخل حيث ظهر مخزون أول المدة في الجانب المدين مما ساعد على ظهور صافي الربح الناتج عن الفرق بين مجموع الجانب الدائن من قائمة الدخل والجانب المدين.

وعند وضع صافي الربح في الجانب المدين من قائمة الدخل أدى ذلك إلى توازنها. مما أدى بالضرورة إلى وضع مقدار صافي الربح نفسه في الجانب الدائن من الميزانية فتوازنت أيضاً، حيث إن صافي الربح يزيد من حقوق الملكية التي تظهر أساساً في الجانب الدائن من الميزانية العمومية.

ورقة العمل (قائمة التسوية)

التسويات		ميزان المراجعة قبل التسويات		اسم الحساب
إلى	من	إلى	من	
			19000	نقدية
			25000	مدينون
			60000	مخزون أول المدة
			123000	أراضي
			120000	مباني
		20000		أوراق دفع
		90000		دائنون
		150000		رأس المال
			10000	مسحوبات
			4000	مردودات ومسموحات
				مبيعات
			2000	خصم نقدي مسموح به
		1000		خصم نقدي مكتسب
			300000	المشتريات
			13000	نقل المشتريات
		2000		مردودات ومسموحات
				مشتريات
			16000	مصروفات إعلان
			76000	رواتب بيعية
			60000	رواتب إدارية
			2000	مصروفات هاتف
			4000	نقل مبيعات
		571000		مبيعات
	70000			مخزون آخر المدة
70000				ملخص الدخل (أ.خ)
	6000			مصروف الاستهلاك
6000				مخصص الاستهلاك
	5000			ضريبة الدخل
5000				ضريبة دخل مستحقة
				صافي الدخل
81000	81000	834000	834000	

قائمة المركز المالي		قائمة الدخل		ميزان المراجعة بعد التسويات	
خصوم	أصول	إلى	من	إلى	من
	19000				19000
	25000				25000
			60000		60000
	123000				123000
	120000				120000
20000				20000	
90000				90000	
150000				150000	
	10000				10000
			4000		4000
			2000		2000
		1000		1000	
			300000		300000
			13000		13000
		2000		2000	
			16000		16000
			76000		76000
			60000		60000
			2000		2000
			4000		4000
		571000		571000	
	70000				70000
		70000		70000	
			6000		6000
6000				6000	
			5000		5000
5000				5000	
		644000	548000		
96000			96000		
376000	367000	644000	644000	915000	915000

ولا بد من إعداد قيود تسوية لتسجيل التسويات التي تمت على ورقة العمل:

70000	70000	من حـ/ مخزون آخر المدة إلى حـ/ ملخص الدخل إثبات بضاعة آخر المدة
6000	6000	من حـ / مصروف استهلاك مباني إلى حـ/ مخصص أو مجمع الاستهلاك إثبات مصروف الاستهلاك
5000	5000	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل إلى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة (أو مخصص الضريبة)

أما قيود الإقفال فتكون على النحو التالي:

548000		من حـ/ ملخص الدخل إلى المذكورين
60000		إلى حـ/ مخزون أول المدة
4000		مردودات ومسموحات مبيعات
2000		خصم نقدي مسموح به
300000		المشتريات
13000		نقل المشتريات

مصرفات إعلان	16000	
رواتب بيعية	76000	
رواتب إدارية	60000	
مصرفات هاتف	2000	
نقل مبيعات	4000	
مصرف استهلاك	6000	
ضريبة الدخل	5000	
إغلاق حسابات قائمة الدخل المدينة		
من المذكورين		
مردودات ومسموحات المشتريات		2000
نقل المشتريات		1000
مبيعات		571000
إلى حـ / ملخص الدخل	574000	
إغلاق حسابات قائمة الدخل الدائنة		
من حـ / ملخص الدخل		96000
إلى حـ / صافي الدخل	96000	
إقفال حساب ملخص الدخل في صافي الدخل		

الأصول	الميزانية العمومية	الخصوم
19000 نقدية	5000 ضرائب مستحقة	
25000 مدينون	20000 أوراق دفع	
70000 مخزون سلعي	90000 دائنون	

حقوق الملكية			أراضي	123000
رأس المال	150000		مباني	120000
صافي الربح +	96000		مخصص	6000
	246000		استهلاك	
مسحوبات	10000	236000		114000
-				
		351000		351000

ومن واقع ورقة التسوية السابقة اصح من السهولة بمكان إعداد قائمة الدخل على النحو التالي:

571000		جملة المبيعات
	4000	بطرح مردودات ومسموحات مبيعات
(6000)	2000	خصم نقدي (مسموح به)
565000		صافي المبيعات
	60000	<u>بطرح تكلفة المبيعات:</u>
		مخزون أول المدة
	300000	مشتريات
	(2000)	بطرح مردودات ومسموحات مشتريات
	(1000)	خصم نقدي (مكتسب)
	297000	صافي المشتريات
	13000+	يضاف مصاريف نقل للداخل
	310000+	تكلفة البضاعة المشتراة
	370000	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
	(70000)	بطرح مخزون آخر المدة
(300000)		تكلفة المبيعات

265000		الربح المجمع من المبيعات
		مصاريف العمليات:
	60000	مصاريف إدارة
	76000	م. رواتب
	16000	م. إعلان
	5000	مصرف استهلاك
	2000	م. هاتف
	4000	م. نقل مبيعات
(163000)		جملة المصاريف
101000		الدخل من العمليات
(5000)		يطرح مصرف ضريبة الدخل
96000		صافي الدخل بعد الضريبة

الحسابات الختامية:

ح/المتاجرة عن العام المنتهي في 2008/12/31

المبيعات	571000	مخزون أول المدة	60000
يطرح		المشتريات	300000
مردودات ومسموحات المبيعات	4000	يطرح	
خصم نقدي مسموح به	2000	مردودات ومسموحات	2000
صافي المبيعات	565000	خصم نقدي مكتسب	1000
		صافي المشتريات	297000
		مصاريف نقل للداخل	13000
			370000
		- بضاعة آخر المدة	70000

تكلفة بضاعة	300000
مباعة	
مجمّل الربح (أ.خ)	265000
565000	565000

ح/أ. خ عن العام المنتهي في 2008/12/31

من المتاجرة	265000	مصرفات البيع	
		رواتب بيعية	76000
		خدمة تسليم نقل بيع	4000
		إعلان	16000
			96000
		مصرفات عامة وإدارية	
		رواتب موظفي	60000
		الإدارة	
		هاتف	2000
			62000
		مصرف استهلاك	6000
		ضرائب الدخل	5000
		صافي الربح	96000
	265000		265000

إن إعداد حسابات النتائج يعني إقفال حسابات النفقات والإيرادات المفتوحة في دفتر الأستاذ، ليحل محلها حساب المتاجرة حيث يقفل رصيده في حساب الأرباح والخسائر أو الذي يظهر رصيده (9 أي رصيد حساب الأرباح والخسائر) في الميزانية العمومية ضمن مجموعة حقوق الملكية، أي يبقى مفتوحاً ليدور إلى العام القادم.

وتكون قيود الإقفال في مثالنا هذا كما يلي:

ملاحظة: يمكن إقفال كل من المصروفات – الإيرادات المتعلقة بقائمة الدخل حـ/ ملخص الدخل أو في حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر.

379000	من حـ/ المتاجرة (ملخص الدخل)	
	إلى مذكورين	
300000	حـ/ المشتريات	
13000	حـ/ مصاريف نقل للداخل	
4000	حـ/ مردودات ومسموحات مبيعات	
2000	حـ/ خصم نقدية مسموح به	
60000	حـ / مخزون 1/1	
إقفال حساب المشتريات ومصاريف نقل.		
570000	من المذكورين	
	حـ/ المبيعات	
70000	حـ/ مخزون 12/31	
2000	حـ/ مردودات ومسموحات مشتريات	
1000	خصم نقدي مكتسب	
643000	إلى حـ/ المتاجرة	
إقفال الإيرادات في حساب المتاجرة		
264000	من حـ/ المتاجرة	
264000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
إقفال مجمل الربح في حساب الأرباح والخسائر		
180000	من حـ/ الأرباح والخسائر (ملخص دخل)	
	إلى المذكورين	
76000	حـ/ رواتب بيعية	

حـ/ خدمة تسليم	4000
حـ/ إعلان	16000
حـ/ استهلاك أثاث إدارة المبيعات	9000
حـ/ رواتب موظفي الإدارة	60000
حـ/ نفقات الهاتف	2000
استهلاك أثاث الإدارة العامة	8000
ضرائب الدخل	5000
إقفال حسابات النفقات	

مثال آخر : إليك ميزان مراجعة بالأرصدة في 2001/12/31:

دائن	مدين	
	19000	نقدية
	25000	مدينون
	70000	مخزون
	123000	أراضي
	120000	مباني
20000		أوراق دفع
90000		دائنون
150000		رأس المال
	10000	مسحوبات
	4000	مردودات ومسموحات مبيعات
	2000	خصم نقدي مسموح به
	300000	تكلفة بضاعة مباعة
	16000	مصروف إعلان
	76000	رواتب بيعية
	60000	رواتب إدارية

2000	مصرفات هاتف
4000	نقل مبيعات
571000	مبيعات

831000	831000
--------	--------

المطلوب:

- 1- إعداد مذكرة التسوية
 - 2- إعداد قائمة الدخل عن المدة المنتهية بتاريخ 2008/12/31
 - 3- إعداد الميزان في 2008/12/31
- إذا علمت: أ - مصروف استهلاك المباني سنوياً 6000 ل.س
ب - هناك ضريبة دخل مستحقة 500 ل.س
- إعداد ورقة العمل في ظل نظام الجرد المستمر:

التسويات		ميزان المراجعة قبل التسويات		اسم الحساب
إلى	من	إلى	من	
			19000	نقدية
			25000	مدينون
			70000	مخزون سلعي
			123000	أراضي
			120000	مباني
		20000		أوراق دفع
		90000		دائنون
		150000		رأس المال
			10000	مسحوبات

			4000	مردودات مبيعات
			2000	خصم نقدي مسموح به
			300000	تكلفة البضاعة المباعة
			16000	مصرفات إعلان
			76000	رواتب بيعية
			60000	رواتب إدارية
			2000	مصرفات هاتف
			4000	نقل مبيعات
		571000		مبيعات
	6000			مصرف الاستهلاك
6000				مخصص الاستهلاك
	5000			ضريبة الدخل
5000				ضريبة دخل مستحقة
				صافي الدخل
11000	11000	831000	831000	

قائمة المركز المالي		قائمة الدخل		ميزان المراجعة بعد التسويات	
خصوم	أصول	إلى	من	إلى	من
	19000				19000
	25000				25000
	70000				70000
	123000				123000
	120000				120000
20000				20000	
90000				90000	

150000				150000	
	10000				10000
			4000		4000
			2000		2000
			300000		300000
			16000		16000
			76000		76000
			60000		60000
			2000		2000
			4000		4000
		571000			571000
6000			6000	6000	6000
			5000		5000
5000				5000	
96000			96000		
376000	367000	571000	571000	842000	842000

قائمة الدخل:

571000	المبيعات
4000	يطح:
	مردودات المبيعات
2000	خصم ممنوح
565000	صافي المبيعات
568000	

300000	تكلفة البضاعة المباعة
265000	مجمّل الربح
	النفقات:
16000	إعلان
76000	رواتب بيعية
60000	رواتب إدارية
2000	مصرف هاتف
4000	نقل المبيعات
6000	مصرف الاستهلاك
5000	ضريبة الدخل
169000	169000 مجموع النفقات
96000	صافي الدخل

الميزانية العمومية في 2008/12/31

التزامات	نقدية	19000
ضرائب مستحقة	مديون	25000
أوراق دفع	مخزون	70000
دائنون	أراضي	123000
حقوق ملكية	مباني	120000
رأس المال	م.أ. مباني	(6000)
صافي الربح		114000
مسحوبات		
(10000)	236000	
	351000	351000

ويبدو هنا أننا اعتمدنا أسلوب قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة دون الاكتفاء بمرحلة واحدة نظراً لما لأسلوب المراحل المتعددة من فائدة لمتخذي القرارات من داخل وخارج المنشآت.

أما قائمة المركز المالي فيمكن أن تظهر على الشكل التالي:

الأصول	
نقدية	19000
عملاء	25000
مخزون	70000
أراض	123000
مباني	114000
	3521000

الالتزامات وحقوق الملكية	
الالتزامات	
أوراق الدفع	20000
موردون (دائنون)	90000
ضرائب دخل مستحقة	5000
جملة الالتزامات	115000

حقوق الملكية	
رأس المال	150000
الأرباح الصافية	96000
	246000

(10000)	بطرح المسحوبات
236000	صافي حقوق الملكية
351000	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

مثال شامل محلول :

في 2008/1/1 بدأ التاجر سهيل أعماله برأس مال قدره 50000 وضع نصفه في الصندوق والباقي في المصرف.

في 2008/1/5 اشترى آلات بمبلغ 2000 ل.س نقداً وأثاث ومفروشات بمبلغ 2500 ل.س بشيك.

وفيما يلي عمليات المشتريات من السلع وما يرتبط بها من عمليات نقدية والتي قام بها التاجر سهيل خلال شهر كانون الثاني 2008:

في 2008/1/8 اشترى من محلات سعيد بضاعة بمبلغ 1500 ل.س وتنص شروط الشراء على السداد بخصم نقدي 2% للدفع خلال أسبوعين من تاريخه (14/2 أ صافي 30).

في 2008/1/14 اشترى من الشركة الأهلية بضاعة بمبلغ 1000 ل.س بخصم 3% للدفع خلال 10 أيام من تاريخه (14/2 أ صافي 30)..

في 19 منه اشترى من محلات كامل بضاعة بمبلغ 800 ل.س وتنص شروط الشراء على السداد خلال أسبوع من تاريخه مع منحه خصماً بمعدل 3% (7/3 أ صافي 15)..

في 21 منه أرسل إلى محلات سعيد شيكاً بقيمة مشترياته منها في 1/8.

في 23 منه سدد ما عليه بشيك إلى محلات الشركة الأهلية واستفاد من شرط الخصم النقدي.

في 29 منه أرسل إلى محلات كامل التجارية شيكاً بقيمة مشترياته.

والمطلوب:

- 1 - إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر التاجر سهيل تبعاً لطريقة الجرد الدوري.
- 2 - ترحيل القيود إلى حسابات الأستاذ وترصيدھا وإعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

08/1/1	من مذكورين حـ/الصندوق حـ/المصرف	25000 25000	
	إلى حـ/رأس المال	50000	
08/1/5	من حـ/الآلات	2000	
	إلى حـ/الصندوق	2000	
بتاريخه	من حـ/الأثاث والمفروشات	2500	
	إلى حـ/البنك	2500	
08/1/8	من حـ/المشتريات	1500	
	إلى حـ/الموردين (محلات سعيد)	1500	
	إثبات مشتريات السلع بموجب الفاتورة رقم..		
08/1/14	من حـ/المشتريات	1000	
	إلى حـ/الموردين (الشركة الأهلية)	1000	
	إثبات مشتريات السلع بموجب الفاتورة رقم..		
08/1/19	من حـ/المشتريات	800	
	إلى حـ/الموردين (محلات كامل)	800	
	إثبات مشتريات السلع بموجب الفاتورة رقم..		

08/1/21	من حـ/ الموردین إلى مذكورین حـ/المصرف حـ/الخصم المكتسب إثبات سداد الفاتورة بتاريخ 1/8	1470 30	1500
23 منه	من حـ/ الموردین (الشركة الأهلية) إلى مذكورین		1000
	إلى حـ/البنك	970	
	إلى حـ/ الخصم المكتسب	30	
29 منه	من حـ/ الموردین (محلات كامل) إلى حـ/ البنك	800	800

2 - ترحيل القيود إلى الحسابات:

حـ/الصندوق

له	منه
من حـ/ الآلات 2000	إلى حـ/ رأس المال 25000
رصيد مدين 23000	
25000	25000
	رصيد 23000

حـ/المصرف

له	منه
من حـ/ الأثاث 2500	إلى حـ/ رأس المال 25000
من حـ/ الموردین 1470	

من حـ/الموردين	970		
من حـ/الموردين	800		
رصيد مدين	19260		
	25000		25000
		رصيد	19620

حـ/المشتريات

له	منه
	إلى حـ/الموردين 1500
	إلى حـ/الموردين 1000
	إلى حـ/الموردين 800
رصيد مدين 3300	
3300	3300
	رصيد 3300

حـ/الموردين

له	منه
من حـ/المشتريات 1500	إلى مذكورين 1500
من حـ/المشتريات 1000	إلى حـ/المصرف 1000
من حـ/المشتريات 800	
	رصيد دائن 800
3300	3300
رصيد 800	

حـ/خصم مكتب

له	منه
من حـ/الموردين	60
30	رصيد دائن
30	
60	60
60	
رصيد	

حـ/الآلات

له	منه
	2000
رصيد مدين	إلى حـ/الصندوق
2000	
2000	2000
	2000
	رصيد

حـ/الأثاث والمفروشات

له	منه
	2500
رصيد مدين	إلى حـ/المصرف
2500	
2500	2500
	2500
	رصيد مدين

حـ/رأس المال

له	منه
إلى مذكورين	50000
50000	رصيد دائن
50000	50000
رصيد	

3 - ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة:

رقم الحساب	اسم الحساب	المجاميع		الأرصدة	
		مدينة	دائنة	مدينة	دائنة
1	رأس المال		50000		50000
2	الصندوق	25000	2000	23000	
3	المصرف	25000	5740	19260	
4	المشتريات	3300		3300	
5	الآلات	2000		2000	
6	الأثاث	2500		2500	
7	خصم مكتسب		60		60
	المجموع	57800	57800	50060	50060

ولابد من الإشارة إلى أن مثالنا هذا كان على طريقة الجرد الدوري هذه الطريقة التي تقتضي بقاء حساب مخزون أول المدة مفتوحاً في دفتر الأستاذ وعدم تحريكه طول الفترة إلى أن يقفل في الحسابات الختامية. بالإضافة إلى الاعتماد على الجرد الفعلي من أجل تحديد مخزون آخر المدة الذي يفتح في آخر المدة بجعله مديناً وحساب المتاجرة أو ملخص الدخل دائناً.

إن إتباع نظام الجرد المستمر لا يؤثر في النتائج بل كنا سنجد في ميزان المراجعة مخزون آخر المدة فقط بالإضافة إلى تكلفة البضاعة المباعة ويمكن البرهنة على ذلك ببساطة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مخزون أول المدة} + \text{صافي المشتريات} = \text{مخزون آخر المدة} + \text{تكلفة بضاعة مباعة}$$

فإن الاستعاضة بالطرف الأيسر من المعادلة عن الطرف الأيمن الذي كان ظاهراً في ميزان المراجعة يبقى الميزان متوازناً.

ولا تقتضي الضرورة ظهور مخزون آخر المدة في المتاجرة أو مخزون آخر المدة فيها بل يكفي بحسابي صافي المبيعات وتكلفة المبيعات. وقد توصلنا إلى النتائج نفسها عند اعتماد قائمة الدخل في مثال سابق.

إعداد القوائم المالية في المنشآت الخدمية

يعتبر قياس الدخل الهدف الأولي للمحاسبة المالية كما ذكرنا سابقاً، وقد كنا نعرفنا على بعض المبادئ التي تحكم تحقق وقياس كل من الإيرادات والنفقات في المنشآت الفردية. وإذا كان قياس الدخل خلال فترة قيام المنشأة يتصف بنوع من الدقة وذلك بسبب معرفة القيمة الصافية لهذه المنشأة عند بيعها في نهاية حياتها، إذ يكفي استخراج الفرق بين القيمة الصافية في نهاية الفترة وبداية الفترة للتوصل إلى الدخل المحقق خلال فترة قيام هذه المنشأة، فإن تحديد الدخل الدوري يخضع في أغلب الأحوال إلى عملية التقدير والحكم الشخصي. فتحديد الاستهلاكات والمخصصات التي تخصم من الأرباح عملية في غاية الصعوبة فالمبالغة في تقديرها يؤدي إلى انخفاض الأرباح والعكس صحيح. إذا ما هو تعريف الدخل الدوري (الربح) من وجهة النظر المحاسبية يمكن تعريف الدخل الدوري (الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالفترة المحاسبية.

تعتبر الخطوة الأولى في نهاية الفترة المحاسبية هي إعداد ميزان المراجعة من واقع حسابات دفتر الأستاذ العام. ويدل توازن الميزان على صحة عمليات دفاتر اليومية والترحيل إلى حسابات المختصة، ولا بد من الإشارة هنا أن عدم توازن الميزان قد تكون ناجمة عن خطأ في ترحيل القيود اليومية إلى حسابات الأستاذ، ويجب على المحاسب أن يقوم بإجراء كشف الأخطاء وتوازن الميزان قبل أن يتابع أي عمل. كما لا بد من إجراء مطابقة بين أرصدة حسابات العملاء والموردين في دفتر الأستاذ المساعد بين الأرصدة الإجمالية الواردة في ميزان المراجعة.

أما الخطوة الثانية فهي عبارة عن إثبات قيود التسوية الجردية التي سبق أن تعرفنا عليها بالتفصيل ولكل نوع من أنواع الأصول والخصوم، وما ينطبق

على المنشآت التجارية ينطبق أيضا" عل المنشآت الخدمية، حيث تعمل هذه القيود على استكمال النقص في البيانات المحاسبية بحيث تشمل على كل ما ينبغي أن يكون عن طريق تلك القيود والتي يتم إثباتها أولاً على ورقة العمل (قائمة التسوية) وبعد ذلك نرحلها إلى دفتر اليومية وحسابات الأستاذ تمهيدا" لإعداد القوائم المالية للمنشآت الخدمية وفق ذات الخطوات التي تم عرضها ومناقشتها في الفصول السابقة والمتعلقة بالمنشآت التجارية.



الأسئلة المؤتمنة المحلولة للمقرر:

المجموعة الأولى من الأسئلة المحلولة:

س1- ظهرت البيانات التالية العائدة للتاجر محمد عن عام 2006:
آلات 30000 - مدينون 50000 - مصروف رواتب 10000 - مصروف
إعلان 5000 - إيرادات أوراق مالية 15000 - إيراد مكتسب 25000 -
واستناداً إلى معادلة الميزانية تبلغ قيمة الموجودات الثابتة :
أ- 50000 ل.س ب- 30000 ل.س ج- 80000 ل.س د- 85000 ل.س

س2- استناداً إلى السؤال السابق تبلغ قيمة الموجودات المتداولة :
أ- 50000 ل.س ب- 30000 ل.س ج- 80000 ل.س د- 85000 ل.س

س3- استناداً إلى السؤال س1 أعلاه ما هو ربح التاجر محمد؟
أ- 15000 ل.س ب- 30000 ل.س ج- 20000 ل.س د- 25000 ل.س
س4- يعتبر الإيراد المكتسب أحد بنود:

أ- المصاريف ب- الموجودات ج- الإيرادات د- المطالب للغير

س5- إن إعداد حساب الصندوق وفق شكل الحساب ذو الرصيد المتحرك يبين

أ- الرصيد المدين في نهاية كل عملية أو صفقة

ب- الرصيد الدائن في نهاية كل عملية أو صفقة

ج- الرصيد المدين أو الدائن في نهاية كل عملية أو صفقة

د- كل ما سبق

س6- عندما يتم ترصيد حساب المصرف لدى التاجر الفردي في نهاية العام

ويظهر برصيد دائن فانه يدل على وجود:

أ- سحب أقل من الرصيد المدين ب- سحب مساوي للرصيد المدين

ج- أ+ب د- سحب أكبر من الرصيد المدين

س7- يمارس التاجر مروان أعمال صيانة السيارات للغير وحصل على الإيرادات التالية:

إيراد خدمات صيانة 12000 ل.س - إيراد أوراق مالية 2000 ل.س - فوائد مصرفية دائنة 1000 ل.س . فما هو الإيراد الرئيسي للتاجر مروان :
أ- 14000 ل.س ب- 12000 ل.س ج- 13000 ل.س د- 15000 ل.س
س8- استناداً إلى السؤال السابق ما هي إيرادات التاجر مروان آخر العام :
أ- 14000 ل.س ب- 12000 ل.س ج- 13000 ل.س د- 15000 ل.س

س9- تؤدي المصاريف إلى :

أ- انخفاض بالإيرادات
ب- انخفاض بالديون للغير
ج- زيادة بالموجودات
د- انخفاض في حقوق الملكية

س10- يستند احتساب الربح المحاسبي إلى مبدأ:

أ- الأساس النقدي ب- التكلفة التاريخية ج- الاستحقاق د- الموضوعية

س11- تبين قائمة الدخل :

أ- الطرف المدين والطرف الدائن
ب- جميع لمبالغ المدينة
ج- المبالغ الإجمالية والمبالغ الفرعية
د- كل ما سبق

س12- إليك البيانات التالية لمحات الأمل:

مصاريف قرطاسيه دفعت نقداً عن عام واحد 500 ل.س - رواتب موظفين دفعت نقداً عن عام واحد 1500 ل.س - إعلان مقبوض مقدماً بشيك عن عامين 5000 ل.س. تبلغ الإيرادات عن السنة المالية الواحدة:

أ- 500 ل.س ب- 5000 ل.س ج- 4500 ل.س د- 2500 ل.س

س13- استناداً إلى السؤال السابق ماهي المصاريف النقدية لمحات الأمل عن السنة المالية الواحدة ؟

أ- 2000 ل.س ب- 1500 ل.س ج- 500 ل.س د- 2500 ل.س
س14 استناداً إلى السؤال 12 أعلاه ما هو الربح المحاسبي لمحلات الأمل عن
السنة المالية الواحدة ؟

أ- 2500 ل.س ب- 3000 ل.س ج- 1500 ل.س د- 500 ل.س
س15- تتألف الحسابات الختامية لمحلات بيع الألبسة الجاهزة من :
أ- حساب المتاجرة ب- حساب الأرباح والخسائر ج- قائمة الدخل د- كل ماسبق
س16- يقفل حساب المسحوبات الشخصية في :
أ- حساب المتاجرة ب- حساب الأرباح والخسائر ج- قائمة الدخل د- غير ذلك
س17- تعتبر البنود التالية: شهرة محل - آلات - مباني - براءة
اختراع- العلامات التجارية من ضمن زمرة :

أ- الحسابات الحقيقية
ب- الحسابات الاسمية
ج- الحسابات الشخصية
د- الحسابات الأخرى

س18- الإيرادات التي تخص الفترة المحاسبية تدعى إيرادات :

أ- مقبوضة مقدماً
ب- إيرادات مكتسبة
ج- إيرادات غير مكتسبة
د- مستحقة القبض

س19- بلغت الموجودات الثابتة لأحد المشاريع 200000 ل.س وبلغت
المصاريف المستحقة الدفع 5000 ل.س والمصاريف المدفوعة مقدماً 10000
والقرض المصرفي الدائن 20000 ل.س. ما هي قيمة الموجودات؟

أ- 200000 ل.س ب- 210000 ل.س ج- 215000 ل.س د- غير ذلك

س20- يبين الحساب ذي الرصيد المتحرك :

أ- الجانب المدين والجانب الدائن
ب- تاريخ العملية والبيان
ج- الرصيد المدين أو الرصيد الدائن
د- كل ماسبق

س21- بلغ الربح الصافي للتاجر أحمد 25000 ل.س . فإذا علمت أن رأس المال أول المدة بلغ 125000 والديون للغير بلغت 10000 ل.س لم تتغير طيلة العام فما هي قيمة موجودات التاجر أحمد آخر العام:

أ- 160000 ل.س ب- 125000 ل.س ج- 135000 ل.س د- غير ذلك
س22- استناداً إلى السؤال السابق أعلاه ما هي قيمة موجودات التاجر أحمد أول العام:

أ- 160000 ل.س ب- 125000 ل.س ج- 135000 ل.س د- غير ذلك
س23- ظهرت البيانات التالية في دفاتر التاجر فادي:
رواتب مدفوعة نقداً 25000 - إعلانات مدفوعة بشيك 24000 - إيراد عقار مقبوض مقدماً نقداً 50000 . فإذا علمت أن الرواتب الشهرية تبلغ 1500 ل.س والإعلان السنوي 24000 وإيراد العقار السنوي 48000 ل.س فما هو الربح النقدي للتاجر فادي؟

أ- 25000 ل.س ب- 49000 ل.س ج- 50000 ل.س د- غير ذلك

س24- استناداً إلى السؤال السابق يبلغ الربح المحاسبي :

أ- 6000 ل.س ب- 5000 ل.س ج- 2000 ل.س د- 1000 ل.س

س25- استناداً إلى السؤال 23 أعلاه تبلغ الرواتب المدفوعة مقدماً آخر العام

أ- 5000 ل.س ب- 1000 ل.س ج- 7000 ل.س د- غير ذلك

س26- استناداً إلى السؤال 23 أعلاه تبلغ إيرادات العقار المقبوضة مقدماً

آخر العام:

أ- 5000 ل.س ب- 1000 ل.س ج- 3000 ل.س د- 2000 ل.س

س27- استناداً إلى السؤال 23 أعلاه تبلغ المصاريف وفق الأساس النقدي :

أ- 25000 ل.س ب- 24000 ل.س ج- 49000 ل.س د- 50000 ل.س

س28- استناداً إلى السؤال 23 أعلاه تبلغ الإيرادات وفق الأساس النقدي :

أ- 25000 ل.س ب- 24000 ل.س ج- 49000 ل.س د- 50000 ل.س

س29- بلغ إيراد العقار المقبوض مقدماً" عن كامل العام 15000 ل.س
والإعلان المدفوع مقدماً 12000 ل.س عن كامل العام فما هو ربح التاجر في
نهاية العام ؟

أ- 3000 ل.س ب- 15000 ل.س ج- 12000 ل.س د- غير ذلك

س30- - استناداً إلى السؤال السابق يكون قيد التسوية لإيراد العقار :

أ- 15000 من ح/ الصندوق

15000 إلى ح/ إيراد عقار مقبوض مقدماً"

ب- 15000 من ح/ إيراد عقار مقبوض مقدماً" 15000 إلى ح/ إيراد عقار

ج- 15000 من ح/ إيراد عقار مقبوض مقدماً

15000 إلى ح/ الصندوق

د- 15000 من ح/ الصندوق

15000 إلى ح/ إيراد عقار

المجموعة الثانية من الأسئلة المحلولة:

س1- ظهرت البيانات التالية في دفاتر التاجر فادي:

رواتب مدفوعة نقداً 25000 - إعلانات مدفوعة بشيك 24000 - إيراد
عقار مقبوض مقدماً نقداً 50000 . فإذا علمت أن الرواتب الشهرية تبلغ
2000 ل.س. والإعلان السنوي 24000 وإيراد العقار السنوي 48000
ل.س. ما هو الربح النقدي للتاجر فادي؟

أ- 25000 ل.س. ب- 49000 ل.س. ج- 50000 ل.س. د- غير ذلك
س2- استناداً إلى السؤال السابق يبلغ الربح المحاسبي :

أ- 4000 ل.س. ب- 5000 ل.س. ج- 1000 ل.س. د- غير ذلك
س3- استناداً إلى السؤال 1 أعلاه تبلغ المصاريف وفق الأساس النقدي :

أ- 25000 ل.س. ب- 24000 ل.س. ج- 49000 ل.س. د- 50000 ل.س.
س4- تدعى الإيرادات التي تخص الفترة المحاسبية إيرادات :

أ- مقبوضة مقدماً
ب- إيرادات مكتسبة
ج- إيرادات غير مكتسبة
د- مستحقة القبض

س5- تتضمن ورقة العمل (مذكرة التسوية) معلومات عن:

أ- حسابات النتيجة ب- حسابات الميزانية ج- ميزان المراجعة بالأرصدة د- كل ما سبق
س6- بلغ الربح المجمع للتاجر أحمد 25000 ل.س. - مصاريف البيع
والتوزيع 15000 ل.س. - إيراد خدمات مكتسبة 15000 ل.س. فإذا علمت
أن رأس المال أول المدة بلغ 125000 ما هي قيمة موجودات التاجر آخر
العام:

أ- 140000 ل.س. ب- 125000 ل.س. ج- 150000 ل.س. د- غير ذلك

س7- استناداً إلى السؤال تبليغ نتيجة العمل :

أ- خسارة 25000 ل.س.
ب- ربح 25000 ل.س.
ج- لا ربح ولا خسارة
د- غير ذلك

س8- استفاد التاجر أحمد من مشترياته الآجلة وحصل على حسم تعجيل الدفع مقداره 2500 ل.س من المورد عثمان . ماهو القيد المحاسبي في دفاتر أحمد وفق أسلوب الجرد المستمر ؟

أ- 2500 من ح/ المورد عثمان

ب- 2500 من ح/ الصندوق

2500 إلى ح/ الحسم المكتسب 2500 إلى ح/ الحسم المكتسب

ج- 2500 من ح/ المورد عثمان

د- 2500 من ح/ الصندوق

2500 إلى ح/ المخزون السلعي 2500 إلى ح/ المصرف

س9- استناداً إلى السؤال السابق وبفرض أن التاجر أحمد قبض قيمة الحسم نقداً فيكون القيد المحاسبي :

أ- 2500 من ح/ المورد عثمان

ب- 2500 من ح/ الصندوق

2500 إلى ح/ الحسم المكتسب 2500 إلى ح/ الحسم المكتسب

الحسم المكتسب

د-

ج- 2500 من ح/ المورد عثمان

2500 من ح/ الصندوق

2500 إلى ح/ المخزون السلعي 2500 إلى ح/

المخزون السلعي

س10- بلغ إيراد العقار المقبوض مقدماً عن عام 2006 15000 ل.س والإعلان المدفوع مقدماً عن ذات العام 12000 ل.س فما هو ربح التاجر في نهاية عام 2006 ؟

أ- 3000 ل.س ب- 15000 ل.س ج- 12000 ل.س د- غير ذلك
س11- استناداً إلى السؤال السابق يكون قيد التسوية لإيراد العقار:

أ- 15000 من ح/ الصندوق ب- 15000 من ح/ إيراد عقار
مقبوض مقدماً

15000 إلى ح/ إيراد عقار مقبوض مقدماً" 15000 إلى
ح/ إيراد عقار

ج- 15000 من ح/ إيراد عقار مقبوض مقدماً" د- 2500 من ح/
الصندوق

2500 إلى ح/ الصندوق 2500 إلى
ح/ إيراد عقار

س12- اشترى التاجر عصام أوراق مالية بقيمة 50000 ل.س وحصل على
إيراد أوراق مالية نقداً مقداره 15%. تظهر الأوراق المالية في الميزانية
الختامية للتاجر عصام بقيمة :

أ- 57500 ل.س ب- 50000 ل.س ج- 57000 ل.س د- غير ذلك
س13- باع التاجر مروان بضاعة لأجل بقيمة 25000 ل.س بشرط
15/25 ص65. تكون قيمة الحسم النقدي:

أ- 25000 ل.س ب- 6250 ل.س ج- 3750 ل.س د- 2500 ل.س
س14- بيعت بضاعة بشيك بمبلغ 50000 ل.س بربح 60% من ثمن البيع
فما هي تكلفة المبيعات؟

أ- 30250 ل.س ب- 30000 ل.س ج- 35000 ل.س د- غير ذلك
س15- استناداً إلى السؤال السابق وبفرض أن معدل الربح 60% من ثمن
التكلفة فما هو الربح المجمالي ؟

أ- 18750 ل.س ب- 20000 ل.س ج- 15000 ل.س د- غير ذلك
س16- ظهرت البيانات التالية العائدة للتاجر محمد في 31-12-2006:

آلات 20000 - سيارات 50000 - رواتب 10000 - مصروف إعلان
5000 - إيرادات أ. مالية 5000 - إيراد مكتسب 10000. استناداً إلى
معادلة الميزانية تبلغ قيمة حقوق الملكية:

أ- 60000 ل.س ب- 650000 ل.س ج- 70000 ل.س د- غير ذلك
س17- يعتبر الإيراد المكتسب أحد بنود:

أ- المصاريف ب- الموجودات ج- الإيرادات د- المطالب للغير
س18- حقق التاجر أحمد ربحاً "صافياً" مقداره 20000 ل.س وخصص رأس
مال لمحله الخدمي بلغ 100000 ل.س فإذا علمت أن معدل الربح العادي
16% فما هي قيمة شهرة المحل:

أ- 25000 ل.س ب- 20000 ل.س ج- 30000 ل.س د- غير ذلك
س19- إن إعداد حساب المصرف وفق شكل الحساب ذو الرصيد المتحرك
يبين :

أ- الرصيد المدين في نهاية كل عملية أو صفقة
ب- الرصيد الدائن في حالات السحب على المكشوف
ج- أ + ب
د- غير ذلك

س20- اشترى التاجر ممدوح بضاعة بمبلغ 25000 بشيك فقام المحاسب
وسجل القيد التالي:

25000 من ح/ الموجودات الثابتة 25000 إلى ح/ المصرف
بافتراض أن التاجر ممدوح يتبع أسلوب الجرد الدوري فيكون قيد التصحيح :
أ- 25000 من ح/ المشتريات ب- 25000 من ح/ المشتريات
25000 إلى ح/ المصرف 25000 إلى ح/ الموجودات الثابتة
ج- 25000 من ح/ البضاعة د- 25000 من ح/ البضاعة

25000 إلى ح/ الموجودات الثابتة 25000 إلى ح/ المصرف
س21- إليك البيانات التالية:

280000 ل.س	موجودات ثابتة ومتداولة أول المدة
135000 ل.س	2006
303000 ل.س	ديون للغير آخر المدة
137000 ل.س	موجودات ثابتة ومتداولة آخر المدة
190000 ل.س	2006
35000 ل.س	ديون للغير أول المدة
2000 ل.س	إيرادات خلال العام
مجهولة	الربح الصافي
	مسحوبات شخصية
	إضافات على رأس المال

ما هي قيمة المصروفات خلال العام ؟

أ- 155000 ل.س ب- خسارة 160000 ل.س ج- 170000 ل.س د- غير ذلك

س22- استناداً إلى السؤال السابق ماهي قيمة الإضافات على رأس المال؟

أ- 6000 ل.س ب- 2000 ل.س ج- 7000 ل.س د- غير ذلك

س23- استناداً إلى السؤال 21 أعلاه ماهي قيمة حقوق الملكية آخر العام؟

أ- 168000 ل.س ب- 170000 ل.س ج- 172000 ل.س د- غير ذلك

س24- استناداً إلى السؤال 21 أعلاه ماهي قيمة حقوق الملكية أول العام؟

أ- 143000 ل.س ب- 144000 ل.س ج- 145000 ل.س د- غير ذلك

س25- استناداً إلى السؤال 21 أعلاه ماهي قيمة إجمالي الموجودات آخر العام

أ- 280000 ل.س ب- 303000 ل.س ج- 225000 ل.س د- غير ذلك

المجموعة الثالثة من الأسئلة المحلولة:

س1- في 10-1-2008 بيعت بضاعة للزبون محمد بمبلغ 75000 ل.س وبلغ شرط البيع النقدي: 25/10/30 (25% خلال عشرة أيام) ولنفرض أن الزبون دفع نقداً المستحق عليه ولم يستفيد من شرط الخصم النقدي فما هو قيد اليومية لسداد قيمة البضاعة المباعة في دفاتر البائع؟

- أ- 75000 من ح/ الزبون محمد ب- 75000 من ح/ الزبون محمد
75000 إلى ح/ الصندوق 75000 إلى ح/ المبيعات
ج - 75000 من ح/ الصندوق د- 56250 من ح/ الصندوق
75000 إلى ح/ الزبون محمد 18750 من ح/ الحسم النقدي
75000 إلى ح/ الزبون محمد

س2- في 20-1-2008 باع طارق بضاعة للزبون ماجد بمبلغ 15000 ل.س وبلغ شرط البيع النقدي: 20/10/30 (20% خلال عشرة أيام) ولنفرض أن الزبون دفع المستحق

عليه نقداً واستفاد من شرط الخصم النقدي فما هو قيد اليومية للسداد في دفاتر ماجد؟

- أ- 12000 من ح/ المورد طارق ب- 15000 من ح/ المشتريات
12000 إلى ح/ الصندوق 15000 إلى ح/ المورد طارق
ج - 12000 من ح/ الصندوق د- 15000 من ح/ المورد طارق
12000 إلى ح/ المورد طارق 12000 إلى ح/ الصندوق
3000 إلى ح/ ح/ الحسم النقدي

س3- بيعت بضاعة على الحساب بمبلغ 120000 ل.س بربح 20% من ثمن الشراء، ما هي

تكلفة المبيعات؟

- أ- 120000 ل.س ب- 96000 ل.س ج- 100000 ل.س
د- 24000 ل.س .

س4- بلغت تكلفة 312500 ل.س وقد بيعت بالكامل بربح 75 % من ثمن البيع ، ما هي قيمة المبيعات؟

- أ- 1250000 ل.س ب- 546875 ل.س ج- 416667 ل.س د- 390625 ل.س
س5- بيعت بضاعة على الحساب بمبلغ 115000 ل.س بربح 15% من ثمن الشراء، ما هو الربح المجمع ؟

- أ- 17250 ل.س ب- 15000 ل.س ج- 100000 ل.س د- 24000 ل.س
س6- بيعت بضاعة على الحساب بمبلغ 115000 ل.س بربح 15% من ثمن البيع، ما هو الربح المجمع ؟

- أ- 17250 ل.س ب- 15000 ل.س ج- 100000 ل.س د- 24000 ل.س
س7- أظهرت دفاتر منشأة الأمل التجارية المعلومات الآتية: بضاعة أول المدة 45000 ل.س مشتريات 200000 ل.س - رسوم جمركية على الشراء 10000 ل.س - بضاعة باقية 20500 ل.س- مر. مبيعات 5000 ل.س- مر. مشتريات 5000 ل.س - مبيعات 180000 ل.س- حسم ممنوح 3000 - حسم مكتسب 3000، ما هي قيمة البضاعة المتاحة للبيع؟

- أ- 253000 ل.س ب- 250000 ل.س ج- 247000 ل.س د- 226500 ل.س
س8- استناداً إلى السؤال السابق ما هي تكلفة المبيعات:

- أ- 253000 ل.س ب- 250000 ل.س ج- 247000 ل.س د- 226500 ل.س

س9- استناداً إلى السؤال السابق- س7- يبلغ الربح المجمالي (أو الخسارة المجملة):

أ- 51500 ل.س خسارة

ب- 54500 ل.س خسارة

ج- 51500 ل.س ربح

د- 46500 خسارة.

س10- إليك البيانات التالية:

بضاعة مدورة (في 1-1-2007) 25000 - صافي المشتريات 285000

ل.س خلال عام 2007 - صافي المبيعات 350000 ل.س خلال عام

2007 - بضاعة باقية (في عام 2007) 20000 ل.س - صافي المبيعات

320000 خلال عام 2008 - صافي المشتريات 285000 ل.س خلال عام

2008، ما هو الربح المجمالي في عام 2008؟

أ- 60000 ل.س ب- 40000 ل.س ج- 35000 ل.س د- 15000 ل.س

س11- استناداً إلى السؤال السابق- س10- ما هو الربح المجمالي في عام

2007؟

أ- 60000 ل.س ب- 40000 ل.س ج- 35000 ل.س د- 15000 ل.س

س12- حرر التاجر ماهر كميالة مسحوبة على الزبون محمد في

2008/3/12 قيمتها الاسمية 15000 ولمدة 55 يوماً، وفي 2008/3/15

أرسل ماهر الكميالة إلى المصرف للخصم.. ولنفرض أن المصرف وافق على

الخصم في نفس اليوم واحتسب مصاريف أجيو 500 ل.س، يكون قيد اليومية

لعملية الخصم لدى التاجر ماهر:

أ- 15000 من ح/أ. برسم الخصم 15000 الى ح/أ. القبض

ب- 14500 من ح/المصرف 14500 الى ح/أ. برسم الخصم

ج- من المذكورين

14500 من ح/المصرف

500 من ح/الأجيو 15000 الى ح/أ. القبض

د- من المذكورين

14500 من ح/ المصرف

500 من ح/ الآجيو 15000 الى ح/ أ. برسم الخصم

س13- استناداً إلى السؤال السابق- س12- ماهو عدد أيام الآجيو ؟

أ- 52 يوم ب- 53 يوم ج- 54 يوم د- 55 يوم .

س14- دفعت منشأة البريق التجارية 10000 ل. س نقداً لقاء رسوم

جمركية على المشتريات وقام المحاسب وسجل القيد التالي:

10000 من ح/ مصاريف إدارية 10000 إلى ح/ الصندوق

ولتصحيح هذا الخطأ وفق الطريقة المختصرة لتصحيح الأخطاء المحاسبية يكون

القيد المحاسبي التالي :

أ- 10000 من ح/ المشتريات 10000 إلى ح/ الصندوق

ب- 10000 من ح/ م. رسوم جمركية على المشتريات

10000 إلى ح/ مصاريف إدارية

ج- 10000 من ح/ م. شراء 10000 إلى ح/ الصندوق

د- 10000 من ح/ المشتريات 10000 إلى ح/ مصاريف إدارية

س15- اختر الإجابة الصحيحة لوضعها في العمود المتعلق بالتسويات

الجردية(؟) في ورقة العمل التالية العائدة لمنشأة تجارية علماً أن الرواتب

الشهرية تبلغ 1000 ل.س.

البيان / اسم الحساب	ميزان المراجعة بالأرصدة	التسويات الجردية	ميزان المراجعة بعد التسوية	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي / الميزانية الختامية
رواتب مدفوعة مقدماً	13000	؟			

أ- 1000 ل.س ب- 10000 ل.س ج- 13000 ل.س د- 12000 ل.س

س16- في 1-1-2007 حصل عصام على قرض لمدة سنة بقيمة 95000 ل.س بفائدة 9 % سنوياً يسدد بنهاية العام وقد قبض عصام صافي القيمة نقداً يكون قيد الإثبات في دفاتر عصام:

أ- 95000 من ح/الصندوق 95000 إلى ح/القرض المصرفي

ب- من المذكورين

86450 من ح/الصندوق

8550 من ح/فائدة قرض 95000 إلى ح/القرض المصرفي

ج- 86450 من ح/الصندوق 86450 إلى ح/القرض المصرفي

د- 95000 من ح/الصندوق

إلى المذكورين

86450 إلى ح/القرض المصرفي.

8550 إلى ح/فائدة القرض

س17- استناداً إلى السؤال السابق يكون قيد سداد قيمة القرض نقداً "بعد مضي السنة كما يلي:

أ- 95000 من ح/القرض المصرفي إلى المذكورين

86450 إلى ح/الصندوق

8550 إلى ح/فائدة قرض

ب- 95000 من ح/القرض المصرفي 95000 إلى ح/الصندوق

ج- 95000 من ح/القرض المصرفي 95000 إلى ح/المصرف

د- من المذكورين

86450 من ح/القرض المصرفي

8550 من ح/فائدة قرض 95000 إلى ح/الصندوق

س18- في 1-1-2008 باع للتاجر فادي بضاعة على الحساب إلى التاجر عصام بمبلغ 25000 ل.س وحرر كمبيالة بالمبلغ قبلها عصام باليوم نفسه ولمدة 80 يوماً، ماهو تاريخ استحقاق الكمبيالة؟

أ- 19 آذار ب- 20 آذار ج- 21 آذار د- 22 آذار.

س19 - لنفرض أنه في السؤال السابق س18- أن المسحوب عليه (المدين) امتنع عن دفع قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق وكلف الدائن إجراءات احتجاج عدم الدفع بلغت 500 ل.س نقداً فيكون القيد المحاسبي لرفض دفع قيمة الكمبيالة بتاريخ الاستحقاق في دفاتر فادي كما يلي:

أ- 500 من ح/ الزبون عصام 500 إلى ح/ الصندوق

ب- 25500 من ح/ الزبون عصام 25500 إلى ح/ أ. القبض

ج- 25500 من ح/ الزبون عصام إلى المذكورين

25000 إلى ح/ أ. القبض

500 إلى ح/ الصندوق

د- 25500 من ح/ الزبون عصام 25500 إلى ح/ الصندوق

س20- استناداً إلى السؤال السابق س19- ماهو قيد اليومية في دفاتر فادي في حال تمت التسوية بدفع المدين قيمة الكمبيالة مع مصاريف احتجاج عدم الدفع بشيك ؟

أ- 500 من ح/ المصرف 500 إلى ح/ الزبون عصام

ب- 25500 من ح/ المصرف 25500 إلى ح/ الزبون عصام

ج- 5500 من ح/ الصندوق إلى المذكورين

5000 إلى ح/ الزبون عصام

500 إلى ح/ مصاريف مالية

د- 25500 من ح/ المصرف 25500 إلى ح/ الزبون عصام

س21- من خصائص الكمبيالة أنها :

أ- يحررها المدين وتستلزم قبوله ب- يحررها المدين ولا تستلزم قبوله

ج- يحررها الدائن وتستلزم قبوله د - يحررها الدائن وتستلزم قبول المدين

س22- بلغت الديون المعدومة في محلات الأمل 25000 ل.س فيكون قيد
الاثبات وفق الطريقة المباشرة كما يأتي:

أ- 25000 من حـ/مصرف ديون معدومة 25000 إلى حـ/المدينين

ب- 25000 من حـ/مصرف ديون معدومة 25000 إلى حـ/ملخص دخل .

ج- 25000 من حـ/ملخص دخل 25000 إلى حـ/المدينين

د- 25000 من حـ/المدينين 25000 إلى حـ/مصرف ديون معدومة

س23- يسجل قيد اثبات الحسم المكتسب في دفاتر المشتري وفق نظام الجرد
الدوري كما يلي:

أ- من حـ/الموردين إلى حـ/حسم مكتسب

ب- من حـ/حسم مكتسب إلى حـ/الموردين

ج- من حـ/الموردين إلى حـ/بضاعة في المخزن

د- من حـ/حسم مكتسب إلى حـ/بضاعة في المخزن

س24- يسجل قيد إثبات الحسم المكتسب في دفاتر المشتري وفق نظام الجرد
المستمر كما يلي:

أ- من حـ/الموردين إلى حـ/حسم مكتسب

ب- من حـ/حسم مكتسب إلى حـ/الموردين

ج- من حـ/الموردين إلى حـ/بضاعة في المخزن

د- من حـ/حسم مكتسب إلى حـ/بضاعة في المخزن معدومة

س25- الخصم التجاري :

أ- يسجل في دفاتر المشتري فقط ب- لايسجل في دفاتر البائع

ج- يسجل في دفاتر كل من البائع والمشتري د- لايسجل في الدفاتر .

س26- حصل المصرف كمبيالة برسم التأمين قيمتها 30000 ل.س مسحوبة
على التاجر مهند ولصالح التاجر علي وتم خصم قيمة القرض البالغ

24000 ل.س وعمولة التحصيل البالغة 100 ل.س وتسجيل الصافي في الحساب الجاري للتاجر علي. ماهو القيد المحاسبي لإثبات هذه العملية في دفاتر التاجر علي؟

- أ- 24000 من ح/ قرض المصرف
 ب- 30000 من ح/ قرض المصرف
 ج- من المذكورين

24000 من ح/ قرض المصرف
 100 من ح/ عمولة التحصيل
 5900 من ح/ المصرف

30000 إلى ح/ أ. برسم التأمين

- د- من المذكورين
 20000 من ح/ قرض المصرف
 100 من ح/ عمولة التحصيل
 3900 من ح/ المصرف

24000 إلى ح/ أ. القبض

س27- في 2007/1/1 اشترت منشأة خدمية لصيانة السيارات أثاثاً لمكاتبها بمبلغ 36000 ل.س بشيك على البنك ودفعت مصاريف نقله 2000 ل.س. نقداً وقدر العمر الإنتاجي له 8 سنوات ويستهلك بطريقة القسط الثابت ، ما هو مصروف اهتلاك الأثاث لعام 2007 هي :

- أ- 4500 ل.س. ب- 4750 ل.س. ج- 3800 ل.س. د- غير ذلك.

س28- في 2005/7/1 كان رصيد حـ/ الآلة لدى شركة الزهور 35000 وتستهلك بطريقة القسط الثابت لمدة خمس سنوات، وقيمتها كنفاية 5000 ل.س. ، ما هو مصروف الاهتلاك للآلة عن عام 2007؟

- أ- 6000 ل.س. ب- 7000 ل.س. ج- 3000 ل.س. د- غير ذلك.

- س29- استناداً إلى السؤال السابق - س28 - إذا بيعت الآلة في 31-12-2007 بمبلغ 20000 نقداً فما هو ربح أو خسارة بيع الآلة ؟
- أ- ربح 2500 ل.س. ب- خسارة 5000 ل.س. ج- لا ربح ولا خسارة د- غير ذلك.
- س30- بلغ الربح الصافي لمنشأة الوسيم 220000 ل.س، فإذا علمت أن المصاريف الإدارية بلغت 25000 ل.س ومصروف اهتلاك السيارات 15000 ل.س ، ما هو الربح المجمع لمنشأة الوسيم؟
- أ- 180000 ل.س ب- 245000 ل.س ج- 195000 ل.س د- 260000 ل.س
-

التمارين غير المحلولة

1- تتألف ميزانية أحد التجار في الدورة الحاسبية من العناصر الآتية:
موجودات: صندوق 25000 - بضائع 30000 - أوراق مالية 20000
مطالب: موردون 5000

ثم قام التاجر بالأعمال الآتية:

- 1 - دفع نفقات عامة 1200
- 2 - حصل إيرادات الأوراق المالية نقداً 1500
- 3 - باع نقداً $\frac{1}{4}$ البضائع الموجودة في المخزن بخسارة 20% من ثمن الشراء.
- 4 - شراء بضائع نقداً 17500
- 5 - باع عشر البضائع الباقية في المخزن بربح قدره 20% من ثمن الشراء.
- 6 - دفع إلى الموردين نقداً 3000

المطلوب:

- 1 - وضع الميزانية في أول السنة قبل بدء العمليات.
- 2 - إثبات قيود اليومية - إعداد الحساب - إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.
- 3 - إعداد الميزانية الختامية .

2- في أول الدورة الحاسبية تتألف ميزانية أحد التجار من العناصر الآتية:

صندوق	20000	بضائع	16000
مصرف	25000	رأس المال	44000
موردون	9000	قرض	8000

ثم قام التاجر بالأعمال الآتية:

- 1 - دفع نقداً ثمن مطبوعات ولوازم 1500

- 2 - سحب من المصرف أودعا الصندوق 6000
 - 3 - دفع بشيك أجرة المحل 3600
 - 4 - باع نقداً بضائع ثمن شرائها 4000 بمبلغ بشك 4800
 - 5 - دفع إلى المقرض مبلغ 4240 ل.س مع العلم أن الفوائد وقدرها 240 ل.س داخلة ضمن هذا المبلغ.
 - 6 - شراء بضائع على الحساب 7200
 - 7 - دفع رواتب نقداً 3000
 - 8 - أعلم المصرف أن هناك فوائد لمصلحة التاجر قدرها 200
 - 9 - باع بضائع بشيك ثمن شرائها 12000 بمبلغ 20000
- والمطلوب:

- 1 - وضع الميزانية في أول السنة.
- 2 - تسجيل العمليات في دفتر اليومية إعداد الحسابات وميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.
- 3 - إعداد قائمة الدخل.
- 4 - إعداد حساب المتاجرة والأرباح والخسائر
- 5 - إعداد الميزانية العمومية
- 28 - تتألف حسابات أحد التجار في أول السنة مما يلي:

صندوق	2000	بضائع	3000
مصرف	4000	موردون	1000

وفي نهاية الدورة الحسابية نعلم أنه يوجد في الصندوق 2000 ل.س وأن حساب المصرف مدين بمبلغ 4870 ل.س، هذا وإن مجموع الموجودات يبلغ 9270 ل.س

- شراء بضائع على الحساب ؟
- باع قسماً من البضائع نقداً بربح 20% من ثمن الشراء 1440
- شراء مطبوعات نقداً 70

؟

- سدد نقداً إلى الموردين

؟

- سحب من الصندوق ووضع في المصرف

المطلوب:

1 - تحديد وضعية التاجر المالية الجديدة (الميزانية الختامية).

2 - التأكد من أن نتيجة العمليات الموجودة في الميزانية تساوي الفرق بين الإيرادات والمصاريف.

3- كانت ميزانية أحد التجار في 2000/7/1 كما يلي:

بضائع	2000	آلات	10000
صندوق	2000	مدينون	2000
موردون	2000	مصرف	4000
		أوراق دفع	3000

وإليك أرصدة بعض الحسابات في 2000/12/31:

بضاعة	2500
أوراق الدفع	2000 (وقد سدد أثناء المدة نقداً 2500)
مدينون	2000 (وكان نصف ما سدده المدينون بشيكات والنصف الآخر بأوراق قبض)
صندوق	3000
المصاريف	750 (بشيكات)

وبالبحث تبين أن جملة مبيعاته 7500 مع ربح قدره 25% من ثمن الشراء وأن 4000 ل.س من هذه المبيعات كانت على الحساب وأن كل مشترياته كانت على الحساب أيضاً.

المطلوب:

1- فتح الحسابات الضرورية وبيان المركز المالي لهذا التاجر في نهاية 2000./12/31

4- الآتي بيان وضعية التاجر المالية في 2000:1/1

بضاعة	10000	الآلات	15000
صندوق	10000	مدينون	5000
دائنون	15000	رأس المال	25000

وفيما يلي ملخص لعملياته خلال الستة أشهر الأولى من السنة:

- 1 - كانت كلفة البضاعة المباعة 15000 ل.س وهي تعادل $\frac{3}{4}$ الموجود بعد المشتريات وكان نصف مبيعاته على الحساب.
- 2 - إن ربحه يعادل 25% من ثمن البيع.
- 3 - إن مشترياته كانت نصفها نقداً والنصف الآخر على الحساب.
- 4 - سدد للدائنين نصف مالههم.
- 5 - سدد المدينون نصف ما عليهم.
- 6 - كانت مصاريفه تقدر $\frac{5}{2}$ أرباحه من المبيعات وقد دفعت نقداً.

المطلوب:

- 1- تصوير الحسابات الضرورية
- 2- إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر
- 3- إعداد قائمة الدخل
- 4- إعداد الميزانية العمومية في 2000/6/30.

5- ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر أحد التجار في 1999:12/31

بضاعة 1999/1/1	20000	رأس المال	30000
مردودات مبيعات	2000	مبيعات	120000
مردودات مشتريات	3000	مشتريات	80000
أثاث	2000	عقارات	10000

صندوق	1200	مصرف (مدین)	30000
دائنون	50000	مدینون	50000
أوراق القبض	40000	أوراق الدفع	49500
عمولة وكلاء شراء	2000	نقل مشتريات	5000
عمولة وكلاء بيع	3000	نقل مبيعات	500
رواتب	2400	ديون معدومة	1000
نور ومياه وهاتف	500	مسحوبات	3000
تأمينات	100	حسم ممنوح	800
مصرف (مكشوف)	200	حسم مكتسب	800

المطلوب:

- 1 - تنظيم ميزان المراجعة.
- 2 - وضع حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر.
- 3 - وضع الميزانية الختامية في 2001/12/31، مع العلم أن بضاعة آخر المدة تبلغ 15000 ل.س.
- 4 - تنظيم قائمة الدخل في 1999./12/31
- 5 - تنظيم قائمة حقوق الملكية في 1999./12/31
- 6 - تنظيم قائمة المركز المالي في 1999./12/31.
- 6- ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر أحد التجار في 2001/12/31:

مشتريات	150000	بضاعة 2001/1/1	40000
مردودات مشتريات	2000	مبيعات	220000
نقل للداخل	9000	مردودات مبيعات	3000

عمولة وكلاء شراء	1000	نقل للخارج	1000
أثاث	5000	عمولة وكلاء بيع	500
رواتب	8000	عقار	20000
حسم مكتسب	500	مسحوبات	4000
مدينون	80000	حسم ممنوح	1000
أوراق دفع	70000	دائنون	67000
تأمينات	700	أوراق قبض	60000
مصرف (مدين)	15000	رأس المال	50000
إعلان	2000	مصاريف نثرية	3300
		ديون معدومة	6000

المطلوب:

- 1 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة.
- 2 - وضع حساب المتاجرة مبيناً فيه تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح علماً بأن البضاعة الباقية قدرت بمبلغ 20000 ل.س بسعر التكلفة.
- 3 - وضع حساب والأرباح والخسائر.
- 4 - وضع الميزانية الختامية في 2001./12/31
- 5 - تنظيم قائمة الدخل في 2001./12/31
- 6 - تنظيم قائمة حقوق الملكية في 2001./12/31
- 7 - تنظيم قائمة المركز المالي في 2001./12/31
- 7- فيما يلي ميزان المراجعة بالمجاميع المستخرج من دفاتر أحد التجار بتاريخ 2001/12/31:

أسماء الحسابات	مجاميع دائنة	مجاميع مدينة
آلات		60000
عقارات	10000	80000
أثاث	5000	15000
أوراق مالية	11000	22000
إيرادات مالية	1000	
مشتريات		51500
مبيعات	82650	
مردودات مبيعات		2650
مردودات مشتريات	1500	
نقل مشتريات		1200
نقل مبيعات		2500
عمولة وكلاء الشراء		1800
عمولة وكلاء البيع		1300
مدينون	10500	18500
دائنون	36300	25300
أوراق القبض	9900	25900
أوراق الدفع	9800	3800
نور ومياه		500
رواتب		2400
تأمينات		1000
تأمين ضد الحريق		1500
بضاعة في 2001/1/1		10000
رأس المال	150000	

مسحوبات		5000
إيجار		6000
مصرف	67850	50000
الصندوق	40000	47650
	435500	435500

وفي 2001/12/31 قدرت البضاعة الموجودة في المخازن بمبلغ 18000 ل.س.

المطلوب:

- 1 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة في 2001./12/31
- 2 - تنظيم قائمة الدخل في 2001./12/31
- 3 - تنظيم قائمة حقوق الملكية في 2001./12/31
- 4 - تنظيم قائمة المركز المالي في 2001/12/31.

8- في 1999/1/1 بدأ التاجر حسن بأعماله التجارية برأس مال قدره 150000 ل.س ودعه في المصرف التجاري، وفي 2001/12/13 من العام نفسه عهد إليك أن تبحث له عن نتيجة أعماله خلال هذه الفترة إذ لم يكن لديه حسابات منتظمة، فاضطرت إلى فحص حسابات الزبائن والموردين وكشوف الصرف فأمكنك جمع المعلومات الآتية:

- 1 - جملة ما تسلمه حسن من الزبائن بشيكات ونقدية ودعها في 247500 المصرف
- 2 - جملة ما سحب التاجر على الزبائن من أوراق قبض والتي قبلوها خلال العام. 141000
- 3 - جملة الحسم المسموح به لهم 5400
- 4 - ما زال للتاجر حسن في ذمة هؤلاء الزبائن في نهاية العام 98100

214200	5 - مجموع ما سدد للموردين خلال العام بشيكات
85500	6 - مجموع ما قبل التاجر للموردين من أوراق دفع خلال العام
3900	7 - مجموع الحسم المكتسب منهم
93000	8 - ما زال التاجر مديناً لهؤلاء الموردين في نهاية العام بمبلغ
51000	9 - قيمة الأوراق التي لم تحصل، بنهاية العام
25500	10 - قيمة الأوراق التي لم تدفع، بنهاية العام
	11 - دفع التاجر خلال العام عن طريق المصرف ما يلي:
	أثاث وأدوات 12000
	مصاريف مختلفة 55800
	مسحوبات شخصية 18000

المطلوب:

- 1 - وضع ميزان المراجعة بالأرصدة بتاريخ 2001./12/31
- 2 - تنظيم حساب المتاجرة في 2001/12/31 علماً بأن البضاعة الباقية بالمخازن تبلغ 40500 ل.س.
- 3 - وضع حساب الأرباح والخسائر في 2001./12/31
- 4 - تنظيم الميزانية الختامية في 2001/12/31.

9- فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من دفاتر أحد التجار بتاريخ 2001/12/31:

108000	بضاعة في 2001/1/1	60313	أوراق قبض
36677	أوراق الدفع	14300	موردون
8700	مردودات مبيعات آجلة	50000	صندوق
15400	رواتب	95167	مصرف (مدين)

2700	رسوم جمركية	250000	رأس المال
840	نقل مشتريات	71600	مبيعات نقدية
3300	حسم ممنوح على مبيعات آجلة	332400	مبيعات آجلة
12455	مردودات مشتريات	8000	أثاث
2110	مصاريف بيع وتوزيع	2568	حسم مكتسب
5200	دعاية وإعلان	4100	مصاريف نثرية
8300	أوراق مالية	11500	مصاريف تجارية
3000	مسحوبات شخصية	258670	مشتريات
		؟	أبنية

والمعلومات الآتية تتعلق بالزبائن:

فقد حرروا على أنفسهم سندات خلال العام لأمر التاجر بمبلغ 211500 ل.س.

وسددوا نقداً مبلغ 54200 ل.س.

فإذا علمت أن البضاعة الباقية في نهاية المدة قدرت بمبلغ 45000 ل.س.

المطلوب:

1 - وضع حساب الزبائن واستخراج رصيده في 2001./12/31

2 - وضع ميزان المراجعة بالأرصدة.

3 - وضع حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر.

4 - تنظيم الميزانية الختامية في 2001./12/31

10- فيما يلي ميزانية محلات عمر بتاريخ 2001/1/1:

رأس المال	200000	شهرة محل	25000
موردون	45000	الأراضي	50000
		والمباني	
أوراق دفع	23500	عدد وأدوات	40000
	68500	أثاث	10000
			125000
		بضاعة	52000
		زبائن	25000
		أوراق قبض	15000
		أوراق مالية	35000
			127000
		مصرف	16500
	268500		268500

فإذا علمت أنه خلال السنة المنتهية في 2001/12/31 تمت العمليات الآتية:

1 - 53500 مبيعات منه 13500 آجلة.

2 - 20000 مشتريات منها 6000 بشيكات.

3 - تسديدات الزبائن:

أوراق قبض 15000

شيكات أرسلت للمصرف 12000

4 - منح الزبائن حسماً قدره 300 ل.س واعدم لدى بعض المدينين مبلغ 2000 ل.س.

5 - تسديدات للموردين:

أوراق دفع	12000
أوراق قبض	5000
شيكات على المصرف	8000

6 - بلغ الحسم المكتسب من الموردين بمبلغ 1500 ل.س.

7 - كانت مدفوعات المحل بشيكات على المصرف كما يلي:

إيجار	2000	رواتب	2500
نقل مشتريات	500	نقل مبيعات	420
رسوم جمركية	300	مصاريف عامة	1700

8 - خصم المحل كمبيالات قيمتها الاسمية 5000 ل.س وتحمل لقاء ذلك آجيو 200 ل.س.

9 - بلغت المسحوبات الشخصية مبلغ 14000 ل.س سحبت بشيكات.

10 - تمت زيادة رأس المال في 2001/7/1 بوضع مبلغ 50000 ل.س في المصرف.

المطلوب:

1 - سجل قيود اليومية للعمليات السابقة.

2 - وضع الحسابات التالية:

مصرف - زبائن - موردين

3 - تنظيم ميزان المتاجرة العامة بتاريخ 2001/12/31 وإظهار الربح الصافي.

4 - تنظيم الميزانية الختامية في 2001/12/31 علماً بأن البضاعة الباقية في المخازن قدرت بمبلغ 45120 ل.س.

6 - تنظيم قائمة المركز المالي في 2001/12/31.

11- كانت أرصدة الحسابات في إحدى المحلات التجارية بتاريخ 2001/1/1

كما يلي:

بضاعة	27250	آلات	12400
رأس المال	85000	أثاث	4800
أوراق مالية	18000	دائنون	12500
زبائن ؟		مصرف	10770

وقد تمت العمليات الآتية خلال العام من 2001/1/1 ولغاية 2001/12/31:

مشتريات آلات جديدة سددت قيمتها بشيك	17600
مبيعات قبضت قيمتها بشيك	48150
مبيعات على الحساب	61850
مشتريات سددت قيمتها بشيكات	22460
مشتريات على الحساب	18610
مدفوعات للدائنين بشيكات	11110
مشتريات عدد وأدوات سددت قيمتها بشيك	4580
مقبوضات عن المدينين بشيكات	41000
ديون معدومة	2000
حسم ممنوح	3130

كما قامت المنشأة بتسديد المصاريف التالية:

مصاريف إدارية	4250	إيجار	11000
رواتب	5250	مصاريف بيع	1210
عمولة وكلاء	1200	مصاريف عامة	850
الشراء		عمولة وكلاء بيع	1640

فإذا علمت أن البضاعة الباقية في نهاية المدة تقدر بمبلغ 6000 ل.س.
المطلوب:

- 1 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة بتاريخ 2001./12/31
- 2 - وضع حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر في 2001./12/31
- 3 - تنظيم الميزانية الختامية في 2001/12/31 والتي تبين المركز المالي للمنشأة.

12- في 1999/1/1 بدأ اكرم أعماله التجارية فقدم الموجودات والمطالب التالية:

أوراق مالية	4000	عقارات	8000
مدينون	3400	آلات	6000
صندوق	12000	موردون	4600
		بضاعة	6200

وفي ما يلي مجمل العمليات التي تمت حتى آخر كانون الأول: 1999			
أوراق دفع مسددة	700	مشتريات آجلة	4710
مبيعات آجلة	6930	مردودات داخلة	1870
مردودات خارجية	1030	مشتريات نقدية	8320
مبيعات نقدية	12940	مقبوضات من المدينين	4462
مدفوعات للدائنين	5450	حسم ممنوح للزبائن	330
حسم مكتسب من الموردین	430	أوراق قبض محررة على الزبائن	2620
أوراق دفع مقبولة للموردين	2400	أوراق قبض مقبوضة	900
أوراق قبض مرفوضة	600	أوراق قبض مرسلة للخصم	720
أوراق دفع مرفوضة	800	(بلغ الأجيرو عليها 50 ل.س)	

كما كانت المدفوعات خلال العام كما يلي:

1200	مصاريف إدارية	2400	مصاريف عامة
200	نور ومياه	300	مسحوبات شخصية

وفي 2001/12/31 قدرت البضاعة الباقية بالمخازن بمبلغ 8400 ل.س.

والمطلوب:

- 1 - وضع الميزانية الافتتاحية للتاجر أكرم.
- 2 - تسجيل قيود اليومية للعمليات المذكورة أعلاه.
- 3 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة في 2001/12/31
- 4 - تنظيم ورقة عمل.
- 5 - تنظيم قائمة الدخل عن العام المنتهي في 2001/12/31
- 6 - تنظيم الميزانية الختامية في 2001/12/31.

13- فيما يلي الميزانية الافتتاحية لإحدى المحلات التجارية بتاريخ

2001/12/31

45000	الأراضي والمباني	150000	رأس المال
17700	سيارات	32000	قرض بفائدة 5%
6000	أثاث	22100	أوراق الدفع
71500	بضاعة	15600	دائنون
47800	مدينون		
12000	أوراق مالية		
19700	مصرف		
219700		219700	

وفيما يلي الحسابات الخاصة بالعمليات التجارية بتاريخ 2001/12/31:

حـ / المصرف			
19700	رصيد 1999/1/1	65700	من المشتريات
157500	إلى المبيعات	123600	من الموردين
153400	إلى الزبائن	45300	من أوراق الدفع
30000	إلى رأس المال	16000	من القرض 2001/7/1
1600	إلى إيرادات مالية	1200	من فوائد القرض
		6000	من السيارات
		28900	من نقل المشتريات
		9400	من رسوم جمركية
		22000	من مصاريف إدارية
		18000	من مصاريف البيع والتوزيع
		4000	من المسحوبات
		22100	رصيد 2001/12/31
362200		362200	

المدينون

47800	رصيد 2001/1/1	153400	من المصرف
175000	إلى المبيعات	9600	من حسم ممنوح
		1500	من ديون معدومة
		2000	من مردودات مبيعات
		56300	رصيد 2001/12/31
222800		222800	

الموردون

رصيد 2001/1/1	15600	إلى المصرف	123600
من مشتريات	177800	إلى حسم مكتسب	3200
		إلى أوراق الدفع	34800
		إلى مردودات مشتريات	1800
		رصيد 2001/12/31	30000
	193400		193400

فإذا علمت أن البضاعة الباقية في نهاية المدة قدرت بمبلغ 98000 ل.س.
المطلوب:

- 1 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة في 2001./12/31
- 2 - تنظيم ورقة عمل.
- 3 - تنظيم قائمة دخل.
- 4 - تنظيم الميزانية الختامية بتاريخ 2001/12/31.

14- في 2001/1/1 بدأ التاجر عامر أعماله التجارية بالعناصر التالية:
الأرصدة المدينة:

أثاث	2000	مباني	105000
	0		
زبائن	2500	بضاعة	52000
	0		
مصرف	5150	أوراق قبض	15000
	0		

الأرصدة الدائنة:

أوراق دفع	23500	موردون	4500
-----------	-------	--------	------

وفي 2001/12/31 ظهرت المعلومات التالية:

1 - مجموع ما سدده الزبائن بشيكات 12000 ل.س، وبأوراق قبض 15000 ل.س.

2 - بلغت مردودات المبيعات الآجلة 3500 ل.س، الحسم الممنوح للزبائن 2300 ل.س.

3 - كان رصيد الزبائن في 2001/12/31 مدينياً بمبلغ 7500 ل.س.

4 - مجموع ما سدده للموردين بشيكات 8000 ل.س وبأوراق قبض 5000 ل.س وبأوراق دفع 12000 ل.س.

5 - بلغت مردودات المشتريات الآجلة 2000 ل.س والحسم المكتسب من الموردين 1500 ل.س.

6 - كان رصيد الموردين في 2001/12/31 دائئاً بمبلغ 30000 ل.س.

7 - بلغت القيمة الاسمية للأوراق المرسلة للمصرف للخصم 5000 ل.س.

8 - بلغ مجموع المقبوضات عن طريق المصرف 57300 ل.س وفيما يلي تفصيل المبالغ:

مبيعات	40000	زبائن	12000
أوراق برسم الخصم	4800	فوائد مصرف	500

9 - بلغ مجموع المدفوعات عن طريق المصرف 51800 ل.س وفيما يلي تفصيل المبلغ:

مشتريات	6500	موردون	8000
إيجار	4500	رواتب	4000
نقل مشتريات	500	نقل مبيعات	1800
رسوم جمركية	300	مصاريف بيع	1700
مسحوبات	14000	أوراق دفع	10500

المطلوب:

1 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة في 2001./12/31

2 - تنظيم قائمة المتاجرة في 1999/12/31 مع العلم بأن البضاعة الباقية في المخازن تقدر بمبلغ (56500) ل.س.

3 - تنظيم حساب الأرباح والخسائر في 2001./12/31

4 - إعداد الميزانية الختامية في 2001/12/31 والتي تبين المركز المالي للتاجر عامر.

5 - وضع حساب الزبائن في 2001/12/31.

15- في 2001/1/1 بدأ التاجر خالد أعماله التجارية بالأرصدة التالية:

206000	المصرف (مدين)	100000	زبائن
180000	دائنون	94000	أوراق الدفع
60000	أوراق قبض	208000	بضاعة
420000	مباني	80000	أثاث

وفي 2001/12/31 ظهرت المعلومات التالية:

1 - مجموع ما سدده الزبائن بشيكات 48000 ل.س وبأوراق قبض 60000 ل.س.

2 - بلغت مردودات المبيعات الآجلة 14000 ل.س والحسم الممنوح للزبائن 9200 ل.س.

3 - كان رصيد الزبائن في 2001/12/31 مديناً بمبلغ 30000 ل.س.

4 - مجموع ما سدد للدائنين بشيكات 32000 ل.س وبأوراق قبض 20000 ل.س وبأوراق دفع 48000 ل.س.

5 - بلغت مردودات المشتريات الآجلة 8000 ل.س والحسم المكتسب

من الموردين 6000 ل.س.

6 - كان رصيد الدائنين في 2001/12/31 دائناً بمبلغ 120000 ل.س.

7 - بلغت القيمة الاسمية للأوراق المخصومة لدى المصرف 20000 ل.س.

8 - كان حساب المصرف في 2001/12/31 كما يلي:

حساب المصرف

206000	رصيد 1999/1/1	26000	من المشتريات
160000	إلى المبيعات	32000	من الدائنين
48000	إلى الزبائن	42000	من أوراق الدفع
2000	إلى فوائد المصرف	18000	من الإيجار
19200	إلى أوراق رسم الخصم	16000	من الرواتب
		2000	من نقل المشتريات
		7200	من نقل المبيعات
		1200	من الرسوم الجمركية
			على المشتريات
		6800	من مصاريف بيع
			مختلفة
		56000	من المسحوبات
			الشخصية
		228000	رصيد 1999/12/31
435200		435200	

المطلوب:

- 1 - تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة بتاريخ 2001./12/31
- 2 - وضع قائمة الدخل بحيث تظهر ثمن تكلفة المبيعات ومجمل الربح مع العلم بأن البضاعة الباقية في المخازن في 2001/12/31 تقدر بمبلغ 226000 ل.س.
- 3 - تنظيم قائمة المركز المالي في 2001/12/31.

16- في 2001/1/1 بدأ التاجر أكرم أعماله التجارية بتجارة الألبسة الجاهزة فقدم أراض بمبلغ 20000 ل.س ووضع في المصرف 130000 ل.س، وفي

ذلك التاريخ اشترى محل تجارة الألبسة الجاهزة العائد للتاجر سعيد الذي كانت موجوداته ومطالبه كما يلي:

ميزانية التاجر سعيد

آلات	12500	رأس المال	80000
أثاث	2500	دائنون	20000
ألبسة جاهزة	62500	أوراق دفع	7500
زبائن	25000		
صندوق	5000		
	<u>107500</u>		<u>107500</u>

وقد كانت شروط الشراء كما يلي:

- 1 - يأخذ كرم الموجودات عدا النقدية بقيمتها الواردة في الميزانية.
- 2 - يتعهد أكرم بتسديد التزامات سعيد.
- 3 - يسدد أكرم الثمن كما يلي:
25000 ل.س قيمة أراضي أكرم بعد أن وافق سعيد على أخذها.
25000 ل.س شيك على المصرف، والباقي يعتبر قرضاً يسدد في 2000/1/1.
دفع أكرم مبلغ 10000 ل.س بشيك على المصرف لقاء إعادة تأسيس المحل.
وفي 2001/12/31 ظهرت الأرصدة التالية بدفاتر أكرم علاوة على الأرصدة التي تنتج عن المعلومات السابقة:
الأرصدة الدائنة:

مبيعات ألبسة جاهزة	146250	مردودات مشتريات ألبسة جاهزة	2500
حسم مكتسب	1250	دائنون	37500
أوراق دفع	12500	المجموع	200000 ل.س

الأرصدة المدينة:

نقل مبيعات	5250	مصرف	85000
ديون معدومة	2500	زبائن	50000
مشتريات ألبسة جاهزة	105000	مصاريف عامة	1750
مردودات مبيعات ألبسة جاهزة	2500	رواتب	6250
عمولة وكلاء شراء الألبسة	1250	إيجار	6500
الجاهزة			
نقل مشتريات ألبسة جاهزة	2500	نور ومياه	2000
أوراق قبض	10000	عمولة وكلاء بيع	7500
حسم ممنوح	2000	إعلان	2500

المجموع 292500 ل.س.

فإذا علمت أن الألبسة الجاهزة الباقية في المخازن في 2001/12/31 تقدر بمبلغ 50000 ل.س.

المطلوب:

- 1 - تكملة ميزان المراجعة في 2001./12/31
- 2 - وضع حساب المتاجرة العامة بحيث يظهر: تكلفة البضاعة المباعة، مجمل الربح، النتيجة النهائية للتاجر أكرم في 2001./12/31
- 3 - إعداد قائمة المركز المالي في 2001/12/31 بحيث تظهر: رأس المال العامل الإجمالي ، رأس المال العامل الصافي، رأس المال المستثمر.
- 17- تستخدم إحدى المؤسسات نظام الجرد الدوري وفيما يلي ميزان المراجعة في 2001/12/31

57000	نقدية
102000	مدينون
86700	مخزون أول المدة
2100	تأمين يمكن استعادته

	3600	مهمات مكتبية
	60000	أثاث وتركيبات
61440		أوراق الدفع
24900		دائنون
43600		ضرائب دخل مستحقة
175000		رأس المال
	28560	مسحوبات
879000		مبيعات
	10000	مردودات ومسموحات مبيعات
	2000	خصومات مبيعات
	574575	مشتريات
2600		مردودات ومسموحات مشتريات
2035		خصومات مشتريات
	30440	مصرفات نقل للداخل
	94800	رواتب موظفي المبيعات
	20000	دعاية وإعلان
	24000	إيجار
	46200	رواتب إدارية
	4200	نفقات قرطاسية
	1400	مصرفات تأمين
	1000	نفقات هاتف
	40000	ضرائب
1188575	1188575	المجموع

وكان المخزون في 2000/12/31 وفقاً للجرد الفعلي 107640 ل.س .

المطلوب:

آ - إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل مع تقسيم مصروفات العمليات إلى مجموعتين:

مصروفات بيعية، ومصروفات عامة إدارية. ويتم تخصيص مصروف الإيجار وكذلك الاستهلاك على أساس 75% كمصروفات بيعية، 25% كمصروفات عامة وإدارية، ونظراً لضالة كل من مصروفات التلفون ومصروف التأمين فقد حسب ضمن المصروفات العامة والإدارية.

ب - إجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال الحسابات.

ج - إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن العام المنتهي في 2000/12/31.

د - إعداد الميزانية العمومية كما تبدو في 2000/12/31.

18 - بدأ أحمد صاحب أحد المحلات التجارية أعماله بالميزانية التالية بتاريخ

99./1/1

رأس المال	100000	آلات	30000
قرض بفائدة 6%	20000	أثاث	4000
دائنون	30000	بضاعة	62000
أوراق دفع	12000	مدينون	20000
		أوراق قبض	18000
		أوراق مالية	12000
		بنك	16000
	162000		162000

المطلوب:

استخدم المعلومات التالية في إعداد ما يلي:

- أولاً- حساب العملاء وحساب الموردين كما تظهر بتاريخ 2001/12/31.
 - ثانياً- تنظيم ميزان المراجعة بالأرصدة في 2001/12/31.
 - ثالثاً- إعداد حساب المتاجرة مبيناً فيه تكلفة المبيعات ومجمل الربح.
 - رابعاً- إعداد حساب الأرباح والخسائر بتاريخ 2001/12/31.
 - خامساً- تنظيم الميزانية الختامية في 2001/12/31.
- المعلومات:

- 1 - رصيد العملاء في 2001/12/31 26000 ل.س.
 - 2 - رصيد الموردين في 2001/12/31 25000 ل.س.
 - 3 - المقبوضات خلال 2001 مجموعها 13400 وتفصيلها كما يلي:

71200 عملاء	1200 إيرادات الأوراق المالية
40000 مبيعات نقدية	18000 أوراق قبض
 - 4 - المدفوعات خلال عام 1999 مجموعها 136900 وتفصيلها كما يلي:

27500 مشتريات نقدية	3600 إيجار
31000 رواتب	2000 نقل مشتريات
41500 موردون	1700 نقل مبيعات
1100 مصاريف نثرية	2400 إعلان
400 قسط تأمين حريق	2000 تأمينات
800 مصاريف عامة	900 فوائد قرض
10000 تسديد نصف القرض	12000 أوراق دفع
- في 2001/7/1

5 - بلغت الديون المعدومة خلال العام 1600 ل.س والحسم الممنوح 1200 ل.س والحسم المكتسب 1500 ل.س.

6 - قدرت البضاعة الباقية في 2001/12/31 بـ 90800 ل.س بأقل السعيرين.

7 - جميع المقبوضات والمدفوعات تمت عن طريق المصرف.

19- فيمايلي أرصدة المستخدمة من دفاتر مكتب استشارات هندسية بتاريخ 2001/12/31

(12000 الصندوق - 113000 مدينون - 31000 ايجار مدفوع مقدماً 25000 حسم ممنوح - 15000 حسم مكتسب

130000 بضاعة 2001/1/1 16000 تأمين مدفوع مقدماً - 80000 مهمات - 115000 معدات - 9000 مجمع استهلاك 64000 دائنون - 152000 راس المال 80000 مسحوبات - 425000 ايرادات استشارات 140000 مصروف ايجار - 27000 مصروف نثریات - 100000 مبيعات أجهزة 20000 ر. مبيعات - 850000 مشتريات أجهزة - 10000 ر. مشتريات

وفي 12/31 تبين مايلي:

- 1- الايجار السنوي 21000 ل.س
- 2- التأمين السنوي 7000 ل.س
- 3- مهمات بالمخازن 3000 ل.س
- 4- استهلاك المعدات السنوي 9000 ل.س
- 5- الأجور المستحقة 1000 ل.س
- 6- البضاعة المتبقية في المخازن 500000 ل.س

المطلوب

- 1- إعداد قائمة التسوية عن الفترة المنتهية بتاريخ 2001/12/31
- 2- إثبات قيود الأقفال
- 3- إثبات قيود التسوية
- 4- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2001/12/31
- 5- إعداد الميزانية العمومية بتاريخ 2001/12/31
- 6- إثبات القيد الافتتاحي في دفتر اليومية 2001/1/1ز

20- فيما يلي الأرصدة المستخدمة من دفاتر منشأة الصقور التجارية بتاريخ 2001/12/31

46000 صندوق - 69000 مدينون - 283000 بضاعة أول المدة
75000 مهمات - 18000 ايجار مدفوع مقدماً - 60000 معدات
19000 مجمع استهلاك معدات 611000 دائنون 6000 معدات
129000 مسحوبات - 128000 مبيعات - 9000000 مشتريات
32000 مصروفات اعلان - 166000 أجور 216000 مصروفات مختلفة
فإذا علمت أن في نهاية العام تبين مايلي

- 1- بضاعة آخر المدة حسب سعر التكلفة 33000 وهو أقل من سعر السوق
- 2- المهمات في المخازن 2500 ل س
- 3- استهلاك الفترة للمعدات 6000 ل س
- 4- الأجور المستحقة 12500 ل س

المطلوب

- 1- إعداد قائمة التسوية عن الفترة المنتهية بتاريخ 2001/12/31
- 2- إعداد قيود التسويات
- 3- إعداد قيود الإقفال

4- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2001/12/31 .

5- إعداد الميزانية العمومية بتاريخ 2001/12/31.

21- الآتي ميزان المراجعة قبل التسويات لمحلات الأمل في 2001/12/31

بضاعة 1/1	1500	
نقدية بالمصرف	5000	
ذمم مدينة	4000	
أثاث	1500	
معدات	11000	
أراض	17000	
المشتريات	11000	
المبيعات	19700	
مردودات المبيعات	500	
مردودات المشتريات	750	
خصم المبيعات	200	
خصم المشتريات	250	
مصاريف نقل المشتريات	400	
مصاريف جمركية على المشتريات	1600	
مصاريف دعاية وإعلان	1800	
إيراد عقار مقبوض مقدماً	2400	
رواتب	5500	
مصاريف مياه وكهرباء	150	
مسحوبات	500	
مصاريف نقل المبيعات	250	
دائنون	1500	
رأس المال	؟	

- قدرت البضاعة الموجودة في المخازن في 2001/4/31 بمبلغ 1600ل.س بالتكلفة و 1700ل.س حسب سعر السوق.

- مصروفات الدعاية تمثل تكاليف حملة الدعاية التي تغطي سنتين بدءاً من 1999/7/1.

- رواتب شهر 12 للعاملين لم تدفع بعد وستدفع في الأسبوع الأول من سنة 2000.

- إيراد العقار المقبوض مقدماً يشكل إيراد الإيجار للمخازن لمدة سنتين بدءاً من 1999/4/1.

المطلوب:

1 - إعداد قيود التسوية اللازمة في 2001./12/31

2 - إعداد قائمة التسوية اللازمة في 2001./12/31

3 - إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2001./12/13

4 - إعداد قائمة المركز المالي كما هو في 2001./12/31

22- فيما يلي ميزان المراجعة والتسويات كما ظهرت في الأعمدة الخاصة بها في قائمة التسوية (ورقة العمل) لمؤسسة الجبل الأخضر كما في 2000/12/31 نهاية السنة المالية:

التسويات		ميزان المراجعة		اسم الحساب
دائن	مدين	دائن	مدين	
			4100	النقدية
			5820	المدينون
1900 ⁽¹⁾			3700	اللوازم والقرطاسية
1000 ⁽²⁾			3000	تأمين مدفوع مقدماً
			18200	سيارات شحن

		6200	المعدات
		1580	الدائنون
	1300 (3)	1900	إيرادات مقبوضة
		6772 0	رأس المال
		5000	المسحوبات الشخصية
		5200	إيراد رسوم خدمات
		22800	مصرف الرواتب
		6500	مصرف الإيجار
	(1)1900	1080	مصرف اللوازم والقرطاسية
	(2)1000		مصرف التأمين
1300(3)			

المطلوب:

1 - استكمال قائمة التسوية (ميزان المراجعة بعد التسويات وقائمة الدخل والميزانية).

2 - إعداد قيود إقفال الحسابات في دفتر اليومية كما في 2000./12/3

22- بلغ رصيد حساب اللوازم قبل إجراء قيد التسوية في نهاية السنة المالية 2825ل.س المطلوب: تسجيل قيد التسوية المطلوب إذا علمت أن اللوازم الباقية آخر المدة بدون استعمال قدرت بمبلغ 1620ل.س.

11- كان رصيد حساب التأمين المدفوع مقدماً في نهاية السنة المالية وقبل إجراء التسويات مبلغ 980ل.س

المطلوب إجراء قيود التسوية اللازمة حسب كل من البديلين التاليين:

أ- بلغ مبلغ قسط التأمين الذي انتهت مدته 480ل.س

ب- بلغ قسط التأمين ساري المفعول والمتعلق بالفترة المحاسبية القادمة مبلغ 350ل.س

12- فيما يلي ميزان المراجعة المستخرجة من دفاتر محلات خالد كما هو في 1998/12/31 وقبل إجراء التسويات الجردية اللازمة.

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
6000		نقدية بالصندوق ولدى البنك
17000		سيارات
8400		مدينون
	3000	إيراد عقارات مؤجرة
5000		أوراق قبض
	6000	أوراق دفع
67000		مشتريات
	72700	مبيعات
	2000	مردودات المشتريات ومسموحاتها
3000		مردودات المبيعات ومسموحاتها
1200		مصرفات إيجار
2400		مصرفات رواتب
600		لوازم ومهمات
8000		بضاعة أول المدة
1000		خصم مبيعات
	800	خصم المشتريات
	5000	دائنون
	؟	رأس المال

وقد حصلت على المعلومات الإضافية التالية:

- يبلغ مصرف إيجار المحل الشهري 120 ل.س
- هناك رواتب مستحقة للعاملين تبلغ 200 ل.س لم تدفع بعد

- قدرت قيمة المهمات واللوازم بالمخازن المتبقية في 1998/12/31 بمبلغ 400 ل.س

- يغطي إيراد العقار أعلاه مدة سنتين بدءاً من 1998/7/1.

المطلوب: 1- إعداد ورق عمل أو مذكرة تسوية

2- إثبات قيود التسوية اللازمة.

3- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2001./12/31

23- ظهرت الأرصدة التالية في دفتر الأستاذ لمحلات الأمل في

1998/12/31 قبل عمل التسويات الجردية:

10000 نقدية 16000 معدات 25000 مشتريات

11500 مدينون 10000 أثاث 45000 مبيعات

1650 رواتب 3000 تأمين مدفوع مقدماً 2400 إيجار مقبوض مقدماً

- الرواتب السنوية لمحلات الأمل 1500 ل.س

- يمثل إيراد الإيجار المقبوض مقدماً أجرة سنة للمخازن المؤجرة بدءاً من

2001/7/1

- يتعلق التأمين المدفوع مقدماً ببوليصة التأمين التي اشترت في 2001/7/1

بمبلغ 3600 ل.س وتغطي ثلاث سنوات بدءاً من ذلك التاريخ.

24- فيما يلي بعض الحسابات المختارة لمؤسسة نعمان السعيد كما في

2001/12/31 وذلك قبل إجراء أي قيود تسوية:

رصيد مدين	رصيد دائن	اسم الحساب
5040		تأمين مدفوع مقدماً
1950		لوازم غير مستعملة
6240		معدات
	5600	إيجار
2300		مصرف الرواتب
	12000	إيراد الإيجار

وقد أعطيت إليك المعلومات الإضافية التالية:

- 1- التأمين المدفوع مقدماً يخص ثلاث سنوات بدءاً من 2001/1/1
 - 2- كانت قيمة اللوازم الباقية بدون استعمال في 2001/12/31 800 ل.س
 - 3- قبضت المؤسسة في 1999/1/1 إيجار جزء من العقار عن سنة وشهرين بمعدل 400 ل.س شهرياً.
 - 4- بلغت الرواتب المستحقة الدفع في 2001/12/31 مبلغ 350 ل.س
- المطلوب:

تسجيل قيود التسوية اللازمة في دفتر اليومية العامة كما في 2001/12/31.

- 25- بدأ مروان أعماله التجارية في 2001/7/1 وفيما يلي بعض أرصدة الحسابات كما في 2001/7/31 وذلك قبل إجراء أي قيود تسوية

رصيد مدين	رصيد دائن	اسم الحساب
2300		إيجار مدفوع مقدماً
270		إعلان مدفوع مقدماً
1000		لوازم وقرطاسية
	600	رسوم مقبوضة وغير مكتسبة
	1500	إيراد الخدمات

وقد أعطيت لك المعلومات التالية:

- 1- في 7/1 دفع مروان إيجار المحل عن سنة كاملة ومقداره 3300 ل.س
- 2- في 7/1 دفع مروان مبلغ 270 ل.س للدعاية والإعلان عن محله التجاري يومياً في إحدى الصحف عن شهر (7)، (8)، (9) من عام 2001.
- 3- بلغت اللوازم والقرطاسية غير المستعملة في 2001/7/31 مبلغ 600 ل.س.

4- في 2001/7/31 بلغت قيمة الخدمات التي قدمتها المؤسسة لعملائها ولكنها لم تقبض بعد مبلغ 450 ل.س المطلوب:

إجراء قيود التسوية اللازمة في دفتر اليومية العامة لشركة مروان كما في 2001/7/31.





تعريب بعض المصطلحات

ACCOUNTS PAYABLE	الالتزامات واجبة الدفع
ACCOUNTS RECEIVABLE	حسابات المدينون
ACCUMALATED DEPRECIATION	مجمع الاستهلاك
ADVERTISING EXPENSES	مصاريف الإعلان
ALLOWANCE FOR UNCOLLECTIBLE ACCOUNTS	مسموحات للديون غير القابلة للتحصيل
AMORTIZATION EXPENSE (INTANGIBLES)	نفقات التغطية (غير ملموسة)
BAD DEBTS EXPENSE	مصرف الديون المعدومة
BUILDING	مباني
CAPITAL ACCOUNT	حساب رأس المال
CASH	النقدية (بنك أو صندوق)
COMMON STOCK	الأسهم العادية
COMMON STOCK DIVIDEND	توزيعات أرباح الأسهم العادية
DISTRIBUTABLE	
COST OF GOODS SOLD	تكلفة البضاعة المباعة
DEPRECIATION EXPENSE	مصرف الاستهلاك
DRAWING ACCOUNT	حساب المسحوبات
EQUIPMENT	تجهيزات
GOOD WILL	شهرة محل
INSURANCE EXPENSE	مصرف التأمين
LAND	الأراضي

LOSS ON SALE OF (ASSET)	خسائر بيع الأصول
MACHINERY	آلات
MERCHANDISE INVENTORY	جرد المخزون السلعي
NOTES PAYABLE	أوراق الدفع
NOTES RECEIVABLE	أوراق قبض
PATENTS	براءات
PURCHASES	مشتريات
PURCHASE DISCOUNT	خصم نقدي على المشتريات
PURCHASE RETURNS	مردودات المشتريات
RETAINED EARNINGS	أرباح محتجزة
SALARY EXPENSE	مصرف الرواتب
SALARY PAYABLE	رواتب واجبة الدفع (مستحقة)
SALES	مبيعات
SALES RETURNS AND ALLOWANCES	مردودات ومسموحات المبيعات
SUPPLIES ON HAND	لوازم موجودة
SUPPLIES USED	لوازم مستخدمة
UNEARNED REVENUE	إيرادات غير متحققة

المراجع

- 1- حسين القاضي — مأمون حمدان — نظرية المحاسبة — مطبعة خالد بن الوليد دمشق — منشورات جامعة دمشق
- 2- حسين القاضي وآخرون — دار وهران للنشر والتوزيع عمان 1997
- 3- حمدي السقا وآخرون المدخل إلى المحاسبة — مطبعة جامعة دمشق — 1996
- 4- نبيل الحلبي — بطرس ميالة وآخرون المحاسبة في المنشآت الفردية (أساسيات) دار الأمل للنشر والتوزيع 1998 اربد — الأردن
- 5- نبيل الحلبي — بطرس ميالة وآخرون المحاسبة في المنشآت الفردية (أصول القياس المحاسبي) دار المل للنشر والتوزيع 1998 اربد الأردن
- 6- Glenn A. Welsch and Charles T. Zlatkovich 'Intermediate Accounting' 1989 Eight IRWIN Homewood IL 60430 Boston MA 02116
- 7- Hermanson — Edwards — Salmonson, "Accounting principles" Forth Edition 1989 BPI / IRWIN Homewood IL 60430 Boston MA 02116
- 8- Jack L. Smith and Robert M. Keith and William L. Stephens, "Financial Accounting". MC Graw — Hill Book company HF 5635 S6445 1998
- 9- Danial G. Short Glenn A. Welsch "Fundamentals of Financial Accounting, Sixth Edition IRWIN Homewood, IL 60430 Boston MA 02116 1990
- 10- R. N. Anthony "Essential of Accounting" 3rd Ed 1981
- 11- M. A. Miller "Generally Accepted Accounting Principles" Miller Accounting publication 1990 Inc. New York
- 12- K. Arson "Fundamental Accounting Principles" 14th Edition 1990 TRWIN Homewood IL 60430 U. S. A
- 13- Donald E. Kieso, J. D. Weygandt, P. D. Kimmel "Financial Accounting" Northern Illinois Univ Grow — Hill P. Co. 1998

اللجنة العلمية :

أ. د: حسين دحدوح

أ. د : بطرس مياله

أ. د : نبيل الحلبي

المدقق اللغوي :

د . علي كردي

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات